جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

متطلبات الأمن البيئي العالمي : التحديات والرهانات

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطلبة :
- بن رجم منى
- بوعجينة صليحة

إشراف الدكتور :
– بوصنوبرة خليل

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غزلاني وداد	دكتورة	قالمة	رئيسا
بوصنوبرة خليل	دكتور	قالمة	مشرفا ومقررا
منصر جمال	دكتور	عنابة	مناقشا

2013-2012

خطة الدراسة

الخطـــــة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن البيئي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن البيئي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن .

المطلب الثاني: مفهوم البيئة.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن البيئي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن البيئي.

المطلب الأول: المنظار العقلاني و الأمن البيئي.

المطلب الثاني: تحليلات مدرسة كوبن هاغن للأمن البيئي.

المطلب الثالث: المنظار التأملي و الأمن البيئي.

الفصل الثاني: مشكلات البيئة و تأثيرها على الأمن العالمي.

المبحث الأول: الإرهاب البيئي و مظاهره

المطلب الأول: التلوث كتهديد للأمن البيئي.

المطلب الثاني: المشاكل البيئية العالمية.

المطلب الثالث: الكوارث الطبيعية و أخطارها.

المبحث الثاني: الأمن البيئي في مواجهة التحديات الراهنة.

المطلب الأول: دور التكنولوجيا و العولمة في التلوث البيئي .

المطلب الثاني: انعكاسات التسلح على البيئة.

المطلب الثالث: الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية.

الفصل الثالث: النظام الدولي و معالجة أخطـــار البيئة

المبحث الأول: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة

المطلب الأول: تأثير الأمن البيئي على الأمن الدولي.

المطلب الثاني: القانون الدولي للبيئة.

المطلب الثالث: حماية البيئة في الإسلام .

المبحث الثاني: انعكاسات المشكلة البيئية على النظام الدولي.

المطلب الأول: المجهودات الدولية لحماية البيئة .

المطلب الثاني: المجهودات الإقليمية للحفاظ على البيئة .

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية و الدفاع عن البيئة.

الفصل الرابع: التحديات التي تواجه الحماية الدولية للبيئة و الاستراتيجيات البديلة .

المبحث الأول: معوقات تحقيق الأمن البيئي.

المطلب الأول: تباين المواقف الدولية من حماية البيئة.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية.

المطلب الثالث: نقص الوعي البيئي.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الجديدة لتحقيق الأمن البيئي.

المطلب الأول: الضرائب الخضراء: حل عالمي لمشاكل البيئة.

المطلب الثاني: التوجه نحو الطاقة النظيفة و المتجددة.

المطلب الثالث: الحوكمة البيئية العالمية.

خاتمـــــــة

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية و متسارعة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وحتى المفاهيم والقيم، ومن أهم هذه التحولات، الاتجاه نحو عالمية العلاقات الدولية، في إطار عولمة شاملة.

فقد ارتبط بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية، في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن القائم على الأمن العسكري، فمفهوم الأمن لم يعد مقتصر على الجانب العسكري فقط بل تعداه إلى أبعد الحدود، ولم تعد هناك دولة في حالة أمن مطلق، و من بين هذه المفاهيم، مفهوم الأمن البيئي.

إذ أن المرحلة الحالية قد شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها، الأمر الذي كان له تأثير على الأمن القومي، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط والتحديد السابق، وإنما صار مفهوما مركبا متعدد الإبعاد والمستويات.

لذا يعتبر عامل البيئة والتهديدات البيئية احد الأساسيات المهمة في التحليلات المعاصرة،خاصة بعد أن ظهر الأمن الإنساني بأبعاده المرتبة والمرتبطة، وظهر الأمن البيئي احد هذه الأبعاد، التي يرتبط تحقيقها بتحقيق رشاده بيئية عالمية،فالتحديات البيئية المتنوعة أسهمت في الحد من تحقيق الأمن وعدم إمكانية تحقيق الاستدامة البيئية.

ففي ظل التطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الدولي، شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما عالميا بالمسائل المتعلقة بحماية البيئة، ولم يعد من المقبول الحديث عن العلاقات الدولية دون أن يكون لحماية البيئة مكان في الصدارة، بل يمكن القول بان التحديات التي فرضتها مسألة حماية البيئة، أصبحت في وقتنا الراهن، من أهم العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات.

فلم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بإبعادها المختلفة محددا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدى هذا الإطار ليشمل دول الجوار الجغرافي ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي. إذ انه يمكن للتهديدات البيئية أن تصبح أحد مهددات الأمن العالمي مقارنة بتزايد تداعياتها العالمية،فقد يكون الاختلال في النظام البيئي العالمي ناتجا عن استغلال إنساني خاطئ لموارد هذه البيئة وعناصرها .

قد أدرك العالم أن قضية البيئة باتت تمثل أهم التحديات لبقاء الإنسان على سطح الأرض، فحماية البيئة أضحت تمثل نوعا من الحفاظ على حق الإنسان في الحياة، وعلى ذلك كان من الضروري أن تفرض مسألة حماية البيئة نفسها على جدول الأعمال العالمي، وتصبح من أهم الموضوعات الأساسية المطروحة على الساحة الدولية.

وبالتالي، باتت مشكلة التلوث البيئي تمثل أهم و أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي المعاصر، وتعود أهمية هذه المشكلة وخطورتها إلى أنها لم تعد مشكلة قاصرة على نطاق إقليمي معين،

بل أصبحت مشكلة عالمية تمثل أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن، اذ أن التلوث البيئي سواء كان بحريا أو جويا أو بريا لا يعرف حدودا يقف عندها وإنما تمثل آثاره لتشمل أرجاء المعمورة بدرجة خطيرة تنذر باقتراب اليوم الذي سيصبح فيه وجود مكان خالي من التلوث ضربا من ضروب الخيال، وقد أصبح التلوث البيئي خطرا دوليا عاما، ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة إلى إرساء قواعد قانونية عالمية واجبة الاحترام والالتزام لحماية البيئة من التلوث والحفاظ عليها من الفناء.

أدبيات الدراسة:

يمثل موضوع البيئة بصفة عامة ،و قضية الأمن البيئي والمشكلات التي يتعرض لها من أهم المواضيع التي فرضت نفسها و طرحت علي الساحة الدولية ، وأيضا علي الساحة الأكاديمية أو البحثية،ومنذ خوضنا في البحث عن هذا الموضوع استندنا علي مجموعة من الكتب و الدراسات التي تناولت موضوع البيئة و الأمن البيئي ، مع تعدد و اختلاف الجوانب التي ناقشت منها هذا الموضوع، ومن الكتب و الدراسات التي استندنا إليها نذكر مايلي :

كتاب الدكتور عامر طراف ،المعنون **بالتلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،2008.[1]

وأيضا كتاب أخر له، بعنوان:**إرهاب التلوث و النظام العالمي** ،2002.[2]

والذي قام من خلاله بدراسة شاملة لمفهوم البيئة و مكوناتها، و عرض جميع المشكلات البيئية التي تعاني منها البيئة ، ابتداء التلوث بمختلف صوره ،وانتهاء بالمتدهورات البيئة التي تسبب فيها البشر نتيجة الاستنزاف أو الاستخدام الخاطئ بالإضافة إلى استخدام الأسلحة و التقنيات و التكنولوجيات الحديثة،وما تخلفه من أثار سلبية على الأرض و الهواء و الماء و الإنسان و الحيوان ،مع تركيزه علي على جملة من المجودات الدولية الساعية للحد من التحديات البيئة .

أما كتاب معمر رتيب محمد عبد الحافظ ، المعنون **بالقانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث:خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث** ،2007.[3]

أين تم التركيز و حصر الدراسة في الجانب القانوني و الذي تناول بالتدقيق مسألة حماية البيئة من جانب المجهودات الدولية و القانون الدولي .

في حين نجد كتاب **النظام البيئي :تلوث الهواء،الغلاف الجوي و الاحتباس الحراري** ، لبيان محمد الكايد ،2010.[4]

---

[1]– عامر طراف ،**التلوث البيئي و العلاقات الدولية**،بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008.

[2] – عامر طراف ،**إرهاب التلوث و النظام العالمي**، لبنان ،المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2002

[3] – معمر رتيب محمد عبد الحافظ ،القانون **الدولي للبيئة وظاهرة التلوث :خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث** ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى ، 2007.

[4] – محمد الكايد بيان ،**النظام البيئي :تلوث الهواء ،الغلاف الجوي و الاحتباس الحراري**،عمان ،دار الراية للنشر،الطبعة الأولى ، 2010.

أين نجده خصص دراسته في جانب واحد هو التلوث الذي يصيب الهواء بجميع أشكاله، حيث أسهب بالتفصيل في هذه الأنواع و تأثيراتها علي البيئة و الإنسان.

ونجد هشام بشير في مؤلفه **حماية البيئة في ظل ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني،2011.**[1]

فقد ركز دراسته على الاهتمام الدولي بالبيئة وحمايتها، باعتبار إن العيش في بيئة سليم من التلوث ،هو حق من حقوق الإنسان التي أقرت له بها التشريعات الدولية ، مع إلى التطرق إلى المبادئ الأساسية لحماية البيئة في القانون .

أما حسين عبد الحميد احمد رشوان بحث عنوان البيئة **والمجتمع :دراسة في علم اجتماع البيئة،**2006[2]

أين نجده خصص دراسته لتحليل المشكلة البيئية من الجانب ألمفاهيمي وذلك عن طريق التعريف المقصود بالبيئة و عناصرها ،أشكال اختلالها و ذلك للوصول إلى التعريف بالمشكلة البيئية و حيثياتها.

في حين نجد محمد صبري محسوب ،وعن طريق مؤلفه الأخطار و الكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة، 1998[3] الذي اتجه اهتمامه لدراسة الكوارث الطبيعية بأنواعها و بشيء من التفصيل ، لتبيين حجم اللاأمن الذي تمثله هذه الكوارث ، بسبب ما تخلفه من دمار و خسائر مادية و بشرية.

واستندنا أيضا إلى مؤلف عبد المقصود محمد مبروك نزيه، **الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث،** مصر، 2011.[4] الذي اتجه نحو البحث في سبل حماية البيئة و تحقيق الأمن البيئي ، وذلك بتناوله إستراتيجية الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول بالتفصيل إضافة إلى عرض تجارب بعض الناجحة لبعض الدول.

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع الأمن البيئي من بين المواضيع الجديدة استنادا إلى كون الأمن البيئي من بين الأولويات المعاصرة التي أفرزتها التطورات الراهنة ،ويمكن حصر أهمية الموضوع محل الدراسة في النقاط التالية :

[1] – هشام بشير ،**حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**،القاهرة المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى، 2011

[2]–حسين عبد الحميد رشوان ،**البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة**،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى،2006

[3] – محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،القاهرة،دار الفكر العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 1998.

[4] – عبد المقصود محمد مبروك نزيه، **الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث،** مصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2011.

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع أساسا في تناوله لواحد من أهم الاهتمامات البحثية في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة إذ يتعلق الأمر بمفهوم الأمن البيئي، كونه أحد التحديات الراهنة التي تتصل بمبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين،والذي يحاول المجتمع الدولي بشتى أجهزته ومؤسساته تجسيده كمبدأ بما يدفع إلي تحقيق ذلك.

ارتباط الأمن البيئي بالمسائل التنموية الاقتصادية والبشرية، وإسهام ذلك في الاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي، وبالتالي تأثيره على السلم الدولي.

بالإضافة إلى المعلومات التي سيسفر عنها البحث ، والتي تشكل إضافات في حقول المعرفة المختلفة خاصة علم البيئة ،من خلال محاولة إقرار مفهوم للأمن البيئي في ظل رؤية حالية تفضي إلي رسم معالم واضحة التصور لدى صناع القرار اتجاه هذا الموضوع ،والكشف عن بعض التحديات البيئية التي تسهم في إعاقة عملية التنمية.

وقد جاء بحثي هذا محاولا الخلوص إلى قراءة موضوعية لواقع ومستقبل الأمن البيئي باعتباره من المواضيع الحديثة نسبيا، في عالم قائم حاليا على تحقيق المصلحة الذاتية، في ظل تباين للمصالح وبالتالي تباين المواقف الدولية فيما يخص الحماية الدولية للبيئة.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود السبب وراء طرح واختيار الموضوع لأسباب موضوعية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أسباب أخرى ذاتية:

المبررات الموضوعية:

– تتمثل في أهمية الموضوع في حد ذاته ،إحدى المبررات من وراء اختياره ،و السعي إلى تفسير معطياته وتحديد متغيراته،أين برز مفهوم الأمن البيئي في فترة تنامت فيها الأفكار الحديثة و المعارف المستجدة بطابع حداثي وما بعد حداثي مفعم بالقيم و المعتقدات ما أعطاه ،نطاقا واسعا،ومدركات متفاعلة.

– نظرا لما يمثله موضوع البيئة وما تواجهه من مشاكل، من أكثر المواضيع التي تثير الرأي العام في العالم، ونظرا لما للبيئة من أثار مشاهدة على الإنسان. إذ آن سلامة الإنسان مربوط بسلامة بيئته.

– تزايد الاهتمام بالقضايا الجديدة المهددة للأمن، التي أضحت ركيزة الدراسات الأكاديمية و العلمية الحالية،و الاهتمام الرئيسي لباقي الدراسات الأمنية أكثر من القضايا التقليدية ذات الطابع العسكري.

– يعود الاهتمام بالقضايا البيئة و التلوث ،و كذلك حمايتها بما تحمله من إبعاد اجتماعية و إنسانية إضافة إلى الشعور بقيمة هذا الموضوع، في ظل التطورات المتسارعة و البعد العالمي لقضايا البيئة.

– إضافة إلى ما يمثله الأمن من أهمية، حيث كان ولا زال في صدارة اهتمامات المجتمعات و العالم،باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني سواء في صورته التقليدية المتمثلة في التهديدات العسكرية و صولا إلى صوره و مهدداته الحالية.

– إرتفاع و تزايد النداءات و المجهودات الدولية و الإقليمية الناشطة و المهتمة بمجال البيئة ،ومهدداتها التي أصبحت تأخذ بعدا عالميا و مدى تأثيرها على القرارات السياسية و الدولية.

امتداد واتساع نطاق الاهتمام بالمشكلات البيئية العالمية، تماشيا مع اتساع تأثيراتها وعدم احترامها أو اعترافها الحدود و السيادة الدولية.

المبررات الذاتية:

– الرغبة المسبقة في التطرق و البحث في هذا الموضوع ،نظرا لأهميته القصوى التي تضعه في صدارة قائمة المواضيع ذات الأهمية العالمية.

– محاولة المساهمة في البحث في هذا المجال خاصة، وأن هذه السنة تحمل شعار البيئة و حمايتها.

– محاولة تبيين و توضيح العلاقة الترابطية بين التهديدات البيئية بجميع صورها الطبيعية و الراهنة و الوجود الإنساني.

– محاولة الكشف عن بعض التحديات البيئية التي تسهم في إعاقة عملية الاستدامة البيئة و الأمن و الإستقرار العالمي و مدى جدوى الجهود المبذولة .

– نقص الدراسات حول الموضوع باللغة العربية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في التحدي الذي يشكله الأمن البيئي على الأمن العالمي، باعتبار إن تداعيات الأمن البيئي عالمية، تتعدي الحدود القومية للدول، وأسباب الإخلال به كانت بالدرجة الأولى من طرف الدول الكبرى حاملة راية حماية البيئة والإنسان، إلا أن المصلحة الذاتية تطغي على المبادئ السامية التي تنادي بها، وهذا ما دفع بضرورة البحث عن الحلول الكفيلة للحفاظ على الأمن البيئي في ظل التطورات الدولية الراهنة التي تدفع بصورة أو بأخرى إلى المساس به وهذا ما يشكل رهانات كبرى على الأمن العالمي والتنمية وإمكانية تحقيق استدامة بيئية.

الأسئلة الفرعية:

– ماذا نقصد بالأمن البيئي؟

- ما هي المخاطر والأخطار الناتجة عن المشاكل البيئية ؟
- ماهي أهم الإجراءات التي يمكن القيام بها لتحقيق الأمن البيئي العالمي؟
- فيما تتمثل الصعوبات التي تواجه تحقيق الأمن البيئي ؟
- كيف يمكن للنظام الدولي القائم مواجهة هذه الأخطار الراهنة ؟
- ما هي التأثيرات التي تمليها التحديات البيئية على الأمن العالمي ؟

فرضيات الدراسة :

- إن التطورات المعاصرة التي شهدها العالم قادت إلى بلورت تحديات بيئية متنوعة أسهمت في الحد من تحقيق الأمن البيئي العالمي .
- إن التهديدات الجديدة للأمن الدولي يتطلب استجابات جديدة لمفاهيم جديدة والتفكير بمستوى اكبر من مستوى المصالح.
- إن تحقيق الأمن البيئي العالمي مرتبط بحل ذو طابع دولي عالمي قانوني وعلمي وبإعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والبيئة.
- إن المشكلات البيئية أصبحت تشكل أزمة للمجتمع الدولي وتستوجب تعاونا جديا حفاظا على مستقبل البشرية.

مناهج الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي: حيث المنهج الوصفي يعتمد سرد ووصف طبيعة الظاهرة ، محل الدراسة لاكتشاف طبيعتها ، فالوصف الذي نقدمه للأمن البيئي من جهة والأسباب النتائج المترتبة عن المساس به كما تتجلى أهميته في شرح المفاهيم المركزية محل الدراسة قصد التحليل الدقيق لهما نظريا وواقعيا.

منهج تحليل المضمون: الذي تم الاعتماد عليه لتحليل الوثائق و الاتفاقيات و المعاهدات الدولية الرامية للحفاظ على البيئة.

منهج تحليل الإحصاء: الذي تم الاعتماد عليه من خلال تقديم إحصائيات تتعلق بموضوع الدراسة.

مقاربات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على:

مقاربة الأمن البيئي :باعتباره يمثل موضوع الدراسة ،وذلك بالتطرق والبحث في أهم التهديدات البيئية الطبيعية والراهنة ،والتي تمس بشكل مباشر الوجود والأمن الإنساني ،باعتبار البيئة هي المسرح الذي يعيش فيه الإنسان ومنه أي خطر وتدهور يصيبها فهو يمس الأمن الإنساني بصفة مباشرة .

مقاربة الأمن الإنساني :وذلك من خلال التطرق إلى كل مشكلة وتهديد بيئي وتداعياته علي الأمن والاستقرار الإنساني ،بحيث أصبح مشكل التلوث البيئي بجميع أنواعه المهدد الرئيسي للبقاء البشري .

مقاربة قانونية :وذلك من خلال دراسة الصفة العالمية لهذه التهديدات والتي تستوجب بالمقابل تدخل وإيجاد حلول ذات طابع عالمي ،وذلك بالتطرق إلي المجهودات والاتفاقيات والمؤتمرات والسياسات الإقليمية و الدولية، كمحاولة للحد أو تقليل من هذا الخطر الذي يحمل صفة التطور والعالمية ،يحيط بالعالم ويجعله معرض للزوال، خاصة في ظل تزايد مستمر لأسباب التدهور أكثر من أسباب الاستقرار.

تبريرخطة الدراسة:

ارتأينا أثناء محاولتنا تغطية موضوع الدراسة إلى حد ما ،إلى اعتماد خطة مقسمة إلى أربعة فصول تندرج تحتها مباحث ومطالب كمايلي:

الفصل الأول وهو عبارة عن مدخل وتقديم للموضوع ،و الذي يشمل الإطار ألمفاهيمي و النظري للأمن البيئي و الذي يمثل محل الدراسة ، حيث قمنا في المبحث الأول بمحاولة تجزئة و تقديم المفاهيم المفتاحية و المحورية للموضوع ،و هي البيئة والأمن وصولا إلى مفهوم الأمن البيئي . وبعد تعرفنا و وصولنا إلى تعريف للأمن البيئي ، خصصنا المبحث الثاني لإبراز أهم المقاربات النظرية التي تناولت مفهوم الأمن البيئي بدا من المنظور العقلاني مرورا بتحليلات وتصورات مدرسة كوبنهاجن وصولا إلى النظريات التأملية.

أما الفصل الثاني و بعد التعرف على الأمن البيئي قمنا من خلال مبحثين إلى التعرض أولا إلى المشكلات البيئة التي تواجه الأمن البيئي و المتمثلة في المشاكل البيئية الطبيعية و البشرية و المناخية، في حين خصصنا المبحث الثاني لرصد التهديدات البيئية الراهنة و الناتجة بشكل أساسي عن التقدم التكنولوجي، و طموحات الدول الساعية لتحقيق الريادة و القوة على جميع المستويات دون الاكتراث للآثار السلبية على البيئة .

و فيما يخص الفصل الثالث وبعد معرفة درجة خطورة هذه المشكلات البيئية العالمية خاصة حاولنا أن نبين مدى تأثير الأمن البيئي على الأمن العالمي ،الشيء الذي حتم استجابة القانون الدولي لتركيز الاهتمام العالمي بهذه القضية ، التي سبقته الشريعة الإسلامية بما تحويه من قيم راسخة بشلن حماية البيئة و استدامتها ، وانتقلنا بعدها إلي رصد جملة من المجهودات الدولية و الإقليمية و الغير حكومية الساعية لحفظ الوجود الإنساني الذي أصبح محط تهديد التحديات البيئية.

في حين خصصنا الفصل الرابع للبحث في أهم العقبات التي تواجه كافة المساعي الدولية أو الإقليمية على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و بعدها تطرقنا لعرض بعض الحلول و الإستراتيجيات البديلة و المقترحة لتحقيق الأمن البيئي العالمي.

صعوبات الدراسة:

من المؤكد أن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ساعدا علي القضاء على العديد من الصعوبات في مجال الوصول إلى المعلومة لكن أي دراسة لا تخلو من صعوبات التي تحد من عملية تقدم العملية

البحثية ،وهذا ما يحفز الباحث في مجال العلاقات الدولية إلى السعي للبحث عن المعلومة وتطوير الروح العلمية ويمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا في النقاط التالية :

- قصر الفترة الزمنية للعملية البحثية، وضعنا أمام تحدي استثمار المزيد من الوقت الإضافي قصد إخراج الموضوع جاهزا كدراسة علمية في الفترة الزمنية المحددة.
- قلة المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة كونه من المواضيع الجديدة حيث واجهتنا صعوبة حقيقية فيما يتعلق بالبحث عن المادة العلمية خاصة منها الكتب.
- وتكمن الصعوبة البارزة في طبيعة موضوع الدراسة إذ أن موضوع الأمن البيئي ، خاصة في ظل استمرار سباقات التسلح والتقدم التكنولوجي المتسارع وعدم إعطاء الدول أولوية للبيئة في ظل المصلحة الوطنية ، يتميز بالتعقيد والضبابية كون كل دولة تسعى في تحقيق مصالحها وتنمية قوتها دون أن تضع في الحسبان مخلفات ونتائج هذه السياسات على البيئة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن البيئي

لقد شغل موضوع الأمن وكيفية تحقيقه أو المحافظة عليه حيز كبير على الساحة الدولية و الأكاديمية، وذلك راجع لما يشكله من أهمية في حياة الشعوب بصفة عامة، فجميع التطلعات و المتطلبات الإنسانية مرهونة بتحقيقه.

لذلك اتجهت السياسات والدراسات للعمل على الحد من التهديدات التي تواجهه ، و التي كانت ذات طابع عسكري و لكن سرعان ما شهدت الأجندة الأمنية توسيعا و تعميقا في الفواعل و التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية، والتي مثلت التهديدات البيئية أحد أخطر التهديدات التي يواجهها العالم بأسره ، نتيجة أثارها المتسعة إلى كافة القطاعات الأخرى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، والتي لم يشهد العالم لها مثيل من قبل .

و هذا ما أضفى أهمية قصوى على موضوع الأمن البيئي ، هذا المفهوم الحديث نسبيا الذي لا يوجد إجماع حول تعريفه، بسبب اختلاف وجهات النظر بين النظريات التي تناولته بالتحليل و الدراسة، و لمعالجة هذا المفهوم ارتأينا تناوله من خلال مبحثين كمايلي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للأمن البيئي .

المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن البيئي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للأمن البيئـي

لقد أخذت مسألة البيئة تتصدر قائمة الاهتمامات الفكرية و العلمية و السياسية في العالم المعاصر، و ذلك راجع لتزايد الوعي الإنساني بشأن التحديات البيئية الراهنة التي تحمل معها خطرا محدقا بأمنهم وجودهم و التي أصبحت أثارها ظاهرة للعيان ، فضمان أمنهم أصبح مربوط بشكل أساسي بمدى تحقيقهم لأسباب أمن هذه البيئة .

وهذا ما طرح لنا مفهوم جديد هو الأمن البيئي، الذي انضم إلى قائمة التهديدات المطروحة أمام تحقيق الأمن العالمي، و للتعرف على موضوع الأمن البيئي اعتمدنا معالجته على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني:مفهوم البيئة .

المطلب الثالث: مفهوم الأمن البيئي.

المطلب الأول

مفهوم الأمـن

قبل الولوج في تقديم مفهوم الأمن فإنه من الضروري معرفة ماهية الأمن من الناحية اللغوية والإصطلاحية:

1-التعريف اللغوي:

بالنسبة للأصول اليونانية فقد اشتقت لفظة الأمن من كلمة "Asphalia" وتعني اليقين والسلامة، وهذه الأخيرة مشتقة من كلمة "Asphalo" وتعني السقوط والتعثر وارتكاب الأخطاء .

تجد لفظة الأمن أصولها في اللغة اللاتينية في كلمة "Scuritas "و المكونة من اللفظتين "san"وتعني دون أو من غير، ولفظة "Cura" وتعني السلامة، ومن خلال تركيب اللفظتين نجد أن الكلمة تعني "من غير السلامة " ومن ثم نجد أن اللفظ استخدم في غير معناه .[1]

أما الأمن في اللغة الانجليزية يقابله لفظة "Secure " وتعني "Carelless" وهي انتفاء القلق والشعور بالطمأنينة.

يشتق مفهوم الأمن في اللغة العربية من: أمن يأمن، أمنا وأمانا وآمنة، اطمأن إليه أو جعله أمينا عليه .

والأمن لغة نقيض الخوف، ويعني السلامة أيضا، فيقال أمن بمعنى سلم، وبهذه الدلالات يعني الأمن كل مل يبعد الأخطار عن مكان سبل العيش.[2]

2-التعريف الإصطلاحي:

مصطلح الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها وإعطاء تعريف محدد لها.فهو يفتقر إلى تعريف شامل وموحد متفق عليه.

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى :"**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف** ".سورة قريش- 04-

ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو السياسي الداخلي منه و الخارجي .[3]

---

[1]- سليم قسوم ,**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية ،دراسة في تطورمفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر، 2010،ص18.

[2]- صلاح الدين بالو،ابراهيمو عيسى محمد،**الامن الاقتصادي في مرحلة العولمة :مقاربة استراتيجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قالمة ،2012،ص31.

[3]- حسين زكريا ،**الامن القومي**http://www.sas445.com

يعرفه باري بوزان: بأنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية. [1]

يعرفه شارل مالينشربأنه يشير إلى قيم مثل: الحرية والرفاهية والسلام و العدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثم يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتنا .

أما بوث Bothو ويلر Wheeler فيؤكدان على أنه : لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ,ويتحقق ذلك إذا نظر للأمن على أنه عملية تحرر.

أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه:أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.

ويعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه:حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأنه هناك ملاذ من الخطر ،أو أنه يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيما تتعلق بالفرد أو بالمجتمع.[2]

كما أن الأمن هو الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالنظام العام إما في صورة جرائم يعاقب عليها القانون وإما في صورة نشاط خطر يدعو إلي اتخاذ الإجراءات و التدابير الوقائية حتى يمنع النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم .

كما يمكن تعريف الأمن علي أنه : قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلي المحافظة علي كيانه، هويته و إقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته .

إذن فالأمن هو إحساس الفرد أو الجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية و النفسية وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي .[3]

إلا أن مفهوم الأمن في إطاره العلمي الايتيمولوجي ,وخاصة في دائرة استخدامه في العلاقات الدولية يفتقر إلي تعريف شامل وموحد متفق عليه، فهو من خلال التعريف السابق لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية أو دينية مسيطرة علي صناعة القرار ويعكس رؤياها الخاصة،

---

[1]-BarryBuzan ,**Is International securitypossible ;presented at :New thinking about strategy and Internetional security (**conference) ;etited bay ken both (london :harpercottins Academic ,1991,p31.

[2]–لخميسي شيبي ،**الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008** ، مصر ، المكتبة المصرية ،الطبعة الاولى،2010،ص ص 14–15.

[3]–عبد القادر الشيخلي ،**حماية البيئة :في ضوء الشريعة والقانون والادارة والتربية والاعلام** ،الرياض ،منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى، 2009،ص ص 20–21 .

بل يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي هو الدولة والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الإدراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها واهدافها ويستهدف المحافظة على الكيان المجتمعي وتماسكه وتطوره وحرية إرادته، فالأمن هو قيمة إنسانية يدمج مع قيم الحرية والنظام والتضامن .[1]

كما يعرفه هنري كيسنجر "وزير الخارجية الامريكية الأسبق "على أن الأمن تصرفات يسعى المجتمع من طريقها الى حفظ حقه في البقاء .

اما روبرت مكنمارا " وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الامريكية "يعرف الأمن في كتابه (جوهر الأمن)على انه :يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة، ويستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها ،لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات .[2]

ويعرفه شارل سلاينشربانه:الي القيم مثل الحرية والرفاهية والسلامة والعدالة ،والشرف واسلوب الحياة ،وهذه القيم هي اهداف الامن ،ومن ثمة يصبح الامن مجرد اداة لحمايتها .

ويعرفه الاستاذ كينيث والتز :ان الأمن هو الغاية الاسمى في نظام دولي فوضوي، بمعني وجود حالة من الفوضى تحكم العالم ،لغياب حكومة مركزية عليا ،مع وجود مبدأ الاعتماد على الذات الذي يحكم الدول .[3]

ويمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة ،حيث تجمع في مضامينها معاني عدة ، تتصف بنوع من الغموض، فهناك مفهوم ضيق واخر واسع للامن ، فالاول يتضمن الاجراءات الخاصة بتامين الافراد داخل الدولة ضد الاخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة بهم اشباعا لاحتياجاتهم الاساسية والتكميلية .

أما مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الداخلي ، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحا وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع .

ومن جانب اخر هنالك الأمن الخشن والأمن الناعم:

---

[1] – صلاح الدين بالو ،ابراهيمو عيسى محمد ، **الامن الاقتصادي في مرحلة العولمة :مقاربة استراتيجية** ، المرجع السابق ،ص33.

[2]–خولة شارف ،مروة مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الاخضر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قالمة ،2012، ص ص29–30.

[3]–خولة شارف،مروة مخنان ،**دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الاخضر** ،المرجع نفسه ،ص ص37.

–فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للامن (الامن التقليدي).
–اما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية ،التي تواجه الدول مثل التحديات الصحية،والجرائم المدنية،واللاجئين ،والمشاكل العرقية،والتطرف والارهاب،وهي تحديات غير مباشرة

ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.[1]

إن مفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع إلى أخر، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت والإختلاف إلى الأيديولوجية السائدة في المجتمع، والى الإعتبارات السياسية والاقتصادية التي يقوم على تحقيقها.[2]

والأمن قد يعني القدرة على رد التهديد، وهومايقتضي ابتداءا حسن إدراك ذلك التهديد ومصدره ودرجة خطورته وما يهدده من قيم أومصالح ونوع ذلك التهديد، وهيكلها متطلبا ت قد لايتيسر توافرها أو توافر معلومات بشأنها تمكن من إمتلاك حسن الإدراك والذي يعد شرطا ضروريًا للرد الفعال لذلك التهديد ومن ثم تأمين"المصالح أوالقيم علي النحوالذي يشعرالإنسان بحالة من الأمن.[3]

وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن من المفاهيم المركبة،ولا يوجد اجماع حول مفهوم موحد له،وهذا ما دفع بالمدارس والنظريات الكبرى في العلاقات الدولية الى محاولة تحديد هذا المفهوم المعقد،والتي من خلاله سعت النقاشات النظرية الكبري في العلاقات الدولية الى الاجابة على العديد من الاسئلة المركزية التي من خلالها تحلل المسائل الامنية فالنقاش حول مفهوم الامن يدور حول اربعة اسئلة رئيسية وهي:

- ماهي طبيعة الامن ؟
- ماهي المرجعية المعتمدة ؟
- من يتحمل يتحمل مسؤولية ضمان الامن؟
- ما هي وسائل ضمان الامن ؟[4]

ومن هنا تتشكل حركية التفاعل النظري بين مدارس العلاقات الدولية ونظرياتها ووفقا لذات التصور يتم افراز استبصارات واسهامات النظريات و المقاربات الكبرى في الدراسات الامنية .

اذ يمثل الضبط الاجرائي لمفهوم الأمن أحد المداخل المعرفية والمنهجية لصياغة وبناء اطار نظري وعملي في ميدان الدراسات الامنية

---

[1]–سليمان عبد الله الحلبي، **مفهوم الامن :مستوياته وصيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والاطر** ،الكويت ،د ذ س ن،ص ص 10–12.

[2]–محسن بن العجمي بن عيسى ،**الامن والتنمية** ،الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الطبعة الاولى، 2011،ص ص 13–14.

[3]–مصطفى علوي ،**الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي**،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،العدد4،السنة الاولى ،افريل 2005،ص8.

[4]–صلاح الدين باللو ،ابراهيمو عيسى محمد، **الامن الاقتصادي في مرحلة العولمة :مقاربة استراتيجية**،المرجع السابق ،ص34.

1-لقد سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا، وذلك لوقت طويل، وانعكس ذلك على الدراسات الأمنية التي اعتبرت الأمن كمشتق من القوة،وحصره في الأبعاد المادية والعسكرية ،اذ يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراستها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لمفهوم الأمن ،حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية ،وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقاتها لتحصيل القوة ،وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدولة الاخرى كتهديد لها. [1]

فمفهوم الأمن هو حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية، باستخدام القوة العسكرية،التي تعتبر الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك ،وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح ،وان الدولة هي وحدة اساسية في العلاقات الدولية .

كما تعتبر المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة ،مما يدفع باندلاع الحرب ،ولا يمكن للسلم ان يرتكز على القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية وانما الحل الوحيد هو توازن القوي في ظل مجتمع فوضوي .

ويكون هذا الطرح قد حصر تهديدات الدولة في العامل العسكري، وقد قلص مفهوم الأمن الى مجرد مسألة دفاعية وحمائية. [2]

ان ريتشارد ايلمان هو واحد من الذين انتقدوا التركيز على التهديد العسكري في التفكير الواقعي،كما اعتبر ان اختصار الأمن الوطني في الأبعاد العسكرية صورة خاطئة عن الواقع .[3]

2- ظهرت بعد الحرب الباردة ونهاية الصراع شرق غرب ،ملامح نظام دولي جديد اخذت ملامحه ترسم علي مستوي العلاقات الدولية ،حيث تعدت هذه العلاقات المستوى الضيق المحصور في الدولة واتسعت لتشمل فواعل اخرى فوق قومية وتحت قومية لها ،كل هذه الفواعل افرزت تفاعلات فيما بينها لم تكن معروفة من قبل وخلال الحرب الباردة .[4]

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لمابعدالحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل .

ومن أهم هذه التحولات، نجد:

---

[1] شاكر ظريف ،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية :التحديات والرهانات** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق ،جامعة باتنة ،2010، ص 18.

[2] فريدة حموم ،**الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2004،ص 9.

[3] شاكر ظريف، **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية :التحديات والرهانات**، المرجع السابق،ص26.

[4]-فريدة حمود، **الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية**، المرجع المرجع السابق ،ص ص12-14.

1-اتساع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، ومرد ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للإستعمار على إستقلالهاالسياسي.

2-تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الاستراتيجية من حيث التأثير في مجمل إستراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات.[1]

إن تشابكية المشهد الدولي هذه قد أسهمت– بشكل كبير -في بلورة تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئةالدولية من جهةأخرى فالدولةالقومية وجدت نفسها أمام ثلاث تحديات رئيسية بحسب تعبير جونهيرز(**Hertz**) :

التحدي الاقتصادي :الذي جسدته الثورة الصناعية من خلال فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول في انتاج السلع وتسويق المنتجات .

التحدي القيمي:اذ ان التقدم التكنولوجي سهل من الغزو الثقافي مما أثر على قيم وهوية الدول وبالتالي المساس بسيادة الدول.

التحدي الأمني:يتجسد من خلال:

– أثر التطور التكنولوجي في الميدان العسكري اذ أن وجود السلاح النووي اصبح يشكل تهديدا للأمن العالمي.

– الدولة الحديثة أصبحت أكثر تقوقعا من الناحية الأمنية ،اذ أن امتلاك الاسلحة النووية صار نتيجة تزايد التهديدات الامنية .

– نتيجة التطور التكنولوجي وخاصة تطور الاقمار الصناعية أصبحت تقنية التجسس أكثر فاعلية بين الدول خاصة على المنشآت العسكرية .

– نتيجة التطور في الأسلحة لم يعد للأحلاف العسكرية تلك المكانة التي كانت تحظى بها خلال الحرب الباردة .[2]

3– من المهم القول أن بداية التسعينات من القرن الماضي ،شكل نقلة نوعية في ادراك مفهوم الامن تنظيرا وممارسة، حيث تولي عدد معتبر من الدارسين مهمة اخراج الامن من المفهوم الضيق الذي لازمه الى ابعاد اخرى ،لم تكن مدرجة في الفترة السابقة ،ويعتبر باري بوزان رائدا في هذا الاتجاه حيث عمل على مراجعة مفهوم الأمن وكذلك منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الامنية،

[1]–خالد معمري ،**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11 سبتمبر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2008،ص 22.

[2] -صلاح الدين باللو ،ابراهيمو عيسى محمد، **الامن الاقتصادي في مرحلة العولمة :مقاربة استراتيجية**،المرجع السابق،ص38–39 .

ان الحديث عن التعريف الكلاسيكي الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الإهتمام اصبح قابلا للتشكيك فيه .

حيث الأمن من هذا المنظور هو قدرة الدولة على صيانة الاستقلالية الهوياتية وممارسة وظيفة

حماية الوحدة الترابية .[1]

وقد حاول بوزان بهذا المنطق اخراج طرح يتكون من خمسة أبعاد الى جانب – البعد العسكري : الذي يخص المستويين المتفاعلين القابلين للهجوم المسلح ،والقدرات الدفاعية وكذلك اتجاهات الدول من حيث النوايا والمقاصد .

–الأمن السياسي :وهو الاستقرار التنظيمي للدول والحكومات والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

– الأمن الاقتصادي:ويخص الحفاظ على الموارد المالية والاسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه .

– الأمن البيئي :ويتعلق بالمحافظة علي المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية .

– الأمن المجتمعي :ويخص قدرة المجتمعات على اعادة انتاج انماط خصوصياتها في اللغة والثقافة، والتقاليد في اطار شروط مقبولة لتطورها.[2]

وعلى العموم يمكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى بتجاهل التبدلات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية عقب فترةالحرب الباردة والتي سرعت في الإنتقال إلى السياسة العالمية، التي أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية، خصوصا ما تعلق الفواعل الأمنية، المستويات الأمنية، الأجندةالأمنية، الأمر الذي أدى إلى تشكل مضامين عديدة في الدراسات الأمنية.[3]

إذن فالأمن ليس مفهوما جامدا ولاحقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هومسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية وبالمشهد القائم في النظام الدولي، وبناءا على هذا اصبح الأمن مفهوم يتصف بالشمولية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة.[4]

وعلى الرغم من أن المفهوم التقليدي للأمن العام في معضم بلدان العالم في السابق كان قاصرا على الامن العسكري ،فان هذا المفهوم قد تغير الآن بصورة جذرية .[1]

---

[1]–شاكر ظريف ، **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية :التحديات والرهانات**، المرجع السابق،ص21.

[2]–محسن بن العجمي بن عيسى، **الامن والتنمية** ،المرجع السابق ، ص31.

[3]–خالد معمري، **التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11 سبتمبر**، المرجع السابق ، ص 29–30.

[4]–صلاح الدين باللو ،ابراهيمو عيسى محمد ، **الامن الاقتصادي في مرحلة العولمة :مقاربة استراتيجية**، المرجع السابق،ص40.

وهكذا ظهر مفهوم جديد للأمن يشمل كل الجوانب السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،البيئية،حركة الأشخاص فيما بينهم اللاجئين المهاجرين والمرحلين ،الى جانب مسائل اخرى تظهر غالبا انها سببا في زعزعة الأمن ،الا أن وراءها أسبابا حقيقية مثل مسألة الحدود ،والنزاعات الإقليمية ،التي لها أسبابها هي الأخرى،ومنها خاصة مصالح الدول الاجنبية عن النزاع،وهناك مسائل وتحديات وأخطار اخرى مثل التلوث البيئي ،الهجرة ،الأسلحة المدمرة ،أزمة الغذاء والارهاب ،أو بمعنى آخر كل المسائل الامنية حسب المفهوم الشامل الأمن .[2]

المطلب الثاني

مفهوم البيئة و عناصرها

البيئة مصطلح شائع الاستخدام في الأوساط العلمية، كما يشيع استخدامه أيضا عند عامة الناس وفي ضوء تلك العمومية ، لم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة، بل تعددت معانيها وتباينت مفاهيمها حسب تخصص كل باحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، حيث يعرفها كل منهم في ضوء زاوية تخصصه الدقيق ،يضاف إلى ذلك أن تلويثها ليس على مستوى واحد، بل يمس جميع عناصرها و هذا مايزيد من صعوبة تعريفها، إضافة إلى تعدد الأجهزة التي تقوم على شؤونها [3]

و لكن في المقابل اتفقت معاجم اللغة العربية على أن البيئة مشتقة من الفعل بوأ أو تبوأ ، وتأتي بمعنى نزل أوحل أو أقام ، قال تعالى:" :"وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين"سورة يوسف 56 ، أي يسكن حيث يشاء ، و في الحديث الشريف :"من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"رواه مسلم، أي لينزل منزلة من النار ،وهذا يعني أن التبوء هو الحلول و النزول و السكن. [4]

و البيئة تعني كذلك الحال ، فيقال :أنه لحسن البيئة أي هيئة التبوء،وباءت بيئته سوءا ، أي بحال أسوأ،وفي ذلك يقول الله تعالى "و الذين تبوأو الدار و الإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم و لا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا و يؤثرون على أنفسهم و لو كان بهم خصاصة و من يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون " سورة الحشر 09.

---

[1]–محمد القصاص، **ادارة البيئة نحو الانتاج الافضل** ،القاهرة ،جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة ،الطبعة الاولى، 2005،ص105.

[2]–سعادة ابراهيم ، **الجزائر و الامن الاقليمي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،الجزائر ،د ذ س ن،ص 2.

[3]–حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **مشكلات البيئة** ، مصر ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى، 2006 ،ص3.

[4]–عبد القادر الشيخلي ،**حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الإدارة و التربية و الإعلام** ، المرجع السابق،ص ص26–27.

و البيئة تعني أيضا : المكان الملائم و المناسب لأنشطة الإنسان المختلفة ولاستقرار معيشته على سطح الأرض لقوله تعالى :"ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق ورزقناهم من الطيبات"سورة يونس93.[1] وبإمعان النظر إلى هذه المعاني يلحظ اتفاقها على شئ واحد وهو :مكان العيش والإقامة.

وكان العالم هنري تورو"H.Thoreaux" أول من صاغ كلمة ايكولوجيا في القرن التاسع عشر ولكنه لم يحدد معناها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة أرنست هيغل"E.haeckel" (1919–1934) وقد استخدم مصطلح ايكولوجي "Okologie" لأول مرة عام 1866م ، في كتابة "تاريخ الخلق " ،وأصل الكلمة مشتق من كلمتين يونانيتين هما كلمتي : اويكوس " oikos " تعني مسكن ومأوى ،ولوكس" logos"وتعني علم مبحث نظرية ....الخ ،وقد صاغ هذا المصطلح بدافع من تأثره المباشر بنظرية "النشوء و التطور" التي وضعها تشارلز داروين، [2] وقد عرفها أرنست هيغل بأنها :"العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه" .

وقد ترجمت حديثا إلى اللغة العربية بعبارة (علم البيئة).

وكانت هذه الكلمة قد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر في اللغة الانجليزية :وهي تنحدر من كلمة في الانجليزية " Ecology " وتستخدم لدلالة على الظروف المحيطة و المؤثرة على النمو و التنمية ،كما تستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل:(الهواء ،الماء،الأرض)،التي تعيش فيها الإنسان وكذلك تستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص، ويؤثر في مشاعره وأخلاقه وأفكاره. [3]

ويتطابق مصطلح البيئة مع كلمة الفرنسية" Environnement"والتي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط، وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان.

وقد كثرت التعاريف الفقهية للبيئة انطلاقا من مؤتمر استكهولم إلى مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرغ [4]، فقد عرفها المؤتمر الدولي للبيئة(استكهولم 1972) بمايلي:" أن البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى ،والتي يستمدون منها

[1]–عبد الوهاب بن رجب هاشم بن صادق ،**جرائم البيئة و سبل المواجهة** ، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات و البحوث،الطبعة الأولى،2006،ص11.

[2]-سليمان محمد محمود ، **الجغرافيا و البيئة** ،سوريا،منشورات الهيئة العامة السورية،د ذ س ن ،ص8.

[3]–صباح العشاوي ،**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،الجزائر ،الدار الخلدونية ،الطبعة الأولى،2010 ،ص10.

[4] نجم العزاوي ،عبد الله النقار ، **إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقاتiso**،عمان ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الطبعة الثانية ، 2010،ص93.

زادهم ويؤدون فيها نشاطهم " [1]،وهذا التعريف كما هو واضح يشمل : الموارد و المنتجات الطبيعية و الاصطناعية التي تؤمن إشباع حاجات الإنسان .

وعموما قد تباينت تعريفات المفكرين و المهتمين بها وسنحاول فيما يلي التطرق إلى بعضها:

فقد عرفها الأستاذ عبد العزيز طريح شرفا بأنها:" كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان و النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره و مختلف مظاهر حياته " ، أما بحسب تعبير العالم روبرت لافون–جرامون : "هي نظام يشمل كل الكائنات الحية و الهواء و الماء و التربة و الأرض التي يقيم عليها الإنسان"[2] ، بمعنى أن البيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان و يسهل له سبل العيش بإستقرار..[3]

وعرفت البيئة من طرف الباحث ريكاردوس أكبر مؤسس لجمعية أصدقاء الطبيعة على أنها:"مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي ،و التي تحدد نظام حياته وهي ايضا مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما ،والتي تؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة "،ومن جهة أخرى تعرف بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وتربة وكائنات حية ومنشات من صنعه لتلبية طموحاته ،وتعرف أيضا بأنها :"مجموعة العوامل البيولوجية و الكيمائية و الطبيعية و الجغرافية و المناخية " [4]والتي بالطبع تؤثر في سلوك الإنسان ونظام حياته.

أما البيئة بمفهومها العام:"هي الوسط أو المجال الذي يشمل العناصر الطبيعية والمنشآت التي تتواجد حول وعلى سطح وداخل الكرة الأرضية من غلاف غازي ومكونات المختلفة ، المصادر الطبيعية و الطاقة بمختلف مصادرها ،الوسط المائي وما بداخله ، وسطح العارض وما يعيش عليها من نباتات وحيوانات وإنسان ومنشآته وغيرها كل هذه العناصر هي مكونات البيئة".[5]

أما في العصر الحديث فقد تحولت كلمة البيئة إلى مصطلح ذو مدلول سياسي، يشمل توسع المدن وكثافة السكان و إنتشار التلوث ، مع بروز قوى دولية في المجتمع تدعو للحفاظ على جمال الطبيعة إضافة إلى اتجاهات سياسية جديدة "الأحزاب الخضراء" ، أين اتخذت من هذا الموضوع عنوانا

---

[1]– إبراهيم سليمان عيسى، **تلوث البيئة أهم قضايا العصر المشكلة و الحل** ،القاهرة،دار الكتاب الحديث للطبع و للنشر،الطبعة الأولى،2002،ص18.

[2]– بيان محمد الكايد ،**النظام البيئي :تلوث الهواء ،الغلاف الجوي ،الاحتباس الحراري** ، عمان ،دار الراية للنشر،الطبعة الأولى ، 2010،ص16.

[3]–عامر طراف، **إرهاب التلوث و النظام العالمي**،لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2002،ص11.

[4]–سامية سرحان ،**اثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية :دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الاقتصاد و التسيير ،سطيف، 2011،ص4.

[5]– سامي عبد الحميد،أيمن محمد العمري،**البيئة و التلوث**،المنصورة،المكتبة العصرية ،الطبعة الأولى،2010،ص15.

لبرامجها السياسية كما حدث في الانتخابات الفرنسية عام 1978م ،وقد أحرز هذا التيار نجاحا أثار دهشة الكثير من المراقبين السياسيين.[1]

ونظرا لكثرة تداول مصطلح البيئة و تعدد المصطلحات ذات الصلة بها ، كثيرا ما يتم الخلط بين مفهومي الطبيعة و البيئة، إلا أن الفرق بينهما يكمن في كون الأولى تشمل كل ما لم يكن فيه تدخل الإنسان أما البيئة فتشمل المكونات الطبيعية و المستحدثة ، **وفي ما يلي سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم البيئة:**

التنوع البيولوجي :تعني تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيه النظم الايكولوجية الأرضية و البحرية و الأحياء المائية التي تعد جزءا منها وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع و النظم الايكولوجية. [2]

الأنظمة البيئية : وهي تتكون من مكونين أساسيين هما : غير الأحياء كذلك الأحياء وتتضمن المكونات غير الحية مواد فيزيائية وكيميائية و أصناف غير عضوية وكذلك العوامل الفيزيائية مثل : رطوبة،رياح،تيارات،المد و الجزر، الإشعاع الشمسي ،أما المكونات الحية فهي التمثيل بوجه خاص في النباتات و الحيوانات و الميكروبات الموجودة في المجال الغير حي.[3]

النظام البيئي: إن مصطلح النظام البيئي يوضح عناصر البيئة المختلفة أو مكوناتها والتي تشمل الماء و الهواء و التربة بالإضافة إلى مختلف الكائنات الحية الدقيقة و الجمادات ذات العلاقة بالبيئة ،إذا النظام البيئي عبارة عن مجموعة من العناصر البيئية التي تشكل ذلك النظام الذي يمارس فيه الكائن الحي أنشطته المختلفة.[4]

النسق الايكولوجي:و هو يمثل وحدة ايكولوجية وظيفية تضم المجموعة الحيوانية و النباتية و المجال أو الحيز الذي تشغله هذه المجموعات ، وهذان العاملان إلي لمجموعات الحية و المجال الذي تشغله، يشكلان عاملان لا ينفصلان و يتبادلان التأثير ،وذلك لتشكيل نسق مستقر إلى حد ما ،وهو ما يطلق عليه النسق الايكولوجي ، و مجموعة الأنساق الايكولوجية تشكل المحيط الحيوي ،الذي يمثل بدوره طبقة سطحية من الأرض تشغلها جميع الكائنات الحية، و كذلك المظاهر الفيزيائية المحيطة بها ، والتي توجد في إطار بيئي معين و تربط بينها علاقات متشابكة.[5]

---

[1] –هاني عبيد،**الإنسان و البيئة منظومات الطاقة و البيئ**ة، القاهرة ،دار الشروق للنشر ،الطبعة الأولى،2003،ص163.

[2]–عبد الرزاق مقري،**مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية :دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي حول مشكلات التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية** ،الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2008،ص ص 84–85.

[3]–محمد إسماعيل عمر، **مقدمة في العلوم البيئية**، مصر، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 31–32.

[4]–عبد الوهاب بن رجب،**جرائم البيئة و سبل المواجهة**، المرجع السابق،ص 15.

[5]– عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية:دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي حول مشكلات التنمية التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص86.

المجال المادي : هو الحيز الفيزيائي و الكيميائي الذي تعيش فيه الكائنات أما بالحديث عن عناصر البيئة فهي دائمة التفاعل مع بعضها البعض حيث يؤثر فيها الإنسان و يتأثر بها ، فهي الإطار الذي يتمثل فيما يحيط بالإنسان من كائنات حية و غير حية ، و يمثل الإنسان أول عناصر البيئة .

و قبل التطرق إلى عناصر البيئة و بعدما تقدم من تعار يف سنحاول الوصول إلى وضع تعريف إجرائي: فالبيئة بصفة عامة هي ذلك المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء ، هواء، فضاء ،و تربة و كائنات حية و منشآت أقامها أو أوجدتها الطبيعة لإشباع حاجاته.

عناصر البيئة:

و البيئة بصفة عامة لابد أن تشمل على ثلاثة عناصر أساسية هي: النظام الطبيعي ،و النظام الاجتماعي و النظام الثقافي ،فرغم اختلاف التعاريف إلا أنها التقت في هذه العناصر:

العنصر الطبيعي : و يتمثل في مجموع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في و جودها بل أنها سابقة في وجودها عن الإنسان على سطح الأرض، كالطقس و الضغط الجوي و الهواء ، و الماء و النبات و غيرها و يقول الأستاذ عبد العزيز نويري :

"أن العنصر الطبيعي : هو كل ما لم يكن فيه تدخل مباشر للإنسان ،لأن الطبيعة المتوحشة لم تعد موجودة من الناحية العلمية و العملية ،في وقتنا الحالي ، إذ لم يعد هناك مكان على الأرض لم يصله الإنسان ،حيث أنه غزا حتى الكواكب الأخرى ، فلم تعد الطبيعة البدائية موجودة ، بل باتت شيئا في خدمة الإنسان الذي لازال يسعى و يساهم في تطوير البيئة ، كما يشمل هذا العنصر أيضا الثروات الطبيعية المتجددة و الغير متجددة ".[1]

العنصر الصناعي: يتمثل في الأدوات و الوسائل التي ابتكرها الإنسان ليسيطر على الطبيعة و النظم الاجتماعية و المؤسسات التي أقامها، و بالتالي ينظر لها على أنها الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها، و غيرت البيئة الطبيعية خدمة الحاجات البشرية.[2]

فالبيئة الصناعية أو المشيدة ماهي إلا البيئة الطبيعية نفسها ،ولكن بتدخل الإنسان و تطويع بعض مصادرها لخدمته.

و في النهاية ومن خلال النظر إلى مفهوم البيئة و عناصرها الأساسية ، و يتضح أن أزمة الإنسان الحقيقية مع البيئة قد بدأت بالظهور على مسرح الأحداث ، و عندما اختل التوازن الدقيق بين عنصري البيئة و ذلك عندما أصبح العنصر الطبيعي للبيئة يعاني من تدخل الإنسان التعسفي و استغلاله الغير منضبط لبيئته عبر العنصر الصناعي أو المستحدث.[3]

---

[1] -عبد العزيز النويري ،**الحماية الجزائية للبيئة في القانون الجزائري** ،رسالة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة،2002،ص8.

[2] –محمد سعيد صابرني ، رشيد الحمد ، **البيئة و مشكلاتها** ،دار عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ،1990،ص25.

[3] –عبد القوي السيد سامح ، **التدخل الدولي بين المنظور الانساني و البيئي** ،مصر ،دار الجامعة الجديدة ،الطبعة الأولى، 2012،ص234.

المطلب الثالث

مفهوم الأمن البيئي

إن إشكالية البيئة وأخواتها من الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الإرهاب، قد راجت واستوطنت دول كثيرة من العالم ، خاصة بعد انتشار مذهب الحداثة الأمريكية الرأسمالية، مع نهاية الحرب الباردة و انهيار المعسكر الاشتراكي حيث تضمها أجندة فكرية واحدة متسلطة على قائمة اهتمامات كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي .

ومن ثم عاد اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين الأكاديميين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر ،الذي يفوق كل تقدير أو توقع ، نتيجة ما تخلفه الحروب الحديثة على البيئة ،من دمار شامل وتدهور طبيعي وتخلف اقتصادي،هكذا تزامن مفهوم الأمن البيئي مع ضراوة الحروب الحديثة، وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية والبشرية.[1]

وفي الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام العالمي بمسألة الأمن البيئي، حيث يوجد اتفاق عام بين الجميع في إن مسألة الأمن البيئي لا تقل أهمية عن مسألة الأمن الغذائي أو الصحي أو المائي أو العسكري والأمن العالمي بشكل أوسع.

خاصة و أن العلاقة متشابكة ومتبادلة بين جميع أشكال الأمن ، الذي أصبح يشكل منظومة متكاملة تشمل معظم العلاقات الدولية، هذه الأخيرة التي تتعرض في الكثير من الأحيان إلى التشويش والسلبية ليس بسبب تهديد دولة من الدول لغيرها تهديدا عسكريا وحسب ، ولكن بسبب أخر وهو سبب رئيسي وفاعل ألا وهو انعدام الأمن البيئي أو اختراقه بشكل أو بأخر.[2]

فنظرا لتعدد أبعاد الأمن تعددت التهديدات، نوعيتها ومصادرها، والتي تمس أمن الإنسان بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، فقدان الأمن الإنساني قد يكون بصورة صامتة وبطيئة، أو بصورة مفاجئة وسريعة، و قد يكون الأفراد هم المسئولون عن ضياع حقهم وأمنهم، بسبب خياراتهم السيئة في مجال نشاطاتهم وسياساتهم ، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون الطبيعة، أو قوى الطبيعة هي المسؤولة عن تدهور الأمن، أو قد يكون السبب هوإمتزاج بين خيارات الإنسان والطبيعة مما يؤدي إلى كوارث طبيعية تتعقبها مأساة إنسانية، فهناك تهديدات كثيرة ومتفاوتة للأمن القومي والأمن الدولي والجماعي حسب التفسيرات النظرية لكل من الواقعية والواقعية الجديدة، في الأول حصرت التهديدات بشكلها المباشر

[1]- حمدي هاشم ،**الأمن البيئي و الدمار الشامل** ،تم الاطلاع عليه : 10-03-2013/00.12.
http://www.deedo.net/environment/environmental problems/environmental security.htm

[2]– سليمان محمد محمود،**الجغرافيا و البيئة**، المرجع السابق،ص173.

لتمس كيان الدولة ثم كانت التهديدات غير المباشرة التي تكون بصورة غير عسكرية تمس الإنسان بشكل مباشر (التهديدات اللاتماثلية).[1]

ومنه فمفهوم الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة التي أستحدثت في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل :الولايات المتحدة والدول الإسكندينافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي ،حيث تحاول دولهم حاليا إستحداث مفهوم الأمن البيئي ،فالصين مثلا تعتمد مفهوم الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة.[2]

وعموما فقد خلت أيضا سياسات المنظمات الدولية هي الأخرى من صياغة واضحة لمفهوم الأمن البيئي مثل (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية)، وذلك حتى نهاية القرن العشرين.

ولكن عرفت دراسات الأمن البيئي والتي تعنى بدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والأمن ، نموا ملحوظا خاصة بعد التحول الاستراتيجي في السّياسة الدولية الذي مثلته نهاية الحرب الباردة، فيمكن القول بأن بداية النقاش حول البيئة يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، ولكن منذ سنة 1972 تاريخ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول "البيئة الإنسانية" في مدينة ستوكهولم، نقطة الانطلاق الأولى لاعتبار البيئة مسألة سياسية، شهدت الأدبيات العلمية الخاصة بالأمن البيئي انتشارا واسعا لمفاهيم التهديدات، والأخطاروالهشاشات والتحديات، والتي تم استخدامها بمعان مختلفة من قبل المجتمعات العلمية.

وحتى فترة الحرب الباردة لم تكن الانشغالات البيئية تحظى بالأهمية البالغة كمسائل أمنية على اعتبار أن الأمن في هذه الفترة قد عرف بشكل ضيق بدلالة الدولة والطبيعة العسكرية للتهديدات الأمنية،غير أن القطاع البيئي أو الإيكولوجي قد صنف من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة، بسبب أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء.فمثلا لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم وعليه، ينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ والاحتباس الحراري والتلوث والجفاف ...الخ، التي تهدد رفاهة وسلامة الإنسان وحتى نوعه.[3]

---

[1]– منيرة بودرادين،**مضامين الأمن البيئي لمواجهة مظاهر التهديدات الأمنية و تحقيق التنمية الإنسانية** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012،ص ص 9–10.

[2] –فايق حسن جاسم الشجري ،**البيئة و الأمن الدولي**،تم الاطلاع عليه :8–3–2013.15.20.
http://dakhalilhussein.blogs pot .com /2009/01/blog-post-16 html(17/04/2012/14 :25).

[3]–سليم قسوم،**دراسات الأمن البيئي:المسالة البيئية و إشكالية توسيع و تعميق الأجندة الأمنية**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012،ص5.

وبالرغم من الجهود الضخمة المبذولة على المستوى الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،فقد غاب الإجماع العام على تعريف للأمن البيئي الذي لم يتعدى جهات النظر في التصريحات الرسمية والسياسات والاتفاقيات الدولية. [1]

وبعد أن تم تدارك خطورة هذه التحديات و المشاكل البيئية على أمن الإنسان و بقاءه ،حاولت المنظمات الدولية والدول العمل على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي ،حيث صيغت جملة من تعريفات أهمها هو الذي عرف الأمن البيئي بأنه :متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة .

غير إن الملاحظ على هذا التعريف انه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية ، وهو يوضح أن أي متغير يؤثر على السلامة العامة سوف يكون عنصرا من الأمن البيئي،فهو مهتم بأمن البيئة من ناحية الناس وليس بأمن البيئة للبيئة نفسها.

إن قصور هذا التعريف دفع إلى ظهور تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي بأنه :إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن إن تقود إلى تدهور اجتماعي ،وهو تعريف جيد غطي جانبا مهما من الأمن البيئي الذي يعرفه البعض الأخر :بتدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم فضلات ثم إلى موارد طبيعية .[2]

وهناك من عبر عنه: بأنه يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها)المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية [3].

ونجد أليوث لورين يشير إلى أن الأمن البيئي هو مصطلح جديد يدور حول محتواه الكثير من الجدل، ويتضمن البيئة و الأمن والعنف والحروب كمسببات للدمار البيئي ، ويشير إلى ضرورة احتساب الدمار البيئي كالتهديد بالحروب.[4]

وهناك من يعرفه في جانبه الايجابي إي في حالة تحقيقه كما يلي: الأمن البيئي يعني إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة وغير المباشرة ، التي يقوم بها الإنسان والمجتمع البشري ، ولا تؤدي إلي حدوث أضرار مباشرة أو غير مباشرة للبيئة ومكوناتها ،ولا تهددها بحدوث مثل هذه الأضرارالتي تؤدي لإجهاد البيئة محليا وقوميا وعالميا في المستقبل القريب والبعيد[5] .

---

[1]-حمدي هاشم ،**الأمن البيئي و الدمار الشامل**، المرجع السابق.

[2] خولة شارف ،مروى مخنان،**دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قالمة،2012،ص 35.

[3]–فراس عباس البياني ،**الأمن البشري بين الحقيقة و الزيف**،عمان ،دار غيداء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى،2010،ص31

[4]–اليوث لورين ،**الأمن و علاقته بالصراع الدولي** ، تم الاطلاع عليه:11–3–2013/15.44.
http://madania .makhtooblog.com/689/2010/05/10 /00 :23

[5]–سليمان محمد محمود، **الجغرافيا و البيئة**،المرجع السابق،ص173.

فالأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة ،التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية ،والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية ، التي يمكن إن تؤدي إلي الاضطراب الإجتماعي والصراعات الإقليمية[1].

والأمن البيئي يشمل كافة الجهود المبذولة من الدول والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وحماية المواطن من المخاطر وهو ما يعني حماية الإطار الذي يعيش فيه،وهو البيئة ومواردها من خلال الحد من إفسادها.[2]

و يعرف أيضا بأنه تحقيق سلامة الشعب النسبية من الأخطار البيئية الناتجة عن الأعمال الإنسانية الجاهلة ، عن الإحداث وعن التسيير السيئ داخل الدولة وخارجها. [3]

وبعد عرض سلسلة التعاريف الواردة بشأن الأمن البيئي نرى أن الأمن البيئي إجمالا يدور مفهومه حول جملة الجهود الساعية لتحقيق بيئة أكثر أمنا و اقل تلوثا في الوقت الحاضر ،مع حفظ حق الأجيال القادمة في بيئة متوازنة.

ويشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة:

الأولى: مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة بالتركيز على جودة الأمن البيئي، من اجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان.

الثانية :مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف إشكال التغيرات البيئية (من ناحية الندرة والتدهور) على الأمن الوطني والإقليمي ، والتي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان ،مما يؤدي إلى تكثيف أو توليد الصراع وعدم استقرار الأمن الإنساني(النزاعات البيئية) .

أما مخاوف الفئة **الثالثة:** فمن إنعدام الأمن للأفراد والجماعات على مستوى أصغرمن المجالات البشرية بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض .....الخ، وهي بذلك ليست مسألة أمنية تقليدية ،وتجتمع تلك المخاوف على أن الأمن البيئي صمام الأمان في التفاعل بين كل من النظم الاجتماعية و النظم الايكولوجية ،بطرق مستديمة تكفل حصول الأفراد على السلع البيئية بطريقة معقولة وعادية ،أي ضبط الإفراط والتفريط في ظل الآليات المتبعة لمعالجة الأزمات والنزاعات البيئية[4] .

أماالحكومات والمنظمات الإقليمية فقد أكدت تعريف ونطاق الأمن البيئي كما يلي:

فقد اعتمدت اللجنة المشتركة للأمن البيئي في روسيا ، السياسة القاضية بعدم انفصال الأمن البيئي بصورة أو بأخرى عن الأمن القومي ،وذلك في اجتماعها المنعقد في 13 أكتوبر 1994والذي اقره

---

[1]–خولة شارف ،مروى مخنان،**دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**، المرجع السابق،ص36.

[2]–خالد مصطفى قاسم،**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية ،الدار الجامعية،الطبعة الثانية،2007،ص26.

[3]–أسماءدرغوم، **البعد البيئي في الأمن الإنساني(مقاربة معرفية)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،جامعةقسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص59.

[4]-حمدي هاشم،**الأمن البيئي و الدمار الشامل**، المرجع السابق.

مجلس الأمن الروسي بموسكو عام 1996،وعليه تؤكد دولة روسيا الاتحادية ،أن الأمن البيئي هو حماية الطبيعة والبيئة والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة، من التأثيرات الداخلية والخارجية،وكذلك الاتجاهات السلبية في عمليات التنمية التي تهدد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي وأداء النظم الايكولوجية المستديمة ،والتي قد تؤثرعلى استمرارية الحضور البشري .

أما مستشارية دول الكومنولث المستقلة اعتمدت قانونا تشريعيا للأمن البيئي في عام 1996 واعتبرت أن الأمن البيئي يمثل حماية المصالح الحيوية للفرد و المجتمع والبيئة الطبيعية من التهديدات سواء كانت من صنع الطبيعة أو نتيجة الحضور الإنساني والآثار البيئية للمترتبة على ذلك[1].

في حين نجد إن منظمة –ESTCP–أو "برنامج الشهادة التكنولوجيا للأمن البيئي": Technologie Certification Environnemental Security"وفي تعريف هذه المنظمة للأمن البيئي نجدها تدرج أن الأمن البيئي أكثر اختراقا للقضايا فوق القومية الأخرى (القضايا العابرة للدول) وتحقيقه أو تأمينه يعد بعدا هاما من أجل السلام ، وتحقيق الأمن القومي وحقوق الإنسان .

ويمثل الأمن البيئي محور مركزي لتحقيق الأمن القومي ، حيث يضم ديناميكيات وتفاعلات تتم بين قاعدة لموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة والمحرك الاقتصادي للإستقرار المحلي والإقليمي و العالمي [2] .

في حين نجد أن "le prestre في كتابه:protection de l'environnement et relations Internationales les défis de l'ecopolitiquemondiale - : انه يمكن للأمن البيئي أن يحتوي على علامات بعد جديد وهام للعلاقات الدولية ،يغير تخصصات الحكومات ويؤثر في علاقات النزاع والتعاون بين الدول ويعمل على تعبئة الجماهير وراء أهداف حمائية ،ومن هنا تبرز أربعة معاني رئيسية مرتبطة بالأمن البيئي: أمن البيئة ،أمن الأفراد،أمن الدول ،أمن النظام الدولي.[3]

ولقد عرف قاموس ريشارد الحكم الراشد البيئي العالمي :الأمن البيئي على أنه قضية معقدة تحتوي داخلها جهود مجتمعية لحماية وصحة إنتاجية النظم الايكولوجية ، لجعل مستقبل تلك المجتمعات أمنا،من اجل ضمان استقرارهم من حيث السلع والخدمات المقدمة .

ونجد في مقال" Paul Benjamin" في مجلة :« Policy Analysis» تحت عنوان: "الحروب الخضراء ":جعل التدهور البيئي قضية أمن قومي ،ووضع السلم والأمن في خطرا وهذا في

[1]–حمدي هاشم،**الأمن البيئي و الدمار الشامل**، المرجع نفسه.

[2]–اسماء درغوم ، **البعد البيئي في الأمن الإنساني(مقاربة معرفية)** ،المرجع السابق،ص64.

[3] Philipe le Prestre ,**protection de l environnement et relation international, les défis de l ècopolitiquemondiale** ,armand colin, 2005,p378.

مخاطبته السياسية الخارجية والدفاعية الأمريكية دون سواها ،ويربط الأمن البيئي مباشرة بأمن الدولة القومي وأمن مصالحها ،أي أن كل ما يسمى الأمن البيئي يمس بالضرورة الأمن القومي الأمريكي [1].

وعموما يعرف الأمن البيئي من خلال ثمان قضايا أساسية :معدلات النمو السكاني ومعدلات الوفيات والأمراض والجوع .المديونية الوطنية ،الأسعار العالمية للبيع، نهب البيئة والموارد الإقليمية (عابرة للحدود)صناعة القرار السياسي والبيئي، النزاعات على الموارد ،الآمن العسكري ،إدارة الممتلكات المشاعة العالمية والمطالب المتجاوزة للحدود الإقليمية.[2]

فالأمن البيئي ينقسم إلى: الأمن المتصل بالموارد، الأمن الاجتماعي و الاقتصادي.

إن الأمن البيئي يشمل مجموعة من الجهود المبذولة من الدول والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الإجتماعي وحماية المواطن من المخاطر وهو ما يعني حماية الإطار الذي يعيش فيه، وهو البيئة ومواردها من خلال وقف توليدها والحد من إفسادها و تدهورها .

ذلك أن المشاكل البيئة هي عبارة عن سلسلة مترابطة، يؤدي فقدان حلقة ما إلى خلل النظام البيئي ككل.ف" بارنت" يرى أن الأمن البيئي هو مفتاح قضايا العالم المعاصر وقد عمد إلى شرح وتحليل ذلك من خلال جدول إرشادي للأمن البيئي.

دليل إرشادي للأمن البيئي حسب بارنت" Barnett "[3]

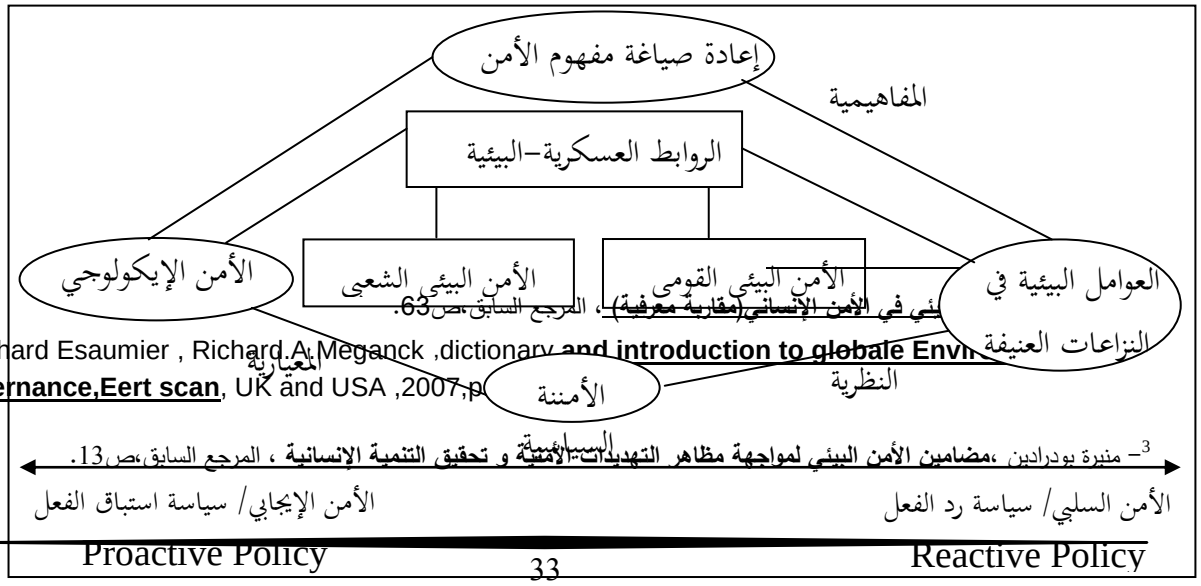

[2]-Richard Esaumier , Richard.A.Meganck ,dictionary **and introduction to globale Envi Covernance,Eert scan**, UK and USA ,2007,p

[3]– منيرة بودرادين ،**مضامين الأمن البيئي لمواجهة مظاهر التهديدات الأمنية و تحقيق التنمية الإنسانية** ، المرجع السابق،ص13.

ومنه يمثل الأمن البيئي ،المرجعية و المراقبة لكل الأنظمة و القوانين التي تجسد إستراتيجية بيئية و عالمية،من شأنها تحقيق الأمن و الرخاء و الإستقرار العالمي ،فبعدما كان الأمن قديما يشرح و يجسد حماية الأرض و الحدود من العدوان العسكري الخارجي ولكن ، واقع الحال يشير إلى وجود تهديدات أخرى لذا فان الإهتمام العالمي، بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه – بأمن البيئة – أين يتناول واقع هذه المشكلات البيئية، وتأثيرها على رفاهية المجتمع و التنمية الاقتصادية والأمنية للدول بصفة عامة.[1]

وهناك يأتي دور الأمن البيئي في المحافظة على هذه الموارد حتى تصبح في حالة استقرار و قادرة على سد احتياجات الأجيال القادمة، ولابد من تضافر الجهود الدولية و الإقليمية و الفردية لأنها قضية تخص الجميع، لتحقيق الأمن البيئي ومن ثم الأمن العالمي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للأمن البيئي

يعتبر الأمن البيئي من الظواهر المؤثرة في سير العلاقات الدولية، بالإضافةإلى كونه بعدا مهما وعالميا للأمن الإنساني،ناهيك عن كونه يحتوي على عنصري التهديد والاستدامة،يستوجب آليات توفيقية،وليس مجرد تضمينات رمزية للرشادة العالمية .

فلقد تنوعت التحليلات وكثرت التساؤلات حول واقع الأمن الإنساني في إبعاده المذكورة في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة، وبالقدر الذي توسعت المفاهيم وتعمقت،كان لزاما أن تتناول النظريات مختلف هذه التطورات الجديدة في هذا الحقل المعرفي .[2]

---

[1]–سليمان المشعل ، **ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي** ، بحوث في البيئة و الاقتصاد و الصحة البيئية، http://www.eleqt.com/2011-08-30/article-57696.html

[2]–أسماء درغوم ،**البعد البيئي في الامن الانساني (مقاربة معرفية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009 ،ص ص54.

وقبل التطرق إلى التفسيرات الحديثة التي تناولت الأمن البيئي،يجب الإشارةإلى الاستخدامات الأولى لهذه الظاهرة،وهذا داخل المدارس العقلانية التي عمدت إلى الاعتراف بالبيئة كقيمة عالمية ولها علاقة تداخلية بعنصر الأمن .ولمعالجة ها المبحث تطرقنا الى ثلاث مطالب:

المطلب الاول: المنظار العقلاني و الأمن البيئي.

المطلب الثاني: تحليلات مدرسة كوبنهاغن للأمن البيئي.

المطلب الثالث:المنظار التأملي والأمن البيئي.

المطلب الأول

المنظار العقلاني والأمن البيئي

أولا: نظرة الواقعية للأمن البيئي :

تعتبر المقاربة الواقعية من المقاربات التقليدية في الدراسات الأمنية،حيث يتعرض التحليل الواقعي للعديد من الانتقادات،بسبب وضعها دائما حدودا فاصلة بين البيئة والسياسة،حيث تظل الواقعية تسعى للحفاظ على رؤيتها التقليدية للأمن، من خلال التركيز على الخوف والسعي للبقاء عن طريق تعظيم القوة والنفوذ في عالم فوضوي .[1]

فالواقعية التقليدية تتخذ من الدولة وحدة تحليل للعلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية،الهادفة لإظهار كيفية المحافظة على أمنها واستقرارها، في عالم فوضوي وعدم مستقر، وكيفية تأمين بقائها من التهديدات الخارجية التي تمس وحدة ترابها وسيادتها.[2]

فقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسات الدولية تقليديا،بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سباق النظام الدولي،حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة،فقد ميز توماس هوبز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة،واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي،يعيشون حالة المجتمع بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية .

والبحث عن الأمن دفع البشر إلى اللإنخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة،ويعتقد هوبزأن هذه السلطة المركزية "الدولة" قد أنشئت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، ولذلك فان الأفرادأوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم وهذا مصدرا من مصادر شرعية السلطة والسبب للولاء العام لها.[3]

---

[1]–رابح زيغوني ،**الأمن البيئي في ميزان التحليل الواقعي :هل تحتاج الواقعية لإعادة تعريف الامن ؟**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتاثيراتها على الامن الدولي والتنمية المستدامة جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 17–18 افريل ، 2012، ص7.

[2]–سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، المرجع السابق ، ص10.

[3]–سليمان عبد الله الحربي ، **مفهوم الأمن: مستوياته صيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر** ، المرجع السابق، ص10.

قد بدأ النقاش حول مفهوم الأمن يأخذ حيزا متناميا عبر وسائل الإعلام عن طريق توسيع وتعميق الوعي الجماعي،مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل الايكولوجية التي ظلت محجوبة عن النقاش النظري طيلة سنوات الحرب الباردة .[1]

فلقد قدم الواقعيون تحليلاتهم حول:الأمن، الدولة،والبيئة بعدما تبين أهمية وخطورة القضايا البيئية نتيجة التطور التكنولوجي خاصة في مجال السلاح النووي وما يسببه هذا التطور من تدهور بيئي خطير،مما دفع بالواقعيين في تحليلاتهم إلى تبني رؤية إستراتيجية،حيث تطرق الواقعيون في هذه الفترة إلى بعض التهديدات المزمنة [2].

وهذا مايدفعنا للتساؤل :هل استطاعت الواقعية إدخال مفهوم الأمن البيئي في تحليلاتها ؟

تشكل البيئة تهديدا للأمن القومي المتعلق بتحقيق البقاء والرفاهية والنفوذ، ويمكن للواقعية أن تجادل بكل ثقة أن مفهوم الأمن البيئي يمكن أن يندرج ضمن المفاهيم الأمنيةالأخرى التقليدية،فلطالما شكلت البيئة تهديدا لأمن الدول .

ولإزالة اللبس حول العلاقة بين الأمن البيئي والأمن التقليدي نتطرق إلى النقاط التالية :

-الاقتصاد السياسي للأمن البيئي: والذي يكون من خلال التدهور الناجم عن تغير المناخ،نتيجةلأنشطة البشر، مما يؤثر ذلك على اقتصاديات الدول التي تعتمد على مواد طبيعية لسد المتطلبات الغذائية وكذا التصدير الخارجي،كذلك بالنسبة للقطاع الزراعي أي الذي يتأثر بالعوامل المناخية نتيجة الأمطار الحمضية والجفاف والتصحر إلى غير ذلك من تغيرات مناخية،وتأثيراتها على الأمن البيئي مما يؤدي إلى تراجع المردود وكذا تراجع مستويات النمو الاقتصادي في ظل تزايد عدد السكان [3]، بالإضافة إلى إتباع الأنماط الحالية للتقدم دونما ضوابط سيلحق تهديدات كبيرة بالمحيط الحيوي وقد وصفت تأثيراتها بأنها شبيهة بتأثيرات حرب نووية مجنونة .

-الأمن البيئي وندرة الموارد: إن الاقتصاد العالمي مهدد بسبب اضمحلال الثروات الطبيعية، والموارد غير المتجددة تلقائيا،وخراب البيئة وتكاثر السكان وتزايد الفقر، إذ أن تغير المناخ وارتفاع حرارةالأرض وثقب طبقة الأوزون، يسبب الاضمحلال والزوال للموارد الطبيعية التي تتجدد تلقائيا، فالأرض مورد محدود في حين أن الموارد الطبيعية التي تحتوي عليها تتباين بمرور الوقت، ويشكل التوسع في الاحتياجات البشرية

[1]-Lester Brown,redefining national security ,world watch,1997,p33.

[2]-رابح زيغوني، **الأمن البيئي في ميزان التحليل الواقعي :هل تحتاج الواقعية لإعادة تعريف الأمن ؟** ،المرجع السابق.ص ص7-8.

[3]-خولة شارف ،مروى مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**، المرجع السابق ، ص ص 51-52.

والأنشطة الاقتصادية ضغوطا متزايدة باطراد على موارد الأرض، مما يخلق التنافس والنزاعات ويفضي إلى استخدامها بأقل مثالية.[1]

كما أن هذه المشكلة يمكن أن تتطور إلى نتائج سلبية على المستوى المحلي، الإقليمي وحتى العالمي باعتبار أن السعي وراء الموارد واستثمارها لزيادة القوة الاقتصادية هي رغبة مشتركة لدي الجميع دون استثناء، ودون إعطاءأولوية للبعد البيئي وهذا مايمكن أن ينتج عنه(*) :

- صراع داخلي :مثل مسألة دارفور التي كان التصحر سبب في هجرة سكانها الى الجنوب ،مما خلق توتر حول مسالة اللامساواة في استغلال الاراضي وتوزيع الموارد مما خلق نزاعات مسلحة منذ 2003.
- صراع إقليمي :مثل ظاهرة الجفاف في اثيوبيا الذي كان سبب في الحرب مع الصومال 1977-1979.
- الصراع الدولي :خاصة بحجة حماية حقوق اللإنسان ويظهر ذلك جليا من خلال اجتياح الولايات الامريكية للعراق ،وسياساتها العدوانية ضد ايران بالإضافة الى التدخل الأخير في ليبيا الذي كان بحجة الأمن الإنساني ظاهريا لكن تطغي المصلحة الذاتية على هذه أعمال من خلال ضمان تدفق الطاقة الغير متجددة. [2]

-الأمن البيئي والأمن الانساني :إن الأمن الإنساني ينظر الى ماوراء مصالح الدولة ويسلط الضوء على مجموعة من التهديدات الإنسانية كالفقر والصحة ونقص الغذاء ،فتدهور النظام الغذائي من جراء تدهور البيئة دفع عاجلا بالتوقف عند مشكلات الأمن القديم ،وايجاد صيغة جديدة للأمن يأخذ مفاهيم جديدة تختلف عن المفاهيم القديمة في ظل نشوء ظروف جديدة ،وان الأمن الغذائي هوإستقرارللأمن الوطني والدولي [3].

كما يعتبر التدهور البيئي من اخطر تهديدات الأمن الإنساني اذ تؤثر الصدمات المناخية بالفعل على حياة الأفراد بشكل بارز وغالبا ماتشكل حوادث مثل موجات الجفاف والعواصف تجارب مؤلمة ، حيث أنها تهدد حياة الناس وتؤدي الى الشعور بعدم الأمان وامكانية التعرض لمخاطر المناخ في أي مكان،ولقد لعب اعصار كاترينا دورا كبيرا في تذكيرنا بالضعف البشري في مواجهة تغير المناخ حتى وفي

---

[1]-عامر محمود طراف ، **إرهاب التلوث والنظام العالمي** ،لبنان ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2002،ص20.

*-انظر الملحق1:**التغير البيئي ونقص الموارد وتأثيرها على الامن**، ص191.

[2]-رابح زيغوني ، ، **الأمن البيئي في ميزان التحليل الواقعي :هل تحتاج الواقعية لإعادة تعريف الأمن ؟** المرجع السابق.ص11.

[3]-NiloyRanjanBiswas,**the environment as security threats environment security beyond securitization** , international affair review ;vol xx no 1,winter ,p9.

اغني الدول وان كانت الكوارث المناخية تتركز بشدة في الدول الفقيرة فقد تاثر 262 مليون شخص بكوارث مناخية سنويا بين عامي 2000-2004 وكان اكثر من98 بالمائة منهم في العالم النامي .[1]

وان مشكلات الفقر وتدهور البيئة والزيادة السريعة في السكان تهدد الأمن الوطني أكثر من أي تهديد عسكري.

ففي البلدان الصناعية ايضا تشكل النزاعات البيئية والتلوث الناتج عن الأمطار الحمضية والهجرة البشرية تهديدات للأمن الوطني تفوق تهديدات الأمن الوطني .[2]

كما ان الواقعيون الذين لايؤمنون بمفهوم الأمن الإنساني ينظرون اليه باهتمام في حالة واحدة:وهي عندما يكون الأمن القومي عرضة للتهديد ،ومن خلال ذلك يتضح انه بدلا من أخذ المسائل البيئية حيزا مهما في الأجندة الأمنية وكموضوع أكاديمي بالغ الاهمية ،برزت الحاجة الى ضرورة الربط بين أمن الدولة والعوامل البيئية داخل الميتامنظار الواقعي .

ومن جهتها أعربت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية :"أن المنافسة حول الموارد النادرة من شأنها تصعيد التوترات بين الدول وقد تسبب عنفا مدمرا بينهم أكثر من ذلك كله ،فإن غياب تنمية مسؤولة من شأنها ان توقع كافة الأمم في هاجس الفقر والأمراض والمعاناة المتزايدة مع مرور الوقت ".

فمنذ عهد كلينتون ،اتخذ التفكير في الأمن البيئي مساره النقدي فقوة وكثافة البحوث الجامعية ، والمحفزات البيروقراطية ،والدعم المرفق من طرف الادارة فقد فتحت مجالا للأمن البيئي في قلب دوائر التاثير في السياسة الخارجية الامريكية .[3]

كما نجد في مقال نشر سنة 2001،غريغوري فوستر يربط مباشرة بين الأمن البيئي ودور القوات المسلحة ،ويعتقد أن الأهمية تكمن في نشر الوعي بالرابط الموجود بين الشروط البيئية والشروط الاقتصادية والسياسية والمجتمعية ،وكيف أن كل شرط يمكنه التأثيروالتأثربالآخر بصفة متعددة ،وكلها تشكل مع بعضها البعض مظهرا استراتيجيا وحتى عسكريا .

وحسبه يجب علينا توسيع الأمن ليشمل الأمن البيئي لأن هذين المفهومين (الامن /البيئة) مترابطين ومتلازمين وقد حاول فوستر تحديد مفهومي الأمن والبيئة، لكن أكد على أن الأمن باستطاعته ان يحافظ بمدلول عسكري او أن يشمل الإعتبارات البيئية ،وليس كليهما في نفس الوقت .

ويتحدث فوستر ايضا عن الجهد المبذول من طرف ادارة كلينتون وبعض المنظمات من أجل الوصول الى الرابطبين تدهور البيئة والوصول الى نزاع .

---

[1]-سميرة سليمان ، **دور الديمقراطيات الدولية في امننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغيرشرعية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص ادارة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،باتنة ،الطبعة الاولى، 2012 ،ص 77.

[2]-عامر محمود طراف ، **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، المرجع السابق ،ص150.

[3]Richard H Ulman ,"**redefining security ",international security** .vol 8,no 1,1993,p12.

ويضيف انه قد تم التوصل الى احلال مفهوم للأمن البيئي وان النزاعات العنيفة الناتجة عن التدهور البيئي سوف تصبح حروبا مستقبلية .[1]

كما اعتقد ايلمان في مقاله تعريف الأمن :"ان تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يؤدي الى رسم صورة خاطئة ومزيفة عن الواقع الدولي الا أنه وبالرغم من أنه وسع من مفهوم الأمن الا أنه بقي محافظا على عنصر الدولة كضامن له .

حيث ترى نقاشات السياسة الخارجية الامريكية أنه من التهديدات المحدقة بأمنها القومي ومصالحها وتصاعد وتيرة اقتصاديات بعض الدول كألمانيا ،الصين ،ثم تحولات بيئية عالمية (الأمن البيئي والمجتمعي كمشكل الهجرة التي تتعلق بالعالم الثالث ،والأمن الطاقوي)كل هذه المعطيات افرزت فرصة واضحة لإعادة صياغة وتعريف أولويات السياسة الخارجية الأمريكية والدفاع الامريكي من اجل التأقلم مع متغيرات ضمان مسارأمننة بعض القضايا، حيث تم في هذه الفترة الإعتراف بكارثة بيئية مزمنة وعالمية.[2]

ومن هنا لم يعد الأمن فقط يقتصر على الأمن العسكري، فالأمن كما يراه ايلمان يكون عرضة للتهديد ،عندما يؤدي فعل او سلسلة من الأحداث الى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبيا ،او يعكس بشكل ذو مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة او لوحدات غير حكومية كالأفراد،والجماعات ،والمؤسسات داخل الدولة ذاتها .[3]

كما يؤكد هومرديكسون الفرضية القائلة ان الندرة البيئية تتسبب في حركات سكانية كبيرة ،وهذا بدوره يؤكد صراعات الهوية بين الجماعات. [4]

ومن هنا تبرز نظرة الواقعيون الى التهديد الجديد للدولة والخطر المقترن بالتناقض الحيوي، الفيزيائي او بالأحرى الطبيعي وتوجد ايضا تحليلات وتفسيرات أخرى لم تاخذ من التهديد البيئي فقط كمهدد لأمن الدول وأمن حدودها لكن أخذت هذا التدهور البيئي كمسبب للنزاعات الدولاتية المحدودة وحتى الإقليمية ،وهذا ما يزيد الأمر تعقيدا وما يساهم بشكل متفاقم في فوضوية النظام الدولي . [5]

نظرة اللبرالية للأمن لبيئي:

قبل الولوج في التحليلات اللبرالية وتصورها للأمن البيئي يجب ان نطرح التساؤل التالي :الى أي مدى اعطت التحليلات اللبرالية قيمة للأمن البيئي في تحليلاتها؟

---

[1]–اسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية**، المرجع السابق ،ص75.

[2]–خولة شارف ومروة مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**، المرجع السابق ، ص54

[3]–سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص 60.

[4]–خولة شارف ،حنان مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**، المرجع السابق، ص55.

[5]–اسماء درغوم،**البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص 78.

ان الفكر الليبرالي الذي قد وجد جذوره في انجلترا في القرن السابع عشر كتيار فكري ،كان يناهض الملكية المطلقة والمؤسسات الدينية نحو اضفاء تطلعات حديثة لحرية الانسان.

لقد اعتمد التحليل الواقعي للأمن البيئي على مقومات ومدركات النظريتين الواقعية والواقعية الجديدة حول ماهية الخطر والتهديد المصاحب لنزاع يؤدي الى لااستقرار الدولة ويمس بأمنها الداخلي والخارجي والى جانب الواقعية والواقعية الجديدة وفي نفس النقاش العقلاني هنلك النظرية اللبرالية وما تكتنفه من كتابات وتحليلات حول الامن الإنساني و الأمن البيئي،رغم كون الأمن البيئي احد أبعاد الأمن الإنساني، الا ان الكتابات حول هذا المفهوم كانت سابقة لظهور الأمن الإنساني وأبعاده .[1]

وعلى غرار النظرية الواقعية التي اعتمت على تعميم حالة الواقع دون التطرق الفعلي الى حيثياته والى الرابط بين الأمن والبيئة ،لأن التركيز كان حول التهديدات ،بمعني النظر الى التدهور البيئي كأول عنصر في التحليل مع استمرارية الأخذ بعنصر الدولة كوحدة مرجعية ووحيدة في التحليل.

فقد اهتم المذهب الليبرالي بحيثيات الأمن البيئي بشكل واسع وعميق وملحوظ ، فقد وسعت تحليلاتها لتشمل كل جوانب الأمن البيئي ،بدءا من عالمية التصورات البيئية ،وصولا الى نظرية السلام الديمقراطي ومفاهيمه المتعلقة بالأمن. [2]

ان النظرية الليبرالية وان اختلفت صورها فقد تبنت موقفا توسيعيا الى حد ما، اذ بجانب البعد العسكري البحث للأمن ،ترى في المسائل الاقتصادية والبيئية والمجتمعية قطاعات جديدة تميز الإهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات الاعتماد المتبادل ، كما ركزت على الدور المتنامي للمؤسسات الدولية في بعث الأمن والإستقرار .

بالاضافة الى اهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية تبقى هي الأخرى على درجة بالغة الاهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل خاصة من زاوية تحول الحقل الاقتصادي،تطور عالم الشبكات ،الإستغلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين ،تنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع ميادين الأمن، اذن فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية الى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار ان المشاكل السوسيو–اقتصادية يجب ان تحضى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.[3]

اذ تعد الكتابات الليبرالية الاكثر اسهاما في هذا الحقل المعرفي ،وهذا نتيجة لسببين:

---

[1]–اسماء درغوم، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية**،المرجع نفسه ، ص85.

[2]–خولة شارف ،حنان مخنان، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**، المرجع السابق ، ص56.

[3]–سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**،المرجع السابق، ص ص–81.50.

–انه منذ اتفاقية ستوكهولم حول البيئة والانسان ،سنة 1972،زادت وتيرة القلق والاهتمام بالمشاكل البيئية التي شكلت توترات بيئية ،كما اصبحت اكثر مأسسة مع المسؤولون عن عامل التعاون من أجل حل المسائل المشتركة كانقاص التلوث العابر للحدود .

–ان تلك المسائل تمس في تحيلها ،المواضيع للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ،مثل : التعاون،الماسسة ،التدفقات العابرة للحدود ،وغيرها .[1]

بالإضافة الى الاهتمام بمفهوم الأمن البيئي عمدت النظرية الليبرالية الى التطرق لمشاكل الأمن البيئي مقدمة في ذلك بعض الحلول المقترحة ،ومن جهة اخرى اظهرت البحوث والافكار اللبرالية قلقا متزايدا بشأن تفاقم كم ونوع المشاكل التي تمس الأفراد والانظمة البيئية بشكل مباشر مع الاحتفاظ ببعض الافتراضات النظرية كموضوع الرابط بين البيئة والنزاع .[2]

إن المنظور الليبرالي أكثر مرونة بخصوص تأثير فوضوية النظام الدولي على سلوك الدول، فيعترف أن التعاون محتمل لأنه يمكن ان يقود الى تطوير مستويات عالية من الأمن بالإضافة الى ادخال هذا المنظور لفواعل أمنية غير دولية .[3]

وبتعبير أخر، تدور الأفكار الليبرالية للأمن البيئي حول:اعطاء مفهوم ليبرالي للبيئة والاستهلاك البيئي ،مع الأخذ بعين الاعتبار الخاصية العالمية للأفكار الليبرالية واتخاذ الأمن البيئي كقيمة عالمية من خلال الاقتراب المؤسساتي النيوليبرالي ونظرية النظم .[4]

حيث أن المذهب الليبرالي يرفض فكرة ان النشاط الحر في السوق يستطيع حل المشاكل البيئية، ويؤكد على ضرورة ان يكون هناك نشاط حكومي تنظيمي يكفل حقوق الإنسان والعدالة ،دون حدوث ضرر بيئي .

وتعد الليبرالية– بالمعنى الامريكي –التوجه الايديولوجي المرشد لقسط كبير من الفكر البيئي المعاصر، ويتضح ذلك من منشورات معهد المراقبة العالمي ،حيث تدعو براون مديرة هذا المعهد الى عقد اتفاقيات دولية أكثر فعالية ،إضافة الى التوسع في استخدام التشريعات المستندة الى السوق. [5]

ان كتاب روبرت مكنمارا "جوهر الأمن "في ستينيات القرن الماضي ، أكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن ،وذلك بربطه بالتنمية الأمر الذي اسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن ،وفي ذلك يقول:"إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ،وان كان يتضمنها ،والأمن ليس القوة العسكرية وان كان

---

[1]–اسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص 86.

[2]–Mark Duffield and Nicolas Waddell,"**Securing Human in a dangerous world**" International politics, no;43,2006,p1,

[3]–سميرة سليمان ، **دور الديمقراطيات الدولية في امننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغيرشرعية**، المرجع السابق ،ص 33.

[4]–اسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية**، المرجع السابق ،89.

[5]R Paehlk ,democracy ,**bumeaucracy and environmentalisme** ,environmental ethics 1998,p293.

يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي ،وان كان ينطوي عليه ،ان الأمن هو التنمية ،ومن دون تنمية لايمكن ان يوجد أمن ".

ووفقا لذلك فقد ربط الأمن بالتنمية ولا يمكن أن يتحقق أحدهما دون آخر اما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن ،وبهذا أضاف هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي ،المتعلق بالمسائل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمجتمعات ،دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة . [1]

كما أعطى كل من ستوي ولايفريار رؤية اخرى للاجابة على :كيف تفسر الليبرالية النظم الايكولوجية (البيئية) وكيف تنظر الى الجذور النفعية لهذا النظام المهتم بالدولة من جهة ،وبحرية الأفراد وارتباطهما بالجانبين الأوليين من جهة اخرى.

فالحديث عن النفعية في الفكر الليبرالي للقرن 19 التي تنظر الى البيئة كقيمة نفعية بإدارة رأس المال بطريقة هندسية ،كما أن النظرية النفعية ذات نهج سياسي تكنوقراطي يرفض ربط البيئة بالمشاكل الإجتماعية ،حيث ان النفعيين ينظرون الى البيئة كاداة للربح وتدفق الاموال .

والى جانب النظرية النفعية ،توجد نظرية حل المشكلات ضمن اقتراب محافظوا البيئة ،تسلط الضوء على الإصلاحات والتطورات التكنولوجية في شكل جماعة ضغط بيئية هدفها غير ربحي من وراء حماية البيئة على عكس النفعية ،وانما إنساني ،وتعمل هذه النظرية على خلق معاهدات دولية بيئية مصادق عليها تخدم البيئة العالمية .[2]

وكذلك بالنسبة لى برنت سينغر الذي حاول تطوير المذهب الليبرالي من خلال حجته أن من بين الخيارات للوصول الى الماء العذب ،والمأوى الواقي من البرد ومصادر الطعام غير الفاسدة والهواء السليم للتنفس، وجب المحافظة على البيئة ،مؤكدا أن مثل هذه الإفتراضات تتطلب إعتبارات الأجيال المستقبلية في إطار مايعرف بالتنمية المستدامة.

ويحاجج سينغر في الأخير بأنه مادام كثير من الناس يعتبرون الأماكن ذات الجمال الطبيعي الرائع لها قيمة روحية ،فيمكن بالتالي استخدام التبرير الليبرالي من أجل صون البراري والمواقع الطبيعية المتنوعة ،على أساس التحرر الروحي وحرية الضمير وإلا تنتهك اعتبارات العدالة .[3]

---

[1]–سليمان عبد الله الحربي ، **مفهوم الأمن: مستوياته صيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر** ،المرجع السابق، ص ص 18–19.

[2]–خولة شارف ،مروى مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر** ، المرجع السابق، ص 57.

[3]–عبد الوهاب كافي ،**المنظور الليبرالي البيئي كمدخل لدراسة التغيرات المناخية**،ملتقى حول التغيرات المناخية وتاثيرها على الامن الدولي والتنمية المستدامة ،يومي 17–18 افريل 2012،جامعة قالمة ،ص7.

كما نجد الإقتراب الليبرالي قد فرض نوعا آخر من التحليل بالحديث عن الأمن واللاأمن داخل فضاء أقل نزاعية وأكثر إجماع وقبول ،من أجل ذلك وجب الحديث عن الأمن المشترك ،الأمن التعاوني،الامن الانساني، الأمن العالمي وضمن هذا الإطار يمكن ان يأخذ الأمن البيئي كقيمة عالمية .

كما أعطى داير Dyer Hugh في مقالته الأمن البيئي كقيمة عالمية ،داخل كتاب البيئة والعلاقات الدولية ،مجالا آخر للنقاش فبالنسبة اليه: إن تسمية الأمن البيئي كقيمة عالمية تجعل منه إشكالا مركزيا ،وهذا ما دفع الى تحول النظرية الدولية، لأن أمن البيئة الكلي والعالمي سيبرز ضد النظام الدولاتي، ويكون مناقضا له من خلال خلق نظام قيمي .

لذلك لا يجب على الوحدة المرجعية للأمن ان تكون الدولة ،بل البيئة والوسيلة الوحيدة لجعلها كذلك هي الإنتقال من تحليل نظري مؤسس على مصالح الدولة الى تحليل يركز على بعض القيم .

وفي مقال آخر بعنوان الأمن البيئي وعلم العلاقات الدولية ،يقول داير :إن مشروع الأمن البيئي قد حمل داخله تطبيقات لعلم العلاقات الدولية احتوت بشكل جزئي سقوط المنحى الدولاتي للسياسة العالمية،لكن ما يظهر الآن هو ان الأمن البيئي العالمي هو الشرط الأساسي للأمن الإنساني وأساسا للحياة الجيدة .[1]

ان فكرة التعاون بين دولاتي حول الامن البيئي صعب في العادة ،وهناك صعوبة في اقامة انظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة او التوصل الى اتفاق شامل لذلك لأن رد فعل سلبي واحد من جانب احدى الفواعل كاف لإنهيار كل النظام التعاوني .

وفكرة التعاون هنا ترجعنا الى التساؤل من يجب ان نؤمن ؟هل نعمل على أمننة الدولة ام النظام البيئي ؟ام نعمل على أمن البيئة بطريقة ماتكون فيها الإنعكاسات ايجابية على النظام والدولة ككل .وهذا يستوجب سياسات بيئية تعمل على هذا التحدي الذي تطرحه البيئة وعامل الأمن .[2]

المطلب الثاني

تحليلات مدرسة كوبنهاغن للأمن البيئي

ان النظرة التقليدية الى الأمن في الفكر الواقعي أخذ بالتطور والإتساع من مضمونه الضيق ليضم ابعاد اخرى غير البعد العسكري للامن ، بفعل متغيرات عالمية متعددة،منها دخول العديد من الدول النامية الى عضوية النظام الدولي،خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ،الأمر الذي أدى الى زيادة القضايا والإهتمامات المتغيرة ،والتي تختلف عن تلك القضايا التي كانت تركز عليها المدرسة الواقعية .

بالإضافة الى دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع الدولي ،الذي اخذ دورها في التزايد –كعوامل دولية فاعلة متمايزة عن الدولة ،واسهامها في معاجة قضايا الأمن والسلم الدوليين.[1]

---

[1]–أسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية**، المرجع السابق ،ص 87.

[2]Philipe le Prester,Ecopolitique International .op –cit,p 306.

برز الامن البيئي في حقبة السبعينيات كمجرد فكرة تبحث لها عن مكان في ظل التحليلات التقليدية،وكمجرد مصطلح تتبادله الناس دون إدراك فعلي لماهية هذا المصطلح، لذلك فان تلك التحليلات لم تمثل غير مدخل مفاهيمي ذو نقص توظيفي لمفهوم الأمن البيئي .

وسيكون الهدف من هذا التحليل ليس مناهضة ما أعطته التفسيرات الواقعية ولكن كخطوة لاستكمال تلك المحاولات مع إعادة صياغة لمفهوم الأمن البيئي بما يتماشى مع التغيرات الجديدة .[2]

فقد استدعت نهاية الحرب الباردة نقاش واسع حول التهديدات الأمنية، فقد فضل العديد من المفكرين توسيع فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة :الاقتصاد ،البيئة ،الهوية ،والحرية العالمية وهذا التوسع نجم عنه ظهور ما يسمى بمفهوم الأمننة (securitization).[3]

ومن بين المدارس نجد مدرسة كوبنهاغن ذات التيار البنائي ،التي تدعو الى التفكير في الأمن عن طريق استعمال مفهوم الأمننة، بالإضافة الى التفكير في البيئة من خلال برنامجين متوازيين يشكلان أساس بناء نقاشات امنية ،لما يعرف بالأمننة البيئية .

ان مفهوم الامننة حسب ويفر قد سحب من الأنظمة المصرفية وحول الى العلاقات الدولية، فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي التي طورت من قبل (جون اوستن 1962)الذي أظهر كيف لنا ان نقوم بأفعال بالكلمات "فنطق الأمن يعني الفعل ،اذ القضية قد تتحول لى قضية أمنية عندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي للكيان المرجعي ،هذا التهديد من شأنه أن يعرض تقرير المصير وحتى بقاء الوحدة السياسية للخطر .

تقدم القضية كتهديد وجودي في مفهوم الأمننة هذا ما يتطلب اجراءات إستثنائية ،لأن الطبيعة الخاصة للتهديدات تبرر استخدام تلك الإجراءات ،فتصبح القضية مؤمنة عندما تأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى . [4]

تعد مدرسة كوبن هاغن هي الأولى في تحليلات الأمن البيئي ،فقد رد الكثير من الباحثين الفضل اليها في توسيع مفهوم الأمن ،بالإضافة الى سبقها في شرح لكيفية دخول مفهوم البيئة الى الدراسات الأمنية،دون نسيان الخلفية المادية والمجتمعية نحو مشاكل بيئية .

بالإضافة الى اسهامات الباحث "باري بوزان "في كتابه :"الشعب الدولة والخوف"،هذا الكتاب الذي عمد من خلاله بوزان الى توسيع مفهوم الأمن واقتراح نهج جديد أكثر شمولية يبتعد في مضمونه عن الأمن التقليدي مع وضع الخطة البيئية ضمن مسار اعادة توجيه الأجوبة نحو التهديدات الجديدة .[1]

---

[1]–سليمان عبد الله الحربي ،**مفهوم الامن :مستوياته صيغه وتهديداته،دراسة نظرية في المفاهيم والاطر** ،المرجع السابق، ص16.

[2]–اسماء درغوم،**البعد البيئي في الامن الانساني(مقاربة معرفية)** ،المرجع السابق ،ص100.

[3]– سميرة سليمان ، **دورالديمقراطيات الدولية في امننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغيرشرعية** ،المرجع السابق ،ص100.

[4]– سمير سليمان ، **دورالديمقراطيات الدولية في امننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغيرشرعية**، المرجع نفسه، ص19.

فقد وضع باري بوزان اطارا تحليليا جديدا ارتكز على ثلاثية مستويات التحليل مع توسيع قطاعات الأمن لتشمل كل من الاقتصاد ،السياسة ،المجتمع،البيئة بالإضافة الى القطاع العسكري ،فهو يعتبر من كبار المنظرين للأمن في فترة مابعد الحرب الباردة بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء .فقد جادل بأن مفهوم الأمن اسس بشكل ضيق جدا في حين ان فترة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت المفهوم يبدو اكثر تعقيدا .

لهذا تعتبر مقاربة بوزان ذات أهمية بالغة بالنظر الى تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها الى كلياتها، بالإضافة الى ادراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات .[2]

لقد اعطى بوزان ثلاثة أسباب لتوسيع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

-ان الأمن يجب ان يتوسع نتيجة للتغيرات الحاصلة على البيئة .

-لان مفهوم الأمن يحتوي في داخله على سياسات ما ،فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمننة قضايا محددة من أجل جعلها من أولويات الحكومات .

-توسيع الأمن لأن من لديه القدرة على إدماج مفاهيم متعددة في حقل العلوم السياسية ،بذلك سيصبح الأمن حسب بوزان متداخلا مع السياسة أين تصبح لفكرة الأمننة وزن محدد. [3]

وبذلك فإن تقديمات مدرسة كوبنهاغن أتت للوهلة الأولى كمنطلق لتوسيع مفهوم الأمن وكانت تحليلاتها متمركزة عاى أنواع الأمن التى قدمها بوزان وهي الأمن العسكري، الأمن السياسي،الأمن القتصادي ،الأمن المجتمعي ،الأمن البيئي. [4]

كما أكد باري بوزان على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية ، فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة شبكة معقدة من المعطيات التي لابد على المحلل الأمني فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع على حدى بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات الأخرى ،

"فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض،فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وطريقة لترتيب الأولويات ،غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط."

---

[1]-Marianne stone ,**Security according to Buzan :Acomprehensive security analysis ,security discussion paperseries** (columbia university :scool of international and puplicaffairs.spring 2009),p2,available at :http://geest.msh-paris .fr/img/pdf/security.forbuzan.mp3.pdf.

[2]- سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية،** المرجع السابق،ص109.

[3]-Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De wilde, **Security: A new framework forAnalysisLynneReinner Publisher**, Baulder, 1998, p23

[4]- اسماء درغوم ،**البعد البيئي في الامن الانساني-مقاربة معرفية** ،المرجع السابق،ص102.

غير أن هذه القطاعات لا تعتبر أنظمة فرعية ولكنها كما يرى بوزان عبارة عن عدسات تحليلية يتم من خلالها عن حالة كل نظام دولي في مقابل مرجعية محددة .[1]

كما إنتقل بوزان في تحليله الى اعطاء رؤى حول القطاع البيئي او الايكولوجي لأنه يعد من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة ،على إعتبار ان تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، وانما تمس كل الدول بلا استثناء، فمثلا لم يسبق ان واجهت حكومات العالم هذه التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم ،وينصرف هذا النوع من الأمن الى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر مثل تغير المناخ والاحتباس الحراري،التلوث، الجفاف.....الخ التي تهدد رفاه وسلامة الانسان .

"**فالعلاقة بين البشر والبيئة هي الموضوع الاساسي للايكولوجيا وقد اتضح الآن ان هذه العلاقة بحاجة الى اعادة تحديد اذا كان لنا ان نتفادى الاثار بالغة الضرر .وليس من قبيل المبالغة ،القول ان الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل.**"

وعليه فهناك إرتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن فالنتائج الخطيرة لاضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية .اذ بامكانها ان تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة .[2]

وقد ادخلت مدرسة كوبنهاغن في تحليلاتها مايعرف باسم القطاع البيئي ويرجع ذلك الى الأسباب التالية :

1- ان القضايا البيئية تعتبر واحدة من أهم المحاولات الأولى لمناقشة الأمن ،حتى ولو كانت هناك وجهات نظر مختلفة للأمن البيئي .

2- لقد كان لمدرسة كوبنهاغن جهدا كبيرا في تحليل خصائص القطاع البيئي والسماح لإكتشاف التحديات التي يشكلها التحول من المشاكل البيئية وادراجها في المسائل الأمنية .[3]

كما أن مدرسة كوبنهاغن لم تشرح وتفسر لنا الوجهة الحقيقية لاعمال الأمننة هل هي مسارات لأمننة مصالح محددة ،تمس بقريب او بعيد بالبيئة ،ام هي مسارات أمننة النظم الايكولوجية .[4]

ان دعاة مدرسة كوبنهاغن لم يحددوا سوى برنامجين منفصلين تحت إسم "الأجندة الأمنية البيئية"

---

[1]–سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** المرجع السابق،112.

[2]–قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**،المرجع السابق ص115.

[3] Maria Julia Trombetta,The securitization of the enviroment and the transformation of security,p3,avaible at :http://iopscience.iop.org.(16/02/2013),14 :45.

[4]–اسماء درغوم، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص103.

-المجموعة الأولى هي الاجندة العلمية:التي تنطلق في الأساس من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدمة قائمة من المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر على تقدم الحضارة الإنسانية .

-فيما تتمثل المجموعة الثانية في الأجندة السياسية التي تتشكل من الهيئات الرسمية الحكومية وما بين الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات المطروحة من أجل تعامل مع التهديدات .

وعليه فإن الأجندة السياسية هي المسؤولة عن الدفع نحو مسارات الأمننة فهناك من ينبغي الخفاظ على البيئة من خلال التنوع الحيوي ،في حين هناك من تحتم عليهم مصالحهم حماية مايستلزم للسماح بالتقدم الاقتصادي .[1]

بالإضافة الى أنه يمكن استخدام الأمن البيئي كأداة سياسية تعبوية ،فإذا كان بإمكان البيئة ان تكون مصدرا للنزاعات فسيكون ذلك من خلال التغيرات البيئية التى تسمح ببروز شعور بالأمن الذي قد يتم استخدامه في السياسة الداخلية .[2]

وفي هذا الصدد تقول كارين ليفتين بأن هناك ثلاثة اسئلة عالقة :

أولا :مدرسة كوبنهاغن قدمت مفهوما موسعا للأمن يحتوي على القطاع البيئي والأمننة ومن ثم فالتركيز على الأمن البيئي سيكون له نتائج مرجوة اذا تم انتهاج وسائل دفاع للتعامل مع أي تهديد من قبل الأجندة العلمية التي تتكون من مجموعة من العلميين والعلماء ،الذين سيتم لهم السماح بانتهاج نشاطات أمنية .

ثانيا :إن مفهوم الأمن البيئي المحدد من طرف مدرسة كوبنهاغن يضم أساسا الحفاظ على الطبقة الحيوية كنظام دعم رئيسي تستقر داخل النشطات البشرية .

ثالثا: ان دعاة مدرسة كوبنهاغن لم يحددوا سوى نظرتين للبيئة ،نظرة علمية واخرى سياسية مع ابراز أن قيمة البيئة هي الأولى في العالم وهنا لم يتطرقوا في تحليلاتهم الى التعقيد في الاعتماد المتبادل بين النظم البيئية ،وأيضا تعقيد الاعتماد المتبادل الاقتصادي الذي يستغل هذه النظم البيئية .

ومن أجل ذلك جاءت نظرة أخرى على غرار نظرة وتحليلات مدرسة كوبنهاغن ،تهتم بالجانب اللاأمني للأمن البيئي ،وكيف يتم جعله أداة أو وسيلة سياسية .[3]

المطلب الثالث

المنظار التأملي والأمن البيئي

[1]-خولة شارف، مروى مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**، المرجع السابق، ص63.

[2]-قسوم سليم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص13.

[3]- اسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني-مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص 115.

كان للدراسات الأمنية المستندة لتوليفة من مقاربات الإتجاه النقدي ،رؤية جديدة لماهية الأمن ووحداته المرجعية ،تختلف من نواح مهمة عن تلك التي دارت حيالها النقاشات النقدية.

فلقد شكل واقع التحول الاستراتيجي على مستوى الساحة الدولية من جهة، والتحول الابستيمولوجي الذي عرفته النظرية الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، نقطة تحول مهمة على صعيد الدراسات الأمنية ،حيث تم صياغة النقاشات النظرية التي كانت تتم حول مفهوم القوة والمصلحة ،لتشمل معطيات جديدة تتلاءم مع طبيعة المسائل الأمنية والتهديدات الجديدة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة .[1]

إن ما تعمل عليه مختلف النظريات التأملية هو تحليل مفهوم الأمن البيئي ،من أجل توضيحه وتبيان ما عجزت عن تحليله النظريات الأخرى، مع اقتراح بدائل لذلك كإعادة صياغة هذا المفهوم .

بدأ الأمن يأخذ أبعادا جديدة صعبة العد والتعريف أمام تعدد المشاكل الجهوية، الوطنية والدولية، خاصةمع تفجر مسألة الأمن بعد نهاية الحرب الباردة.

أولا:المقاربة النسوية والأمن البيئي :

لقد حاولت المقاربات النقدية ببحث مكافئ الغموض لدي النظريات التقليدية في تفسيرها لموضوع الأمن البيئي،ومحاولة تحليله وفقا لبنية فكرية ومنظومة مفاهيمية مغايرة، وبذلك تسطر هذه النظرية بأن الأمن البيئي ينبثق من المفهومين السابقين (الأمن الإنساني والأمن العالمي) مع الرجوع إلى مختلف التحليلات الايكونسوية،الاجتماعية ،الأمن الايكولوجي.[2]

1- التيارين الاجتماعي الايكولوجي والنسوي الايكولوجي :

يعد جون بارنت Jon Barnettالأكثر إسهاما في هذا المجال تحديدا، من خلال تطرقه إلى اتخاذ اللاأمن البيئي كوسيلة إرشادية لمفهوم الأمن البيئي ،وهذا ضمن اقتراب نقدي يدعى بالنظرية الخضراء .

وتقوم المقاربة الايكولوجية الاجتماعية على مبادئ فوضوية حسب بارنت ،وتفترض انه يمكن فهم جيدا التدهور البيئي ،إذا تم اعتباره كمنتج لعلاقات السيطرة والإستغلال ،وفي نفس الإطار المحلل للأمن البيئي،وجد العديد من دعاة الحركة النسوية الايكولوجية ممن يدعون هذا الاتجاه الايكولوجي الاجتماعي يجب أن يوافقوا على تحرير المرأة ،بذلك فان التيار الايكولوجي النسوي قد جمع بين بنية فكرية وحركة سياسية من أجل الدفاع عن المرأة والدفاع عن الطبيعة .[3]

وتقوم هذه المقاربة على أن اضطهاد النساء يعد جزء من الأزمات الايكولوجية تجعلهن تابعات لنفس الديناميكيات من طرف قيم لخصت عن الطبيعة المبنية للمجهول .[4]

---

[1]–سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص100.

[2]–خولة شارف ،مروى مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**، المرجع نفسه ،ص 67.

[3]–أسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني–مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص 106.

[4]–خولة شارف ،مروى مخنان ، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر** ،المرجع نفسه، ص 68.

ويكمل بارنت إطاره التحليلي بإضافة مصطلح "الأمننة " ،الذي استعاره من مدرسة كوبنهاغن، الهدف منه هو نقد الأمن البيئي ،المعرف من طرف نظريات مهيمنة تقليدية ،والتفكير في مقتربات ونظريات بديلة .

ويقسم بارنت تفكيره انطلاقا من مبدأ التدهور البيئي على انه يحتوي على مظهرين:

المظهر الأول : والذي يتجسد من خلال استغلال الناس للموارد الطبيعية مما يؤدي إلى نفاذها .

المظهر الثاني :وهو أكثر تعقيدا من التدهور البيئي ،وهو يسمى تفاقم زيادة مصارف المياه على سطح الأرض، من خلال تراكم المخلفات والفضلات والبقايا مقارنة بقدرة الطبيعة الحيوية على امتصاص كل ذلك،مما يؤدى إلى اللاأمن البيئي،فحسب بارنت نواة المشكلة هو الاستهلاك الزائد من طرف الدول المصنعة وما ينتج عنها من استنفاذ الموارد من جهة وتضخم المخلفات من جهة أخرى ،وحسبه الاستهلاك وإعادة التوزيع هما المصطلحين المفتاحين لفهم اللاأمن البيئي .

ويخلص بارنت إلى أن عملية الأمننة (امننة البيئة)انطلاقا من المفهوم التقليدي للأمن المرتكز على الدولة ،يحتوي داخله بعض الأخطار، من أجل ذلك يقترح أن الأمن البيئي سوف يتحدد من طرف الأمن الإنساني وما هو مطلوب هنا هو إعادة تشكيل الأمن بيئي، لا يعطي الأولوية للأمن القومي ،ويعطي أولوية لقضايا النزاعات المنحدرة من الإحتياجات الإنسانية مثل "المهددة بيئيا "بشكل كبير .

وفي نظره ،هذا يسمح بجعل النقاش حول هذا الموضوع أكثر تنوعا مع فرص أكثر لتوفير نصائح وإرشادات سياسية مفيدة ،فإذا أمنت القضايا البيئية بطريقة تتحدى فيها منظور الأمن القومي ،فإن الحكومات سوف تتبنى فرص جدية لمعالجة القضايا البيئية ،بذلك تقليص تكاليف الدفاع وتخطيط سياسات لفتح العالم على السلم وعلى أمن البيئة أكثر فأكثر .

كما لا ينكر دور الجامعيين فيرى إن القاعدة الأساس للدراسات النقدية هي فتح مجال الأمن البيئي،بذلك يجب تسليط الضوء على السلم والعدالة إذا أردنا تحصيل الأمن البيئي يكون مقبولا ومشروعا على المستوى الاقتصادي ،وخاصة الاجتماعي[1].

2- الأمن الايكولوجي ،كبديل للأمن البيئي محاولة لأمننة النظم الايكولوجية :

أن لكل من المصطلحين الأمن البيئي ،والأمن الايكولوجي منحي محدد في النقاشات حول" الأمن البيئي ككل " ،ورغم أن المصطلحين عرفا في مجال الأمن فهما لا يشيران إلى نفس الهدف ،فإذا كان الأمن البيئي يهدف إلى خلق أمن الدولة أو الفرد ،فان الأمن الايكولوجي يبحث عن توجيه النقاش من أجل جعل النظم الايكولوجية والعمليات الايكولوجية وحدات مرجعية يتعين توفير وضمان أمنها .[2]

[1]-خولة شارف ، مروى مخنان، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر**،المرجع نفسه، ص 68.

[2]-أسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني-مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص 100.

إن المقاربة الايكولوجية للأمن ،تبحث في تجاوز قضايا تدهور البيئة أين توجد مصلحتها الرئيسية في تغيير العلاقات بين الكائنات الحية نتيجة لتدهور في البيئة وكيف يمكن لهذا التدهور أن يؤثر في أمن الناس بالمقابل .

لقد كانت المقاربة الايكولوجية تعتمد على أربعة أنواع من العلاقات المتشكلة:

1- علاقة بين الناس وقدرات البيئة الطبيعية .

2- علاقة بين مختلف المجموعات السكانية .

3- علاقة بين الناس والكائنات الأخرى .

4- علاقة بين الكائنات البشرية والمجموعات الهائلة بين الكائنات الحية الدقيقة.

وهنا نضمن الأمن الايكولوجي بتدعيم وإحترام عامل التوازن الموجودة في كل علاقة من هذه التصنيفات الأربعة .

وبالنسبة لدينيس بيراج فإن من بين التهديدات الأكثر تأثيرا هو تزايد عامل الإختلال في التوازن بين الإنسان والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض .

نستخلص أن نظرة الأمن الايكولوجي التي أعطاها بيراج لها نفس اهتمامات الرؤى السابقة ،وهنا بالعودة إلى كل من الأمن البيئي والأمن الايكولوجي ،مع تبيان أن الأمن البيئي الذي يحثنا على الدفاع عن المصادر الطبيعية، مؤسس على أمن سلبي ،على عكس الأمن الايكولوجي المؤسس على أمن ايجابي يبحث عن حماية التوازن الايكولوجي على المدى البعيد .[1]

وعليه فبالنسبة لبارنت تبقى الغاية الأساسية للدراسات النقدية هي فتح مساحة للتفكير والتأمل وإنتاج البدائل ،وبشكل اكثر دقة فيما يخص الأمن البيئي ،فالدراسات النقدية يجب أن تستمر في الكشف عن الخطابات المنتجة لمفهوم التمركز حول الذات ،التي تؤدي إلى استبعاد وقمع الأشخاص الذين هم خارج إطارها المرجعي، في هذا المنطلق وجب التركيز على قضايا السلام والعدالة إذا أردنا التوصل إلى تعريف الأمن البيئي ،يكون مقبولا سياسيا واقتصاديا وأكثر ملائمة اجتماعيا.[2]

وحسب بارنت فان هذه المقاربة تعطينا رؤية راديكالية للأمن ،متمركزة على الايكولوجية، ترفض الهيمنة السياسية والحكومية على الأمن بكل زواياه لكن الأمن البيئي هو الأوسع من الأمن الايكولوجي الذي يركز فقط على المسائل الايكولوجية ذات الصبغة البيولوجية .

ثانيا:اقترابات ما بعد الحداثة والأمن البيئي :

[1]-أسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني-مقاربة معرفية** ،المرجع نفسه ،ص 105.

[2]-سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** المرجع السابق، ص175.

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي ضمن هذا المقترب ،لابد من العودة إلى ماهية هذا الاقتراب الذي يدخل ضمن النظريات التأملية ،الذي يذهب إلى التساؤل عن كيفية تشكيل المعرفة للحقيقة من خلال الأسئلة التالية :

-كيف تنشأ أو نسرد الحقيقة ؟ما هم مدلولات هذا الحدث ؟كيف نقول أن هذا الحدث مهم عن غيره ؟ بمعنى أن نطرح السؤال وينجر عنه سؤال أخر،فهذا الإقتراب يقوم على قراءة وإعادة قراءة المواضيع ، دراستها وطرح تساؤلات عنها ،مع تفكيك لجوانبها .

ففي الإطار الابستيمولوجي، تقوم هذه النظرية على إعادة صياغة مفهوم العلاقة بين السبب والقوة،وهذا باعتماد تصور خاص لمفهوم كل من المعرفة الحقيقة ،والعلاقة بين الذات و الموضوع .

أما انطولوجيا، فتوظف نظرية مابعد الحداثة مفهوم التناص ،كأساس انطولوجي لفهم الواقع الدولي، بمعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي لان اللغة هي التي تلعب الدور الأساسي لبناء الواقع .[1]

ويعرف فرانسوا ليوتاردLyotard Francois هذه النظرية على أنها بتبسيط شديد بأنها عدم التصديق بما وراء النصوص السردية .[2]

وتعتبر ما بعد الحداثة أن القضايا اقرب إلى الفلسفة السياسية أو الاجتماعية، حيث دعى كين بوث على إعادة صياغة السياسات الأمنية القائمة على الحتمية، كما دافع أيضا كايث كراوز ،ومايكل ويليامز،هؤلاء الذين يستوحون أعمالهم من روبرت كوس ،وأنصار مدرسة فرانك فورت ،وهم يدافعون من أجل تمكين الأفراد من تطوير نظرية جديدة للأمن،واقتناعهم بأن الأمن هو مفهوم سياسي، وبالتالي يمكن تعبئته من أجل التحرر من ذلك ،وضرورة تحديد ما يهدد الأمن .[3]

ويشير مايكل دولين إلى أن الأمن مصطلح ذو دلالة ازدواجية ،بمعنى انه ليس فقط التحرير من الخطر،وإنما وسيلة قوة أيضا ،بمعنى أنه لا نبحث فقط في الخوف من التهديد وأيضا كيف نحارب هذا التهديد .[4]

خلاصة الفصل

لم يعد الأمن مفهوما قاصرا على متطلبات السلامة والحماية بمفهومها التقليدي، الذي يعني شعور الإنسان بالطمأنينة وعدم الخوف،بل أصبح للأمن أبعاد غير التقليدية، من ضمنها الأمن البيئي، والذي

---

[1]-جون ليتشه ، **خمسون مفكرا معاصرا:من البنيوية الى ما بعد الحداثة** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى ، 2008 ،ص473.

[2]-أسماء درغوم ، **البعد البيئي في الامن الانساني-مقاربة معرفية** ،المرجع السابق ،ص110.

[3]-خولة شارف ،مروى مخنان، **دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الامن البيئي ،منظمة السلام الأخضر** ،المرجع السابق ،ص69.

[4]Barbara Delcont ,**Théories de la sécurité, note provisoire**, redigée,2006p 52-53.

يقصد به ان يعيش الإنسان في بيئة نظيفة لا تؤثر سلبا على صحته، وقدرته على التمتع بالحياة، فالأمن البيئي يشعر الإنسان بالطمأنينة على البيئة التي يعيش فيها.

فقد عرفت دراسات الأمن البيئي و الأبحاث التي تعنى بدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والأمن نموا ملحوظا خاصة بعد التحول الاستراتيجي في السّياسة الدولية الذي مثّلته نهاية الحرب الباردة.

وحتى أثناء الحرب الباردة لم تكن الانشغالات البيئية تحظى بالأهمية البالغة كمسائل أمنية، على اعتبار أن الأمن في هذه الفترة قد عرف بشكل ضيق بدلالة الدولة والطبيعة العسكرية للتهديدات (مقاربة الأمن الوطني).غير أن القطاع البيئي أو الإيكولوجي قد صنف من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة، بسبب أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء.وعليه فهناك ارتباط قوي بين الأمن و التدهور البيئي. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية.

ولهذا حاولت النظريات الأمنية إيجاد وإعطاء تصور وطرح نظري للمشكلات البيئية على أساس السعي للتكيف مع المستجدات الدولية لضمانها واستمراريتها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مشكلات البيئة و تأثيرها علي الأمن العالمي

لقد شهد العالم في ظل التطورات الدولية زيادة الاهتمام بجملة من القضايا ، وأهمها موضوع النظام البيئي المعاصر و هذا راجع بالأساس للأخطار المشتركة التي تحدق بالبشرية، والتي هي بالأساس ناتجة عن الطموحات البشرية اللامتناهية ، فمن جراء سعيها المستمر للتقدم و الرقي و القوة،وضعت نفسها في وضع يهدد وجودها و بقائها .

فبعدما كانت الكوارث الطبيعية و التلوث البيئي أخطار عادية أصبحت تمثل قضايا أمنية إلى جانب قائمة طويلة من التحديات البيئية التي يمكن أن نطلق عليها تداعيات الثورة الصناعية التي عززت من حضور عنصري الدمار و التهديد للأمن العالمي .

وكمحاولة للإحاطة هذه التحديات البيئية المطرحة ارتأينا معالجتها كما يلي:

المبحث الأول:الإرهاب البيئي ومظاهره.

المبحث الثاني:الأمن البيئي في مواجهة التحديات الراهنة

المبحث الأول

الإرهاب البيئي ومظاهره

يواجه العالم حاليا عددا من المشكلات البيئية، بعضها أزلي لا دخل للإنسان به والتي يطلق عليها الكوارث الطبيعية مثل: الزلازل والبراكين والجفاف والتصحر، الأعاصير، وبعضها مستحدثة أساسه التصرف الخاطئ للإنسان تجاه البيئة التي يعيش فيها كالتلوث بأنواعه ومستوياته التي تمس جميع عناصر البيئة مثل: (التلوث الهوائي والمائي وتلوث التربة) وغيرها، وبعضها اعتلى الأجندات العالمية بسبب خطورته على الأمن العالمي و نذكر منها على سبيل المثال: الإحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون،وخسارة التنوع البيولوجي ، الأمطار الحمضية ، ورغم اختلاف شدة و مستويات خطورة كل من

هذه التهديدات البيئية إلا أنها بصفة عامة تحتاج إلى دراسة واعية، و تكاثف الجهود حيالها لحماية البيئة من التدهور و حفظ الوجود و الأمن الإنساني،لأنها تمثل أحد أخطر التحديات التي تعرقل تحقيق الأمن البيئي العالمي.

وعليه يجب معالجة هذه المشاكل في:

المطلب الأول : التلوث كتهديد للأمن البيئي.

المطلب الثاني: المشاكل البيئية العالمية.

المطلب الثالث :الكوارث الطبيعية و أخطارها.

المطلب الأول:

التلوث كتهديد للأمن البيئي.

تكاد تجمع كل الشواهد على أن كل عصر من العصور له قضية تفرض نفسها، ومن ثم تشغل عقول المفكرين. وقضية هذا العصر هي قضية التلوث البيئي، التي تمس الإنسان في كل كيانه و مستقبله،و عليه اعتبرت من أبرز و أخطر قضايا هذا العصر. التي يصعب تأجيل الإهتمام بها لما تمثله من تهديد لأسمى تطلع بشري الذي يتجلى بالشعور بالأمن.[1]

ومنه فلم تعد مشكلة التلوث مشكلة خاصة أو محلية لأنها تخطت الحدود و تجاوزت المسافات،و أصبحت مشكلة عالمية[2]،و التلوث ظاهرة كثرت التعاريف اللغوية و الإصطلاحية والإتجاهات القانونية حوله، نظرا لأنواعه المتعددة التي ارتبطت بالتطور التقني و العلمي، الذي أثر على عناصر البيئة .

ونجد في القرآن الكريم قوله تعالى :"**ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقنهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**".سورة الروم 41.[3] ونجد أن هذه الآية الكريمة قد استوعبت عالم الإنسان، بره و بحره و أجوائه. وما يعيش عليها من نبات و حيوان و غيره مسخرة كلها للإنسان، كما تشير إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتق الناس، الذين هم حلفاء و أمناء، على هذه الأرض و المنوط بهم عمارتها و إصلاحها .[4]

تعريف التلوث:

---

[1]–احمد النكلاوي،**أساليب حماية البيئة العربية من التلوث:مدخل إنساني تكاملي**،الرياض،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى ،1999،1،ص5.

2–حسن احمد شحاته،التلوث **البيئي فيروس العصر :المشكلة البيئية أسبابها و طرق مواجهتها**،القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب،الطبعة الأولى،2003،2،ص8.

[3]–صباح العشاوي،**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،الجزائر،الدار الخلدونية، الطبعة الأولى،2010،ص ص26–27.

[4]–محمد إبراهيم عبد الحميد، **الملوثات الكيميائية و البيئة**، مصر،دار العربية للنشر و التوزيع ،د ذ س ن،ص51.

قد عرف التلوث في الماضي البعيد بالفساد ، كفساد الطعام مثلا أو فساد الهواء و الماء.....الخ. ومن الدلائل التاريخية ما جاء في الكتب المقدسة، فنجد أنه ورد في التوراة ما يلي: "تحول مياه نهر النيل إلى دم".[1]

وأكد الرسول صلى الله عليه وسلم ضرورة الحفاظ على البيئة، و صحة الإنسان حيث قال:"إتقوا الملاعن الثلاث البراز في المواد و قارعة الطريق و الظل".

وكلمة التلوث بمدلولها اللفظي، تدل على الدنس و الفساد و النجس، وفعلها (لوث) يعني: لوث الشيء تلويثا، ويقال لوث ثوبه بالطين أي لطخه والتلوث في اللغة العربية : مأخوذ من لوث ، ويقال لاث الشئ بالشئ : بمعني خلطه به، و أدخل عليه مواد غريبة عن تركيبته الطبيعية وضارة به.[2]

ومن هذا التعريف اللغوي نستنتج أن التلوث له معنيان مادي و معنوي:

1-**التلوث المادي:** هو اختلاط أي شئ غريب عن مكونات المادة نفسها، مما يؤثر عليها و يفسدها كتلوث الماء بالمواد الكيماوية ، وتلوث الهواء بالغازات.

2-**التلوث المعنوي:** هم ذلك التغير الذي ينتاب النفس فيكدرها أو الفكر فيفسده أو الروح فيضرها.

التلوث في اللغة الانجليزية: يستخدم لفظ(pollution)، للدلالة على حدوث التلوث و يستخدم الفعل(pollute) للتعبير عن التلويث الذي هو عكس النظافة و التدنس و الفساد.[3]

التلوث في اللغة الفرنسية: تستخدم كلمة (pollution) و التي تعني تدنيس أو تلويث البيئة.[4]

التعريف الاصطلاحي:

التلوث إصطلاحا وردت فيه عدة تعار يف نذكر منها مايلي :

التلوث يقصد به بث طاقة أو مادة في البيئة ،بكميات كبيرة في غير المكان و الوقت، المناسب مما يضر بصحة الإنسان و يحد من الإستخدامات المشروعة للبيئة ، ويؤدي التلوث في أغلب الأحيان إلى تغير، غير مرغوب في الصفات الفيزيائية أو الكيميائية للبيئة.[5]

ويعرف أيضا:بأنه مجموعة من العناصر السلبية،التي تسهم في تغير التكوين البيئي لمجال محدد،أي تغير في المواصفات الطبيعية لعناصر البيئة الرئيسية.[6]

---

[1]-محمود عبد المولى، **التلوث البيئي**،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،الطبعة الأولى،2003،ص3.

[2]-عبد القادر الشيخلي،**حماية البيئة في ضوء لشريعة والقانون والإعلام والإدارة والتربية والإعلام**،بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى ،2009،ص47.

[3]-Galli william,**the Collins English dictionary**, great britan,1986,p31.

[4] -« **le petit robert** », société du nouveau livre, paris, 1976.

[5]-محمد صابر، **الإنسان وتلويث البيئة**، السعودية،مدينة الملك عبد العزيز النشر و العلوم التقنية،الطبعة الأولى ،2000،ص8.

[6] -حارث حازم أيوب،**التلوث البيئي معوق للتنمية ومهدد للسكان** ،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك المجلد2، العدد3، 2010 ص73.

والتلوث أيضا: يشير إلى وجود تغيرات في تركيبة النظام البيئي ، تغير من خواصه وسماته ، مما يؤدي إلى التأثير في دورة المواد و عمليات تبادل المادة و الطاقة وغير ذلك ، الشيء الذي ينتج عنه تدهور البيئة أو خفض قدراتها الإنتاجية بشكل عام.

أما مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد سنة 1972 عرف التلوث بأنه: تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة ، بحيث تعرض تلك الموارد و الطاقات صحة الإنسان و رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر ، أو تجعلها في وضع، يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر". [1]

فيما أقرت منظمة التعاون و التنمية(OCDE):أن التلوث هو قيام الإنسان مباشرة أو بطريق غير مباشر، بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة بصورة يترتب عليها أثار ضارة، تهدد الوجود الإنساني.[2]

و هو أيضا:الحالة القائمة في البيئة، والناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تسبب للإنسان الإزعاج والضرر أو الأمراض أو الوفاة بصفة مباشرة،أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية.[3]وهو يشير أيضا إلى كافة المخرجات من أي نشاط ديناميكي حي أو غير حي ،مقصود أو غير مقصود ،تعجز معها الأنظمة البيئية ،عن المعالجة مما يؤدي إلى استحداث علاقة طردية بين زيادة هذه المخرجات و تدهور البيئة.[4]

مفاهيم ذات الصلة بالتلوث:

تدهور البيئة:هو التأثير السلبي على البيئة بما يغير من طبيعتها أو خصائصها العامة،أو يؤدي إلى إخلال التوازن الطبيعي بين عناصرها،أو فقدان الخصائص الجمالية لها.والتدهور البيئي هو أيضا،الضرر المدمر للبيئة جراء عوامل التعرية الطبيعية ، وأيضا التأثير الصناعي الذي يؤدي إلى إنهاك البيئة أو إفقاد معالمها الأصلية .

الكارثة البيئية: هي الحادث الذي يترتب عليه ضرر بالبيئة و تحتاج مواجهته إلى إمكانيات،أكبر من تلك التي تتطلبها الحوادث العادية القدرات المحلية. وهي أيضا حادث طارئ غير متوقع على البيئة فيصيبها، بأضرار كبيرة كالفيضانات أو الزلازل أو الحرائق، و البراكين أو انفجار محطات بترولية ونووية و غيرها من الحوادث.

ملوثات كيميائية:تشمل المبيدات و الأبخرة و الغازات،الجسيمات الناتجة عبر الصناعة ووسائل النقل، وما ينتج عنها من عوادم.

---

[1]–محمد عبد القادر الفقي،**البيئة:مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث**،القاهرة،دار ابنسينا،الطبعة الأولى،1985،ص32.

[2]–احمد محمود الجمل، **حماية البيئة البحرية من التلوث**، الإسكندرية، منشاة المعارف، الطبعة الأولى، 1998، ص2.

[3]– عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده،**مشكلات البيئة:طبيعتها أسبابها أثارها و كيفية مواجهتها**،القاهرة،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،2007،ص25.

[4]–نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار،**إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات iso1400**،عمان،دار الميسرة للنشر و التوزيع،الطبعة الثانية ،2010،ص102.

ملوثات فيزيائية:تشمل التلوث الحراري و الإشعاعات النووية الناتجة عن النفايات النووية، والضوضاء.[1]

عناصر التلوث البيئي:

ورغم تعدد التعاريف بشأن التلوث البيئي،و اختلافها إلا أنها إتفقت على عناصره المتمثلة فيما يلي:

1-إدخال مواد ملوثة في الوسط البيئي:وتكون هذه المواد (صلبة،سائلة،غازية)،أوطاقة: كالحرارة الإشعاع في الوسط الطبيعي ،وتسمى بالملوثات polluants حيث تدخل كل هذه المواد في البيئة،وتسبب إضرار للكائنات الحية.

2-حدوث تغيير بيئي ضار:فهذه التغيرات تؤدي إلى الإضرار بالصحة الإنسانية و الحيوانية و النباتية، مما يؤدي لخلل في التوازن الطبيعي لعناصر و مكونات البيئة.

3-إن يكون التلوث بفعل الإنسان:لأن القانون لا يخاطب إلا الإنسان، ولا يهتم إلا بأفعاله.فالتلوث ظاهرة تحدث بفعل الأنشطة البشرية، كإلقاء المخلفات الضارة أو إفراغ النفايات، وإجراء التفجيرات النووية. [2]و لا غرور في القول بأن التلوث يعد مظهرا من مظاهر أثر الإنسان على البيئة، التي غير الكثير من معالمها.مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في كثير من مناطق العالم.[3]

4-إن أغلب التعاريف تشير إلى التغيرات المحدثة غير مرغوب فيها: وهذا الأمر منطقي بما أنها تؤدي إلى استنزاف الكائنات الحية الموجودة فوق سطح الأرض و داخل البحار .

و تعد ظاهرة التلوث البيئي من الظواهر التي بدأت منذ بدء الخلق، منذ عهد سيدنا آدم عليه السلام حيث سخر الله له الكون و كل ما فيه لمنفعته و راحته، ولمن سيأتي بعده من بني جنسه إلى إن يرث الله الأرض و من عليها.إلا أن الإنسان طغت عليه نفسه فانصاع لرغباته و نزواته،[4] التي وضعت البيئة في موقف تهديد و خطر نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي. و اتساع نطاق استغلالها و استنزافها و إضافة إلى زيادة النشاط الإنساني المختلف بإضافة مكونات جديدة للبيئة من غير خصائصها الطبيعية، و جعلها لا تؤدي وظيفتها التي من أجلها وجدت.[5]

و لهذا سيطرت مشكلة التلوث على كل قضايا البيئة حتى غدت مشكلة البيئة الرئيسية،كما إرتبط في أذهان الكثيرين إن التلوث ،هو المشكلة الوحيدة للبيئة و أن في التصدي لها حل لكل مشاكل البيئة. ذلك أن آثار هذه المشكلة ظاهرة للعيان و خطورتها محسوسة، و مشاكلها ملموسة.[6] و لكن تختلف

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، **حماية البيئة في ضوء لشريعة والقانون والإعلام والإدارة والتربية والإعلام**،المرجع السابق،ص 58.

[2]- صباح العشاوي،**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع السابق،ص32.

[3]-احمد النكلاوي،**أساليب حماية البيئة العربية من التلوث:مدخل إنساني تكاملي**، المرجع السابق،ص15.

[4]-رائف محمد لبيب ، **الحماية الإجرائية للبيئة**، القاهرة ،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،2009،ص6.

[5]-ابراهيم بن سليمان الاحيدب،**امن و حماية البيئة**،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى ،1998،ص18.

[6]- راتب السعود،**الإنسان والبيئة:دراسة في التربية البيئية**،الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2007،ص51.

درجات التلوث و تتباين مخاطره تبعا لحجم و نوعية الملوثات التي تطرح في البيئة فالملوثات الطبيعية أقل خطرا من الملوثات الصناعية.

أنواع التلوث:

حسب درجاته : يمكن تقسيم درجات التلوث إلى ثلاث مستويات :

1-التلوث المقبول : و هو درجة محدودة من التلوث لا تؤثر على البيئة[1]، فهي تمثل بدايةً لحدوث عملية التلوث و لا يصاحب هذه الحالة أخطار ملموسة تمس مظاهر الحياة ،و غيرها على سطح الأرض لذا تعتبر هذه الدرجة ظاهرة بيئية و ليست مشكلة.

و تكون درجة التلوث هنا مقبولة و هي قائمة في معظم بيئات العالم قبل الإنقلاب الصناعي من مصادر غير صناعية[2]، أي كانت التقنية الذاتية قادرة على احتواء هذه الدرجة من التلوث بسرعة،ومن ثم ظل التلوث دون الحد الخطر،ولا تكاد تخلو منطقة الكرة الأرضية من هذه الدرجة من التلوث. حيث لا توجد بيئة خالية تماما من التلوث نظرا لسهولة نقل التلوث، بأنواعه المختلفة من مكان إلى آخر سواء كان ذلك بواسطة العوامل المناخية أو البشرية.

التلوث المقبول هو درجة من درجات التلوث التي لا يتأثر بها توازن النظام الايكولوجي[3]، ولا يكون مصحوبا بأية أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية أو أخطار واضحة على البيئة أو الإنسان.

2- التلوث الخطر : و هذا النوع من التلوث يتعدى خط الأمن، و يبدأ بالتأثير السلبي على البيئة و الإنسان ليصبح مشكلة، و ليس ظاهرة لأنه يترتب على هذا التجاوز إخلال بالتوازن الطبيعي و تبدد المخاوف آنذاك من حدوث مشكلة بيئية يصعب السيطرة عليها، مما يستلزم الأمر التدخل الفور للعمل على التقليل من حدة هذا التلوث، و متابعته بشكل دائم للنزول بمستويات تركيز الملوثات للحدود الأمنية.[4]

و كذلك التلوث الذي حدث في ايطاليا عام،1976 نتيجة تسرب غازات سامة من أحد المصانع البتروكيمياوية، أسفرت عن إخلاء سكان المنطقة من الأراضي الزراعية و إتلاف الماشية، وحوادث كثيرة.[5]

بالإضافة إلى أسوء كارثة في التاريخ، وهي حادثة تسرب غاز الميثيل من مصنع لإنتاج المبيدات الحشرية في مدينة لوبال الهندية في ديسمبر 1914، مما أدى إلى وفاة ألفين و خمسمائة شخص و إصابة أكثر من مائة ألف آخرين بأمراض فتاكة، إلى جانب الخسائر الفادحة في الحيوانات، و

---

[1]- أسامة حسين شعبان، **الأخطار و الكوارث البيئية**،القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع،الطبعةالأولى، 2009،ص192.

[2]-عبد العباس العزيزي فضيح، سعدية كاعولالصالحي،**عداء الإنسان للبيئة**،عمان،دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2008،ص25.

[3]-سلطان الرفاعي،**التلوث البيئي:أسباب أخطار وحلول**، الأردن،دار أسامة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2009،ص15.

[4]-رائف محمد لبيب،**الحماية الإجرائية للبيئة**، المرجع السابق، ص28.

[5]-صباح العشاوي،**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع السابق،ص50.

المحاصيل الزراعية وغير ذلك من الكوارث البيئية، التي صارت مألوفة في حياتنا المعاصرة نتيجة لكثرتها و استمرارها.

وهذه المرحلة تتطلب إجراءات سريعة للحد من التأثيرات السلبية و يتم ذلك عن طريق معالجة التلوث الصناعي باستخدام و سائل تكنولوجية حديثة بإنشاء وحدات معالجة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات لتصل إلى الحد المسموح به دوليا أو عن طريق سن قوانين و تشريعات على المصانع التي تساهم في زيادة نسبة التلوث.

3-التلوث القاتل: وهو أخطر درجات التلوث من تتعدى فيه الملوثات الحد الخطر لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر للأحياء[1]. و فيه ينهار النظام الايكولوجي و يصبح غير قادر على العطاء نظراً لإختلال التوازن البيئي ،بشكل جذري. و يعود سبب شدة خطورته إلى أن مكوناته تؤدي إلى الوفاة.

و أفضل مثال حادثة تشرنوبيل التي وقعت سنة 1986و التي وقعت في المفاعل النووي السوفيتي و كان لها أثار مدمرة، و حرق أبار البترول الكويتية عام 1991. و سببت دمارا و أثار بيئية خطيرة على الخليج العربي.[2]

و يشمل التلوث القاتل أيضا أجزاء من بحر البلطيق الذي يوصف بالبحر الصحراوي لتدهور النظام البيولوجي به و بعض أجزاء من بحر القزوين و البحر المتوسط.[3]

أنواع التلوث من ناحية نطاقه الجغرافي:

و هناك نوعان من التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي هما:التلوث المحلي، والتلوث عبر الحدود .

1-التلوث المحلي: و يقصد به التلوث الذي تتعدى أثاره الحيز الإقليمي لمكان مصدره، دون أن تمتد آثاره إلى خارج هذا الإطار. ويكون مصدره فعل الإنسان حيث يحب أن يكون الفعل المنشأ له واقعا من إنسان يقيم على التراب الوطني لهذه الدولة. و بفعل الطبيعة عندما تقع البراكين أو الزلازل والفيضانات و تصيب مصادر البيئة المحلية دون الإنتقال إلى بيئة دولة مجاورة.

2-التلوث عبر الحدود: عرفته إتفاقية جنيف عام 1979 بأنه التلوث الذي يكون مصدره العفوي موجودا كليا أو جزئيا في منطقة تخضع للاختصاص الوطني للدولة،و يحدث أثاره الضارة في منطقة خارج الولاية الإقليمية. فهو شكل من أشكال التلوث و كل ما يميزه عن التلوث في صورته العادية أنه يجد مصدره في أنشطة صناعية أو نووية أو فضائية أو زراعية تتم داخل إقليم دولة و لكنه ينتقل إلى أقاليم دول أخرى. [4]

التلوث حسب طبيعته:

---

[1]- محمد عبد الحافظ معمر رتيب ، **القانون الدولي و ظاهرة تلوث البيئة**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،2007،ص ص187-188.

[2]-احمد سيد البيلي ،**المخاطر البيئية العالمية و أوضاع البيئة العربية**،القاهرة ،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،2009،ص55.

[3]-عبد العباس العزيزي فضيح،سعدية كاعول الصالحي،**عداء الإنسان للبيئة**،المرجع السابق، ص ص،26-27.

[4]- محمد عبد الحافظ معمر رتيب ، **القانون الدولي و ظاهرة تلوث البيئة**، المرجع السابق، ص183.

-التلوث الطبيعي:سمي كذلك لأن مصادره طبيعية لا دخل للإنسان فيها و يتمثل في الزلازل، البراكين، الأمطار، السيول، الغبار، الأتربة المثارة بفعل الرياح، الدخان الناجم عن حرائق الغابات بشكل طبيعي، بالإضافة إلى الغازات السامة الناتجة عنها.

هذا النوع من التلوث مصادرة طبيعية ومن ثم يصعب مراقبة أو التنبؤ بها، أو السيطرة عليه وهو موجود منذ القدم بالإضافة إلى إن القانون لا يهتم إلا بالأفعال الصادرة عن الإنسان. و من ثم لا يمكن إن يكون التلوث الطبيعي محلا للمعالجة القانونية.

2-التلوث الصناعي: حيث تعتبر الصناعات المرتبة و النمو و التكنولوجي من الأسباب الجذرية لتلوث البيئة. و هذا التلوث ينتج عن فعل الإنسان و نشاطه أثناء ممارسته لأوجه حياته المختلفة ويجد مصدره ، فقد تنتج عن التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور مواد كيميائية لم تعرفها البيئة من قبل، كما هو الحال مع استخدام التقنيات الحربية الحديثة و القنابل النووية و غيرها التي تسببت بحدوث ظواهر مناخية غير طبيعية كالعواصف الرملية و الأمطار الحمضية و تغير درجة الحرارة.[1]

التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه:

1-التلوث الهوائي:و تلوث الهواء يعني كل تغير في خصائص و مواصفات الهواء الطبيعي، ويترتب عليه خطر على صحة الإنسان و البيئة، سواء كان هذا التلوث ناتجا عن عوامل الطبيعة أو نشاط الإنسان.

وإن أكثر مسببات تلوث الهواء هي عوامل من صنع الإنسان للتكنولوجيا،التي تعتبر سلاح ذو حدين والتي ظلت تتزايد نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي،ومن أهم الملوثات أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكربون ،الهيدروكربونات ،أكسيد النيتروجين، مركبات الكبريت،المبيدات ، ومن بعض الآثار الناتجة عنها:الأمطارالحمضية والإخلال بطبقة الأوزون. [2]

وتعد الصناعة المحور الأساسي في عمليات التلويث البشري للهواء .سواء عن طريق المخلفات الصناعية و النفايات البشرية ،ولا تكاد توجد أي منطقة في العالم إلا ووصلها هذا التلوث، بدرجات متفاوتة و لكن الدول الصناعية عموما أشد المناطق تلوثا بالكيماويات الصناعية السامة[3].

وتتسبب ملوثات الهواء في موت حوالي 50000 شخصا سنويا، أي تمثل هذه السنة حوالي 2%من النسبة الإجمالية للمسببات الأخرى للموت.[4]

---

[1]-محمد عطوة الهروط،وائل إبراهيم الغاعوري،**البيئة حمايتها و صيانتها** ،الأردن ،دار المناهج للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2009،ص35.

[2]- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ،الإسكندرية،دارالجامعة،الطبعة الأولى،2007،ص ص 120-121.

[3]- عبد العزيز طريح شرف،**التلوث البيئي حاضره و مستقبله**،الإسكندرية،مركز الإسكندرية للكتاب،الطبعة الأولى،2003،ص91.

[4]-بيان محمد الكايد،**النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**،عمان،دار الراية للنشر،الطبعةالأولى ، 2010،ص59.

2-تلوث المياه: إن المياه هي من العناصر الأساسية لحياة الإنسان و بقائه و بدونها لن تستمر الحياة، و لكن الرأي العام لم يدرك خطورة تلوث مخزون المياه،وإن معظم الدول غير قادرة على مكافحة التلوث لعدم قدرتها على توفير أسباب حماية هذه الثروة.

وتلوث المياه:هو كل تغير في الصفات الطبيعية للماء،الشئ الذي يجعله مصدرا للأضرار الصحية نتيجة استخدامه،وذلك بإضافة بعض المواد الغريبة التي تسبب تعكره و تغير لونه و رائحته ومكوناته.[1]

وهو أيضا إدخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية، بطريقة إرادية أو غير إرادية فتغير في خصائصها ،أو الإسهام في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر الإنسان أو بالمواد الطبيعية أو بمياه البحيرة أو تضر بالمناطق السياحية، أو تتدخل في الإستخدامات الأخرى المشرعة للبحر[2]

و تلوث الماء لا يحدث فقط بإضافة مواد غريبة إلى الماء، بل يحدث كذلك بنزع عناصر معينة منه بحيث تجعله غير صالح للإستخدام. وتمثل أهم مصادر التلوث المائي في الصرف الصناعي و الصحي و مخلفات المناجم و الصناعات البترولية، مصانع الورق و الملوثات الكيميائية و منه فقد ساهم الإنسان بتلوث هذا العنصر بإشكال و درجات مختلفة أثرت على حياته و صحته و بيئته.

3- تلوث التربة:

تعرف التربة: على أنها مصدر طبيعي محدود وغير قابل للإستبدال، و يتعرض للعديد من الفضلات نتيجة لممارسات و نشاطات الإنسان. فكما هو الحال مع الهواء و الماء ،فإن التربة لم تسلم هي الأخرى من سوء إستخدام الإنسان لها. و بالتالي تلويثها، بقصد أو بغير قصد مما اثر على نوعية إنتاجها ومدى صلاحيتها، و جودتها. [3]

تنقسم مصادر تلوثها إلى مصدرين رئيسيين هما:

التلوث الكيميائي: الذي ينتج عن استخدام مبيدات و المخصبات الزراعية و المنظفات الصناعية و الأسلحة الكيماوية، وعن الحوادث الصناعية ،الزحف العمراني ،التصحر الذي أضحى من القضايا البيئية الملحة.

---

[1]- خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، المرجع السابق،ص126.

[2]- عبد القادر الشيخلي،**حماية البيئة في ضوء لشريعة والقانون والإعلام والإدارة والتربية والإعلام**،المرجع السابق،ص109.

[3] -نجم العزاوي ،عبد الله حكمت النقار،**إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات iso1400**، المرجع السابق،ص105.

أما المصدر الثاني:هو التلوث النووي الناتج عن التجارب النووية، و عن محطات القوى النووية و حوادث المفاعلات النووية وعن النفايات النووية[1].

المطلب الثاني

المشاكل البيئية العالمية

تتمثل أهم المشاكل البيئية العالمية في ظاهرة تأكل طبقة الأوزون، وظاهرة الإحتباس الحراري ،و كذلك ظاهرة تناقص التنوع البيولوجي ،و ما ينجم عنها من أثار، كالأمطار الحمضية و الضباب الدخاني وغيرها. ونظرا لطبيعة هذه المشاكل و التي تتميز بالتعقيد، سواء من الناحية العلمية أو السياسية أو الاقتصادية، فسيكون لزاما علينا عند التعامل معها، التعرف على عناصرها و تأثيراتها المختلفة.[2]

ان قضية الأخطار المناخية ليست ظاهرة حديثة على سطح الكرة الأرضية ، بل هي قديمة و ظهرت أثارها على السطح منذ القدم ، وليس أدل على ذاك من التغيرات المناخية التي شاهدتها العصور الجيولوجية المختلفة و التي تمثلت في تعاقب فترات تقدم الغطاء الجليدي و انحيازه عن سطح القارات المتاخمة للقطاعات الجليدية ،وفي تعاقب فترات المطر و الجفاف على سطح الصحاري. إلا أن هذه الأخطار تعددت و أصبحت أكثر خطورة منذ أن قام الإنسان بثوراته الإنتاجية –الثورة الصناعية– أين تعددت المواد الضارة ،التي أدت إلى تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية كتحد عالمي يعيق تحقيق الأمن البيئي و التنمية المستدامة، يهدد استمرارية الحياة على كوكب الأرض[3].

ومن المؤشرات الدالة على التغيرات المناخية مايلي:

–الإزدياد المطرد في درجات الحرارة على سطح الكرة الأرضية .

–تغير توزيع متوسط درجات الحرارة و معدلات سقوط الأمطار.

–إرتفاع منسوب سطح البحر.

ويعتبر تغير المناخ الآن حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر الناتج لإنبعاث الغازات الدفيئة و هناك الكثير من عدم اليقين فيما يتعلق الأمر بالقدرة التنبؤية لعلوم المناخ، حيث يدل تغير المناخ على المدى الطويل تهديدا للتنمية البشرية.[4] وهناك أدلة نستشهد بها على التغيرات المناخية و

---

[1]- راتب السعود،**الإنسان والبيئة:دراسة في التربية البيئية**، المرجع السابق، ص ص77–100.

[2]–سامية سرحان،**اثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم الاقتصاد و التسيير ،جامعة سطيف ،2011،ص11.

[3]–مفيدة بن العبيدي ،**ظاهرة التغيرات المناخية و أثارها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة** ،ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة ،جامعة قالمة 17–18افريل2012،ص2.

[4]–كيفن واتكينز ،**تقرير التنمية البشرية:محاربة تغير المناخ** ،التضامن الإنساني في عالم منقسم يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ،2008/2007،ص8.

إرتفاع درجة الحرارة منها ذوبان الجليد والتي تزيد في إرتفاع منسوب البحار حول العالم بنسبة تتراوح مابين 10و 25سم .[1]

-إنخفاض معدلات سقوط الأمطار في الكثير من البلدان و الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي لهذه الدول.

-ذوبان الثلوج في أعلى الجبال مما يهدد بفيضان الأنهار في الكثير من البلدان و إلحاق أضرار فادحة بأراضيها الزراعية و ممتلكاتها الأخرى.

-إزدياد نشاط الأعاصير الإستوائية التي تلحق آثار مدمرة في الكثير من الدول.

- تؤثر أيضا التغيرات المناخية بنوعية المياه الجوفية .إذ أن المياه العذبة قد تتلوث بتغلغل مياه البحر إلى الأحواض الجوفية، بالإضافة إلى ما تسبب فيه من إنقراض بعض الكائنات الحية.[2]

يتغير المناخ نتيجة عوامل فلكية تشمل النشاط الشمسي و تغير تدفقه و الوضع الهندسي للأرض الذي شكل المدار و ميلان محور الأرض و موعد حدوث الفصول الأربعة كما يحدث نتيجة عوامل داخلية كالبراكين، إضافة إلى النشاطات البشرية من خلال الإفراط في إستخدام الوقود الأحفوري و تقليص مساحات الغابات و تزايد نسبة الكربون في الجو.[3]

وتتطلب محاربة التغيرات المناخية، بشكل فعلي جهدا عالميا جماعيا وذلك بتقسيم للمسؤوليات المشتركة لكن بمستويات متفاوتة ، ويجب أن تأخذ هذه المجهودات صفة الملائمة وأن تكون مقبولة و فعالة أيضا وأخيرا محترمة من الجميع و طموحة بشكل واف و مرنة بما يكفي للتكيف مع المعلومات العلمية و التكنولوجية المتغيرة.[4]

الإحتباس الحراري:

لم تكن الثورة الصناعية التي حدثت في القرن التاسع عشر مفيدة سوى للغرب الاستعماري فيما أدت إلى زيادة إفقار الدول الفقيرة أصلا و لكن أثرها على العالم كان كبيرا، فقد بات واضحا الضرر الذي لحق بالكرة الأرضية نتيجة التلوث فأصبحنا نقف أمام ظاهرة الإحتباس الحراري المعاصرة التي تختلف عن فترات الدفء المناخي حيث أخذت درجة حرارة الأرض ترتفع بفعل التصنيع الكثيف و يؤدي إرتفاع

[1]-ايسر حسن نخلة،**الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية**،جامعة الشارقة على .http%//www.newss.edu.s /28/05/2012/9.12.

[2]-جربو داخل حسن،**التغيرات المناخية و التنمية المستدامة**،جريدة عمان تم الاطلاع عليه:2013/04/29—12.15.
http// :omandaily.com./print/20823

[3]-منى مقلاتتي ،**التغيرات المناخية:بحث في الأسباب و المخاوف** ،ملتقى وطني حول التغيرات المناخية و تأثيرها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية17،-18افريل 2012،ص5

[4]-مصطفى كمال طلبة، نجيب صعب، **البيئة العربية و تغير المناخ:اثر تغير المناخ علي البلدان العربية**، لبنان، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الطبعة الأولى، 2009، ص14.

درجة حرارة الأرض بفعل ظاهرة الإحتباس الحراري الناجمة عن نشاطات الإنسان وإطلاق غازات عديدة كثاني أكسيد الكربون و الميثان و أكسيد النيترو التي أدت إلى أضرار عظيمة بالبيئة العالمية .[1]

تعريف الإحتباس الحراري:

وتعرف ظاهرة الإحتباس الحراري أنها عبارة عن إرتفاع درجة حرارة كوكب الأرض عن معدلاته الطبيعية(على مدار العام) .[2]

وتعرف أيضا بأنها: الإرتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض و سبب هذا الإرتفاع هو زيادة إنبعاث الغازات الدفيئة أو غازات الصوبة الخضراء(green house)،[3]و الغازات الدفيئة هي الغازات التي تمتص الأشعة تحت الحمراء في الغلاف الجوي وهي المسؤولة عن تأثير الدفيئة وتشمل ثاني أكسيد الكاربون ،الميثان أوكسيد النيتروجين ، الأوزون التروبوسفوري مركبات الكاربون الكلور .[4]

أسباب الإحتباس الحراري:

و قد إنقسم العلماء فيما بينهم حول مسببات هذه الظاهرة فالبعض يرى أنها تغيرات طبيعية يشهدها سطح الكرة الأرضية على فترات متباعدة مستندين في ذلك إلى الفترات الجليدية التي شاهدتها أوروبا خلال القرنين 17 و 18 عندما إنخفضت درجات الحرارة إلى أدنى مستوياتها في حين يرجع بعض علماء هذه الظاهرة إلى التلوث البيئي الذي أحدثته الثورة الصناعية خلال القرنين المناخيين.[5]

وقد وجدت الدراسات المناخية الحديثة إن حرارة الهواء السطحي العالمية زادت منذ 1850-2005 بمقدار0.76 درجة مئوية و بالإضافة إلى ذلك سجل الإتجاه الإحترازي الخطي خلال السنوات الخمسين المنصرمة زيادة بمقدار 0.13 درجة مئوية بالإضافة إلى زيادة في عدد موجات الحر و إنخفاض في تكرار و دوام موجات الصقيع.[6]

و تمثل ظاهرة إرتفاع درجة حرارة الأرض عملية بطيئة لا تخلط بسرعة و يقدر أن درجة حرارة كوكب الأرض قد تزايدت بمقدار نصف إلى واحد درجة مئوية في القرن 20, وهذه الزيادة في حال

---

[1]- بيان محمد الكايد، **النظام البيئي:تلوثالهواء،الغلافالجوي،والاحتباس الحراري**، المرجع السابق ،ص133.

- أسامة حسين شعبان، **الأخطار و الكوارث البيئية**، المرجع السابق، ص184.[2]

- بيان محمد الكايد، **النظام البيئي:تلوثالهواء،الغلافالجوي،والاحتباس الحراري**، المرجع السابق ،ص135.[3]

4-رزاق حسن الحلقي،**النرويج بين النمو و الرفاهية الاقتصادية و تحديات التلوث البيئي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد،النرويج،2008،ص176.

- أسامة حسين شعبان، **الأخطار و الكوارث البيئية**، المرجع السابق، ص184.[5]

[6]- مصطفى كمال طلبة، نجيب صعب، **البيئة العربية و تغير المناخ:اثر تغير المناخ علي البلدان العربية**، المرجع السابق،ص148.

إستمرارها فإنها ستؤدي لعواقب وخيمة، وحتى الآن فإن العواقب غير معروفة أو محددة بدقة وهي مثار جدل ومحط أبحاث كثيرة من مراكز البحث العالمية.[1]

إلا أن هذا الوضع الحالي لنظام المناخ لا يزودنا بأجوبة قطعية لكن بالرغم من عدم اليقين العلمي هذا ، لا يمكن أن يؤجل الإستجابة الدولية لهذا الخطر خاصة إذا كانت ينجم عن هذا التأجيل أضرار غير قابلة للإصلاح، وقد أكدت دراسات العلاقة المباشرة بين التغير المناخي وتدهور الحالة الصحة البشرية.[2]

ولكن يجب أن تتجاوز أهمية واقع الإحتباس الحراري العالمي و المناظرات الدائرة حوله، ولابد من إتخاذ الخطوات المستعجلة لخفض إنبعاثات غاز الإحتباس الحراري قبل أن يفوت الأوان.[3]

تأكل طبقة الأوزون :

كانت البداية الحقيقية لمناقشة مشكلة الأوزون منذ أن اكتشف الباحثان الكيميائيان.M.moline.F.SRouwland في جامعة كاليفورنيا في ارقين إن معظم مواد الكلور و فلور كربونات التي كانت تنتج في ذلك الوقت ترتفع في الجو لتستقر في مستوى معين. وقد أوحت لهما هذه المعلومة بأن يتساءلا عما يمكن إن يحدث لو إن المواد الخاملة نسبيا قد وصلت إلى طبقة الأوزون في أعلى الجو على إرتفاع 30 كيلومترا على سطح الأرض حيث تتعرض لهجوم الأشعة الشمسية فوق البنفسجية .

و يمكن تعريف طبقة الأوزون:

أنها الطبقة التي تحتوي على غاز الأوزون في طبقات الجو العليا من الغلاف الجوي التي تقع في الغلاف الاستراتوسفيري للغلاف الجوي وهي تحيط بالغلاف الجوي إحاطة كاملة على ارتفاع يتراوح ما بين 20–30 كيلومتر من سطح الأرض.

وقد أوضحت القياسات التي تمت بواسطة الأقمار الصناعية إن كمية الأوزون في الغلاف الجوي قد تآكلت و نقصت بنسبة 5% عام 1978 عما كانت عليه عام 1971 و بلغت نسبة النقص 2.5% في الفترة الواقعة ما بين(1979–1985).[4]

أسباب تخريب طبقة الأوزون:

و هي كثيرة و متعددة و منها مايلي :

–التلوث بغاز الكلور و فلور و كربون أو ما يسمى بالفريون11و 12.

---

[1]– سليمان محمد محمود،**الجغرافيا و البيئة**، سوريا،منشورات الهيئة العامة السورية،الطبعة الأولى ، 2007،ص131.

[2]– مصطفى كمال طلبة،**إنقاذ كوكبنا:التحديات و الآمال**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ،الطبعة الأولى ، 1992، ص113.

[3]-تود سيترن، **وجهات نظر حول تغير المناخ**،وزارة الخارجية الأمريكية،مكتب برامج الإعلام الخارجي،المجلد 14،العدد10،ص8.

[4]- بيان محمد الكايد، **النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**، المرجع السابق ،ص ص87–90.

-الطائرات النفاثة التي تنفث من عوادمها مواد تؤدي إلى تدمير طبقة الأوزون.
-صواريخ الفضاء التي تطلق مواد تسهم في تخريب الأوزون.
-تجارب التفجيرات النووية خاصة التي تجرى في الغلاف الجوي.
-أكاسيد النتروجين الناتجة عن صناعة و إستخدام الأسمدة الأزوتية و غيرها من الصناعات.[1]
- المواد الكيماوية الناتجة من التفاعل الطبيعي في باطن الأرض التي تنبعث في الجو على اثر تفجير البراكين و التي تمثل أحد الأسباب الجزئية لأن النشاط البركاني معروف منذ القدم.
- تبخر مياه البحار و المحيطات التي تحتوي موادها المتبخرة على ذرات كلورين التي تصل طبقة الستراتوسفير .
-الأعاصير و النشاط الشمسي.
- ظاهرة النينو في المحيط الهادي و ما يصاحبها من تغيرات مؤثرة في التروبوسفير.

ينتج عن تدمير الأوزون، حدوث تغيرات تؤثر سلبا على كوكب الأرض و على الكائنات الحية التي تعيش عليه فالدراسات تشير إلى إن زيادة كمية الأوزون في طبقة التروبوسفير القريبة من سطح الأرض و نقصانها في طبقة الاستراتوسفير سوف يؤدي إلى إرتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة تصاعد غازات الإحتباس الحراري و سوف **يترتب على و جود ثقب الأوزون تسرب الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض مسببة الأخطار التالية :**

إن النتائج التي يمكن إن تتمخض عن الثقب الأوزوني ستكون رهيبة و مؤلمة و بخاصة إذا استمر الثقب الحالي في الإتساع لما ينتج عنه من تسرب قدر كبير من الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض.

-**بالنسبة للإنسان** إن الخطر الذي يهدد البشر يحدث عندما نكون طبقة الأوزون الاستراتوسفيرية رقيقة فإن نفاذ الأشعة فوق البنفسجية و وصولها إلى سطح الأرض سوف تزداد و هو أمر سيؤدي إلى تزايد إنتشار الإمراض السرطانية و بخاصة سرطان الجلد،[2] و كذلك ترتفع نسبة الإصابات بأمراض العيون و تؤثر على جهاز المناعة مما يسهل الإصابة بالأمراض البكتيرية و الفيروسية و هو يتلف الحمض النووي (DND).

و بالتالي تزداد تشوهات الأجنة و ترتفع نسبة الإصابة بالأمراض الوراثية.[3] و من الأخطار الصحية الأخرى لمشكلة تدهور طبقة الأوزون حدوث مرض المياه البيضاء في عدسة العين إذ طبقا لتقرير الأمم المتحدة فإن نفاذ الأوزون بمعدل 10% قد يتسبب في إصابة حوالي 1.7 مليون شخص

---

[1]- سليمان محمد محمود، **الجغرافيا و البيئة**، المرجع السابق، ص129.

[2]-أسامة حسين شعبان، **الأخطار و الكوارث البيئية**، المرجع السابق، ص145.

[3]- عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده، **مشكلات البيئة:طبيعتهاأسبابهاأثارها و كيفية مواجهتها**،المرجع السابق،ص129.

سنويا بهذا المرض، نتيجة تعرضهم للأشعة فوق البنفسجية، إضافة إلى إصابة العين بمرض الأزرق لعدم قدرتها على مقاومة هذه الأشعة، كما إن فعالية جهاز المناعة عند الإنسان يضعف و هذا ما يجعل الأشخاص عرضة للإصابة بالأمراض المعدة الناتجة عن الفيروسات.[1]

أثاره على النباتات و الحيوانات:

إن الآثار البيئية السلبية لتقلص طبقة الأوزون لا تتوقف أثارها السلبية على البشر وحدهم بل أيضا تصل إلى النباتات فقد تبين إن التعرض لكميات من الأشعة فوق الأشعة فوق البنفسجية تلحق الضرر بالكلوروفيل، و بالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية مما يهدد بالأمن الغذائي على سطح الكرة الأرضية في وقت يبحث فيه الخبراء عن زيادة الإنتاجية الغذائية نظرا للازدياد البشري المتسارع.[2]

ولما تمثله طبقة الأوزون من أهمية لأنها تمثل الذرع الحامية للمياه و على الكرة الأرضية و هذا ما يجعلها قضية بيئية و أمنية تحمل عنوانا بارزا في قائمة الإهتمامات الدولية و الفكرية لقضايا العالم المعاصر.[3]

خاصة و إن ظاهرة إستنفاذ الأوزون تطرح مشاكل معقدة تتعلق بالسبب و النتيجة و التي أدت إلى خلافات دولية حول تنسيق الجهود بحل هذه المشكلة و لكن على خلاف الاحترار العالمي تمت حتى الآن السيطرة بنجاح على ظاهرة إستنفاذ الأوزون عبر تضافر الجهود الدولية و هو ما قد يكون نموذجا للجهود الأخرى على صعيد حماية البيئة العالمية فالأمل كبير أمامنا و بذات الوقت ضعيف. و الرهان يتوقف على مدى جدية أو عدم الحكومات بالتقيد بالإتفاقيات و البروتوكولات المعمول بها .

<u>الأمطار الحمضية:</u>

هي في الأصل مظهر من مظاهر تلوث الهواء و لكنها في ذات الوقت من ملوثات البيئة البرية فضلا عن البيئة المائية و قد عرفت تلك الأمطار لدى العلماء منذ الربع الأخير من القرن 19 و إن لم تعرف عند عامة الناس إلا في سبعينات القرن 20 ،عندما إزداد إستخدام الفحم الحجري و البترول في توليد الطاقة.[4]

---

[1]– بيان محمد الكايد، **<u>النظام البيئي:تلوثالهواء،الغلافالجوي،والاحتباس الحراري</u>**، المرجع السابق ،ص 96.

– راتب السعود،**<u>الإنسان و البيئة:دراسة في التربية البيئية</u>**، المرجع السابق،ص75.[2]

[3]–عامر محمود طراف،**<u>إرهاب التلوث و النظام العالمي</u>**،لبنان،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى ، 2002،ص97.

[4]–عبد السلام منصور السيوعي،**<u>التعويض عن الإضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام</u>**،القاهرة،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،2008 ،ص14

أثار الأمطار الحمضية :

تشكل الأمطار الحمضية مشكلة عالمية تتجاوز أثارها الدول المسببة لها إلى دول كثيرة و من الآثار السيئة لهذه الأمطار الحمضية ما يلي:

-إفساد الثروة السمكية عند ترسبها في البحيرات أو الأنهار العذبة حيث بينت دراسة إن 15 بحيرة من أصل 18 تأثرت بالأمطار الحمضية.

-إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية و الغابات .

-إذابة نسبة كبيرة من بعض الفلزات الثقيلة كالرصاص و الزئبق و نقلها إلى التربة ،المياه الجوفية و التي تمثل عناصر سامة للإنسان و الحيوان و النبات .[1]

-خفض قدرة النباتات على النمو و تعرضها للهلاك و يتسبب في خسائر إقتصادية و إيكولوجية و صحية.

كما أنها تؤثر أيضا على صحة الإنسان من خلال تناول مياه الشرب أو المواد الغذائية التي تحتوي على مواد حمضية و تسبب تهيج الجهاز التنفسي و العيون و الجلد و تسبب ضيق التنفس و الربو و إحتقان البلعوم،[2] و تلف الدماغ و مشاكل الكلى و مرض الزهايمر، بالإضافة إلى إن أثر الأمطار الحمضية على المنشآت الصناعية و الأبنية ذات القيمة التاريخية و التماثيل إذ يكلف ترميمها مبالغ كبيرة من دخل الفرد أو الدخل القومي.[3]

<u>سبل مواجهة أخطار المطر الحمضي :</u>

و أفضل وسيلة لحل مشكلة المطر الحمضي هي منع تكوينه عن طريق وقف انبعاث الأكاسيد الكبريتية و النيتروجينية في الجو رغم إن ثمن ذلك سوف يكون باهظا من الناحية الإقتصادية.[4] فقد وقعت كل من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة عام 1980تعهد كل منها بالتعاون في محاولة الحد من كميات الغازات الحمضية المتدفقة من منشآتها الصناعية .

-بناء أبراج غسيل خاصة لإمتصاص هذه الغازات.[5]

-إستخدام الجير في معالجة مياه البحيرات التي تتعرض للأمطار الحمضية.

---

[1]- راتب السعود، **<u>الإنسان و البيئة:دراسة في التربية البيئية</u>**، المرجع السابق، ص ص76-77.

[2]- سليمان محمد محمود، **<u>الجغرافيا و البيئة</u>**،المرجع السابق،ص134.

[3]- بيان محمد الكايد، **<u>النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري</u>**، المرجع السابق ،ص111.

[4]- محمد صبري محسوب، **<u>الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة</u>**، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص182 .

[5]- محمد أمين عامر،مصطفى محمود سليمان،**<u>تلوث البيئة مشكلة العصر</u>**،مصر،دار الكتاب الحديث للطبع و النشر،الطبعة الثانية ،2003 ، ص78.

فقدان التنوع البيولوجي:

كان أول انطباع يأخذ على الكرة الأرضية، أنها ذات تنوع و غنى نباتي لا يعد، غير أن الإنسان ما لبث إن شرع في تدميرها. وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبإسم التقدم والتنمية فلم يكد القرن التاع عشر ينتهي حتى ظهرت قائمة من المشاكل البيئية، ومنها فقدان التنوع الحيوي.[1]

تعريف التنوع الحيوي:

يقصد بمصطلح التنوع الحيوي أو البيولوجي في أوسع معانيه: المجموع الكلي للكائنات الحية كبيرها و صغيرها على اليابسة و في البحار و المحيطات. و يقصد بالتنوع الوراثي للنوع الواحد من الكائنات اختلاف التركيب الوراثي ضمن النوع الواحد و توزيع الأنواع المختلفة من الكائنات الحية في العالم ليس متماثلا بل كل منطقة لها خصوصياتها و إلى الحد الذي لا يعرف أحد تقرير عدد الأنواع الموجودة على الأرض حتى إلى اقرب درجة و نجد في مقابل ذلك الإنقراض الذي يمثل حقيقة من حقائق الحياة منذ نشوئها لكن لا توجد تقريرات صحيحة على عدد الأنواع التي اختفت.[2] و لكن هناك بعض العلماء يقدرون أن هناك حوالي 30 مليون نوع من الكائنات الحية (حيوانات و نباتات)موجودة في الأرض (يابسة و ماء) و استطاع الإنسان تحديد حوالي 1.5مليون نوع فقط منها إلا أن أنواع كثيرة منها إنقرضت لأسباب عدة يعد الإنسان المسؤول الأول عن معظمها.[3]

أسباب فقدان التنوع الحيوي:

ففقدان التنوع الحيوي قد نتج لجملة من الأسباب تم تحديد أربع منها كأسباب رئيسية:

-أولها تخريب مصدر الأنواع وهو البيئة أو التي كانت توفر لها شروط الحياة،فقطع الغابات و تخريب الغطاء النباتي ، إضافة إلى أنواع التلوث الأخرى التي تؤدي إلى تزايد وتيرة الإنقراض.

-والسبب الثاني هو سوء الإستغلال و الصيد المفرط.وأيضا التلوث الذي يؤدي إلى الضغط على النظم الايكولوجية ،وأخيرا ما تتسبب فيه الأنواع الدخيلة من تناقص في الأنواع.[4]

و ليس هناك شك إن الخسارة في التنوع البيولوجي الذي يشهده سوف يحرم الإنسان من مصادر أساسية للدواء و الغذاء و الكساء و المأوى و نظرا لأهمية التنوع البيولوجي في التوازن البيئي فقد تم إبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى المحافظة عليه و من أهمها إتفاقية الأمم المتحدة للمحافظة على التنوع الحيوي

---

[1]-اينياسورامونيه،**حروب القرن الواحد والعشرين:مخاوف و مخاطر جديدة**،ترجمة انطوان أبوزيد،بيروت، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2007،ص28.

[2]-محمد العوادات، **النظام البيئي و التلوث**، السعودية،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية والإدارة العامة للتوعية والنشر، الطبعة الأولى، 2000،ص25.

[3]- راتب السعود، **الإنسان و البيئة:دراسة في التربية البيئية**، المرجع السابق، ص134.

[4]-مصطفى كمال طلبه،**إنقاذ كوكبنا:التحديات و الآمال**،المرجع السابق،ص361.

،الإتفاقية العالمية للاتجار بالأنواع الحيوانية و النباتية المهددة بالإنقراض ، اتفاقية حماية الأنواع المهاجرة ، اتفاقية"رامسار"الخاصة بالأراضي الرطبة.[1]

و أخيرا ولتجنب هذه المشاكل البيئية العالمية، لابد من تبصير الإنسان بأدواره المختلفة تجاه البيئة إضافة إلى المجهودات الدولية للوصول لتحقيق الأهداف العامة للأمن البيئي المنشود، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة على البيئة و محاولة تجنبها على جميع المستويات لأن حماية هذه البيئة هي ضمان للوجود و الأمن الإنساني و العالمي.

المطلب الثالث:

الكوارث الطبيعية و أخطارها

شهدت الفترة الأخيرة من القرن العشرين، تزايدا واضحا في عدد الكوارث الطبيعية بأنواعها و درجاتها المختلفة، حيث أصبح حدوثها من الأخبار المألوفة بحيث لا يكاد يمر يوم واحد، دون تعرض منطقة من العالم لحدث ما. و الملفت للانتباه هنا هو تزايد إعداد حدوث هذه الكوارث و إرتفاع درجة دمارها نتيجة للتطور التكنولوجي، الذي ساهم كأحد أسباب حدوثها و في ذات الوقت أحد أخطر أسباب زيادة قدرتها التدميرية، كانفجار بركاني مثلا يتسبب في تفجير مفاعل نووي أو ما يتركه من خراب .[2]

يمكن تعريف الكارثة الطبيعية كمايلي :

أنها عبارة عن حدث مركز مكانا و زمانا يهدد المجتمع أو منطقة ما مع ظهور نتائج غير مرغوب فيها، و هي أيضا تأثير سريع و فجائي للبنية الطبيعية على النظم الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية.[3]

المشاكل و الكوارث البيئية الطبيعية :

و في ما يلي سنقوم بعرض بعض هذه الكوارث الطبيعية:

أولا:الزلازل.

تعد الزلازل إحدى قوى التدمير الطبيعية و أكثرها دمارا و تكرارا على سطح الكرة الأرضية و التي تحدث بصفة يومية نتيجة لعدم إستقرار باطن الأرض و تبلغ إعداد تلك الزلازل التي يمكن الإحساس بها سنويا نحو 150 زلزال لأن الأرض دائمة الحركة و ليست في حالة ثبات.

تعريف الزلازل:

[1]–سامية سرحان ، **اثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية**،المرجع السابق، ص16.

–محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**، المرجع السابق، ص42.[2]

–محمد صبري محسوب، المرجع نفسه، ص37.[3]

تعرف الزلازل على أنها عبارة عن هزات في القشرة الأرضية تنتج بفعل التحرر السريع للطاقة المتجمعة في الصخور بسبب حركات الصفائح التكوينية أو في ميل الطبقات الجيولوجية أو عدم توفق في الطبقات أو نتيجة إنفجار بركاني و تنتج عن هذه الحركة السريعة ذبذبات تنتشر في جميع الإتجاهات في القشرة الأرضية منبعثة من مصدر الإضطراب.[1]

و الإهتزازات الزلزالية عبارة عن خروج لموجات إهتزازية من منطقة البؤرة الزلزالية التي تقع على خط ضعيف تصل المسافات بعيدة تحت قشرة الأرض تصل إلى عدة كيلومترات.[2] و تنتقل هذه الإهتزازات أو الذبذبات على شكل ثلاثة أنواع من الموجات هي :

-الموجات الأولية أو الرئيسية :و هي موجات انضغاطية، و تعتبر رئيسية لأنها أسرع الموجات انتقالا.

-الموجات الثانوية: سميت كذلك لأنها تصل محطة الرصد بعد الموجات الرئيسية وهي موجات منعرجة ذات طابع ارتجاجي حيث ترجح من جانب إلى أخر.

-الموجات السطحية:و هي موجات بطيئة الحركة و تشبه في طبيعتها تلك الناتجة عن رمي حجر في بركة ماء.[3]

أسباب حدوث الزلازل:

تحدث الزلازل نتيجة لعدة أسباب نذكر منها مكايلي:

-الإنكسارات التي تحدث في طبقات القشرة الأرضية في المناطق التي تتعرض لقوى الضغط.

-النشاط البركاني الذي بصحبه عادة خروج المواد المنصهرة من باطن الأرض ،إلى السطح و ما يصاحبها من إنفجارات للغازات المتدفقة من الفوهات البركانية.

-الإنهيارات و الإنزلاقات الأرضية.[4]

-تحدث الزلازل نتيجة النشاطات الإنسانية كتجارب التفجيرات النووية و التي تمثل مصدرا جديدا أو حديثا لحدوث الزلازل و نأخذ كمثال على ذلك التفجير النووي في صحراء نفادا الأمريكية عام 1968 و الذي أدى إلى حدوث هزات أرضية زلزالية شعر بها سكان مدينة "لاس فيجاس" على بعد 50كلم من مكان التفجير لمدة تتراوح ما بين 10 إلى 12 ثانية .[5]

التنبؤ بالزلازل :

1-اسامة حسين شعبان،**الأخطار و الكوارث البيئية**، المرجع السابق ،ص21.

2-محمد صبري محسوب،**الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق،ص51.

3-عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده،**التطورات الحديثة في علم البيئة:المشكلات البيئية و الحلول العلمية**،المرجع السابق، ص230

4- أسامة حسين شعبان،**الأخطار و الكوارث البيئية**، المرجع السابق،ص24

5-راتب السعود،**الإنسان والبيئة:دراسة في التربية البيئية**، المرجع السابق، ص60.

منذ ستينيات القرن الماضي كان موضوع التنبؤ بحدوث الزلازل حلما يراود العلماء و لكنه و حتى الآن ما زال من الأمور الصعبة.[1]

فعلى الرغم من الجهود المضنية في هذا الإتجاه من قبل علماء الزلازل و الطبيعة الأرضية إلا أنها لم تأت نتائج مؤكدة بل توصلوا فقط إلى معرفة أي مكان الأكثر تعرضا للزلازل على سطح الأرض و من **أهم الآثار الدالة على حدوث الزلزال في منطقة ما يلي :**

-حدوث تموجات أو تشوهات في سطح الأرض قرب المركز الزلزالي.

إرتفاع منسوب مياه البحر و ظهور أمواج برغم هدوء الرياح، و ذلك إذا ما كان مركز الزلزال قريبا من السواحل و قد يحدث العكس بأن ينخفض منسوب البحر بشكل ملفت.

-تغيرات في مناسيب المياه بالآبار قبل حدوث الزلزال .

-إنطلاق بعض الغازات من الآبار على إمتداد خط الصدع.[2]

-تغير درجة التوصيل الكهربائي للصخور وتغير في المجال المغناطيسي الأرضي .

-ظهور تغيرات واضحة في سلوك بعض الحيوانات.

-حدوث هزات أولية تأخذ في الزيادة بشكل تدريجي قبل حدوث الزلزال.[3]

الآثار التدميرية للزلازل :

إن الزلازل تعد اشد الكوارث البيئية تدميرا للمنشآت البشرية و إلى جانب الخسائر الإقتصادية التي تقدر بمليارات الدولارات و عادة تقل هذه الخسائر في الدول المتقدمة نتيجة لتقدم وسائل المواجهة و يمكن حصر هذه الآثار التدميرية فيما يلي :

-اهتزاز الأرض وما تخلفه من دمار للمنشآت الصناعية و البشرية.

-الإنزلاقات الأرضية و تشققات الأرض فعادة ما تتعرض السفوح الجبلية للانزلاق الأرضي بأنواعه المختلفة إضافة إلى الإنزلاقات الصخرية و هذه الانهيارات بدرجاتها و أنواعها تصاحبها مشاكل بيئية لا حصر لها و مثال ذلك ما حدث من انهيار للأراضي عقب زلزال هيمالايا عام1950 .

-الأمواج البحرية المدمرة (التسونامي): تتعرض بعض القطاعات الساحلية في دول معينة لنوع من الأمواج العاتية التي تعد أكثر الأمواج تدميرا و هي معروفة بأمواج التسونامي حيث تظهر بشكل مفاجئ مرتبطة بحدوث اضطرابات في قشرة الأرض بقاع المحيطات .[4]

---

[1]-عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده،**التطورات الحديثة في علم البيئة:المشكلات البيئية و الحلول العلمية**،المرجع السابق،ص236.

[2]- محمد صبري محسوب،**الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق،ص54.

[3]-عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده، **التطورات الحديثة في علم البيئة:المشكلات البيئية و الحلول العلمية**،المرجع السابق،ص237.

[4]- محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق،ص ص57-58.

وترجع كلمة تسونامي إلى اللغة اليابانية: و هي تتكون من ثلاثة مقاطع (Tsoo-Nah-Mee)و تعني سلسلة الموجات السريعة و هذا النوع من الأمواج البحرية الزلزالية يتولد عن زلازل تحدث إما بسبب انفجار بركاني في قعر البحر أو نتيجة انزلاق كبير في المنحدرات القارية على حواف الشواطئ .[1] وهي تسبب دمارا شديدا فقد تصل موجاتها إلى 20 مترا و قد تتجاوز ذلك و بسرعة تتراوح ما بين 700-1000 كلم في الساعة أي ما يعادل سرعة طائرة.

كما حدث في زلزال 26 ديسمبر 2004 الذي ضرب منطقة جنوب شرق أسيا بقوة 8.9 على مقياس ريختر محدثة بها دمارا شاملا للمباني و المنشآت و السكان ،[2] إلى جانب خسائر تصيب اقتصاديات الدول و تلف الأراضي الزراعية و المزروعات و التي تمس مباشرة بالأمن الغذائي و الإنساني و الصحة البشرية.[3]

ثانيا:البراكين

غالبا ما ترتبط البراكين في وجودها مثلما هو الحال مع الزلازل بمناطق معينة من القشرة الأرضية تتوافق مع هوامش الألواح التكوينية و عندما تثور البراكين تؤدي إلى وجود العديد من المشكلات البيئية و التخريب الملحوظ خاصة في المناطق الآهلة بالسكان رغم إن لها ميزة خاصة و هي إن هذه المناطق البركانية توفر تربة خصبة و صالحة للزراعة.

تعريفها:

البراكين هي فتحات في صخور القشرة الأرضية تخرج منها المواد البركانية الصلبة و السائلة (الحمم) و الغازية فغازات البراكين سامة و قاتلة تصيب من يتعرض لها بالموت إضافة إلى التلوث الذي يصيب الهواء و الماء و التربة بسبب أطباق الأتربة و الغازات التي تقذفها في البيئة ،[4] محدثة تغييرا لمكوناتها الطبيعية.

البركان هو أيضا: ذلك المكان الذي تنطلق منه المواد المصهورة الحارة مع ما يصاحبها من بخار و غازات و حمم و رماد بركاني، من باطن الأرض عبر فوهته أو شق نتيجة لإندفاع هذه المواد و تجمعها و تراكمها، تتكون كتلة مخروطية الشكل و قد تأخذ مع مرور الزمن أشكال الجبال البركانية و التلال المخروطية .[5]

---

[1]- أسامة حسين شعبان، **الأخطار و الكوارث البيئية**، المرجع السابق،ص39.

[2]- عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده،**التطورات الحديثة في علم البيئة:المشكلات البيئية و الحلول العلمية**،المرجع السابق،ص236.

[3]- محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق،ص 36.

[4]-محمد امبن عامر،مصطفى محمود سليمان،**تلوث البيئة مشكلة العصر**، المرجع السابق ، ص20.

[5]- محمد صبري محسوب،**الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**، المرجع السابق،ص 50.

و من أشهر الأمثلة على ذلك بركان" سانت هيلانة" في شمال غرب الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1981 الذي نتج عنه سحابة ضخمة ،أثرت على 6 ولايات مجاورة.[1] وقد أطاح انفجار بركان "كراكاتاوا"في جنوب شرق أسيا في سنة 1983 بأكثر من 80 كيلومتر مكعبا من الصخور في الهواء و بكميات هائلة من الرماد البركاني الذي حمله الهواء الجوي و رسبه على مسافة تبعد 5000كلم من فوهة البركان بالإضافة إلى الأتربة و الغازات التي لوثت الهواء و أدى أيضا إلى تكوين موجات طوفانية بحرية عاتية أغرقت سواحل جاوه و سومطرة و قتلت أكثر من 30.000شخصا .[2]

مؤشرات تسبق الانفجار البركاني:

- ترتفع درجة الحرارة بمياه الوديان المحلية ،مع زيادة نسبة ما تحتويه من الكبريت.
- حدوث هزات اعتراضية خفيفة تزداد بشكل تدريجي من تقدم البركات باتجاه القمة.
- انصهار الثلوج و الجليد على السفوح العليا للبركان المقبل على الثوران.
- حدوث تمدد و تضخم في حجم البركان بسبب الإجتهادات التي تحدثها الصهارة الداخلية في طريقها للخروج ، من فوهة المخروط البركاني مثلما حدث قبل بركان سانت هيلانة 1980.
- تغيرات غير مألوفة في سلوكيات بعض الحيوانات.[3]

أخطار البراكين:

- ينتج عنه تلوث الهواء بواسطة، الغازات والمقذوفات والجزيئات والرماد البركاني، مكونة بذلك سحبا. تختلط فيها هذه المكونات ،ومن أكثر الغازات المنبثقة منه :الإيدروجين ،وثاني أكسيد الكربون و ثاني أكسيد الكبريت و كلوريد الألمنيوم ، وغيرها من الغازات الضارة ، التي تتسبب في أضرار بالغة بالبيئة.مثل :التأثير على الميزان الحراري للأرض، وما تتسبب فيه الغازات السامة من قتل للأحياء على سطح الأرض ، إضافة إلى الأمطار التي عادة ما تتبع حدوث البركان و التي تسقط مختلطة بما يحمله الهواء، من غازات سامة و مدمرة للبيئة. كما هو الحال بالنسبة للأمطار الحمضية، وأيضا تلوث المياه نتيجة اختلاطها بما يطرحه البركان من غازات سامة وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تغير مكوناتها الطبيعية، التي بالتوالي تأثر على الأمن الغذائي و الصحي و الإنساني بصفة عامة.[4]

ثالثا:الأعاصير.

هي عبارة عن تيارات هوائية دائرية، تتولد في الأقسام الغربية من المحيطات، في مناطق الركود الإستوائي .حيث يساعد سكون الهواء على إرتفاع أجزائه السفلى، حيث يظهر هنا الإعصار في شكل

---

[1]-راتب السعود،**الإنسان والبيئة:دراسة في التربية البيئية**،المرجع السابق،ص63.

[2]-محمد أمين عامر، **تلوث البيئة مشكلة العصر** المرجع السابق،ص25.

[3]-محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق،ص22.

[4]-سليمان محمد محمود،**الجغرافيا و البيئة**، المرجع السابق ،ص142.

دوائر متجددة المركز .و يدخل الإعصار عادة من المحيط إلى اليابس، على شكل رياح عنيفة تدور بحركة لولبية ،و تتسبب الأعاصير في أحداث أضرار كبيرة جدا للأرواح و الممتلكات.[1]

فقد تعرضت المناطق الساحلية لبنجلادش في شهر نوفمبر 1970 لهبوب إعصار مداري عنيف للغاية بلغت سرعته 80 عقدة في الساعة ،مما أدى إلي إغراق المناطق الساحلية و اختفاء عدد من الجزر بما فوقها من سكان ،وبلغ ضحاياه 500 ألف قتيل بالإضافة إلى الجرحى و اللاجئين البيئيين التي أصبحت تمثل مشكلة سياسية، وإضافة إلى تدمير المباني و الأراضي الزراعية.[2]

إضافة إلى إعصار باكستان الذي حدث1970 الذي وصلت ارتفاع المياه فيه إلى ستة أمتار، وأدى إلى قتل 300الف شخص ،ودمر ثلث أرباع محميات السمك . وإعصار "التورناد"أو ما سمي"النكباء الرهيبة"، و الذي أدى إلى تدمير و تخريب واسع رغم صغر حجمه ، و الشيء الجيد هنا إن الإنسان ابتكر طرق لرصدها و التنبؤ بها.[3]

وإعصار" ساندي "2012 ، الذي يمثل أحد أكبر الأعاصير التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق ، حدث في الساحل الشرقي للبلاد أين قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن حالة "الكارثة الكبرى" في كل من " نيويورك و نيوجيرسي" ،وقد تسبب في انقطاع الكهرباء عن 6.5 مليون عائلة ،و توقيف المواصلات و إضافة إلى الضحايا و القتلى التي لم ترد تقديرات ثابتة بشأنها ،إضافة إلى غرق سفينة "اتش أم أس باونتي" إحدى أشهر السفن الطويلة في العالم ،وتسجيل النفط الأمريكي ادني مستوياته ، وتسبب في إغلاق ثلاثة مفاعلات نووية ،إضافة إلى التصريح بتسرب أكثر من مليون لتر من الديزال في سواحل نيويورك ،وقد قدر الخبراء الخسائر المادية ب:20 مليار دولار ،وهذا دليل على زيادة خطورة الكوارث الطبيعية بسبب ما استحدثه الإنسان على الأرض من مصانع و مفاعلات و غيرها.

رابعا:التصحر و الجفاف.

يعتبر الجفاف و التصحر من الكوارث الطبيعية التي تحدث نتيجة نقص المياه بشكل عام، فقد أصبحت مشكلة التصحر من القضايا الملحة في عالمنا المعاصر و بصفة خاصة في البيئات الجافة، و شبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة. و أين بدأت هذه المشكلة تمتد لتشمل بيئات أخرى شبه الرطبة و الرطبة، و هذا دليل خطورة الوضع و إنعدام المسؤولية البيئية.[4]

---

[1]–بيان محمد الكايد،**النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**، المرجع السابق،ص149.

[2]– محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**، المرجع السابق، ص91.

[3]–بيان محمد الكايد، **النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**، المرجع السابق،ص150.

[4]–خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، المرجع السابق ،ص64.

تعريف التصحر: هو مصطلح حديث يقصد به عموما زحف العوامل الطبيعية (الرمال، الرياح أو الحرارة) على الأرض الزراعية بصورة تؤدي إلى اكتساحها فتتحول في النهاية إلى أرض متدهورة إنتاجيا و طبيعيا. [1]

ويمكن تعريف التصحر بأنه: إحداث تغير سلبي في خصائص البيئة البيولوجية، بما يفقدها الكثير من قدراتها البيولوجية و يجعلها تقترب تدريجيا نحو الظروف الصحراوية.

و يمكن أيضا تعريفه بأنه: زيادة مساحة الأراضي الصحراوية و التحول إلى ظروف أشد جفافا و التصحر لا يعني بالتحديد تحول هذه المنطقة أو تلك إلى صحراء قاحلة كما يفهمه البعض و إنما أي تدن أو تراجع في المردود الإقتصادي و الزراعي أو تغير في العناصر البيئية.

تعريف الجفاف:

يرتبط تحديده بمدى إمكانية كفاية المياه المتاحة لعمليات الري و متطلبات المدن و غيرها من الإستخدامات، ففي حالة عدم كفاية المياه لهذه المتطلبات يعني هنا حدوث جفاف بالمنطقة.

أسباب التصحر:

التصحر الذي أصبح يمثل أحد الهواجس البيئية التي تنتاب العلماء بشكل متزايد في كل قارات العالم و يطلق عليه "الآفة الصامتة" أو "الإغتيال الصامت للأرض" و يرجع لعدة أسباب بشرية و طبيعية متداخلة نذكر منها:

-الظروف المناخية و التي تمثل السبب الرئيسي في نشوء ظاهرة التصحر و التي تتمثل في الرياح التي تساعد على تآكل التربة و تقتل كثافة الغطاء النباتي أو يقوم بردم المناطق الزراعية بالرمال التي تحملها.[2]

-الحرارة التي تتسبب في تجفيف التربة و هذا يسهل عمل نقل الرياح لهذه التربة وتعريتها.

-الزيادة السكانية التي تستوجب تكثيف استخدام الأرض ، خاصة في المناطق الجافة و بعد خسارتها يتم الإنتقال إلى مناطق أخرى و هذا يؤدي إلى إستنفاذها و تدهورها.

-إزالة الغابات و الحرائق التي تصيب هذه المساحات و التي تفقدها قدرتها الإنتاجية و تحولها في النهاية إلى أراض صحراوية أو شبه صحراوية.

-إنجراف التربة و تعريتها نتيجة الرعي الجائر و السيول والتي مجتمعة تؤدي إلى تدهور حالة الأرض و تصحر المناطق التي تعاني من الانحرافات.[3]

---

[1]-عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي، **الحفاظ على البيئة من المنظور الإسلامي**، القاهرة، مركز صالح عبد الله كامل، الطبعة الأولى، 1998، ص96.

[2]-سليمان محمد محمود، **الجغرافيا و البيئة**، المرجع السابق، ص111.

[3]- عبد الرحمن السعدني،ثناء مليحي عوده،**التطورات الحديثة في علم البيئة:المشكلات البيئية و الحلول العلمية**،المرجع السابق،ص ص173،171.

ومنه نستنتج إن مظاهر التصحر لا تقتصر على زحف الحدود الصحراوية و لكن هناك مظاهر أخرى تتمثل في : انجراف الطبقة السطحية للتربة، زحف الرمال و تهديدها للتجمعات السكانية الآهلة و الأراضي الزراعية ،تدهور الغطاء النباتي في كل من الغابات و المراعي ،ارتفاع نسبة الأملاح في التربة الزراعية فتصبح بعدها رديئة الخصائص .[1]

درجات التصحر:

يختلف التصحر في درجة خطورته حسب الأسباب المؤدية إلى تكوينه و علاقة ذلك بالبيئة و أسلوب استخدام الإنسان للموارد الطبيعية،و هناك أربع درجات للتصحر هي :

-التصحر الخفيف : في هذه المرحلة يصيب الأراضي لكن لا يؤثر على قدرتها الإنتاجية.

-التصحر المعتدل:هنا يكون الغطاء النباتي في حالة متوسطة أين توجد كثبان رملية على نطاق ضيق مع وجود بقع ملحية تقلل نسبة الإنتاج بنسبة 10% إلى 50%.

-التصحر الشديد : هنا تنتشر الأشواك و الحشائش الضارة و تتناثر الكثبان الرملية و تؤثر على ملوحة الأرض فتخفض الإنتاج بأكثر من 50%.

التصحر الشديد جدا:نصل هنا إلى الأراضي الجرداء و الخالية من الغطاء النباتي تماما، و التربة تصبح غير نفاذة للماء تقريبا.[2]

الآثار المترتبة عن التصحر:

من الآثار و النتائج المترتبة عن مشكلة التصحر في العالم ما يلي:

-التصحر من أسباب نقص الغذاء لأنه يؤدي إلى توقف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية عن إنتاج المواد الغذائية و بالتالي يزيد من معضلة نقص الغذاء .[3]

-تؤكد إحصائيات الأمم المتحدة إن أكثر من250 مليون من سكان العالم يتضررون بشكل مباشر من التصحر،و إن 135 مليونا آخرين يواجهون أخطار احتمال مغادرتهم أراضيهم (مهاجرين مناخيين) فقد بلغ عددهم سنة 1988 عشرة ملايين لاجئ بيئي. و أن سبل العيش لنحو بليون نسمة محاطة بالأخطار بسبب التصحر.[4]

-و أكدت إن أكثر من 110 بلد في العالم فيها أراضي معرضة للتصحر، و الذي يكلف العالم 42 بليون دولار سنويا من رصيد مستقبل الأجيال القادمة.

ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر الذي انعقد في نيروبي بكينيا في 1977 خطة عمل لإحتواء التصحر و ذلك بنظرة جديدة لمشكلة تدهور الأرض،و كيفية تحريك التقنية لإعادة إصلاحها،

---

[1]-خالد مصطفى قاسم،**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**،المرجع السابق،ص64.

[2]-عبد الله حسوني جدوع،**التصحر:تدهور النظام البيئي**،الأردن،دار دجلة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ، 2010،ص110.

[3]-محمد عبد البديع،**الاقتصاد البيئي و التنمية**،مصر،دار الأمين للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، 2006،ص241.

[4]-فتيحة محمد الحسن،**مشكلات البيئة**،الأردن،مكتبةالمجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2010،ص302.

إضافة إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2006 كمحاولة جديدة لإيقاظ الضمير العالمي بخطورة و عالمية هذا التهديد و أنها لم تعد قضية تخص الدول الفقيرة فقط.[1]

خامسا:الفيضانات

الفيضان هو: زيادة مفاجئة في مستوى مياه البحار أو البحيرات أو الأنهار و ذلك كون ناتج عن هطول غزير للأمطار أو عقب الزلازل و النتيجة تكون خسائر كبيرة و فقد قرى بأكملها، و يمثل الماء منذ القدم مصدر و مانع للحياة، وكذلك يمثل اكبر مدمر لها و قد أصبحت الفيضانات حقيقة مروعة دفعت الجيولوجيين للتعامل معها بطريقة أو بأخرى.[2]

أنواع الفيضانات: توجد عدة أنواع من الفيضانات و تأخذ مسميات مختلفة:

-الفيضان الموسمي الذي يمكن توقع حدوثه في فترة معينة من السنة سواء بسبب مياه الأمطار أو الثلوج الذائبة حيث تتجاوز طاقة النهر على إستيعابه.

-فيضانات طارئة أو مفاجئة لا قاعدة لها ولا يمكن توقعها.

-الفيضانات الصفائحية حيث يبدو الماء على شكل غطاء رقيق ينتشر فوق منطقة واسعة ولا يستغرق حدوثه فترة طويلة .

-الفيضان الخاطف: الذي يحدث نتيجة هطول أمطار فوق مساحة محدودة.

-الفيضان المدمر: الذي ينتج عن أمطار سيليه غزيرة و بالغة التدمير تستمر فترة زمنية طويلة فوق منطقة معينة.

-الفيضانات المئوية : التي تحدث مرة كل مئة عام.

-فيضانات الألف عام:وهي فيضانات يقف الإنسان أمامها عاجزا تماما وتتسبب في أثار بالغة العنف و التدمير تصل إلى حد الكارثة المفجعة. وليس معنى أنها ألفية أنها تحدث كل ألف عام، ولكنها قد تظهر كل سنة و لكن تسميتها راجعة إلى درجة تدميرها .[3]

أسباب حدوث الفيضانات:

-حدوث هزات أرضية في أعماق البحار.

-إقتلاع الغابات و النباتات التي تعيش قرب الأنهار، فالغابات تستهلك كميات كبيرة من المياه و عند إزالتها يقل استهلاك المياه، مما يتسبب في الفيضانات.

-ذوبان الجليد و إنصبابه في الأنهار .

-العواصف القوية و الأعاصير .

---

[1] -محمد عبد البديع، **الاقتصاد البيئي و التنمية**،المرجع السابق،ص244.

[2] -بيان محمد الكايد،**النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**،المرجع السابق،ص154.

[3] - محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق،ص103.

-هطول الأمطار بمستويات غير طبيعية .

-انهيار السدود.

-التغير في ضغوطات المياه أسفل المحيطات .[1]

الأضرار التي تسببها الفيضانات:

في الصين في عام 1887 توفي 7 ملايين شخص، بعد عدة أسابيع من الأمطار الغزيرة التي تسببت في فيضان ضفاف نهر يالوا. حيث غطى الماء الأرض بعمق 15 مترا ،وحيث تمثلت أسباب الموت في الغرق و الأمراض التي تسبب بها كالإسهال، التيفوئيد و الكوليرا ،وبلغ عدد الوفيات 900.000 حالة وفاة فورية.[2]

وتسبب فيضان نهر يانكتسي في الصين في قتل 300 ألف شخص في القرن الماضي.وفي سنة 1931 تسبب فيضان نهر هوانغ بالصين في قتل 4000.000 شخص.

ومن أسوء الفيضانات التي أحدثتها العواصف، في بنغلادش والتي تسببت في وفاة مئات الآلاف من السكان، وأغرقت أربعة أخماس المنطقة تحت الماء.[3]

المبحث الثاني

الأمن البيئي في مواجهة التهديدات الراهنة

إن التدهور البيئي أصبح من أكثر المخاطر التي تؤثر على قضايا السلام والأمن، ومن ثم على تحقيق التنمية المستدامة ، فالمشكلات البيئية هي سبب ونتيجة للتطلعات الإنسانية الغير محدودة، التي حققت له تقدم في جميع الأصعدة ، ولكن ذلك تزامن مع بلورة جملة من التحديات البيئية .

التي إرتبطت أساسا بأسباب بإمتلاك التكنولوجيا والإستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة، إضافة إلى تسابق الدول نحو إمتلاك الأسلحة الأكثر فتكا، ناهيك عن الطموحات والتطلعات الإقتصادية لتحقيق الريادة ، كل هذا أدى إلى بروز مشكلات البيئة وبلوغها هذه الدرجة الخطيرة التي تحد من تحقيق الأمن البيئي العالمي .

و لمعالجة هذه التحديات البيئية الراهنة للأمن البيئي فصلنا المبحث كما يلي :

المطلب الأول : دور التكنولوجيا و العولمة في التلوث البيئي

المطلب الثاني: انعكاسات التسلح على البيئة.

المطلب الثالث: الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية.

---

[1]-بيان محمد الكايد، **النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**،المرجع السابق،ص155.

[2]- محمد صبري محسوب، **الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،المرجع السابق، ص 104

[3]- بيان محمد الكايد،**النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**،المرجع السابق،ص155.

المطلب الأول

دور التكنولوجيا والعولمة في التلوث البيئي

لقد أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا،في هذا العصر، إلى بروز مشكلة جديدة تفاقم خطرها ليشمل جميع الدول المتطورة والنامية على حد سواء، و إستفحل ليشمل جميع المرافق والمجالات المعيشية لإنسان هذا القرن،بحيث أصبح خطر العيش فوق طاقة إحتمال البيئة متوقعا بل لعله واقعا في بعض المجالات وبعض الأقطار.

حيث أصبحت البيئة اليوم تعيش تحت رحمة المؤثرات التكنولوجية الحديثة التي تكاد تخلع المجتمع من جذوره،وتفصله عن أصوله وتنقله إلى زمن غير الزمن الذي كان يعيشه وبإمكانيات يجهد في التكيف معها،ووسائل وعادات منقولة إلى بيئة قد لا تصلح له . [1]

إن التطور التكنولوجي سيف ذو حدين،منها ما هو إيجابي ويتجلى بالإكتشافات والأبحاث المتقدمة والتي تتناسب والتطور الحضاري،ومنها ما هو سلبي ويتجلى بالآثار الضارة، ونسبة إرتفاع الغازات في العالم والمسببة لتلوث البيئة، لكن هذه التكنولوجيا كان لها أثر سيء على البيئة والتوازن الطبيعي وإرتفاع نسبة التلوث في العالم .[2]

إن إكتشاف الطاقة النووية في القرن الماضي،تبين للعلماء فائدتها في المجال العسكري والمجال المدني في نفس الوقت،ولكن التخلص من النفايات النووية وذلك لخطورتها البالغة ظل مشكلة صعبة الحل،قد إقترح البعض أن تختزن هذه النفايات في البيئة ولا تؤثر فيها،حيث أنها تبقى في الأرض مدة طويلة إلا أن تلك العملية قد ثبت أنها تتسبب في حدوث نشاط حراري تتولد عنه طاقة حرارية كبيرة مما يؤثر تأثيرا بالغ الخطورة على النظام البيئي.[3]

فمنذ عدة سنوات مضت كان العلماء يعتبرون فكرة تلويث الفضاء بالإشعاع النووي ضرب من خيال، أما اليوم فان العديد من العلماء أعطاها الكثير من الجدية، وأضافوا شكلا جديدا من أنواع التلوث الذي يشكل تهديدا لأجواء الأرض.

ففي مطلع عام 2001،تقدم مركز teldyne بدراسة،وهو فريق تابع لوكالة ناسا الأمريكية للأبحاث العلمية الفضائية في وزارة الدفاع، مفادها أنه توجد في الفضاء أكثر من 10الاف قطعة من صواريخ وأقمار صناعية تدور في مدارات حول الأرض،وتحمل نحو طنين ونصف تقريبا من الوقود

---

[1]-صباح العشاوي ،**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ،المرجع السابق، ص ، 30.

[2]-عامر طراف،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،2008،ص 112.

[3]-محمد طارق ،**البيئة ومحاور تدهورها** ،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،الطبعة الأولى،2008،ص 52.

النووي ويزداد هذا الرقم بإزدياد إطلاق الصواريخ وأقمار جديدة، وأصبح احتمال التصادم بين هذه الأقمار وخطر سقوطها على الأرض واردا،فتشكل كارثة بيئية قاتلة مع إزديادها المستمر.[1]

فخلال الخمسينات من هذا القرن بدأ الإهتمام باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بالإضافة في استخدامها في الأغراض العسكرية ومن المشكلات التي صاحبت هذا الاهتمام، مشكلة التخلص من النفايات النووية بطريقة لا تضر بالبيئة،ولا تسبب أي أخطار على الإنسان،وتتباين النفايات تباينا كبيرا في نوعيتها ودرجة خطورتها، وقد تكون النفايات المشعة سائلة آو غازية آو صلبة،وتقسم على هذا الأساس إلى ثلاثة مستويات أحدها منخفض الإشعاعية، وهي غير خطرة، أما النفايات ذات المستوى الإشعاعي المتوسط، فهي أكثر خطورة من الأولى، أما ذات المستوى الإشعاعي المرتفع فهي شديدة الخطورة على البيئة وصحة الكائنات الحية .[2]

فقد أظهرت الحاجة المبنية على التطور الصناعي والنمو السكاني الكبير في العالم، ضرورة استغلال المصادر الطبيعية لسد الإحتياجات المترتبة على ذلك،فقد رافق هذا التطور ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة من صناعة وزراعة،وتقدم علمي وتكنولوجي سريع،وخاصة في مجال الطاقة النووية واستخداماتها، والآثار المترتبة عليها من تلوث للبيئة،والذي أظهر تهديد للإنسان والكائنات الحية بالفناء .[3]

إن الإستخدامات المتزايدة لمظاهر التقنية الحديثة ومبتكراتها المختلفة، هي المسؤولة عن بروز مشكلة التلوث في العصر الحاضر، وبلوغها هذه الدرجة الخطيرة التي تهدد حياة وبقاء الإنسان فوق سطح الأرض،ومن بين هذه الملوثات تلك الناجمة عن استهلاك الوقود في إنتاج الطاقة، إضافة إلى الملوثات الناتجة عن انبعاثات العوادم من وسائل النقل وأدخنة المصانع والمواد المشعة، وكذلك الغبار والحرارة المنبعثة من المواد الصناعية المتعددة، التي يمكن أن تحدث ضررا بالأرض في الأمدين القصير أو الطويل .

فمن المحتمل أن تظهر في المستقبل مصادر جديدة، نتيجة للتقدم المستمر في مجال العلم والتكنولوجيا والصناعة، فمخلفات المصانع خاصة منها السائلة، هي فضلات سامة وخطرة وهي في معظمها مركبات كيميائية تسبب تلوث إشعاعي .[4]

إن مشكلة البيئة، هو النتاج السلبي للتقدم العلمي والتكنولوجي، فما تتعرض له البيئة من تلوث يرجع جل مشاكله إلى المظاهر السلبية لهذا التقدم، و في نفس الوقت يتعلق موضوع حماية البيئة وما

---

[1]–عامر طراف، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،المرجع نفسه ،ص 114.

[2]–عبد العزيز طريح شرف ،**التلوث البيئي حاضره ومستقبله** ، المرجع السابق، ص 83.

[3]–احمد يونس ابراهيم ، **البيئة والتشريعات البيئية** ،الأردن ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2007 ،ص 21.

[4]–صباح العشاوي ،**المسوؤلية الدولية عن حماية البيئة** ،المرجع السابق ،ص66. 3.

تتطلبه من ضرورة إحداث التوازن في المصالح، التي تنتعش بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، وخاصة في مجالي الصناعة والزراعة، وبين حقوق الإنسان التي تنعكس تحت تأثير الأخطار التي تهددها، من وراء استخدام الوسائل التكنولوجية، وعدم الوعي السليم بهذه الأخطار، الأمر الذي يتطلب معالجة قضية البيئة في ضوء التوازن المطلوب بين مختلف المصالح والحقوق.[1]

للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثار سيئة على البيئة، فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات،أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية، وانعكس ذلك على الإنسان الذي أفسدت الصناعة البيئة،وجعلتها في بعض الأحيان غير ملائمة لحياته،فالمعروف إن للنظم البيئية (الماء –الجو –التربة) علاقة مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان،ومدخراتها من المادة الحية النباتية والحيوانية،تعتبر مدخرات غذائية للإنسانية جمعاء في المستقبل،كما إن ثرواتها المعدنية ذات أهمية بالغة،كما أن زيادة نسبة الملوثات الصادرة عن المصانع، ووسائل النقل، والإنفجارات الذرية والفضلات المشعة،أصبح لها تأثيرات واضحة على الكائنات الحية في البيئة، مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف .[2]

إن تلوث البيئة الكيميائي ينشأ من تراكم مواد كيميائية غير قابلة للهضم أو التحليل، خلال أنشطة مكروبات هذه البيئة، وأخطر الملوثات هي التي تستعصي تماما الهضم الميكروبي،وقد ينشأ التلوث من مثل هذه المواد التقليدية، إلا أن التربة والمياه الطبيعية تحتوي على أعداد لانهائية من ميكروبات مفيدة، و قد تعودت على مثل هذه المواد الكيميائية عبر ملايين السنين، فأصبحت تتغذى بها، فتتخلص البيئة منها باستمرار .

لكن مع الثورة العلمية الحديثة صنع الإنسان مواد كيميائية جديدة تماما،وطرح كميات كبيرة منها،ومازال يطرحها للاستعمال،وهذه المواد لم يسبق لميكروبات البيئة أن صادفتها أبدا عبر رحلة تطورها،فوقفت حيالها عاجزة، إذأن حجم هذه المشكلة في تزايد مستمر ولا توجد ضوابط لإيقافها.[3]

إن التطور التكنولوجي الذي تعيشه الإنسانية المعاصرة،خلق مخاطر جديدة ما كان يستطيع إلى عدة أعوام مضت أن يتصورها الإنسان، والذي مكن المتخصصين من إطلاق قوى الطبيعة،ولكن دون أن يرتفع العقل البشري على أن يتحكم في تلك القوى .

فمن المعروف أنه حتى بداية القرن الثامن عشر،كان الإشعاع الشمعي هو المصدر الوحيد المتاح للطاقة، وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، فيما يتعلق بالإنتاج، تهيئ الفرصة لاكتشافات علمية عديدة،ومع التقدم العلمي وتزامن ذلك مع الثورة الصناعية

---

[1]–غزلاني وداد ، **الحق البيئي الشرعي و أحكام انتهاكه**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي،جامعة قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012 ،ص

[2]–احمد سيد البيلي ،**المخاطر البيئية العالمية و أوضاع البيئة العربية** ،المرجع السابق، ص 16.

– سلطان الرفاعي ،**التلوث البيئي (الأسباب– المخاطر –الحلول)** ،المرجع السابق، ص25.

[3]-نعمة الله غيبسي ،**الانسان والبيئة** ،لبنان ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ،2002،ص 68.

اقترح الإنتاج باستخدام الآلات،التي لها تأثير سلبي على البيئة،واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، ازداد استهلاكها بإطراد، وكان لذلك أثر كبير بلا شك على تلوث الوسط الحيوي، فهناك علاقة وثيقة بين التقدم التقني والتلوث البيئي،ذلك أن التقدم التقني يطور من أساليب استخدام موارد الطبيعة، وبالتالي يزيد من انبعاث وتوليد النفايات الصناعية التي تؤدي إلى تلوث البيئة، وما يترتب عن ذلك من أضرار فادحة .[1]

لقد كان السلاح النووي في المراحل الأولى من تطوره بسيط،يتكون من قنبلة ذرية،تحمل إلى هدفها على متن طائرة ضخمة تلقيها فوق الهدف مباشرة اعتمادا على عامل الجاذبية الأرضية،لكن نتيجة التطور السريع في تقنية السلاح النووي، فقد تم تدريجيا استبدال القنبلة الذرية صغيرة الحجم نسبيا،بالقنبلة النووية كما تم استبدال الطائرات الضخمة بنظم إستراتيجية جديدة ومتنوعة، وأكثر فعالية .

إن الرأس النووي أو القنبلة النووية، هو الجزء من السلاح النووي، الذي يختزن القدرات التفجيرية، وهو الجزء الذي يحدث التدمير المعروف عن السلاح النووي ويجعله بالتالي سلاحا فتاكا ومخيفا.

ويعتمد الرأس النووي على مادة اليورانيوم، و إن ذرة اليورانيوم هي بطبيعتها أثقل ذرة موجودة في الطبيعة،ولكونها أثقل ذرة،فهي أيضا متوترة وغير مستقرة،وتولد عند انشطارها طاقة حرارية هائلة، إذ أن كل رأس نووي من الرؤوس النووية الموجودة في العالم،والتي يبلغ عددها،خمسين ألف رأس نووي،قادرة على قتل 450 ألف نسمة.

فلقد بادر الإنسان بالعدوان على البيئة،ولم يكن الدافع من وراء عدوانه هذا شرا متأصلا في نفسه، إنما وقع هذا التعدي من باب الغفلة في غمرة تقدمه العلمي والصناعي .[2]

إن للتجارب النووية في البر والبحر و إنتشار المحطات النووية،والمعامل الكيميائية والبيولوجية، ومصانع الأسلحة الثقيلة والطائرات الحربية و الأساطيل البحرية، بالإضافة إلى النفايات الناتجة عن تلك الصناعات وغيرها، من الصناعات المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي،ساعدت بشكل واسع النطاق بانتشار التلوث،مما الحق الضرر الكبير بالبيئة العالمية، وأمست الأخطار واضحة ودافعة إلى الإخلال بالتوازن الايكولوجي،وتسبب في متغيرات مذهلة، سواء في الطبيعة البرية أو البحرية، ووصلت إلى الفضاء،و أخذت تلحق الضرر في مجمل الكائنات الحية .[3]

تعتبر المواد المشعة من مصادر تلوث البيئة الجوية الشديدة الخطورة، والأوسع نطاقا من حيث إنتشارها الجغرافي، وقد زادت مخاطر هذا النوع من ملوثات البيئة الجوية، والعناصر الأخرى للبيئة العامة من ماء وتربة،بعد إكتشاف الطاقة الذرية و إكتشاف النشاط الإشعاعي في أملاح اليورانيوم والراديوم وغيرها،وتزايد إجراء التجارب النووية وإقامة محطات الطاقة النووية .

---

[1]– معمر عبد الحفيظ، محمد رتيب، **القانون الدولي البيئة وظاهرة التلوث**، المرجع السابق، ص184.

[2]–نعمة الله غيبسي، **الإنسان والبيئة**،المرجع نفسه ،ص 125–127.

[3]–عامر طراف ، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،المرجع السابق ،ص 209.

فلا تحصى أضرار التلوث بالمواد المشعة، فالتعرض لها يؤدي إلى العديد من الأمراض الخطيرة والمستعصية، بالإضافة إلى تلوث المحاصيل وهلاك الحيوانات، وإفساد التربة والإنقاص من صلاحيتها الزراعية .[1]

وفي الحالة الأخيرة، حيث يتم اللجوء إلى دفن النفايات النووية، فإنه لا توجد ضمانات لعدم انتشار التلوث الإشعاعي في باطن الأرض ومن ثم وصوله إلى طبقة البيوسفيرBiosphere خلال مئات الآلاف أو الملايين من السنين،الضرورية لإستنفاذ قدرته الإشعاعية "decayprocess" الأمر الذي يهدد بإنتشار أضراره الإشعاعية، حول العالم بسرعة كبيرة.

لذلك، يمكننا القول إن معالجة النفايات النووية، مسألة في غاية الأهمية والخطورة، وإن التخلص منها في البحار العميقة، وتحت سطح الأرض في رمال الصحاري أو الطبقات الجيولوجية العميقة، أو في أماكن مخصصة حيث المفاعل النووي نفسه، لا يعني أن ضررها لن يصيبنا في المستقبل القريب، أو أنه لن يصيب الأجيال القادمة، ويلوث مصادر الغذاء والماء الإستراتيجية.[2]

ونتيجة للتقدم التكنولوجي، إزداد الخوف من المشكلات البيئية لعدة أسباب نذكر منها:

1- إن أثار المشكلات البيئية قديماً كانت مباشرة، ويمكن ملاحظتها بسهولة وبسرعة، في حين أن أثار المشكلات البيئية الحديثة، قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة، كتأثير الأمواج الكهرومغناطيسية مثلاً.

2- إن تأثير المشكلات البيئية قديماً، كان على مستوى سطح الأرض، في حين أن تأثير المشكلات البيئية حديثاً، قد إمتد إلى طبقات الجو، ووصل إلى طبقة الأوزون(الطيران النفاث) والى طبقات الأرض (التفجيرات النووية التي تجرى تحت الأرض).

3- إن المشكلات البيئية في القديم، كانت في معظمها محلية، وتصيب بقعة جغرافية محددة Local، في حين أن المشكلات البيئة الحديثة، أصبحت في معظمها تتصف بظاهرة العالمية التي لا تعرف الحدود Universal.

4- إن المشكلات البيئية القديمة كانت تهدد الإنسان وحده، في حين أن المشكلات البيئية الحديثة، أضحت لا تهدد سلامة الإنسان فحسب، بل وتهدد كوكب الأرض الذي يعيش فيه.

---

[1]–عبد السلام منصور الشيوي ،**التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ،القاهرة ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2008،ص ص 18–19.

[2]–أيوب أبو دية ،**الطاقة النووية ما بعد فوكوشيما**،عمان ،المكتبة الوطنية،الطبعة الأولى ،2011، ص 21.

5- إن الخطر الناجم عن المشكلات البيئية قديماً، كان في معظمه وقتياً ومدى تأثيره قصير، في حين أن الخطر الناجم عن المشكلات البيئية حديثاً، طويل الأمد وتأثيره قد يستمر لسنوات، ويصيب مساحات واسعة من الأرض.[1]

ولعل أخطر ما أبرزه التطور الصناعي والتكنولوجي الذي صاحب المجتمعات المعاصرة، ظهور التلوث البيئي بأشكاله وصوره المتعددة، والذي ينجم عنه العديد من الأضرار،حيث لاغني عنه أن المشروعات التي تمارس الأنشطة الصناعية من شأنها أن تحدث أضرارا ضخمة، والتي قد تكون مأساوية في بعض الأحيان لدرجة أن وسائل إدارة أخطار التلوث، والتي يكون الغرض منها تلافي أضرار و أخطار التلوث باتت عاجزة إزاءها.[2]

ففي ظل التقدم الذي يلحظه العالم، ويمر به يوما بعد يوم، لتحقيق ما يصبو إليه أدى إلى إحداث تغير في توازن البيئة، فالإنسان هو الذي يخترع وهو الذي يصنع،فهو المتحكم بشكل أساسي في جعل ما يقوم به إما نافعا أو ضارا،ضانا منه أنها ستسهل حياته،إلا أنها انعكست عليه وأدت إلى إنبعاث الغازات ومواد كيماوية تنتشر في الهواء من حوله، وتضر به وببيئته الطبيعية.[3]

المطلب الثاني

إنعكاسات التسلح على البيئة

لم يكن سباق التسلح أقل مسببا للتلوث، حيث راحت الدول الصناعية تنتج أنواعا فتاكة من الأسلحة الحديثة وتجري التجارب النووية دون ادني اعتبار لقضايا البيئة، كما تثير هذه الدول الفتن والصراعات والحروب في العديد من دول العالم الثالث، بغية الترويج لأسلحتها لكسب المال ولو أدى ذلك إلى تشريد مئات الآلاف من البشر .[4]

إذ أن التدهور اللاحق على صعيد البيئة، من جراء الحروب، من شأنه أن يرتب عواقب وخيمة على الإنسانية، ولآماد طويلة، وقد تكون أثاره يستحيل ردها، إذ تحتاج البشرية إلى عدة مئات بل ألوف من السنوات، لكي تتخلص من إشعاعات بعض النفايات النووية، فعلى مستوى الكرة الأرضية، ثمة أكثر من مليارين من أطنان نفايات الصناعات الصلبة، وما يقارب الثلاثمائة مليون طن من النفايات الخطرة، يضاف إليها 7000 طن من المنتجات النووية التي تخلف سنويا، وفي هذا الشأن تعتبر البلدان المصنعة مسؤولة عن 90% من إنتاج هذه السلع ذات المخاطر العالمية .[5]

---

[1]–كاظم المقدادي ،**المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**،الدنمارك ،الأكاديمية العربية المفتوحة ،الطبعة الأولى ،2007،ص 9.

[2]–عطا سعد محمد حواس، **الأنظمة الجماعية لتعويض أضرار البيئة**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2011، ص28.

[3]–عبد المالك بن سلمان السلمان ،**الامن البيئي الالكتروني** ،عمان ،جامعة الملك سعود ، د ذ سن ،ص 4.

[4]–صباح الغشاوي ،**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع السابق، ص62

[5]–اينيا سيورامونيه ،**حروب القرن الواحد والعشرين ،مخاطر ومخاوف جديدة** ،بيروت ،دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2007،ص 31.

فعندما استخدمت القنابل النووية لأول مرة في هيروشيما و ناكازاكي، كانت قدرتها 13- 20الف طن من مادة TNT،إلا أنه في الوقت الحاضر تعاظمت قوة هذه القنابل، كما ازداد مدى هذه الأسلحة، بحيث أصبحت تستطيع بلوغ أي هدف في العالم خلال دقائق.

وقد سعى العلماء إلى دراسة مدى تأثير الحرب النووية في حالة وقوعها على العالم، ومن ذلك محاولة حساب حجم الطبقة الكثيفة التي يمكن أن تشكل في الجو، نتيجة للتفجيرات النووية، ولقد قدر أنه عند حدوث تفجير نووي بقياس 5000 ميغا طن، فان متوسط درجة الحرارة على اليابسة قد ينخفض إلى 25 درجة مئوية تحت الصفر خلال أسبوع آو أسبوعين باستثناء المناطق الساحلية، وبأن المياه في البحيرات والخزانات قد تتجمد، وأن ضوء النهار قد تنخفض بنسبة 95% أو أكثر، سوف تتأثر الكائنات الحية في الكرة الأرضية بالشتاء النووي، وإن العديد من الأجناس الحية ستباد نهائيا.[1]

كما تخلف الحروب العديد من المخاطر، خاصة ما تخلفه من تلوث إشعاعي، وهو أخطر أنواع التلوث، إذ أن الغبار النووي المليء بالنظائر المشعة، الذي عندما يمتزج بالسحاب وتسقط الأمطار، تتلوث التربة بالإشعاع، الذي بدوره يمتد للنبات بما يمتصه من هذه المواد فيلوثه، والأكثر خطورة من ذلك هو دفن النفايات النووية في باطن الأرض، مما يؤدي إلى تلوث التربة بالإشعاع.[2]

وفي هذا السياق يقول الدكتور نبيل الجامع:" تتمثل الكارثة الكبرى في المفاعلات النووية ذاتها، بعد أن تصبح غير مستخدمة، ولا أحد يناقش القضية الإنسانية الحيوية التي تتمثل في عدم إمكان فكها أو تحويلها، وضرورة إستمرار بقائها كما هي، ربما لقرون أو لآلاف السنين ممثلة تهديدا نشطا ". [3]

تمثل الحروب عامل إفساد كبير للبيئة، وخاصة البرية من خلال إحراق الغابات وإبادة الحيوانات وهجرتها، والأخطر من ذلك هو ما تحدثه الحركة العسكرية من تلوث للتربة، فتحرك عشرات الآلاف من الآلات العسكرية فوق التربة، يؤدي إلى تفككها، كذلك بالنسبة للأسلحة المستخدمة وخاصة الألغام والقذائف، التي تخلط مع التربة وتنتج أنواع من الغازات والمواد التي تتفاعل مع التربة وتلوثها، كما أن استعمال الأسلحة البكتيرية والجرثومية يؤدي إلى موت محقق للتربة، فلقد ألحقت الألغام المزروعة من جراء الحروب، أضرارا جسيمة للأشخاص والثروة الحيوانية والقطاع الزراعي، وخير مثال على ذلك ما ألحقته الحربين العالميتين من تدمير هائل للوسط البيئي الطبيعي، فما تزال بعض ميادين المعارك غير صالحة للاستغلال، أو تشكل بالنسبة للسكان مخاطر جسيمة .[4]

---

[1]- منيب الساكت ، **اسلحة الدمار الشامل : الكيماوية – البيولوجية – النووية** ،عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،د ذ س ن، ص 99-100.

[2]– صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع نفسه،ص 68.

[3]–نجيب بن عمر عوينات ،**القانون الدولي النووي والطاقة الذرية**،عمان ،مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2011،ص 105.

1–صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع السابق ،ص 75.

لقد أصبحت الحروب والنزاعات المسلحة الدولية العالمية والإقليمية، وما صاحبها من تقدم رهيب للتسليح النووي في العصر الحديث، من أهم أسباب تلوث البيئة، بل أخطرها على الإطلاق، و إن أمكن القول أن الحروب قد باتت محرمة في المجتمع الدولي المعاصر، طبقا للقانون الدولي، فإن مظاهر استخدام القوة لأسباب عديدة مازالت تؤثر على البيئة تأثيرات فادحة، ويكفي للتدليل على ذلك، الخراب والدمار الذي حدث في الحرب الغير المشروعة التي شنها التحالف الأنجلو أمريكي على العراق، وذلك باستخدامه كل أنواع الأسلحة المحرمة، مما سبب أثارا ضارة على البيئة المحيطة، وكذلك على الصحة الإنسانية.[1]

وفي الحقيقة، فإن الأخطار التي تهدد البيئة نتيجة لسباق التسلح، لا يقتصر على ما تسببه المناورات العسكرية التي تجري في البيئة البحرية أو الجوية أو البرية، ولكن من أكبر الأخطار التي تسبب تلوثا مهلكا، هي سلسلة تجارب الأسلحة النووية تحت سطح الماء في المياه الإقليمية، أو في أعالي البحار، وما ينتج عن هذه التفجيرات من وجود مخلفات مشعة، حتى خارج حدود الدولة التي يتم التفجير فيها . [2]

إن الأضرار البيئية التي يمكن أن تقع من جراء إنشاء القواعد العسكرية، هي جد خطيرة، على اعتبار أن هذه القواعد العسكرية على أهبة الإستعداد للدخول في عمليات عسكرية، وما تقوم بتخزينه من عتاد ومعدات يخولها للدخول في حرب بما تحمله كلمة حرب من أضرار على الإنسان والبيئة الطبيعية .

وحتى لو لم تقع هذه الحروب المفترضة، فإن ما تكدسه القواعد العسكرية في مخازنها من رصاص، غاز الأعصاب والخردل، والصوديوم و الأسيد، والكيماويات، محل للضرر والتلف بالبيئة الطبيعية، ودون الدخول في عمليات عسكرية، كما أن إستعمال المعدات العسكرية وممارسة الأنشطة العسكرية، يترتب عليه إتلاف البيئة الطبيعية، وإنتاج مخلفات ضارة بها، كما أن الزيوت والوقود المستخدمة، لابد آن يتسرب أثناء الاستعمال وتتسبب في أضرار بيئية .[3]

وتلعب الحروب دورا هاما في مجال التلوث لما تطلقه الأسلحة من أدخنة في الجو، بالإضافة إلى ما تحدثه من حرائق، وما تطلقه من غازات كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية المحرمة دوليا .

فالأسلحة الكيماوية هي عبارة عن مواد أو مركبات، تسبب لمن يلمسها الضرر أو الموت، سواء كانت غازية أو سائلة أو شبه صلبة، سريعة التطاير في الجو، وتنطلق من الطائرات، أو تكون في أوعية مثبتة بالقذائف وتتفجر معها .

---

[1]–عبد الحفيظ معمر ،محمد رتيب ،**القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث** ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،الطبعة الاولى،2007،ص 177.

[2]–وفاء احمد عبد الفتاح عمر ،**البيئة والتلوث** ،مجلة اسيوط للدراسات البيئية ،جامعة اسيوط ،اكتوبر 1994،ص 18.

[3]–عيسى حميد العنزي ،ندى يوسف الدعيج ،**البيئة ومخاطر التلوث** ، مجلة الحقوق ،العدد 175، 2000، ص 20.

أما الأسلحة البيولوجية فتحتوي على سموم بعض الجراثيم، أو الجراثيم المرضية نفسها، ويهدد إنتشارها في الجو بآثار مرضية على نطاق واسع .[1]

لاشك أن عمليات الحروب والتسلح، تنعكس على البيئة، فالحرب الكيميائية زلزلت العلاقة بين الإنسان والبيئة، وألحقت بها أضرار فادحة، فميليشيات الغزو المدمرة والقصف العشوائي، والتهجير والتدمير، أدى إلى تدمير البيئة مما إنعكس على تدمير الجبال، وتلويث المياه والهواء.[2]

إن خطورة الحوادث الكبيرة تكمن في إمكانية إنتقال المواد المشعة إلى مسافات بعيدة جدا عن موقع الحادث، عن طريق الجو ومصادر المياه والتربة وغيرها، إضافة إلى المدى البعيد لآثارها.

فعندما يتفجر جهاز ذري نووي في الهواء، تتولد في أطوار الانفجار مواد مشعة كبيرة تنتشر في الفضاء فوق الموقع الذي يحصل فيه التفجر، وتندفع في طبقات الهواء العالية، بعضها يستنفذ نشاطه، والبعض الآخر يسقط وهو لا يزال مشعا، ويبقى البعض الآخر مشعا في الهواء، ثم يسقط بعد زمن يقصر أو يطول، وينتهي إلى الترسب على سطح الأرض، وبالتالي يؤثر في التربة ومنه على الإنسان.[3]

وقد ظهرت مشكلة التلوث الإشعاعي في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، عام 1945، بعد إلقاء القنابل الذرية الأمريكية على مدينتي هيروشيما و ناكازاكي اليابانيتين، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف تصنيع وتحديث وتخزين الأسلحة النووية، وبكميات هائلة بالإضافة إلى إجراء التجارب والتفجيرات النووية التي تجرى في مناطق كثيرة من العالم، فالتفجيرات الذرية والاختبارات النووية تعتبر من أخطر مصادر التلوث الإشعاعي، وقد أجرت الدول النووية حتى عام 1978أكثرمن 1000اختبار لأجهزة الانشطار النووي المستخدمة لإغراض عسكرية، والتفجيرات النووية عادة ما تجري في الجو وتحت سطح البحر، وينجم عنها كميات هائلة من المواد المشعة المختلفة .[4]

فقد كان النشاط الإشعاعي قبل الحرب العالمية الثانية، ظاهرة طبيعية، إلا أنه ابتداء من أواخر أربعينيات القرن العشرين، ومع تزايد عدد التفجيرات النووية في أنحاء مختلفة من العالم، إنتشرت المخاوف بسبب تضاعف الخطر الكامن على مستقبل البشرية، إذ تنبعث عن بقايا الوقود النووي المتبقي من المفاعلات المولدة للطاقة أشعة "جاما واكس " وكذلك إشعاعات ذرية أخرى، تسبب العديد من الأمراض إذا ما تعرض لها الإنسان .[5]

---

[1]–صباح العشاوي ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ،المرجع السابق،ص 83.

[2]–عبد القادر الشيخلي ،**حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام** ، الرياض ،منشورات حلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ،2009،ص 69.

[3]–نعمة الله غيبسي ،**الإنسان والبيئة** ،المرجع السابق ،ص 87–88.

[4]– صباح الغشاوي ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ،المرجع السابق ،ص 67.

[5]–نجيب بن عمر عوينات ، **القانون الدولي النووي والطاقة الذرية** ،المرجع السابق ،ص 106.

فضلا عما تخلفه من نفايات نووية، حيث أن التجارب النووية تؤدي إلى إنفجارات هائلة، تطلق قدرا كبيرا من الغبار النووي المحمل بالنظائر المشعة، ينتشر في مكان الإنفجار ويحمله الهواء إلى أماكن بعيدة، تسقط على التربة وتلوثها ويمتد إلى النبات والحيوان، ثم إلى الإنسان عبر السلاسل الغذائية .[1]

يقول الدكتور "اندريه سافاروف " عالم فيزيائي سوفياتي سابق :"إن الحرب النووية الشاملة هي بمثابة كارثة وفاجعة لا يمكن وصفها أو إستيعابها أو تخيل نتائجها، فمهما كانت التوقعات سيئة، ومبالغا فيها، فإن النتائج الفعلية هي أسوأ بكثير، إن الحرب النووية ستعني تدميرا شاملا كليا للحضارة المعاصرة، وستعيد الإنسان قرونا عديدة إلى الوراء وستتسبب في مقتل ألاف الملايين من البشرية، إن الإحتمال العلمي المؤكد هو أن هذه الحرب النووية إن اندلعت فإنها ستضع نهاية للإنسان ككائن بيولوجي ."[2]

لقد قدم بعض العلماء المتخصصين بأسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، دراسة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تتضمن نتائج الأسلحة الخطيرة في حال نشوب حرب نووية كبرى، والعواقب الناتجة وآثارها البيئية على المناخ والعواقب الاجتماعية والاقتصادية،إذ أن أي حرب كبرى، إذا ما وقعت سوف تسمح بإستعمال كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، والمحضرة دوليا، كالأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، وسوف تجر معها مخاطر كبيرة بتدمير البيئة العالمية، وستواجه الدول المستهدفة وغير المستهدفة، نضوب في الإمدادات الغذائية، ويتعرض الإنتاج الزراعي للخطر، مع إحتمال حدوث مجاعة واسعة النطاق .[3]

وقد تلعب الحروب اللاإنسانية دورا هاما في التلوث، فقد كشف الدكتور الكسندر كافكا (عضو الأكاديمية الروسية للعلوم): "إن الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، قد ألقت ما يزيد عن 300الف طن من الذخائر والقنابل الكيماوية، في قعر المحيط في مواجهة الساحل الدانماركي".

وفي الآونة الأخيرة، تعرضت هذه الذخائر والقنابل للصدأ، وحدثت ثقوب فيها أدت إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات السامة تحت الماء، وخلال فترة بسيطة جدا سوف تحملها التيارات البحرية إلى باقي السواحل الأوروبية، وتؤدي إلى تلويث المناطق الساحلية وإلحاق أضرارا بيولوجية بعيدة المدى بالسكان .[4]

إن التنافس لدى الدول الكبرى، أدى إلى السباق في التسلح، وخاصة في السنوات الأخيرة قبل انتهاء الحرب الباردة، فإذا ما وقعت حرب كبرى فإنها سوف تختلف إختلافا تماما عن أي شكل من أشكال الحروب السابقة، من حيث طاقتها التدميرية الكبرى، بما لا تقاس على الإطلاق ناهيك عن سرعة الإطلاق ودقة تصويب الأهداف، كما أنه للحرب النووية آثار غير مباشرة واسعة النطاق، إذ أنه سيتم

[1]-صباح الغشاوي**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع السابق ،ص 69.
[2]-نعمة الله غيبسي،**الإنسان والبيئة**،المرجع السابق ،ص 128.
[3]-عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،المرجع السابق، ص 118.
[4]– صباح العشاوي ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ،المرجع السابق ،ص 69.

بسبب الحرب النووية، حقن كميات كبيرة من الدخان الممتص للضوء في الغلاف الجوي، من جراء الحرائق التي تشعلها التفجيرات النووية، وإن كمية الضوء الواصل من الشمس الذي يشيع الدفيء على سطح الأرض، ويوفر الطاقة المحركة لعمليات الغلاف الجوي والإنتاج البيئي، ستنخفض من جراء هذا الدخان الكثيف الداكن، وهذا ما يؤدي إلى اضطراب المناخ على الكرة الأرضية بشكل عام .

كما يقتل الإشعاع كثيرا من الناس في المناطق المجاورة مباشرة ويدمر البنى التحتية للدولة، ويؤثر على الصحة البيئية ،وتطال وتسبب تدمير المنشآت النووية المنتشرة في جميع أنحاء العالم وتكون بذلك مصدرا مستمرا للإشعاع طيلة سنوات عديدة .

أما الآثار الطويلة فستكون مثل السرطنيات والتشوهات، وربما آثار وراثية شديدة، بالإضافة إلى النتائج الإجتماعية والإقتصادية، ستكون خطيرة في عالم وثيق الترابط إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا . [1]

وأوضح مدير المعهد الوطني الايطالي للجيوفيزياء، في حديث نشرته الصحف العالمية، "إن الزلزال تؤدي إلى تغيرات في القشرة الأرض، بسبب تجمع طاقة هائلة، وعندما تبلغ الطاقة مستوى خطيرا، يحدث انكسارا في القشرة الأرضية، وبالتالي تكون شدة الزلازل قوية بقدر ما يكون الانكسار قويا".

وقد حذر العالم البريطاني جوثان شانكلين عضو في هيئة المسح البريطانية، أن ثقب الأوزون شهد ارتفاعا غير مسبوق، وبالتالي يمكن نظريا أن يتسع أكثر، وهذه الطبقة هي التي تحمي سطح الكرة الأرضية .[2]

والخلاصة إن الحروب وخاصة الحرب النووية لا تشكل حربا بين قوات متحاربة فحسب، بل حربا تشن على جميع سكان العالم، وهي حرب تشن على بيئة الأرض نفسها وعلى جميع الأجيال القادمة [3].

إذ تعتبر الحروب والأسلحة المستخدمة فيها، من الأسباب الأكثر خطورة على البيئة ، لتنوع هذه الأسلحة وأضرارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على حياة الإنسان، والمخلوقات الأخرى حيث إن هذه الحروب والصراعات، تستخدم فيها أنواع كثيرة من الأسلحة ومنها الأسلحة التقليدية والكيمائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي تحتوي على اليورانيوم المنضب، التي يعتبر من العناصر الثقيلة والسامة جدا.

إضافة لما يحصل من تدمير شامل للبنية التحتية وتدمير المزارع والغابات وتكوين الأنهار والمسطحات المائية وما تصاحبه من خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية والسمكية وما ينتج عنه من تلوث هائل للبيئة الأرضية والجوية والبحرية .[4]

---

[1]–عامر طراف ، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، المرجع السابق ،ص 118–119.

[2]–عامر طراف ، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،المرجع نفسه ،ص 205–206.

[3]–منيب الساكت ، **أسلحة الدمار الشامل : الكيماوية – البيولوجية – النووية**، المرجع السابق،ص 101.

[4]–لعيبي هاتو خلف ، **محاسبة التلوث البيئي** ،الدانمرك ،الأكاديمية العربية في الدانيمارك ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص 20.

المطلب الثالث

الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية

إن التنمية الإقتصادية مطلب انعقدت عليه أمال البلدان النامية في تخطي مشكلة التخلف الإقتصادي، في محاولة لرفع مستوى معيشة شعوبها، واللحاق بركب التقدم في البلدان المتقدمة التي تسعى جاهدة هي الأخرى على مواصلة النمو الاقتصادي لتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها، وفي ثنايا مطلب التنمية برز مطلب جديد وهو حماية البيئة حين استشعرت البشرية أن البيئة تعرضت منذ مطلع القرن العشرين بصفة خاصة، لتدهور متفاقم، وقد بات واضحا أن التنمية عامل أساسي في تدهور البيئة، وأن الجمع بين مطلبي التنمية وحماية البيئة معضلة كبرى.

وهكذا حققت التنمية الاقتصادية في الدول النامية، منجزات كبيرة كما حقق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة طفرات كبرى وفي غضون ذلك، تفاقمت مشكلة التدهور البيئي، وتفاقمت معها أيضا ظاهرة التلوث وما يؤدي إليه من مخلفات تعود على البيئة بالعديد من الملوثات لشتى مكوناتها من التربة والمسطحات المائية والهواء ومواد الغذاء .[1]

إن الملوثات تشكل تهديدا كبيرا على البيئة البرية،لما لها من انعكاسات سيئة على الصحة العامة، كما أنها تؤثر على الإقتصاد الوطني نتيجة لما تلحقه بالأرض ومصادر المياه من إفساد،وهذا التدهور في الأنظمة البيئية يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للأرض .

بالإضافة إلى فقدان الأرض خواصها الغذائية، نتيجة إستنزاف الموارد، يعد من أكبر الكوارث التي هددت وتهدد الكرة الأرضية.

كما أن تفشي أسلوب القضاء على الموارد الطبيعية كنتيجة للتنمية، في حين أن ذلك يكون نتيجة مباشرة لعدم التنمية،أن الإفراط في إستغلال الموارد البيئية البرية أدى إلى تدهورها والإخلال بتوازنها، أدت إلى ظهور كوارث بيئية .[2]

الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من محزونات طبيعية، يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته".وتعرف أيضا"بأنها المواد ذات الفائدة للإنسان والممكن استخلاصها من الطبيعة والتعامل معها كسلعة مهمة في التجارة المحلية والدولية"، ويتضمن هذا التعريف المعادن والصخور والفلزات ومصادر الطاقة والتربة والمياه السطحية والجوفية.[3]

---

[1]–محمد عبد البديع ،**الاقتصاد البيئي والتنمية** ،مصر ،دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2006 ،ص ص 184–185.

[2]–صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،المرجع السابق ،ص 63.

[3]–رزاق حسن خلفي ،**الترويج بين النمو الاقتصادي وتحديات التلوث البيئي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،2008،ص 14.

فقد كان للاقتصاد الدولي دور في سوء استخدام الموارد البيئية خاصة في البلدان النامية، حيث ظل تصدير المواد الخام العامل الكبير في اقتصادياتها، ونتيجة تراكم الديون على هذه البلدان، تجدها مضطرة إلى استنزاف البيئة لتامين بقائها .

ولتجنب الكوارث البيئية الاقتصادية، من الضروري تحديد حيوية النمو الاقتصادي العالمي الشامل، والقيام بالإصلاحات على المستوى الدولي لمعالجة الجوانب البيئية والاقتصادية في آن واحد، بطرائق تتيح للاقتصاد العالمي، أن يحقق نموا اقتصاديا في البلدان النامي،وان يعطي وزنا أكبر لمشاكل البيئة .[1]

فالاستنزاف بالمفهوم العلمي يعني استغلال الموارد الطبيعية إلى درجة النفاذ بحيث يكون معدل الفاقد من هذا المورد أكبر من معدل المتجدد أو الوارد إليه.[2]

فليس هناك وصف أصدق على تحولات الاقتصاد العالمي في القرن 21،من كونه اقتصاد ليبرالي جديد قائم على قرصنة الطبيعة،وعلى الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية،بدون حساب،وبدون حساب منطقي للاستهلاك،وخاصة موارد الدول النامية،وهذه القرصنة الطبيعية التي تتزعمها الشركات العابرة للقارات،تقوم أساسا على الجري وراء زيادة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،التي أصبحت تعد بمثابة عقيدة لدى معظم الدول الصناعية في العالم،وهي عقيدة النمو الاقتصادي بدون حدود،وعقيدة الاستغلال المفرط،وخاصة المجتمعات الغربية . [3]

لقد أسرف الإنسان في استعمال المبيدات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي لمجتمعه،وبتركيزه في استعمالها أساء للبيئة البرية بصفة عامة،والأرض الزراعية بصفة خاصة،فالأرض الزراعية تصبح غير صالحة للإنبات بسبب تركز مادة المبيدات فيها،وبمرور الوقت ينعكس ذلك سلبا على الكائنات الحية الدقيقة، التي تعيش في التربة والتي لها فائدة عظيمة في إستمرار خصوبة الأرض، و تفكيك التربة و ذلك يساعد على نفاذ الماء إليها وزيادة رطوبتها وتهويتها.

كما تشكل المياه الجوفية موردا متجددا من الموارد الطبيعية المهمة، لذا فإن استغلالها بصورة غير عقلانية أو عدم حمايتها من التلوث،يؤدي إلى تراجع في كميتها ونوعيتها مما ينتج عن ذلك سلسلة طويلة من النتائج الاقتصادية والبيئية السلبية،والأخطر من ذلك أن طمر النفايات النووية في باطن الأرض يؤدي إلى تلوث التربة بالإشعاع الذي يمتد للمياه الجوفية، وتشير أغلب التقارير أن العالم مقدم على أزمة مياه، خاصة وان هناك تغيرات في مناخ العالم تسببت في قلة الأمطار بالإضافة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري .[4]

---

[1]–احمد يونس إبراهيم ،**البيئة والتشريعات البيئية** ،المرجع السابق ،ص 59.

[2]–رزاق حسن الخلفي ، **الترويج بين النمو الاقتصادي وتحديات التلوث البيئي**،المرجع نفسه،ص 25.

[3]-عبد الرزاق المقري ،**مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية** ،الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2008،ص251.

[4]-صباح العشاوي ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ،المرجع السابق ،ص 66.

فقد صحب التنمية الاقتصادية زيادة هائلة في النشاط الصناعي، قد أدى ذلك إلى استخدام مكثف للطاقة إلى جانب الاستخدام العائلي والفردي المتزايد لها،ولقد عمل الاستخدام المكثف للطاقة على استنزاف خطير لمصدرها من الفحم والبترول والغاز الطبيعي،وغدا هذا الرصيد المتاح من هذا المصدر مهددا بالنضوب في مدى قرن من الزمان على أفضل التقديرات.

ولو قدر لتلوث البيئة وتدهورها أن يرتفعا ارتفاعا يجارى هذا الارتفاع في الاستنزاف، فسوف يؤدي إلى تلوث بيئي خطير، وسوف يتعرض عشرات الملايين للمرض أو الموت في كل عام نتيجة لأسباب بيئية، ويغدو نقص المياه خطيرا وتتقلص الغابات،وبعض الموارد الطبيعية سوف يتجاوز الطلب عليها المعروض منها .[1]

وإن كان التلوث في البلاد الصناعية والمتحضرة له خطورته وعواقبه، فهو في البلاد النامية أشد خطرا وإهلاكا،حيث افتقاد الوعي وعدم الدراية والإلمام بخطورة الكيمياويات والمبيدات ومدى تأثيرها على الإنسان والبيئة .[2]

فكثيرا ما دفعت ظروف دول العالم الثالث إلى استنزاف مواردها الطبيعية، بمعدلات غير مقبولة، ويرجع ذلك إلى انعدام وجود أي بدائل اقتصادية لمواجهة التكاليف المرتفعة للطاقة والنمو السكاني،وفي مثل هذه الظروف فالرغبة في تحقيق تقدم اقتصادي سريع أغرى حكومات دول العلم الثالث،إلى اتخاذ خطوات مستعجلة في التنمية،دون اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تلوث البيئة. [3]

فالتلوث بالمبيدات ظاهرة حديثة،لم يعرفها الإنسان إلا في النصف الثاني من القرن العشرين،حيث أدى الإسراف في استعمالها إلى تلوث التربة الزراعية،وتلوث المجاري المائية بسبب انتقال هذه المبيدات إليها،مما يسبب الكثير من الأضرار للكائنات الحية المائية،وعلى التربة،بالإضافة إلى ما تسببه في إلحاق أضرار جسيمة تتعدى حدود الدولة الواحدة إلى الدول المجاورة .[4]

تعتبر الدول المتقدمة صناعيا،رغم ما توصلت إليه من ارقي درجات العلم،أكثر المجتمعات تعرض للتلوث البيئي نتيجة لتعدد مصادر الطاقة، سواء كان الفحم أو البترول،وزيادة استنزاف هذه المصادر يزيد مقدار وحجم التلوث، ومما لا شك فيه أن التقدم التقني في مجال الصناعات الخطرة،مثل الصناعات النووية والكيماوية،وصناعة الأسمدة والاسمنت،هي كما تؤدي إلى رفاهية الإنسان والى النمو

---

[1]–محمد عبد البديع ، **الاقتصاد البيئي والتنمية** ،المرجع السابق ،ص 290.

[2]–محمود عبد المولى ،**التلوث البيئي** ،الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الطبعة الأولى ،2003، ص 29.

[3]–السيد عبد العاطي السيد ،إحسان محمد حفظي صادق ،**الإنسان والبيئة**،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،الطبعة الأولى،2005، ص ص381–382.

[4]–عطا سعد محمد حواس ،**شروط المسؤولية عن أضرار التلوث :فعل الجار الملوث للبيئة –ضرر التلوث البيئي**، الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة ،الطبعة الأولى ،2012،ص ص 22–34.

الاقتصادي والاجتماعي فإنها بلا شك ينتج عنها ملايين الأطنان من النفايات التي تحمل في خصائصها العضوية خطورة بالغة على الصحة والبيئة .[1]

فلقد أدى التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان والذي صاحب الثورة الصناعية، إلى تلوث البيئة،وظهور أصناف جديدة من الملوثات التي لم تكن تعرفها البيئة من قبل، وتعد الأنشطة و المنشات الصناعية المختلفة، أكبر مسبب للتلوث الذي يصيب الإنسان والبيئة بالعديد من الأضرار.

لذا تعتبر الأنشطة التجارية المختلفة التي تمارسها الدول،من أهم مصادر تلوث البيئة،التي تلحق بالدول العديد من الأضرار،فليس الأنشطة الصناعية والزراعية وحدها التي تنتج عن ممارستها حدوث أضرار بيئية،بل تعتبر الأنشطة التجارية مصدرا هاما للتلوث البيئي،فممارسة الأنشطة التجارية ينتج عنها في اغلب الأحيان،ضوضاء مفرطة أو أدخنة خانقة أو تلوث للمجاري المائية .[2]

عمل الإنسان منذ وجوده على الأرض على استغلال موارد الأرض الطبيعية لبناء حضارته الحالية، إلا أن الإفراط في استغلال الإنسان لهذه الموارد قد ازداد بصورة مذهلة عبر القرون حتى بلغ ذروته في القرن العشرين.فأثر الاستغلال العشوائي المفرط على قدرة الموارد على التجدد التلقائي، وأخل بالتوازن الطبيعي للحياة، وجعل الأنشطة الإنمائية، التي لا تضع الاعتبارات البيئية في حسابها، تسهم في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية،وهذا ما يثير القلق حول أهمية المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية، التي تتميز الموازين الطبيعية فيها بالحساسية والضعف.[3]

وقد تمخض عن التقدم الصناعي، ظهور ثورة صناعية كيميائية بكل ما تعنيه الكلمة،فقد تم إنتاج وإدخال عدد كبير من المواد الكيماوية،حتى بلغت أعدادها حوالي خمسة ملايين مادة، وبالرغم من أن هذه المواد أسهمت إلى حد كبير في رفع مستوي حياة الإنسان ورفاهيته،إلا أنها حملت أخطار جديدة على البيئة الطبيعية.[4]

لقد مثل القرن 21 قرن النمو الاقتصادي المتعاظم والمتوافق مع التدهور البيئي حيث تزايد الإنتاج العالمي، من 32 ترليون دولار عام 1900 إلى 45 تريليون دولار عام 2000،وقد أصبح النمو هاجسا لكل المجتمعات في الشمال والجنوب بل تحول إلى عقيدة اجتماعية،قبل أن يكون عملية اقتصادية في بعض المجتمعات،فيجاهد الناس لرفع مستويات معيشتهم ،ولكن في كل ذلك تختفي القدرة على تقييم التكلفة البيئية .[5]

---

[1]–عبد الحفيظ معمر، محمد رتيب، **القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،2007 ،ص 186.

[2]–عطا سعد محمد حواس، **شروط المسؤولية عن أضرار التلوث :فعل الجار الملوث للبيئة –ضرر التلوث البيئي**، المرجع نفسه،ص ص34 –41.

[3]–كاظم المقدادي ، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم** ، المرجع السابق،ص 19.

[4]–عبد الحفيظ معمر، محمد رتيب ،**القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث** ،المرجع نفسه،ص ،185.

[5]–عبد الرزاق المقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية** ،المرجع السابق ،ص251.

لقد نهبت الدول المتقدمة مخزون الأرض في ثرواتها النفطية والمعدنية والفحم و اجتاحت الغابات والأحراش والجبال، في سبيل النهضة العمرانية، دون اللجوء إلى الأطر المدروسة في زيادة الإنتاج ومراعاة النظام الايكولوجي،ولم تدرك نتائجها الخطيرة سوى مؤخرا ،حيث ألحقت بالبيئة خرابا ودمارا كبيرين،انعكست أخطاره على البشرية كافة .[1]

فقد أدت أنشطة الإنسان الصناعية وطموحاته الاقتصادية، إلى إحداث خلل في التوازن البيئي، حيث تشير المعلومات والدراسات والتقارير والمشاهدات الحية، إلى الآثار السلبية التي تترتب على سوء التعامل مع البيئة، وإلى الخسائر الفادحة والمخاطر الصحية التي تتعرض لها الدول.

كما تظهر الحاجة إلى الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، لمعرفة المخاطر والأضرار البيئية الجديدة التي تنجم من عملية التنمية، ودخول معركة النمو والتصنيع، وبالتالي تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار البيئية.[2]

تعتبر التنمية أحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماماً حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل،التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها بل واحداث التلوث بها.

خلاصة الفصل

في الأخير يمكن القول انه عندما بدأت أجراس حماية البيئة تدق ويعلو صوتها بسبب النمو الصناعي المضطرد و ظهور مصادر جديدة للطاقة تحمل معها مخاطر جسيمة للمجتمع الدولي وازدياد معدلات التلوث والاستخدام المتزايد للمبيدات والمخصبات والاستغلال غير الرشيد والتعسفي للموارد الطبيعية بدت الحاجة ملحة لبلورة القواعد القانونية الحازمة لمواجهة ظاهرة التلوث البيئي التي بدأت تلقي بظلالها على الساحة الدولية .

ولما كان القانون الدولي يجب أن يساير بقواعده المنظمة ما يطرأ على الساحة الدولية من تطورات ويلبي نداء ما يستجد في المجتمع الدولي من حاجات، فقد لزم التعاون لمواجهة ما نشأ عن التقدم التقني الهائل الذي أحرزه العالم حديثا في شتى المجالات مما رتب آثارا جانبية خطيرة بدت أمام العالم في صورة تنبئ عن مستقبل محمل بالأخطار وملئ بالمضار.

[1] عامر طراف ، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ، المرجع السابق ،ص 203.

[2] كاظم المقدادي ، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم** ،المرجع السابق ،ص 12.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

النظام الدولي ومعالجة أخطار البيئة

تمثل مشكلة تلوث البيئة، واحدة من أهم المشكلات التي شهدتها البشرية في العصر الحديث، خاصة وبعد أن تأكد للكافة مدى المخاطر والأضرار الناجمة عن التلوث البيئي، بالإضافة إلى ما ترسخ في وجدان المجتمع الدولي بأن التلوث لا تعيقه الحدود الجغرافية ولا الأنظمة القانونية، وبأنه لا يمكن التصدي له ومكافحته دون أن يكون هناك تعاوناً مشتركاً وتضافراً بين الدول المختلفة.

وقد ترتب على ذلك الاهتمام بالبيئة بشكل فعال على المستويات المختلفة، الدولية والإقليمية والوطنية، حيث برز ذلك بجلاء في إقامة المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات، والنص في دساتير معظم دول العالم على حق الإنسان في العيش في بيئة ملائمة، كما أصدرت أغلب الدول التشريعات المختلفة لحماية البيئة، لتوفير أقصى درجات الحماية الممكنة واللازمة لمواجهة مشكلات الاعتداء على البيئة.وسنعالج هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة

المبحث الثاني: انعكاسات المشكلة البيئية على النظام الدولي

المبحث الأول

المسؤولية الدولية عن حماية البيئة

أصبحت قضية التلوث البيئي من ابرز المعضلات التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي، وأصبحت موضوعا رئيسا للعلاقات الدولية ،وهذه نتيجة حتمية تمخضت عن إدراك الكثير من دول العالم لصلة الوثيقة بين مواجهة التحدي البيئي، ومستقبل كوكب الأرض .

وقد لاقت البيئة الإنسانية والمحافظة عليها في وقت السلم، اهتماما قانونيا كبيرا على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، إذ تعد حماية البيئة، من أكثر الأمور تعقيدا على الساحة الدولية، وذلك نظرا للتطورات المتلاحقة، التي تجعل من الصعب حماية البيئة، هذا ما جعل من القانون الدولي

يسعي للحد من التلوث البيئي والسيطرة عليه، مع محاولة إيجاد نظام قانوني فعال لإصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث. و في هذا الإطار عالجنا المبحث من خلال ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تأثير الأمن البيئي على الأمن الدولي.

المطلب الثاني: القانون الدولي للبيئة.

المطلب الثالث: حماية البيئة في الإسلام.

المطلب الأول

تأثير الأمن البيئي على الأمن الدولي

يعتبر موضوع البيئة من القضايا المعقدة بالنظر للتعقيدات التي ترتبط بسبل حمايتها، وكذا ارتباطها بمواضيع أخرى خاصة قضية التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الإنساني، فضلا عن أنها قد أضافت بعدا جديدا في السياسة الدولية، وأثرت بدرجة معتبرة على مسار العلاقات الدولية.

إن قضايا البيئة ليست قضية وطنية بل عالمية لأن التهديدات البيئية من طبيعة خاصة حيث أنها لا تعترف بالحدود الوطنية، فما يمكن أن تتعرض له دولة من كوارث بيئية قابل لأن يمس بقية الدول، و العديد من الشواهد التاريخية تؤكد على الطبيعة الانتشارية للتهديدات البيئة.

وعليه فإننا نلاحظ بروز وعي عالمي بخطورة التهديدات البيئية و ذلك في شكل أطر مؤسساتية تعمل على حماية البيئة و عقد العديد من القمم العالمية و كذا الاتفاقيات الإقليمية و الدولية في هذا المجال، فضلا عن بروز مجتمع مدني محلي و دولي و خاصة المنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية البيئة.[1]

وتكتسب المتغيرات أهميتها في نظام أولويات الحياة التي نعيشها، بقدر ارتباطها بهذه الحياة، فكيف إذا كان هذا المتغير هو المحيط الذي تنشط في إطاره الحياة لبني البشر وبقية الكائنات الحية، في إطار تكاملي متناسق ذو طبيعة اعتمادية، ذلك المحيط هو البيئة، فبدون البيئة التي تنطوي على عناصر البقاء لا يمكن للحياة أن تستمر، من هنا تنبع أهمية دراسة البيئة وأثرها على الأمن الدولي، فالإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء، يحتاج إلى الشعور بالأمن لكي تستمر حياته، ومن هنا ينبع التساؤل الآتي:هل يوجد أثر لمشكلات البيئة على الأمن الدولي؟

إن الذي يميز الأمن الدولي هو كونه يتحقق في إطار جماعي دولي، كذلك البيئة التي تشكل هذا الإطار، لا يمكن المحافظة عليها إلا في إطار جماعي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار، وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن أن يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب

[1] -عادل العباسي، **علاقات شمال جنوب في ظل تنامي التهديدات البيئية: رؤية مستقبلية**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ، جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012،ص 2.

المشجع لتحقيق الأمن الدولي، أو أعلى درجة ممكنة من الأمن الدولي. فتحقيق الأمن الدولي بصورته المطلقة حالة مثالية يصعب تحقيقها في إطار عالمي يمتاز بتضارب الأولويات وتقاطع المصالح.[1]

إن المشكلات البيئية في دول العالم ليست سوى محصلة للتفاعل بين التطورات الراهنة، والتي أدت إلى تفاقمها بدرجة تنذر بالخطر على مجتمعات ودول العالم دون استثناء، خاصة وانه محصلة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ، ترجع في مجملها إلى إهمال حكومات دول العالم لأولويات القطاع البيئي، كقطاع مهم له تأثيرات قوية على أمن واستقرار المجتمعات .

فقدعرفت الأنظمة البيئية **eco-sys** تدهورا خطيرا بفعل إتباع الدول لسياسات تنموية مرتكزة على التصنيع والاستخدام المفرط لمصادر الطاقة المؤدية إلى زيادة انبعاث غازات الدفيئة الملوثة **gaz à effets de serre**، والتي تعد عاملا رئيسيا في حدوث وتفاقم ظاهرة التغيرات المناخية **les changements climatiques** كتحد عالمي، يعوق تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة ويهدد استمرارية الحياة على كوكب الأرض.[2]

فزيادة الممارسات الإنسانية الضارة بالبيئة، من خلال الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات والتقنيات الحديثة المضرة بالبيئة ، أدى إلى افتقار الحياة على الأرض، وحدوث اختلال في الأنساق البيئية، وكان لهذا تأثيراته على البيئة العالمية، مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض، وظهور ظاهرة الأمطار الحمضية، وكل هذه المشكلات البيئية لا يقتصر تأثيرها على دولة واحدة بعينها، بل يمتد تأثيرها إلى دول العالم أجمع المتقدم والنامي .

وعلى الرغم من إضفاء صفة العالمية على المشكلات البيئية، إلا أن اختلاف حدة هذه المشكلات يرجع إلى مرحلة التنمية، التي تمر بها كل دولة إلى جانب هيكلها الاقتصادي وسياساتها البيئية ،ومدى توافر الإمكانيات المادية التي تمكنها من مواجهة هذه المشكلات .

فالقضايا البيئية أصبحت ظاهرة تفرض نفسها سواء على الفرد العادي أو الإنسان السياسي أو عالم البيولوجي بالخصوص، فالتحديات الكلاسيكية أصبحت لا معنى لها في ظل وجود تهديد أمني لم يكن من قبل ولكن الذي أنتجه هو السياسات الإمبريالية التي وضعت الجميع دون استثناء على حافة الهاوية، وبناءا على هذا فالمسائل البيئية سوف تجعل الجميع يعاني في المستقبل القريب على اعتبار أن هناك نشاط إنساني متزايد يعتمد على الموارد الطبيعية و الطاقوية، فأسلوب الحياة الجديد والقائم على الرفاهية يحتم على الجميع استخدام موارد إستراتيجية قابلة للنفاذ، ومنه حدوث أزمات مستقبلية لا يمكن

---

[1] -كاظم المقدادي، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007،ص 81 .

[2] -مفيدة بن لعبيدي ،**ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيرها على التنمية المستدامة:التحديات والرهانات**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ، جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012،ص 2.

حلها إلا باتخاذ العقلانية في إطار اقتصادي، سياسي، اجتماعي أو بالأحرى خلق ثقافة عالمية مرتبطة أساسا بإيجاد بيئة نظيفة.

ومما زاد في أهميتها هو درجة التأثير والخطورة التي أصبحت تشكلها على الأمن الإنساني، ففي وقت ليس بالبعيد شكل احتكار السياسة الصناعية للقوى العظمى، إلى جانب التنافس على نمط الهيمنة استهلاكا واضحا للموارد الطبيعية، ودرجة الانبعاثات للغازات الصناعية تأثيرا سلبيا على بقية المجتمع الدولي، علما باقي المجتمعات غير صناعية ولا تدخل حتى في النادي النووي، ومنه أصبح التهديد البيئي تهديدا للأمن العالمي وهاجسا لجميع دول المجتمع الدولي. [1]

إن الاهتمامات البيئية تتفاوت في عمقها بين بلدان العالم وفقا لدرجة النمو، وسيطرة مشاكل أخرى يفرزها الواقع الاجتماعي لتلك البلدان، فالدول المتقدمة مشغولة بما لحق بطبقة الأوزون من تدمير، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وما لهذا من تأثير على كافة دول العالم وعلى البشرية، أما الدول النامية فلها اهتمامات أضيق نطاقا، حيث تعاني من مشكلات عديدة : كالفقر وندرة المياه ، وتلوث الهواء، التصحر ، وغير ذلك من المشكلات ذات التأثير المتنامي والمستمر على استقرار المجتمعات .[2]

فالمشاكل والقضايا البيئية أضحت تشكل تهديدا لأمن الإنسان ، وأضرارا متفاوتة على استقرار وأمن المجتمعات، وتعرضت العديد من مناطق العالم إلى أضرار بيئية شديدة، على العديد من المستويات، الشئ الذي دفع بالدول و المنظمات إلى التسابق من اجل عقد اتفاقيات ومعاهدات للحفاظ على البيئة والتوازن الحيوي، و العمل على التقليل من حركيتها التي تمس الإنسان من جهة، و سلامة الدول من جهة أخرى، فهناك نوعين من التهديدات: تهديد بيئي مباشر ، يمس مباشرة بالإنسان وأمنه، ويمكن تحديد ذلك في الكوارث الطبيعية المفاجئة والسريعة، كالأعاصير والفيضانات والرياح ، وتهديد بيئي غير مباشر، يظهر في ظاهرة الاحتباس الحراري، و تأثيراته على الطبقة الحيوية ، وهنا تبرز صورة التهديدات البيئية المباشرة وغير المباشرة، التي قد تتطور إلى شكل آخر نحوالعنف والصراع، وهذا ما نسميه بالنزاعات البيئية، والتي بدورها تفرز مجموعة من التهديدات المرتبطة، و التي لها الأثر على كل من الأمن الإنساني، والأمن البيئي و التنمية الإنسانية بمحتواه الواسع.[3]

و من هنا زادت درجة الاهتمام بموضوع الأمن البيئي وإمكانية دخول العالم في حروب بيئية بسبب اختلال النظم البيئي العالمي من خلال أن:

---

[1] –رياض مزيان ،**الانتقال من الاهتمام السياسي إلى الاهتمام البيئي** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012،ص 9.

[2] -السيد عبد العاطي السيد ،**الإنسان والبيئة** ، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2005 ، ص ص 329.

[3] –منيرة بودرابن، **مضامين الأمن البيئي لمواجهة مظاهر التهديدات الأمنية وتحقيق التنمية الإنسانية "دراسة في مفهوم الرشادة البيئية العالمية"**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012،ص18–19.

-الأمن البيئي صمام آمان الأمن العام، في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات التي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.

-الأمن البيئي وسيلة مهمة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية، والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية، التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية.

-الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث، وتأمين احتياجات المجتمع، لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.[1]

والواقع إن تجاوز التدهور البيئي نطاق الحدود الوطنية، اقتضى ألا تنفرد كل بلد على حدة بوضع الإطار القانوني والضوابط التنظيمية، والحوافز الاقتصادية لحلها، إذ لابد أن يستند حل المشكلات البيئية على مبادئ وقواعد مشتركة للتعاون يساندها الإقناع والإمكانيات اللازمة للتنفيذ الفعلي للسياسات المتعلقة بمعالجة المشكلات البيئية.[2]

فالأضرار البيئية أصبح يعترف بها كقيمة من قيم المجتمع، بل قيمة تفوق في الواقع أهميتها معظم القيم الأخرى، لهذا اتجهت معظم الدول لتأكيد هذه القيمة الجديدة في قوانينها بل وفي بعض الدساتير وفي الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان، بل وأكدت بعض القوانين اعتبار حماية البيئة واجبا من الواجبات التي تتطلب الحماية من خلال تضافر الجهود من طرف جميع مؤسسات المجتمع الدولي.[3]

و في ظلّ الأزمات البيئية العالمية الناجمة عن أنشطة بشرية أو كوارث طبيعية، والتي تصدّرت قائمة اهتمامات المجتمع العالمي، أضحت البيئة ضمن القضايا الدولية المهمّة الأخرى، على اعتبار أن استمرارية هذا التدهور البيئي سوف يؤدّي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين ويضيف الخبراء أن القضايا البيئية هي من أهم عوامل النزاعات و الصراعات، وتحديدًا المتعلقة بالموارد الطبيعية، والطاقة والمياه، هذا بالإضافة إلى العوامل التي تتأثّر بالمتغيّرات البيئية كالنمو السكاني والمستوى المعيشي والتنمية المستدامة، التي تشكّل مصدرًا خطيرًا لعدم الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي.

---

[1] - Frances Harris, **Global Environmental Issues**, John Wiley& Sons Ltd, England, p4.

[2] -السيد عبد العاطي السيد ،**الإنسان والبيئة** ،المرجع السابق، ص ص 358.

[3] -وداد غزلاني ، **الحق البيئي الشرعي و أحكام انتهاكه**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي، جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 أفريل 2012،ص 18.

وهناك أيضًا من يشير إلى مخاطر التحديات البيئية على العلاقات الدولية في مختلف المناطق في العالم .فالبيئة جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام العالمي، وقد اتضح أن السلام والأمن يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستقرار البيئة. كما أن ارتباط البيئة بالنزاع لا يكون مباشرًا بالضرورة .[1]

وهذا ما جعل مسالة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم القضايا الملحة في عالمنا المعاصر، وبعداَ رئيسياَ من أبعاد التحديات حول أثر المخاطر البيئية على الأجيال القادمة. لأن المخاطر البيئية يعني الأمن البشري والأمن البشري يعني (الأمن العسكري، الاقتصادي،الاجتماعي ،البيئي ،الغذائي ،الصحي ،الشخصي ، وأمن المجتمع) وكل هذه الأبعاد يتوقف على الآخر فمثلاَ: تهديد الأمن العسكري أو السياسي يعني تهديد الأمن البيئي، فمعظم الحروب التي حدثت لحد الآن يمكن القول بأنها حروب بيئية هدفها الاستيلاء على المواد الخام والموارد الطبيعية أو على الطرق الإستراتيجية.

ومن جانب آخر إن البيئة هي الإطار الذي يمارس الإنسان نشاطه، ونتيجة لنمو وتنوع النشاط البشري أو الإنساني والتقدم التكنولوجي المتنامي، فقد تعرضت البيئة بمختلف عناصرها للتدهور الشديد والمستمر.

إزاء ذلك أصبحت القضايا البيئية من القضايا المحورية والتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والبشرية خلال هذا القرن، وبذلك فإن الحديث عن المخاطر الناجمة من التلوث سببه النشاطات البشرية، والحديث عن معالجة التلوث يعني تخفيف معدلات التلوث إلى المستويات القياسية والمقبولة عالمياَ. وبذلك ازداد الاهتمام في جميع أنحاء العالم بتنبيه الأذهان إلى المخاطر المحدقة بالأجيال القادمة. [2]

إن آثار التدهور البيئي السلبية امتدت إلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والصحية..... الخ، وباتت تتطلب رؤية إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار دمج جميع السياسات المحركة لقوى الدولة والمجتمع بهدف رسم خطط ترقى إلى مستوى التحدي الذي يمثله التطور العلمي والتكنولوجي التي يشهده العالم حاليا.

فموضوع البيئة والتلوث البيئي من المواضيع التي تثير الاهتمام في العصر الراهن لما تسببه من آثار بيئية ومخاطر تلويثية.

[1] –الياس أبو جودة ،**تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي** ،مجلة الجيش ،العدد89،27-3-2013.ص15.

[2]–محسن محمد أمين قادر، **التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي**، مقدمة نيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانمرك،2009،ص 3.

إذ تعتبر قضايا البيئة من أعقد قضايا العصر، التي تستحوذ على اهتمام المتخصصين في شتي المجالات، ومختلف المجتمعات الإنسانية، مهما تباينت نظمها القانونية والاجتماعية، ذلك انه بعد أن كان الانشغال بقضاياها نوعا من الرفاهية، أضحى وسيلة يلهث الجميع ورائها في محاولة لإنقاذ كوكبنا الذي نعيش عليه من دمار وخراب محققين. ولأن البيئة تعني (الوسط الطبيعي أو المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان وباقي الكائنات الحية) فإنها تمثل، في الوقت ذاته، إحدى المشكلات الإنسانية والاجتماعية الحديثة نسبيا، فالمخاطر التي تحيط بها وما يشوبها من تهديدات أصبحت نوعا من التحدي الذي يتعين على الإنسان أن يواجهه. [1]

كما اتضح أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم، هي أعقد بكثير مما كان يعتقد، وأن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة إلى

إلى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة ، و لكن الخطر الأشد فتكا الذي يواجه البيئة، ويؤثر في جوانب معينة من قضايا السلام والأمن الدوليين تأثيرا مباشرا،هو احتمال نشوب حرب نووية أو نزاع عسكري، فالإجهاد البيئي، هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري. وغالبا ما تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، وإمدادات الطاقة، والأرض، وأحواض الأنهار، وغيرها من المواد البيئية الأساسية.[2]

كما أن البيئة من القضايا التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأمن ، باعتبار أن البيئة قضية أمنية، ونتيجة لما تولده هذه الأخيرة من مخاوف و مخاطر على الأمن الدولي، وتفرض المشكلات العالمية الآنية، تعالت الدعوات للتنسيق العملي والعمل الجماعي لحلها، إذ تعتبر القضايا البيئية – تغير المناخ خصوصا – من أهم القضايا المهمة وذات الأولوية لدى سياسات الحكومات، فتغير المناخ حاليا حقيقة علمية، وله مخاطر كبيرة ويمكن أن تكون كارثية مما سيؤدي إلى غمر مناطق وبلدان عديدة، إذ أن تغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات، والرد عليه يستوجب تعاون دولي لم يسبق له مثيل.

كما أكد توماس هوميريوس على :"أن مقاومة تغير المناخ ربما تمثل تحد للأمن، أخطر وأكثر من سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، أو انتشار الأسلحة النووية بين الدول المارقة اليوم ."[3]

2–اشرف عزت نعمان، **القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدانمارك،2011،ص ص 17–25.

[2] –كاظم المقدادي، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**،المرجع السابق ،ص 120.

[3] –سميرة سليمان ،**دور البيروقراطيات الدولية في امننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغير شرعية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012، ص 57.

إذ تجمع كل الفواعل الدولية وغير الدولية منها، على أن تغير المناخ بات اليوم تهديدا وجوديا للحاضر والمستقبل من خلال :

- **تهديد الاستقرار الإنساني:** حيث أنها تهدد حياة الناس وتؤدي إلى الشعور بعدم الأمان، فقد لعب إعصار كاترينا دورا كبيرا في تذكيرنا بالضعف البشري في مواجهة تغير المناخ حتى في اغني الدول، فقد تأثر 262مليون شخص بكوارث مناخية سنويا بين عامي 2000-2004.

- **تهديد الأمن الغذائي:** إذ يؤثر تغير المناخ بصفة مباشرة على متطلبات الأمن الغذائي.

- **انعدام الأمن المائي:** تضيف أنماط التدفق المتغيرة والذوبان الجليدي ،المزيد من الضغط الايكولوجي،مما يضعف تدفقات الماء للري والاستيطان البشري .

- **الهجرة البيئية:** مستويات البحر المرتفعة والتعرض للكوارث المناخية مع التفكك المتسارع في الصفائح الجليدية، وزيادات بمعدل 3-4 درجات مؤوية في درجة الحرارة العالمية ، يمكن أن تؤدي إلى نزوح 330 مليون شخص بشكل دائم أو مؤقت، بسبب الفيضانات.

- **تهديد الأمن الصحي :** يؤثر تغير المناخ على الصحة البشرية على عدة مستويات، فمن المحتمل أن يتعرض عدد إضافي من الناس يبلغ من220-400 مليون شخص لخطر الإصابة بالملاريا بشكل اكبر [1].

وهكذا أخذت قضايا البيئة بعدا استراتيجيا، حيث لم يعد نشوب التوترات والنزاعات العسكرية قاصرا على حدوثها بمفردها، ولكنها أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة واسعة النطاق، تهدد الحياة البشرية والمساواة الاقتصادية والأمن الدولي، وبات الارتباط بين مشاكل البيئة والأمن الدولي في تزايد حيث تعتبر مشاكل التلوث العابرة للحدود الوطنية واحدة من مشاكل العصر التي يمكن أن تهدد مباشرة العلاقات بين الدول .[2]

فقد تعرضت مناطق كاملة من العالم إلى أضرار بيئية شديدة، وما إن حلت السنوات المتأخرة من القرن العشرين، حتى كانت هذه الآثار قد غدت عالمية حقا، و قد أضحت البيئة قضية عالمية من خلال:

أولا: أن بعض المشاكل البيئية تنطوي على صفة العالمية أصلا، فالمركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور التي تطلق في الجو، تساهم في تفاقم مشكلة استنزاف الأوزون، بغض النظر عن المكان الذي تطلق منه فالآثار إذن تطال العالم بأسره.

ثانيا: بعض المشاكل تتصل بعمليات استغلال الممتلكات العالمية المشاعة، أي الموارد التي يشترك بها أعضاء المجتمع الدولي كافة، كالمحيطات وقيعان البحار والجو والفضاء الخارجي.

---

[1]- David Hald &Angus Fane Hervey ,**Democracy Climate Change and Global Gouvernance** ,Democratic agency and the Policy menuahead ,pp ,24-25.

[2] -صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي ،**النظام القانوني الدولي لحماية البيئة** ،بيروت ،منشورات حلبي الحقوقية ،الطبعة الأولى ،2010،ص 32.

ثالثا: إن الكثير من المشاكل البيئية هي في جوهرها مشاكل تتخطى الحدود القومية ذلك أن طبيعتها تعبر الحدود الفاصلة بين الدول ومن أمثلة ذلك أن ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من إحدى الدول سوف تحمله الرياح ليستقر على شكل أمطار حمضية، تهطل على البلدان الواقعة في طريقها، والنفايات التي تدفن في بحر مغلق أو نصف مغلق تطال بآثارها كل الدول المطلة على هذا البحر .[1]

المطلب الثاني

القانون الدولي للبيئة

أصبحت تمثل قضية البيئة عنوانا بارزا في قائمة الاهتمامات الفكرية و الدولية ، فالحديث عن البيئة هو حديث عن سلامة البشرية التي لا تتحقق إلا بسلامة البيئة و لا يمثل هذا القول مغالات في تثمين دور البيئة ، ولكنه التعبير الحقيقي و الصادق عن أهمية البيئة وأثرها على الحياة الإنسانية ، وهذا ما جعل قضية البيئة ضاغطة على الصعيد العالمي ، لان الكرة الأرضية أخذت تعاني من أزمات بيئية تتزايد حدتها وخطورتها.[2]

وهذا ما يوجب ضرورة حمايتها و التخفيف من حدة مشكلاتها، وهو يمثل واجب إنساني لابد من القيام به ولابد من تنبيه وتحذير الفرد، إذا ما حاول الاعتداء عليها ويجب ردعه ومعاقبته إذا ما قام بالاعتداء عليها وتلويثها.

وهذا لا يتم إلا من خلال القانون الذي ينظم السلوك البشري بقواعده المنظمة والملزمة [3]، وبما أن طبيعة الأضرار البيئية في مجملها واسعة الانتشار وعابرة للحدود الدولية ، إضافة إلى إن بعض الثروات البحرية و الجوية تعتبر تراثا مشتركا مملوكا للإنسانية جمعاء ،وتلوثها و تدهورها يقع على عاتق الجميع،من وهذا ما يوجب التعاون لحمايتها .

ويظهر جليا عجز القوانين الداخلية وحدها عن إيجاد حماية فعالة للبيئة ،وهذا ما حتم على الدول التعاون فيما بينها لتكملة الحماية الوطنية بحماية أخرى دولية ،وهكذا فان التعاون الدولي لحماية البيئة من المخاطر والأضرار الجسيمة التي تلحق بها قد أضحى ضرورة حتمية لامناص منها.[4]

وقد نشأ القانون البيئي مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبيئة، فعندما تزايد النشاط الاقتصادي خاصة في مجالات الصناعة و الزراعة،وحيث لم تعد المعالجة القضائية للتعويض عن الأضرار الناتجة عن حالات التعدي ، والإزعاج التي تقع على الأشخاص و ممتلكاتهم، كافية لمواكبة

---

[1] –جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 255.

[2] –مروان يوسف صباغ ،**البيئة وحقوق الإنسان**،بيروت، كومبيونشر للدراسات والإعلام و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1996، ص13.

2 –يونس إبراهيم احمد يونس، **البيئة و التشريعات البيئية**، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص69.

[3] –محمد صافي يوسف، **مبدأ الاحتياط لوقوع الإضرار البيئية**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2008، ص8.

الآثار البيئية الملازمة لذلك التطور ، مما أكد الحاجة لتولي السلطة التشريعية مهمة الموازنة بين، المصالح العامة لجعل الغلبة لمصلحة البيئة على المصالح الفردية القائمة على فكرة المنفعة ، ومن ثم تحديد الأعمال المحظورة و التي تؤدي إلى تلوث المحيط بأجزائه المائية و الهوائية و البرية .

وعلى المستوى الدولي فان الاهتمام ينصب على الجوانب الدولية للحماية القانونية للبيئة الإنسانية وقد ظهر في كثير من المفاهيم تؤكد على الطابع الدولي منها: القانون البيئي الدولي ، القانون الدولي للتلوث، وتشير هذه التسميات إلى الجوانب الدولية التي تعمل على الحفاظ على البيئة.[1]

ولا يمكن وضع تاريخ محدد يؤرخ به لنشأة القانون البيئي بالمفهوم السائد حاليا، لكن الاهتمام بالبيئة على مستوى التشريع يعد حديثا نسبيا ، فبعدما اتضحت معالم الدمار الذي أصاب البيئة نتيجة ما يسمى بالثورة الصناعية و التزايد السكاني الهائل، و النتائج المدمرة للحروب وتزايد الأنشطة الضارة بالبيئة على المستوى الوطني و الدولي ، أين نادت الأمم إلى عقد مؤتمرات دقت نواقيس الخطر وأصدرت إعلانات، حددت ابرز معالم القانون البيئي ومبادئه، ومنه يمكن القول بان الثلث الأخير من القرن العشرين شهد بداية عصر البيئة [2].

المقصود بالقانون الدولي للبيئة: نظرا لحاثة الموضوع فانه من الضروري تحديد المقصود ببعض المصطلحات المستخدمة في هذا المجال مثل: القانون البيئي، القانون الدولي للبيئة.

فيعرف الأستاذ(Rodgers(w.h القانون البيئي (Environnemental Law) بأنه :" القانون المتعلق بحماية الكون ،ومن عليه من الأنشطة التي تؤثر في الأرض والقدرة على استمرار الحياة عليها".[3]

ويعد القانون الدولي للبيئة(E.L) احد فروع القانون الدولي العام الجديد ويمكن تعريفه أيضا:"بأنه يضم مجموعة من القواعد و المبادئ القانونية الدولية والعرفية، والاتفاقية الدولية و التي تنظم العمل الدولي، في مجال التعامل مع البيئة للمحافظة عليها وحمايتها من التلوث".[4]

وعرف أيضا:"بأنه القانون الذي ينظم كيفية المحافظة على البيئة البشرية ومنع تلويثها،و العمل على خفضه و السيطرة عليه أيا كان مصدره، بواسطة القواعد الاتفاقية و العرفية المتعارف عليها بين أشخاص القانون الدولي".[5]

---

[1] –احمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة**، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1997، ص4.

[2] –عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**،الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2012،ص26.

[3] –Rodgers (w.h), **Hand Book On Environnemental Law**, London ,19977,p2.

[4] –سامح عبد القوي السيد،**لتدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي**، مصر، دار الجامعة الجديدة،الطبعة الأولى،2012، ص249.

[5] –معمر رتيب محمد عبد الحافظ، **القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث**، القاهرة، دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،2007،ص57.

ومن خلال كل هذا يمكن تعريفه كما يلي: هو القانون الذي يتكون من مجموعة من المواد و المبادئ التي تعني أو تختص بالبيئة، بهدف المحافظة عليها وحمايتها من أسباب تدهورها وذلك بالاستناد إلى جملة من المبادئ.

أهداف القانون الولي للبيئة :

يهدف القانون الدولي للبيئة للحد من التلوث البيئي عبر الحدود ،و العمل على منع هذا التلوث و السيطرة عليه مع إيجاد نظام قانوني فعال ،لإصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث، كما يهدف إلى تعميق صور التعاون الدولي للتغلب على ظاهرة التلوث، وكذا الربط بين حماية البيئة من التلوث وحقوق الإنسان بالإضافة إلى مواجهة التحدي الحقيقي عن طريق إقامة التوازن بين مقتضيات مكافحة التلوث ومتطلبات التنمية .[1]

وهذا ما أكده المبدأ 25من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في 1992ب:ريو من خلال المطالبة بربط البيئة بقضايا التنمية وقد جاءت كما يلي :"على إن السلم و التنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تنفصم".[2]

خصائص القانون الدولي للبيئة : إذا كان القانون الدولي للبيئة فرعا من فروع القانون الدولي العام حيث أن تحقيق المصلحة العامة للمجتمع (وهي حماية البيئة) من الأهداف الأساسية، لقواعد القانون الدولي العام إلا أن هذا القانون له خصائصه التي تميزه عن غيره من فروع القانون الدولي العام بصفة خاصة ونذكر أهمها فيما يلي :

-**القانون البيئي دولي النشأة** : من ابرز الخصائص التي تهيمن على القانون البيئي، انه نشأ دوليا بعد نضوج الحركة البيئية الدولية ،التي تعززت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية 1945م [3] ،ولعل ما يفسر النشأة الدولية للقانون البيئي هو طبيعة المشكلات البيئية ، والآثار الناجمة عنها.

-**قانون ذا طابع فني** : وعليه من مميزات القانون الدولي للبيئة أن قواعده يجب إن تستوعب الحقائق العلمية البحتة، و التي تتعلق بالبيئة المحيطة، حتى يمكن تحديد السلوك الذي ينبغي التزامه في التعامل مع عناصر البيئة والأنظمة الايكولوجية .[4]

فتحديد مثلا :المستويات المسموح بها للتلوث الهوائي يقتضي الرجوع إلى الخبراء و الفنيين من أهل الاختصاص لتقديم الرأي العلمي بشان الحدود الآمنة لزيادة نسبة هذه الغازات و الحدود الخطرة لذلك.

---

[1] – سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي**، المرجع السابق، ص 251.

[2] –صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، المرجع السابق، ص70.

[3] –عبد الناصر زياد هياجنة،**القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق،ص ص 28–29.

[4] – معمر رتيب محمد عبد الحافظ، **القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث**، المرجع السابق، ص76.

– **القانون البيئي ذو طبيعة مختلطة:** يتشكل القانون الدولي البيئي من مجموعة من القواعد المكونة للقانون العام أو الخاص ،إضافة إلى المبادئ و القواعد القانونية التي تكرست، في المعاهدات الدولية و العرف الدولي و مبادئ القانون العام ،وإعلانات المؤتمرات الدولية وفي الجزء الأخر منه، قانون محلي وطني يتمثل في بعض الأحكام البيئية في دساتير وتشريعات الدول المختلفة.[1]

–**قانون ذو طابع تنظيمي أمر:** يهدف المشرع الدولي من هذا القانون إلى الحفاظ على البيئة و الصحة الإنسانية من الأخطار الناتجة عن التلوث، وغيره من مصادر تهديد البيئة، ولكي يحقق هذا الهدف فقد أسبغ على قواعد القانون الدولي للبيئة طابعا ملزما.

فعلى سبيل المثال :" تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م في المادة 235على إن :"الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية البيئة البحرية و الحفاظ عليها وهي مسؤولية وفقا للقانون الدولي ".[2]

–**القانون البيئي غائي** : القانون الدولي للبيئة هو على هذا النحو مجموعة على القواعد القانونية الدولية غايتها حماية البيئة و العمل على تحسينها، وكل قاعدة قانونية ترمي إلى تحقيق هذا الهدف تعتبر تشريعا بيئيا. [3] ووفق هذا المبدأ يكفي حضور شرط الحماية البيئية كغاية من أي قانون.

مصادرالقانون الدولي للبيئة:ويستمد القانون البيئي الدولي قواعده من عدة مصادر يمكن إجمالها فيما يلي:

الاتفاقيات الدولية:تأتي الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية على قمة المصادر الدولية التي تستقي منها قواعد قانون حماية البيئة، وكما يقول البعض فان الاتفاقيات الدولية هي في المرحلة الحالية لتطور قانون البيئة من أفضل الوسائل نحو إرساء دعائم هذا القانون.[4]

ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها على وجه الخصوص، الطبيعة الدولية لكثير من المشكلات البيئية ، التي تقتضي التعاون و الجهود الجماعية لحل تلك المشكلات ، ومنها أيضا وجود المنظمات الدولية ذات الإمكانيات الفنية و المالية التي تستطيع تقديم عون حقيقي في مجال حماية البيئة ، وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تحت رعاية تلك المنظمات على مستوى البر و البحر و الجو.

ومن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية نذكر على سبيل المثال: الاتفاقية المبرمة في لندن عام 1954م المعدلة في أعوام 1962م–1969م–1971م الخاصة بمنع تلوث البحر بزيت

---

[1] – صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، المرجع السابق، ص74.

[2] – احمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة**، المرجع السابق،ص55.

[3] – محمد صافي يوسف، **مبدأ الاحتياط لوقوع الإضرار البيئية**، المرجع السابق، ص9.

[4] – عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية**،الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2008،ص260.

البترول.[1] واتفاقية هلسنكي الخاصة بحماية البيئة البحرية في بحر البلطيق لعام 1974 ، واتفاقيتي برشلونة الخاصة بحماية البحر من التلوث لعام 1976م ،واتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث لسنة 1978م، وأيضا فيما يخص تلوث الهواء نجد اتفاقية جنيف الخاصة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود لعام1989م.[2]

واتفاقية فينا لعام 1985م الخاصة بحماية طبقة الأوزون ،وهناك أيضا اتفاقية فينا لعام 1963م المتعلقة بخطر إجراء التجارب للأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي ،وتحت الماء واتفاقية منع انتشارات للأسلحة النووية لسنة1967م ، واتفاقية فينا لتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي لعام 1986م .

ونجد في ما يخص الاتفاقيات التي تتعلق بالبيئة البرية ما يلي : اتفاقية روما لسنة1951م بشان وقاية النباتات ،والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي و الطبيعي في العالم لسنة1972م ، واتفاقية نيويورك بشان خطر تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى،[3] وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

العرف الدولي: إن قواعد القانون الدولي العرفي في مجال البيئة هي في مراحل تطورها الأولى ومع ذلك فانه لا يمكن إهمالها، وقد تكهن أيان براو نلي بأن هذا الموقف قد يتغير عاجلا ، فقد أصبح من الثابت أن العديد من القواعد العرفية للقانون الدولي للبيئة ،قد انبثقت من خلال الممارسة الوطنية، وقد أكدت لجنة القانون الدولي بأن تكرار الأعراف ذاتها في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية ، يمكن اعتباره بمثابة ولادة قاعدة عرفية جديدة .[4]

وفي مجال القانون الدولي للبيئة نصادف العديد من القواعد العرفية التي تحكم نشاط الدول وتصرفاتها في مجال حماية البيئة الدولية من التلوث.

–فمثلا القاعدة الخاصة باتخاذ البحر كمكان للإغراق ، أي إغراق النفايات و الفضلات الصناعية وغيرها ، هي القواعد العرفية التي كانت تتفق مع الاستعمال المشروع للبحار، ومع ظهور النفايات الخطيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي ،نشأت قاعدة عرفية جديدة وهي المادة الثانية من اتفاقية جنيف لأعالي البحار المبرمة في 29افريل1958م، كما ينبغي الإشارة إلى المبدأ 21 من إعلان استكهولم لسنة 1972م والذي يعد كقاعدة دولية عرفية في القانون الدولي للبيئة ،و الذي يتوافق مع المبدأ رقم (2) منها إعلان

---

[1]– احمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة**، المرجع السابق، ص41.

[2]–راتب السعود، **الإنسان و البيئة:دراسة في التربية البيئية**، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص171–172.

[3] – معمر رتيب محمد عبد الحافظ، **القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث**، المرجع السابق، ص ص118–119.

[4] – صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، المرجع السابق، ص ص85–86.

ريو دي جانيرو لسنة 1992م، ومحصلة الفكرة القانونية لكلا المبدأين هي أحقية الدول في استغلال ثرواتها وفقا لسياستها البيئية مع حظر إن تمتد آثار التلوث على أقاليم الدول الأخرى.[1]

-قرارات و المؤتمرات و المنظمات الدولية:

صدر عن المنظمات الدولية العديد من القرارات والتوجيهات، والإعلانات المتعلقة بحماية البيئة حيث تعتبر من الروافد المباشرة القانونية لقانون حماية البيئة.[2]

أما عن المؤتمرات ذات العلاقة فان ما يصدر عنها ساهم في إرساء مبادئ وقواعد الحفاظ على البيئة، وعلى الرغم من الجدل الذي أثاره هذا المصدر، إلا انه يعد على درجة من الأهمية في التطور الحاصل في القانون الدولي للبيئة ، ويمكن ذكر بعض من المبادئ والقرارات التي أصبحت راسخة في هذا المجال ومنها : مبدأ منع إلحاق الضرر، ومبدأ تقديم التعويضات عن الضرر البيئي ،ومبدأ ضمان بقاء الأصناف المعرضة للانقراض ، ومبدا الاستفادة المتساوية من الموارد المشتركة.[3]

-المبادئ القانونية العامة :

يقصد بهذا المصدر تلك المبادئ القانونية المتعارف عليها ،في النظم القانونية الداخلية للدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، والتي تعبر عن ارتضاء الضمير العالمي لها لما تحمله من اعتبارات العدالة وحسن الجوار، والتوفيق بين المصلحة الخاصة لكل دولة ومصلحة المجتمع الدولي ، وقد نصت الفقرة(ج) من المادة 38من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على إن :"مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحضرة تعتبر ضمن أحكام القانون الدولي التي تطبقها المحكمة، للفصل فيما يعرض عليها من المنازعات الدولية".[4]

ورغم أن دور القضاء و الفقه الدوليين مزال محدودا في مجال وضع وتطوير قواعد القانون الدولي لحماية البيئة، محدودا ولكنه مفتوح الاحتمالات على أفاق تنبئ بالتطور ،فقد بحثت محكمة العدل الدولية أواسط التسعينات من القرن الماضي مبادئ هامة متصلة بحماية البيئة و بالقانون البيئي تتمثل في مبدأ التنمية المستدامة و العدالة بين الأجيال ومبدأ تقييم الأثر البيئي".[5]

-قرارات القضاء الدولي:

---

[1] – احمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة**، المرجع السابق، ص45.

[2] – عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص262.

[3] – صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، المرجع السابق، ص ص90-91.

[4] – معمر رتيب محمد عبد الحافظ، **القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث**، المرجع السابق، ص125.

[5] – عبد الناصر زياد هياجنة،**القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق،ص39.

تلعب الأحكام القضائية الدولية دورا هاما في نطاق القانون الدولي، ومجموعة المبادئ القانونية الدولية التي يمكن استخلاصها من أحكام المحاكم لا تعتبر مصدرا أصليا للقانون الدولي، وإنما هي مصدر احتياطي كما حددتها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[1]

وفيما يخص أحكام القضاء و التحكيم الدولي حول قضايا البيئة ومشكلاتها ،فثمة العديد من الأحكام تؤكد على أنها لا يحق لأية دولة طبقا لأحكام القانون الدولي ،أن تستعمل أو أن ترخص باستعمال إقليمها على نحو يسبب الضرر للأشخاص أو الممتلكات في إقليم دولة أخرى ،وتتحمل الدولة المسؤولية عن إصلاح الإضرار البيئية البالغة و الخطيرة ،وذلك كما حدث عندما حكمت محكمة التحكيم في قضية "مصهر ترابل trail smelter" عام 1930م بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية،وقضية" lake lanoux" عام 1957م بين فرنسا واسبانيا وغيرها من الأحكام . [2]

<u>مبادئ القانون الدولي البيئي</u>:

يقوم القانون الدولي البيئي على جملة من المبادئ، والتي نجدها قد وردت في الكثير من الوثائق الدولية و الاتفاقيات و التشريعات البيئية الدولية و الوطنية للدول، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

-**مبدأ التنمية المستدامة**:ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة من ابرز المفاهيم التي ساهمت في صياغة التوجهات و السياسات المتعلقة بالمشاكل البيئية ، و هذا المفهوم الذي صيغ من قبل " لجنة بروندلاند " يعني : التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، وهذا ما يعكسه المبدأ الثالث من إعلان ري ودي جانيرو حول البيئة و التنمية ، و تحقيقه يكون بمراعاة الاعتبارات البيئية ،عند وضع السياسات الاقتصادية و المالية و غيرها ، إضافة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية و البحث عن بدائل صديقة للبيئة ، و إدارة النفايات و التخلص الأمن منها.[3]

-**مبدأ تقييم الأثر البيئي**:من أهم الأساليب التي يمكن استخدامها لإدخال الاعتبارات البيئية في المشروعات التنموية ،وهو أسلوب تقييم الأثر البيئي ،الذي يعد أساسا للحفاظ على البيئة التي توصي بإتباعه كافة النظم الدولية، ومن خلاله يمكن تحديد التأثيرات المترتبة على البيئة .[4] وتوصي كافة النظم الدولية بإتباعه،ونجد في قانون حماية البيئة اللبناني في:

المادة21:"على الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص إجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة، بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو

---

[1] -عبد الواحد محمد الفار، **<u>القانون الدولي العام</u>**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2008، ص29.

[2] - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، **<u>القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث</u>**،المرجع السابق، ص131.

[3] - عبد الناصر زياد هياجنة،**<u>القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية</u>**، المرجع السابق،ص ص 53-54.

[4] -فارس محمد عمران،**<u>السياسة التشريعية لحماية البيئة في قطر و مصر ودور الأمم المتحدة في حمايتها</u>**، مصر،المكتب الجامعي الحديث،الطبعة الأولى،2005،ص323.

نشاطاتها". تراجع وزارة البيئة هذه الدراسات ،وتوافق عليها بعد التأكد من ملائمتها لشروط سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.[1] ومن خلاله يمكن تحديد التأثيرات المترتبة على جميع مراحل إقامة مشروع معين، ومنه العمل على تحديد السبل للحد من أي أثار سلبية على البيئة.

-**مبدأ التعاون و المسؤولية المشتركة لحماية البيئة:** يعد مبدأ التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ،احد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وقد تم التأكيد علي هذا في العديد من الاتفاقيات الدولية وما هذا إلا تأكيد على إن حماية البيئة مسؤولية الجميع، وهذا المبدأ نجده في المبدأ السابع من إعلان ريو.[2]

فالمشاكل البيئية المتنوعة تفوق قدرة الدولة الواحة علي حلها أو معالجتها، فكل دولة تتحمل مسؤوليتها عن تلويث البيئة، كل حسب قدرته سواء عن طريق التعاون الدولي أو الإقليمي ،فالغازات السامة التي أصبحت تغزو الهواء ،والتي لا تعترف بالحدود السياسية .

-**المبدأ الوقائي:**يقوم على أساس التحوط مسبقا و استشراف الإخطار المحدقة بالبيئة، لمنعها قبل حدوثها، للمحافظة على البيئة ،فالكلفة الاقتصادية للوقاية من التلوث اقل من كلفة معالجتها ، وهي أضرار غير قابلة للزوال، وورد هذا المبدأ في المادة الخامس عشر من إعلان ريو دي جانيرو سنة1992.[3]

-**مبدأ على الملوث الدفع:**ويمثل احد أهم مبادئ القانون الدولي، و كان أول ظهور دولي له سنة1972، حيث ورد ضمن قائمة التوصيات التي وضعها المجلس الخاص بوضع المبادئ التوجيهية، فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية و السياسات البيئية،فمن مبادئ القانون الدولي أن مخالفة التزام دولي،يستتبع الالتزام بالتعويض بطريقة كافية، وهذا بهدف تامين الحماية البيئية و التنمية المستدامة .[4]

-**مبدأ المشاركة الشعبية** : و يعتبر من ابرز وأكثر مبادئ القانون الدولي البيئي ،حضورا و أهمية في مجال العمل البيئي على كافة المستويات ،وأصبح يطلق على كل هذه المجهودات الساعية لحماية البيئة بأنها:"الديمقراطية البيئية" ،ويندرج تحت هذا المبدأ جملة من الحقوق تتمثل في ما يلي:

- الحق في المشاركة في صنع القرارات البيئية.
- الحق في الحصول على المعلومات.
- الحق في الحصول على العدالة البيئية.

---

[1]-**قانون حماية البيئة**، www.e.lawyearassistance.com/legislations.pdf/lebanon/environment protection .Ar.pdf.15-05-2013/10.55

[2] - سامح عبد القوي السيد،**التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي**، المرجع السابق،ص255.

[3]-عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق،ص61.

[4]-صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، الجزائر، الدار الخلدونية، الطبعة الأولى،2010 ،ص ص 170-171

و قد ظهر هذا المبدأ كنتيجة لأن التدهور البيئي يصيب هذه الشريحة، وقد أكد إعلان ريو بشان البيئة والتنمية على مبدأ المشاركة في نص المبدأ العاشر كما يلي :"تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب، و توفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني الوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد و الأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار، وتقوم الدول بتسيير و تشجيع توعية الجمهور و مشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع وتكفل فرص الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية و الإدارية بما في ذلك التعويض و سبل الإنصاف".[1]

المطلب الثالث

حماية البيئة في الإسلام

إن موضوع البيئة و مشكلاتها بات من أهم القضايا المثارة حاليا ،فأصبحت محور الاهتمام في شتى أنحاء العالم ، فقد أصبح الكون الذي نعيش فيه مصدرا حقيقيا للأخطار التي تهدد الوجود و الأمن الإنساني، فقد أصبحت صحة و حياة الإنسان مهددة من عدة نواحي الأمر الذي حدا بالدول، العلماء و المفكرين إلى التضافر و التعاون للبحث في هذه التحديات البيئية و هذا ينبع من أهمية و خطر هذه المسألة [2] ، ولا يفوت الباحث في سياق الاهتمام بحماية البيئة إن يكشف عن مدى اهتمام الإسلام بالبيئة وسعيها للمحافظة عليها بكثافة السبل و الطرق .

فالإسلام له مع البيئة شأن عظيم حيث جاءت تعاليمه المتصلة بها لتصونها و لا تدمرها و تصلحها و لا تفسدها و تحميها من كل إهمال أو مساس.[3]

فالشريعة الإسلامية تنظم جميع أوجه السلوك الديني و المدني، فهي لا تنظم علاقة الإنسان بربه فحسب بل تنظم علاقته بمن حوله، و بالبيئة التي استخلف فيها. [4]

فقد نبه القرآن إلى إحكام و إتقان صبغة الله في هذه البيئة حيث قال تعالى " و ترى الجبال تحسبها جامدة و هي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء انه خبير بما تفعلون " النمل الاية88، و في قوله تعالى :" إن كل شيء خلقناه بقدر " القمر 49 ، وفي هذه الآية إشارة إلى أن الله

---

[1]-عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية** المرجع السابق،ص76.

[2]-عبد العزيز طريح شريف، **التلوث البيئي حاضره و مستقبله**، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2003، ص3.

[3]-زكي زكي حسين زيدان ،**الإضرار البيئية و أثرها على الإنسان و كيف عالجها الإسلام**، القاهرة،دار الكتاب القانوني، الطبعة الأولى،2009،ص5.

[4]-عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي، **الحفاظ على البيئة من المنظور الإسلامي**، القاهرة، مركز صالح عبد الله كامل، الطبعة الأولى، 1998، ص96.

خلق هذا الكون بدقة بالغة ؛ و أيضا جعل لها دروع واقية لحمايتها لقوله تعالى : "و جعلنا السماء سقفا محفوظا وهم عن آياتها معرضون " الأنبياء32 ، و في ذلك إشارة لطبقة الأوزون .[1]

فالبيئة في المنظور الإسلامي خلقت للإنسان بكل عناصرها و ثرواتها أرضها، سماءها و ماءها وما على الإنسان إلا الاعتدال في استخدام هذه البيئة و مواردها والبعد عن الفساد ولكن الإنسان، لم يحسن استخدام هذه النعم جريا وراء طموحاته الغير محدودة ،فشرع لنفسه ما لم يأذن به الله متخذا في ذلك مبدأ الغاية تبرر الوسيلة[2] ، فصلاح البيئة أو فسادها إنما هو مرهون بالإنسان نفسه، فان صلح صلحت معه بيئته و إن طغى و أفسد فسدت معه بيئته.

و القرآن الكريم يعطينا التوصيف الحقيقي لهذه المشاكل البيئية الحاصلة في قوله تعالى:" ظهر الفساد في البروالبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون "سورة الروم 4و يقول أيضا في سورة الأعراف 85 :"ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين".

و نجد هنا انه في الإشارة إلى التلوث الذي يصيب البيئة بجميع عناصرها لم يتم استخدامه كمصطلح مباشرة ، فالقرآن الكريم و السنة النبوية قد ورد فيهما لفظ الضرر و الإضرار ،و أيضا لفظ الفساد، و كلها مصطلحات أدق و اشمل من مصطلح تلوث البيئة ، فمفهوم فساد البيئة يتسع لكل الأعمال الضارة بالبيئة أو مصادر تهديدها ، و كل ما يؤدي إلى الإخلال بمكوناتها و استنزافها ،على نحو يهدد دوامها لصالح الأجيال المقبلة.[3]

فقد أكد الإسلام على تهذيب الإنسان و توجيهه و أمره لعمل كل ما فيه صلاح له ،و لمن حوله و حث على النظافة و الاقتصاد وعدم الإسراف، و الاستفادة مع عدم الإضرار بمكونات البيئة المتوازنة.[4] فنجاح الإنسان مربوط أكثر بمدي تحكمه في هذه الموارد بشكل عقلاني و ليس بما يحققه من انجازات وتطورات من دون مراعاته وحافظته على هذه الموارد البيئة التي يعيش فيها.

و كما أشار القرآن الكريم في عدة سور إلى مشاكل و تدهور البيئة و فسادها فقد وردت أيضا أدلة كثيرة تنهى عن الإضرار بالبيئة ،في كتاب الله و سنة نبيه و أيضا في القواعد الفقهية ، فالناظر إلى آيات القرآن الكريم يرى أنها تتضمن نهيا جازما عن الإفساد في الأرض، فقد وردت كلمة فسد في القرآن الكريم 50 مرة مما يدل على تحريم الإضرار بالبيئة و تلويثها .

ومن هذه الأدلة القرآنية نذكر قوله تعالى في سورة البقرة 10-11 :" وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون و لكن لا يشعرون "، و قوله تعالى في سورة

---

[1]-عبد القادر الشيخلي، **حماية البيئة في ضوء لشريعة والقانون والإعلام والإدارة والتربية والإعلام**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى،2009،ص ص 29-30.

[2]-عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي، **البيئة في الفكر الإنساني و الواقع الإيماني**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية،2009،ص8.

[3]- زكي زكي حسين زيدان ،**الإضرار البيئية و أثرها على الإنسان و كيف عالجها الإسلام**،المرجع السابق ،ص ص 18-19

[4]-إبراهيم بن سليمان الاحيدب،**امن و حماية البيئة**،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى،1998،ص44.

البقرة 60 : "كلوا و اشربوا من رزق الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين "، و تشير كلمة العثي إلى اشد مستويات الفساد.

و من السنة النبوية نجد ما روي عن ابن عباس قال :" قال صلى الله عليه و سلم :المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء و الكلأ و النار وثمنه حرام " و فيه إشارة إلى إن الناس شركاء في الماء و الكلأ و النار و لا يجوز فعل أي شيء يؤدي إلى الإضرار بهم .[1]

أما بالنسبة للأدلة الواردة على تحريم الإضرار بالبيئة من القواعد الفقهية فتوجد عدة قواعد فقهية استنبطها الفقهاء من كتاب الله و سنة رسوله من أهم القواعد ما يلي :

-**قاعدة لا ضرر و لا إضرار** : و الضرر يقصد به إن ينتفع شخص ما بشيء و يضر به غيره و الضرار هو الذي ليس لك فيه منفعة و لجارك فيه مضرة و هذه القاعدة تعمل على إرساء بعض المفاهيم البيئية السليمة .[2]

-**قاعدة الضرر يزال:** معنى أن أي تصرف يترتب عليه ضرر بالغير يجب إن يزال بكل الوسائل.

-**الضرر لا يزال بالضرر**: بمعنى انه ينبغي في سبيل إزالة الضرر ألا يرتكب ضرر آخر و إلا ما تحقق إزالة الضرر.

-**الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف** :أي الضرر يجوز إزالته بضرر اخف منه ولا يجوز إن يزال بأشد منه و لا بمثله.

-**درء المفاسد مقدم على جلب المصالح**:بمعنى إذا تعارضت مفسدة ومصلحة، قدم دفع المفسدة على جلب المنفعة، لان الشريعة الإسلامية تحرص في جميع حالاتها على تحقيق الخير للفرد والجماعة وذلك لكون المصالحة مأخوذة من الصلاح.[3]

ولهذه القواعد وغيرها وزن وأهمية عند التقنين للأحكام المتعلقة برعاية البيئة و الحفاظ عليها وإنزالها على الواقع خاصة فيما يتعلق بتحديد العقوبات المناسبة للأحداث و الإضرار.[4]

الإسلام وحماية البيئة:

لقد كانت و مازالت نظرة الإسلام تجاه البيئة تحقق الأهداف العالمية للبرامج و التشريعات والأنظمة البيئة ،التي وضعت في تشريعات و واستراتيجيات مختلفة من العالم،حيث ثم التأكيد على إن الحفاظ على البيئة في الإسلام واجب ديني لا نظام تشريعي، ومن هذا المنطلق فان المتتبع لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ،يجد أن هناك خطوطا واضحة بخصوص البيئة و الحفاظ عليها ، حتى أن الإسلام

---

[1] – زكي زكي حسين زيدان ،**الإضرار البيئية و أثرها على الإنسان و كيف عالجها الإسلام**، المرجع السابق ،ص20 .

[2] –فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، **البيئة والبعد الإسلامي**،عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى، 2007،ص114.

[3] –محمد التهانوي، **معجم المصطلحات الإسلامية**، بيروت، شركة الخياط،الجزء الثالث، دذ س ن ، ص821.

[4] –عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية،الجزائر**،المرجع السابق ،ص326.

حدد أيضا كيفية التعامل مع البيئة لضمان استمرار الحياة لقوله تعالى "...فاذكرُوا ألاَءَ اللهِ ولا تعثوا في الأرض مُفسِدين"74الاية سورة الأعراف .

فهكذا قد استخلف الله تبارك وتعالى الإنسان في الأرض ، وهيأ له البيئة الإنسانية الملائمة للعيش فيها و التمتع بخيراتها ، على إن يكون أمينا في استغلالها ومقسطا في استخدامها، ليستفيد منها هو و الأجيال اللاحقة بعده جيلا بعد جيلا .

وكما أحاطت السنة النبوية المطهرة بالكثير من الأحاديث الداعية للاعتناء بالبيئة وعدم الإضرار بها، نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم :"إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فان استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها ". كما حرص الإسلام على عدم قطع الأشجار وإتلافها فقال صلى الله عليه و سلم :"من قطع سدرة، صوب الله في رأسه النار ".[1]

و يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه :" لا تهلكوا الأرض فان سحمتها في وجهها" ،و في هذا إشارة إلى عدم تجريف الأرض لان اخذ الطبقة السطحية ضار بالتربة .

المبادئ و المفاهيم البيئية في الإسلام :

لقد أقرت التشريعات الدولية بأن لكل إنسان الحق في إن يعيش في بيئة نظيفة من كافة أنواع التلوث و الفساد ،بحيث تمكنه من بناء ذاته معنويا ،و على المجتمع و الدولة أن يوفرا له هذا الحق.

-**مبدأ الشمولية** :يكرس الإسلام فكرة الشمولية و التكامل من مختلف عناصر البيئة و أهمية كل

عنصر منها في استدامة الحياة على الأرض ، و هو كذلك يؤكد أهمية الخلق و دوره في اكتمال مشهد الحياة على الأرض،[2] لان الإنسان هو في الأصل المسئول الأول عن بيئته.

- **مبدأ الاستخلاف** :و من المبادئ و المفاهيم الراسخة في الإسلام مفهوم استخلاف الإنسان في الأرض لعمارتها، و لا يكون ذلك إلا من خلال إحيائها و حماية مكوناتها ،و هذا تأكيدا لقوله تعالى :"و إذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يسفك الدماء و نحن نسبح بحمدك و نقدس لك قال إني اعلم ما لا تعلمون " البقرة 30.[3]

- **مبدأ الترشيد و الانتفاع المستدام بالمواد** : يعتبر الترشيد و الاقتصاد في استغلال الموارد من المبادئ المستقرة في النظام الإسلامي ، فالترشيد للمسلم يمثل أسلوب حياة ، و ليس ظاهرة مؤقتة و لا شعار يرفع عند حلول الأزمات المادية ، أو عند نقص الموارد الطبيعية، و نجد ذلك في و قوله عز و جل في الآية

---

[1]-رائف محمد لبيب ،**الحماية الإجرائية للبيئة**،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق،جامعة المنوفية،مصر،2008،ص ص25-26.

[2] -عبد الناصر زياد هياجنة،**القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق،ص 255.

[3] - رائف محمد لبيب ،**الحماية الإجرائية للبيئة**،المرجع السابق،ص24.

67 من سورة الفرقان :"و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما "و كلها أدلة على الدعوة للترشيد في استغلال هذه الموارد و الاقتصاد في الاستهلاك لاستدامتها و حمايتها من الهلاك .[1]

– **مبدأ محدودية الموارد** :فقد أشار الإسلام في عدة مواضع إلى إمكانية نضوب المواد كنتيجة طبيعية لمحدوديتها. لافتا النظر إلى بعض مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، حيث يقول عز و جل في الآية 21 من سورة الحجر:" وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم " و كذلك قوله تعالى في الآية 164 من سورة البقرة :"إن في خلق السموات و الأرض و اختلاف الليل و النهار و الفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس و ما انزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها و بث فيها من كل دابة و تصريف الرياح و السحاب المسخر بين السماء و الأرض لآيات لقوم يعقلون "[2]

– **التشاركية في الانتفاع بالموارد:** و هذا المفهوم الإسلامي يؤكد على حقوق جميع الكائنات في ملكية هذه العناصر البيئية فهي حق مشترك بينهم ، فمن حق كل فرد ينتفع منها بقدر حاجته دون إن يعطل أو يبطل حق انتفاع الآخرين ، و تقدر الحاجة هنا بقدرها كما و كيفا ، وذلك في قوله تعالى في الآية 14 من سورة النحل: " و هو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا و تستخرجوا منه حلية تلبسونها و ترى الفلك مواخر فيه و لتبتغوا من فضله ، و لعلكم تشكرون " ،و هذا دليل تسخير كل شيء للإنسان و في إشارة إلى التشارك مع باقي المخلوقات مع أفضلية الإنسان لأنه المخلوق المكلف على هذا الكوكب في الآية 70 من سورة الإسراء : " و لقد كرمنا بني أدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ".[3]

– **مبدأ المسؤولية الفردية** : و نضيف إلى باقي المبادئ و المفاهيم الإسلامية في مجال حماية البيئة مفهوم الإثم و مبدأ المسؤولية الدنيوية و الأخروية للإنسان عن أعماله ،و ضمان أضرار التلوث في الفقه الإسلامي كجزاء يترتب على مسؤولية الجار محدث التلوث ،يكون نقدا أو عينا على حسب الأحوال ،وهذا النوع من التعويض هو الأصل في مجال المسؤولية عن الأضرار البيئية و لا يلجأ إلى التعويض النقدي إلا إذا تعذر الحكم بالتعويض العيني .[4]

– المسؤولية الدولية : للدولة الحق في اخذ جميع التدابير و الإجراءات المتعلقة بمنع الضرر، أو تقليله قبل حدوثه بناءا على قاعدة منع الضرر التي تقول :"لا ضرر و لا إضرار" ،أو قاعدة سد الذرائع المؤدية إلى الفساد فللدولة مثلا: الحق في منع التصرف المؤدي إلى الضرر أو الفساد ،فلا يجوز لأحد أن يفسد الهواء بدخان المصانع فمن خلال دراسة النصوص الشرعية و تتبع أقوال العلماء و مواقف حكام

---

[1]– عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي،**البيئة في الفكر الإنساني و الواقع الإيماني**، المرجع السابق،ص ص 125–127.

[2]– عبد الناصر زياد هياجنة،**القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق، ص257.

[3]–احمد عبد الرحيم السايح،احمد عبده عوض، **قضايا البيئة من منظور إسلامي**، القاهرة،مركز الكتاب للنشر،الطبعة الأولى،2004،ص113.

[4]–محمد حواس عطا سعد، **جزاء المسؤولية عن إضرار البيئة** ، الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى،2011، ،ص21.

المسلمين الملتزمين بأحكام الشريعة، تقضي إلى أن توفير نوعية بيئية جيدة ،تعد إحدى المهام الكبرى للدولة في الإسلام.

حيث قد جندت الدولة الإسلامية في الماضي جهازا خاصا للقيام بذلك هو "جهاز الحسبة "، و نجد في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحة عن ابن عمر حيث يقول صلى الله عليه و سلم :"كلكم راع و كلكم مسئول عن رعيته و الأمير راع، والرجل راع على أهل بيته و المرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع و كلكم مسئول عن رعيته".[1]

– **مبدأ التوازن** : يؤكد الإسلام على فكرة التوازن الطبيعي بين مكونات الطبيعة ، فهذا التوازن يضمن المحافظة على الحياة و استمرارها ، و الإخلال به يقود إلى تدهور نوعية الحياة ، و قد يصل في حده الأقصى إلى انهيار المنظومة الحيوية و دمارها، يقول الله تعالى في سورة الحجر الآية 19 :"و الأرض مددناها و ألقينا فيها رواسي و أنبتنا فيها من كل شيء موزون ".

فالنظام الكوني برمته قائم على التوازن في الأنواع و الأعداد الحيوانية و النباتية ،و أي إخلال بهذا التوازن يؤدي إلى ظهور مشكلات البيئة.[2]

التوجيهات الإسلامية للحد من التلوث :

إن من أهم ما يميز العقيدة الإسلامية عن غيرها من الشرائع الدينية أنها جاءت بتصور كامل عن الحياة و الإنسان و الكون، وأرست لذلك سننا كونية ثابتة لا تتغير ، لأن قوى التحكم فيها من حيث الوجود و العدم ليست بشرية ،في حين أسندت كثيرا من الظواهر الكونية المتعلقة بالإنسان إلى الإنسان نفسه ، ومن هذه القضايا نجد المشكلات البيئية الناتجة عن سوء استخدامه [3]، و يحتوي الإسلام على عدة توجيهات للحد من التلوث و حماية البيئة ، و يمكننا رصدها في النقاط التالية :

1 – التوجيهات الإسلامية للحد من التلوث الهوائي: فقد أرشدنا الإسلام إلى الاستفادة من الطاقة البديلة ومن ذلك:

طاقة الرياح : فقد ذكر الله تعالى كلمة الرياح في القرآن الكريم 27 مرة ، ومن ذلك قوله تعالى :" هو الذي يسيركم في البر و البحر حتى إذا كنتم في الفلك و جرين بهم بريح طيبة و فرحوا بها جاءتها ريح عاصف و جاءهم الموج من كل مكان و ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين" سورة يونس الآية 22 ، و قوله أيضا في سورة ص في الآية 36 :"فسخرنا له الريح تجري بأمره رخاء حيث أصاب "[4] ،فقد نهى الإسلام عن تلويث الهواء بالدخان و الروائح الكريهة

---

[1] – عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية**، المرجع السابق،ص ص 227–230.

[2] – عبد الناصر زياد هياجنة،**القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق،ص256.

[3] – فؤاد عبد اللطيف السرطاوي،**البيئة والبعد الإسلامي**، المرجع السابق،ص153.

[4] –أبو نصر الله عبد العزيز فاضلي،**البيئة من المنظور الشرعي و سبل حمايتها في الإسلام** ،بيروت، دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى،2009،ص15.

التي تؤذي الآخرين حتى لو كانت من الأشياء المباح أكلها كالثوم و البصل لقوله صلى الله عليه و سلم :" يا أيها الناس إنكم تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين : هذا الثوم و هذا البصل " .

و هذا بسبب رائحتهما ، فإذا كان موقف الإسلام هكذا من الأمور الحلال أكلها ذات الرائحة الكريهة، فالنهي أشد و أعظم في الأمور الأخرى كالدخان و الغازات الكيماوية ، [1]ومنه فقد أشار القرآن الكريم و فصل في فوائد الرياح و التي منها تسيير السفن الشراعية و إدارة طواحين الهواء و إنتاج الطاقة الكهربائية على شكل تربينات بقدرة اعلي و سعر اقل وما على الإنسان إلا إدراكها و استغلالها .

الطاقة المائية : و هذا ما نستوضحه في قوله تعالى :" أولم ير الذين كفروا أن السموات و الأرض كانتا رتقا ففتقتاهما و جعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون " سورة الأنبياء الآية 30. و يستفاد من الماء في شرب كل المخلوقات فضلا عن استغلال طاقة المياه الأنهار و الشلالات في إنتاج الطاقة النظيفة،[2] لتجنب التلوث و الاستفادة منها لتلبية حاجياته اليومية.

الطاقة الشمسية : و تأتي هنا الطاقة الشمسية في مقدمة المصادر المتجددة التي يمكن إن تحل تدريجيا محل المصادر الغير متجددة المهددة بالنضوب [3]، فقد أشار القرآن الكريم لهذا المصدر من الطاقة المتمثل في الشمس كمصدر للإضاءة و الدفء مهم جدا ،لقوله تعالى :" و الشمس و ضحاها " سورة الشمس الآية 1، و تعد الشمس خزانا طاقيا هائلا و بديلا سلميا قد يغني عن الكثير من المفاسد و الأضرار البيئية وذلك بتوليد الطاقة من أشعتها على شكل كهرباء و هيدروجين، لقوله تعالى :" و سخر لكم الليل و النهار و الشمس و القمر و النجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون" سورة النحل الآية 12. [4]

2 – التوجيهات الإسلامية للحد من اثأر تلوث الماء : للماء أهمية كبرى و أسرار عظمى في القرآن الكريم، فقد جعله الله عماد الحياة النباتية، الحيوانية و الإنسانية ، و نجد في قوله تعالى في سورة الأنبياء الآية 30:" و جعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون " و في مواضع كثيرة من القرآن ،و السنة الشريفة ،[5]و قد ذكر في القرآن الكريم أكثر من 63موضعا كمصدر للحياة و الطهارة و غيثا و شربا و سقاء ، و يجب على الفرد فور استشعاره لهذه الأهمية أن يسعى لعدم إفسادها و تلويثها .

–و قد دعي الله تعالى إلى ترشيد استهلاك المياه في المجالات الإنتاجية و الاستعمالات اليومية .

---

[1] – إبراهيم بن سليمان الاحيدب، **امن و حماية البيئة**، المرجع السابق،ص ص47–48.

[2] –هشام بشير ،**حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**،القاهرة،المركز القومي للإصدارات القانونية،الطبعة الأولى،2011،ص ص 31–32.

[3]–محمد عبد البديع ،**الاقتصاد البيئي و التنمية**،القاهرة، دار الأمين للطبع و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2006،ص78.

[4] –حسن احمد شحاته ،**التلوث البيئي و مخاطر الطاقة** ، القاهرة،مكتبة العربية للكتاب، الطبعة الأولى،2002 ،ص156.

[5] – ماجد راغب الحلو ،**قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر،الطبعة الأولى،2008،،ص 209.

–النهي عن تنجيس الموارد المائية و حرمة تلويثها بمختلف المخلفات، و من ثم الدعوة إلى معالجتها قبل تصريفها أو إعادة استعمالها للري و التسميد.

–البحث عن موارد مائية باستخدام تقنيات مستحدثة، من باب الصدقات الجارية كتحليه المياه و الاستمطار

الصناعي و إعادة استعمال المياه العادمة .

–خلق وعي بيئي لدى السكان من باب الأمر بالمعروف و التواصي بالحق و التعاون على البر .[1]

3 – توجيهات إسلامية للحد من تلوث التربة : هناك شعار ملفت يرفعه حماة البيئة هو " الأرض أمنا " و هذا الشعار ينسجم مع ما يطرحه القرآن الكريم من علاقة الإنسان بالأرض في قوله :"اعبدوا الله مالكم من إلاه غيره هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها " سورة هود الآية 61 ، ومن التوجيهات نذكر ما يلي :

–الدعوة إلى إحياء الأرض في مواجهة التقلص الحاد للأراضي الصالحة للزراعة .

–تجنب إتلاف الأشجار المثمرة، فقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لجيش أسامة :" و لا تعقروا نخلا و لا تقطعوا شجرة مثمرة " صحيح مسلم ، وقد اهتم الإسلام أيضا بالغطاء النباتي فنهى عن قطع الأشجار .

–الترغيب في غرس الأشجار واعتبارها صدقة جارية لصاحبها لقوله صلى الله عليه و سلم :" لا يغرس المسلم شجرة غرسا و لا يزرع زرعا فيأكل منه إنسان و لا دابة و لا شيء إلا كانت له صدقة " سنن أبو داود ، و الأشجار تمثل مصدر للغذاء و الظل و تنقية الهواء، و عامل للتقليل من الضجيج و الصخب."[2]، وفيها الدعوة للرفق بالحيوانات هذا معالجة لأحد التحديات البيئية العالمية المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي.

و من التقاليد الإسلامية البيئة التي يمكن الاستفادة منها و تطويرها بما يواكب متطلبات الحياة في العصر الحاضر كمفهوم " كالحمى" التي كانت سائدة في الدولة الإسلامية ، و الحمى من الأدوات الهامة للمحافظة على عناصر البيئة ، و هي مناطق محمية حول الينابيع و مجاري المياه حيث تم تقييد حرية و سلوكيات الإفراد و في ذلك جهود لحماية التنوع الحيوي وهي ما يدعي حاليا المحميات الطبيعية التي تمثل احد الجهود الدولية للحفاظ على التنوع البيولوجي .

و من الأفكار التي تؤكد أيضا على حماية البيئة في الإسلام و التي تعتبر من أصول الشريعة الإسلامية ما ما يعرف اليوم بالحوافز الاقتصادية لتشجيع حماية البيئة، أو ممارسة النشاطات الصديقة

---

[1] – هشام بشير ، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**، المرجع السابق،ص32.

[2] – عبد القادر الشيخلي، **حماية البيئة في ضوء لشريعة والقانون والإعلام والإدارة والتربية والإعلام**، المرجع السابق،ص ص 154–155.

للبيئة و يستشهد هؤلاء بقول الرسول صلى الله عليه و سلم في شأن أحياء الأرض الميتة حيث قال عليه الصلاة و السلام :" من أحيا أرضا فله اجر ، وما أكلت الحوافي منها فهو له صدقة "[1]

4 – توجيهات إسلامية للحد من التلوث الإشعاعي و مخلفات الحرب : كان لاكتشاف الذرة وما حققه التقدم التكنولوجي، و استخدامهما لتحقيق الأهداف الحربية و السلمية انعكاسات مدمرة على البيئة المحيطة، فلم تقتصر الشريعة الإسلامية على حماية البيئة في أوقات السلم بل تتعدى ذلك إلى توفير الحماية البيئية بعناصرها الحية و الغير الحية حتى في أوقات و الحرب و الصراع .[2]

فقد أوصى الرسول صلى الله عليه و سلم قادة الجهاد أثناء غزوة مؤتة بقوله :"اغزوا بسم الله في سبيل الله من كفر بالله ...ولا تغدروا ولا تغيروا ،و لا تقتلوا وليدا ،و لا امرأة و لا كبير فانيا ،و لا منعزلا بصومعة ،و لا تقطعوا نخيلا و لا شجرة تهدموا بناءا "،لان الناس عادة ما يخرجون عن سلوكهم المعهود أثناء الحرب و في هذا تذكير لتجنب الفساد و التدمير حتى في أوقات الحرب. [3]

و كما هو واضح فان المجتمع الدولي مشحون بالمنازعات المسلحة و الحروب الفتاكة، ومختلف أشكال و مظاهر الاحتلال التي تنال كلها من البيئة في شتى عناصرها ، ناهيكم عن استخدام أسلحة نووية و كيماوية ضارة بالبيئة و تعرض النفس البشرية للتهلكة و تمس أمنها و استقرارها.

فالحروب في الإسلام ليست حروب إبادة و فناء ،وإنما تهدف لمنع الاعتداء و لا أدل على ذلك من أنها لا توجه إلا للمقاتلين.[4]

و بهذا يمكن القول بان الشريعة الإسلامية سبقت القوانين الوضعية الخاصة بحماية البيئة من خلال ما تضمنته من أحكام متعلقة بالأساس بمبادئ تحقيق الأمن البيئي ،والدعوة للحفاظ على عناصر البيئة و مكوناتها ،فعملت على تحديد طرق الثواب للمحسنين للبيئة و العقاب للمضرين بها لان حماية البيئة في الإسلام تشكل مبدأ راسخا بتعزز كلما زاد حضور التعاليم الدينية في حياتنا.

المبحث الثاني

انعكاسات المشكلة البيئية على النظام العالمي

لقد شغل موضوع حماية البيئة، حيزا كبيرا من اهتمام المنظمات الدولية و الإقليمية، وكذا المنظمات غير الحكومية، نتيجة للأخطار التي أحاطت بالبيئة الدولية على خلفية المشاكل البيئية التي ألقت ومازالت تلقي بظلالها على كل عناصر البيئة، سواء في الجو، أو في البحر، أو على سطح الأرض .

[1] – احمد عبد الرحيم السايح،احمد عبده عوض، **قضايا البيئة من منظور إسلامي**، المرجع السابق،ص117.

[2] –عبد الناصر زياد هياجنة،**القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق،ص ص260–261.

[3] – ماجد راغب الحلو ،**قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، المرجع السابق،ص329.

[4] – عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي،**البيئة في الفكر الإنساني و الواقع الإيماني**، المرجع السابق،ص65.

وقد أدرك المجتمع الدولي مدي الخطورة الكامنة في ما تتعرض له البيئة من أشكال الانتهاك والتلوث، ومن ثم كان التحرك على مستوى التنظيم الدولي من خلال تفعيل دور المنظمات، في ملاحقة الأضرار التي تحدق بالبيئة على نحو منظم، في سبيل الوصول إلى بيئة دولية خالية من التلوث وصالحة للعيش فيها بسلام واطمئنان .

فلقد أدي الوعي المتزايد للطابع العالمي لمشاكل البيئة إلى نشأة نهج جديد أكثر جدية بشأن المشاكل البيئية، فقد أبدت الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، استعدادا أكبر للعمل معا من اجل التصدي للمخاطر التي تواجهها البيئة على أساس عالمي، وعلى هذا الأساس عالجنا هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: المجهودات الدولية لحماية البيئة.

المطلب الثاني: المجهودات الإقليمية للحفاظ على البيئة.

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية والدفاع عن البيئة.

المطلب الأول

المجهودات الدولية لحماية البيئة

لقد اتسع مدى الضرر البيئي العابر للحدود الإقليمية، حتى لم تعد التشريعات الداخلية للدول تكفي للسيطرة عليه، إذ أن القضايا البيئية قد أصبحت محل إهتمام وتركيز العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، رغم كثرة التحديات في السياسة البيئية الدولية، ورغم التعقيدات المتزايدة داخل النظام العالمي، هذه القضايا البيئية، التي تحولت من مجرد قضايا إلى نزاعات وحروب بيئية أو ما يسمى ب" Ecowars "نتيجة للاختلال في عامل الاستغلال الإنساني، ونتيجة لكثرة التحديات التي تواجه كلا من استحداث الأنظمة البيئية والسياسات البيئية الدولية .

ومع متغيرات النظام العالمي المتقلب الذي أعقب الحرب الباردة تضاعفت التحديات العالمية التي تواجه سلامة الدول، حيث تضافرت تحديات التلوث البيئي، وفي غياب سياسة عالمية شاملة، قد جرت محاولات شتى على الصعيد الدولي لتحديد نطاق وآليات الرشادة البيئية العالمية بحيث يشتمل على حلول للتهديدات الممكنة على مستوى الأمن البيئي والذي يهدده التلوث والتصحر.

ويتميز الأمن البيئي العالمي في كونه يتحقق في إطار جماعي عالمي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار وبدون هذا الجهد الجماعي العالمي لا يمكن أن يتحقق الأمن الإنساني والأمن الدولي، الذي يمتاز هو الآخر بتضارب الأولويات وتقاطع المصالح. [1]

أولا:مؤتمر ستوكهولم 1972

بدأ العالم حديثا يدرك آثار أعماله المدمرة على البيئة التي يعيش فيها، و ارتفعت أصوات المصلحين تطالب بوضع حد لتخريب الإنسان للبيئة في كل زمان مكان، نظرا للطبيعة الديناميكية للتلوث، فعلى المستوى الدولي اهتمت المؤتمرات ببحث مشكلة التلوث.

ففي عام 1972 عقد في مدينة ستوكهولم بالسويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية بحضور أكثر من115 دولة،الذي أرخ لأول إعلان متعلق بالبيئة مكون من ستة وعشرين مبدأ، فقد نص إعلان ستوكهولم الصادر عن المؤتمر على: أن للإنسان حق أساسي في ظروف الحياة المناسبة في بيئة نوعية، تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية، كما أن له مسؤولية حماية البيئة للأجيال القادمة، كما أكد على دور الدولة في حفظ الطبيعة مميزا بين الموارد القابلة للتجدد، والموارد الغير متجددة، الواجب التعامل معها وضمان مبدأ التوازن، كما أقر الإعلان مبدأ التعويض لضحايا التلوث البيئي .[2]

يعد برنامج الأمم المتحدة من نتاج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، ويلعب دورا خاصا كبيرا في حماية البيئة من التلوث والتعويض عنها في حالة فشل الإجراءات الوقائية في منع حدوث الضرر.[3]

وكان من أبرز الانجازات الرئيسية بهذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كهيئة دولية متخصصة بشؤون البيئة، وكذلك قيام لجنة القانون الدولي بدراسة القضايا المتعلقة بالبيئة وتطور القانون الدولي في هذا المجال.[4]

ثانيا: مؤتمر نيروبي 1982

عقد المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا بين 10-18 ماي 1982 بعد مضي عشرة سنوات من انعقاد مؤتمر ستوكهولم برعاية الأمم المتحدة، وهو يعتبر امتداد لمؤتمر ستوكهولم.

استعرض المؤتمرون الشؤون التي تتعلق بالبيئة والتنمية والارتفاع المضطرد في عدد سكان العالم، وخاصة في دول العالم الثالث، كما اثني المؤتمر على الجهود من أجل وضع المعالجات والتعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال .

---

[1]-منيرة بودرابن، **مضامين الأمن البيئي لمواجهة مظاهر التهديدات الأمنية وتحقيق التنمية الإنسانية"دراسة في مفهوم الرشادة البيئية العالمية**"،المرجع السابق،ص 21.

[2]-عبد الناصر زياد هياجنة ،**القانون البيئي :النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية** ،المرجع السابق،ص ص236-237.

[3] -عبد السلام منصور الشيوي ،**التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ،القاهرة، دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،2008، ص120.

[4] -صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي ، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة** ، المرجع السابق ، ص 112.

كما شدد المؤتمرون على التخفيف من حدة النزاعات الدولية، وعدم توسعها لانعكاساتها الخطيرة على الشعوب في العالم، والأذى الذي قد يلحق بهم، والعمل المتواصل للحد من تصاعد الفقر وانتشاره، ومكافحة التلوث، ونبهوا إلى الأخطار الناتجة عن سياسة السباق التسلح، والتفنن في صنع أحدث الآلات الفتاكة والنفايات الناتجة عنها، والتي سوف تسبب ضررا فادحا بالبشرية كلها .

بتاريخ 18ماي 1982 اتفق المؤتمرون على تبني مقررات مؤتمر ستوكهولم، كما اتفق المجتمعون على وضع آلية للتنفيذ، وأطلق على مؤتمر نيروبي تسمية إعلان نيروبي (Nairobi Declaration)، واعتبر أن إعلان نيروبي لا يقل أهمية عن إعلان حقوق الإنسان العالمي ، لما له من أهمية ونفع لحياة البشرية جمعاء .

كما حذر المؤتمر من انتقال الأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن لتحتل مكان الصدارة من الاهتمام العالمي، فالتخلف وتضاؤل إمكانيات التنمية، وكذلك سوء الإدارة وتبديد الموارد تشكل تحديات للمجتمع الدولي، ويشكل التدهور البيئي تهديدا للتنمية القابلة للاستمرار.

واعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا، ومعالجة التصحر والجفاف، وتشجيع الزراعة ومكافحة الفقر وتحسين الأوضاع البيئية.

وطالب المؤتمرون الدول الكبرى الحد من النفقات العسكرية الهائلة وتحويلها إلى القطاع المدني والمساهمة بمساعدة الدول النامية .

كما طالب بضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي على أساس ثنائي متعدد الإطراف على السواء، في سبيل حماية الحقوق الطبيعية والمدنية للإنسان، والحفاظ على البيئة في العالم.[1]

إن إعلان نيروبي لسنة 1982 قد نص على أن الإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث، وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، من أهم وسائل الجهد المبذول على النطاق العالمي من اجل عكس اتجاه التدهور البيئي.[2]

ثالثا: مؤتمر قمة الأرض 1992

بعد مرور عشرين سنة على مؤتمر ستوكهولم والذي طغى عليه النظام الإستقطابي الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ولكن الأمر اختلف كليا في نهاية عام 1992، حيث

[1]-عامر طراف، **إرهاب التلوث والنظام العالمي** ،لبنان ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2002،ص ص106-108.

[2]-سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ، **لحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري** ،بيروت ،منشورات حلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2010،ص 81.

تبدلت العلاقات الدولية بعد انهيار الكتلة الشيوعية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة الأكبر والأعظم عسكريا واقتصاديا بين الدول في العالم .[1]

في النصف الأول من شهر يونيو عام 1992 وفي مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل انعقد مؤتمر البيئة والتنمية، الذي اشتهر بمؤتمر قمة الأرض وهو اكبر اجتماع عالمي في التاريخ، حيث ضم ممثلي 178دولة وحضره أكثر من مائة من رؤساء الدول والحكومات، واستهدفت القمة حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة .

كما أكد الدكتور بطرس غالى (الأمين العام للأمم المتحدة السابق) أن الدول الأغنى، تتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية تلويث الأرض، وان الجميع معنيون، أهل الشمال الغني وأهل الجنوب الفقير، وأضاف أن التنمية يجب أن لا تتم على حساب البيئة، وأن إنقاذ الأرض من أجل الأجيال المقبلة يستلزم جهدا دوليا موحدا، وتعاونا عالميا منسقا بين جميع أبناء الجنس البشري .[2]

إن مؤتمر قمة ريو دي جانيرو كان بالغ الأهمية، وربما يفوق في أهميته مؤتمرات "يالطا – بوتسدام –وفرساي "التي أعقبت الحربين العالميتين، لأنه جمع بين الدول الكبرى والمتقدمة صناعيا وتكنولوجيا في شمال الكرة الأرضية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأوروبية، اليابان وبعض دول شرق آسيا، وبعض الدول النامية والفقيرة والمتخلفة المتواجدة معظمها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا، والذي شكل بداية للتقريب بين الشمال والجنوب وانطلاقة جديدة ورائدة في مجال تسوية المشاكل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والتوافق على الحد من ارتفاع الغازات ومكافحة التلوث البيئي.

وقد استغرقت أعمال المؤتمر 12 يوما واختتم بتوقيع اتفاقيتين:

الأولى تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوانات، وقعها أكثر من 150 دولة، وكان من ابرز الممتنعين عن التوقيع الولايات المتحدة الأمريكية.

الثانية وقعها معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة وهي تتعلق بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء العالم، عن طريق الحد من انبعاث الغازات.[3]

قد شكل مؤتمر قمة الأرض، علامة فارقة في مسيرة العمل البيئي الدولي، حيث وضع مشكلات البيئة وحمايتها على رأس أولويات العالم، وكان عصرا جديدا، ازدهر فيه القانون البيئي، بعدما تكرست مبادئ هذا القانون، ولقيت زخما كبيرا في إعلان المبادئ الصادرة عن المؤتمر، وفي الاتفاقيات الدولية الملزمة التي تبناها.[4]

---

[1]–عامر طراف،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2008، ص ص152–153.

[2]–عامر طراف ، **إرهاب التلوث والنظام العالمي** ،المرجع السابق ،ص 108.

[3]–عامر طراف ، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**،المرجع السابق ،ص 153.

[4]–عبد الناصر زياد هياجنة ،**القانون البيئي :النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية** ،المرجع السابق، ص241.

وإذا كانت قمة ستوكهولم، قد نجحت في جعل البيئة قضية مهمة من القضايا الرئيسة المدرجة على جدول الأعمال العالمي، فان قمة الأرض، استهدفت وضع أسس للعمل الجماعي من اجل إنقاذ البشرية من ويلات مشاكل البيئة، وقد أسفرت هذه القمة عن خطة عمل أطلق عليها "أجندة القرن 21" ،والتي هي مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في القرن 21، ويقدم جدول أعمال القرن 21 برنامجا تنفيذيا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية .[1]

رابعا: مؤتمر جوهانسبيرغ 2002

مؤتمر جوهانسبيرغ للتنمية المستدامة، هو أول مؤتمر أممي بيئي في القرن الحادي والعشرين، وقد جاء استكمالا للمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة لبحث الشأن البيئي العالمي ومراجعة ما تم انجازه في هذا الصدد والبناء عليه .[2]

كما يرى البعض انه يعد أهم المؤتمرات الدولية المهتمة بالبيئة بشكل عام، نتيجة لتميزه بحضور ما لا يقل عن خمسة وستين ألف مشارك يمثلون 185 دولة، كما حضره أكثر من مائة من رؤساء الحكومات، فضلا عن حضور ممثلين لبعض الشركات الكبرى العابرة للقارات التي تتهم بأنها تسهم في تلويث البيئة، بما تلقيه من نفايات، وما ينبعث عنها من غازات، تزيد من تفاقم مشكلة الانحباس الحراري، الذي يعتبر من العوامل الأساسية التي تهدد فرصة استمرار الحياة على الأرض في المستقبل .[3]

وقد أعاد المؤتمر تأكيد التزام دول العالم بالتنمية المستدامة، واستذكر المؤتمر مسيرة العمل البيئي الدولي من ستوكهولم، نيروبي، مرورا بريو دي جانيرو، وجدد العزم على المضي في المسيرة العالمية لحماية البيئة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة .

وقد أشار إعلان جوهانسبيرغ للتنمية المستدامة الصادر عن المؤتمر، إلى أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما ركز الإعلان على أن التنمية المستدامة تتطلب منظورا طويل الأجل، ومشاركة واسعة القاعدة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات.

نبهت المادة الثالثة عشرة من إعلان جوهانسبيرغ للتنمية المستدامة، إلى أن البيئة العالمية، مازالت تعاني من تدهور، فتناقص التنوع البيولوجي مستمر، وكذلك استنفاذ الأرصدة السمكية، والتصحر مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، والآثار الضارة لتغير المناخ باتت واضحة، وتزايد حدوث الكوارث

---

[1]– هشام بشير ،**حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي والإنساني**، المرجع السابق ، ص ص 36–37.

[2] –عبد الناصر زياد هياجنة ،**القانون البيئي :النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية** ، المرجع السابق، ص 241.

[3]–بشير هشام ،**حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي والإنساني** ،المرجع السابق ،ص 37.

الطبيعية وما يترتب عليها من دمار، كما البلدان النامية أصبحت اضعف حالا، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار، يحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم.

وقد جرى في المؤتمر، تداول العديد من الوثائق والتقارير والأوراق بخصوص موضوعات شتى، يجمع بينها قاسم مشترك كبير، وهو التنمية المستدامة، ومن ابرز هذه الوثائق: ما يتعلق بالصحة والتنمية المستدامة ،وحماية وإدارة الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل أهمية مؤتمر جوهانسبيرغ للتنمية المستدامة، تكمن في انه المؤتمر البيئي الأول في القرن الحالي، كما انه كرس مفهوم التنمية المستدامة، كأحد مرتكزات العمل البيئي على المستويين الدولي والوطني ويؤخذ على الإعلان أنه اغفل التذكير بالمبادئ التي بناءا عليها ستجري مواجهة المشكلات البيئية.[1]

خامسا: قمة المناخ كوبنهاجن 2009

عقدت بتاريخ 7الى18 ديسمبر 2009، بالعاصمة الدانمركية كوبنهاجن، حول قضية مكافحة التغير المناخي والاحتباس الحراري، تهدف إلى خفض درجة الاحتباس إلى 2 درجة مئوية آفاق العام 2020، شهدت عددا من الخلافات المعهودة لاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الناشئة، ومن بينها الصين والهند والبرازيل، ولم يتم التوصل إلى تحديد واضح لنسب خفض الإنبعاثات الكربونية، إضافة إلى إشكالية التمويل التي تطالب بها الدول النامية لمواجهة الاحتباس الحراري وتطوير تقنيات نظيفة، انتهت القمة باتفاق يقضي بتبني إستراتيجية 2013:

-تحسين 20% فعالية الطاقة .

-حد20% انبعاث غاز GES مقارنة مع انبعاثات عام 1990 .

- استخدام نسبة20% الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة سنة2020 .[2]

واختتم مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي بكوبنهاجن في 19 ديسمبر 2009 باتفاقية غير ملزمة قانونيا وهو ما أطلق عليها معاهدة كوبنهاجن، ونظمت المعاهدة التي تدعم مبدأ "مسؤوليات مشتركة لكن مختلفة" الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو، إجراءات خفض الانبعاثات بشكل إجباري بالنسبة للدول المتقدمة، والعمل التطوعي من جانب الدول النامية، وتضمنت توافقا كبيرا بشأن القضايا الرئيسة لأهداف خفض الانبعاثات العالمية طويلة الأجل، والتمويل والدعم التكنولوجي والشفافية، وذكرت أن الارتفاع في درجة حرارة العالم يجب أن يكون

[1]-عبد الناصر زياد هياجنة ،**القانون البيئي :النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية** ، المرجع السابق، ص ص 241-243.

[2] -مفيدة بن لعبيدي ، **ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيرها على التنمية المستدامة:التحديات والرهانات**، المرجع السابق، ص 12.

اقل من 2°، وان الدول المتقدمة يجب أن تلتزم بتخصيص 100 مليار دولار أمريكي كل عام بشكل مشترك من اجل تلبية احتياجات الدول النامية.

رغم أن الدول الإفريقية اتفقت جميعا على مطالبة المجتمع الدولي، إثناء القمة على أولوية تمويل المشاريع المتعلقة بالتنمية والتكنولوجيا الجديدة، كما دعت إلى مساعدة المجتمع الدولي لها من اجل المحافظة على ثروتها الغابية .

وقد تبادل المؤتمرون في كوبنهاجن مصطلحا جديدا يتمثل في "المديونية المناخية"، والتي تعني دفع الدول الغنية تعويضا عن أزمة المناخ، باعتبار أن المسؤولية التاريخية للتغير المناخي تقع على عاتق الدول المتقدمة، كما تم إثارة فكرة الفجوة التمويلية، والتي يقصد بها الفارق في الوعود التي تلتزم بها عادة الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية، والتطبيق الحقيقي لهاته الوعود حيث أنها في كثير من الأحيان تصل إلى مستويات رمزية ودقيقة جدا.[1]

وتكللت قمة كوبنهاجن بعد عامين من المفاوضات، بإبرام معاهدة دولية بشأن تغير المناخ لتحل محل اتفاقية كيوتو لعام 1997 حول انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والتي خرجت من عباءة الأمم المتحدة.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، بمثابة أهم لاعبين في التعامل مع ظاهرة تغير المناخ، ومن ثم فإن الكثير من التوقعات ترتبط بمدى استعدادهما للالتزام بالمستوى الذي تعتبره الدول الأخرى مطمئنا بأهم القرارات القمة:

أولاً: التطبيق السريع والفعال فوراً ودون أي تأخير للتكيف مع التغير المناخي، والتقنية، وبناء القدرات لدى الدول النامية.

ثانياً: التزامات طموحة للقضاء على الانبعاثات الكربونية أو الحد منها، بالإضافة إلى توفير تمويل مبدئي للدول النامية، وكذلك التعهد بتوفير التمويل اللازم على المدى الطويل.

ثالثاً: توفير رؤية مشتركة طويلة المدى لخفض الانبعاثات الكربونية في المستقبل للجميع.

حيث خرج هذا المؤتمر بكثير من التوصيات أيضا، ومن أهمها كالتالي:

[1] –عمر خلف الله ، **التهديدات المناخية في إفريقيا: الآثار وآلية المواجهة**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012، ص 16.

ويلزم (اتفاق كوبنهاجن) الدول بالعمل للحد من ارتفاع درجات الحرارة في العالم، ليقل ذلك الارتفاع عن درجتين مئويتين، وبمراجعة تنفيذ تلك التعهدات في عام 2015، كما يتضمن أهدافاً متوسطة المدى للدول المتقدمة من أجل التخفيف من أسباب التغير المناخي، وإجراءات عملية من الدول النامية لنفس الغرض. ويشمل اتفاق كوبنهاجن تقديم دعم شامل للدول الأكثر ضعفا للتكيف مع التغير المناخي، ويؤكد على أهمية العمل لتقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، بسبب أنشطة إزالة الغابات وتدهورها، إذ تسبب تلك الأنشطة انبعاث نحو خمس غازات الاحتباس في العالم. [1]

بالإضافة إلى ما سبق قوله فان هناك العديد من المنظمات الدولية –غير منظمة الأمم المتحدة – التي لعبت دورا نشطا وفعالا في مجال حماية البيئة، ومن هذه المنظمات ما يلي :

منظمة الصحة العالمية :

لقد اهتمت منظمة الصحة العالمية "World Health Organisation "منذ فترة طويلة، بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث، والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة، والغذاء ، ووضع المعايير البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات .

ويتناول برامج المنظمة ومبادراتها(WHO)، العديد من البرامج والمبادرات البيئية، بشأن المياه والأمراض المحمولة بالنواقل، وتلوث الهواء داخل المباني وجميع القضايا البالغة الأهمية للصحة البيئية .

كما تقوم المنظمة وشركاؤها بإصدار وتنسيق البحوث وتقاسم المعارف، على الصعيد العالمي، بشأن الآثار البعيدة المدى للأخطار البيئية .

يتضح لنا أن منظمة الصحة العالمية لها دور كبير في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج مكافحة التلوث، وتقييم فعالية هذه البرامج.[2]

منظمة الأغذية والزراعة(FAO) :

تهتم منظمة الأغذية والزراعة" Food and Agriculture Organisation "بوضع المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من التلوث بواسطة مبيدات الآفات أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة على حفظها.

وتلعب المنظمة دورا مهما في مجال تغير المناخ، حيث تمتلك المنظمة الخبرة الواسعة في تطوير وجمع وتشجيع الممارسات الجيدة، في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، حيث تعد هذه الممارسات حاسمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

---

[1]– اشرف عزت نعمان، **القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق**، المرجع السابق، ص 57.

[2] –بشير هشام، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**، المرجع السابق، ص ص 38–39.

كما تقدم المنظمة بيانات مساحية جغرافية شاملة إضافة إلى وسائل ونماذج التحليل وتوقعات مردود المحاصيل، ورصد آثار الأخطار المتصلة بتذبذب المناخ وتغيره، والإعلام عنها، كذلك فيما يتعلق بالطاقة الحيوية.[1]

كما يوجد لدى المنظمة تكليف قديم العهد من جانب البلدان الأعضاء فيها، لتشجيع توليد الطاقة من الأخشاب، والكتلة الحيوية الزراعية، وذلك في إطار تكليفها الواسع بتشجيع الأمن الغذائي.

وتعمل المنظمة بصورة وثيقة مع الحكومات والمجتمعات المحلية ومؤسسات البحوث والوكالات الدولية والهيئات الأخرى، كما أنها تقدم منبرا محايدا للمفاوضات، المباحثات الفنية الدولية بشأن تغير المناخ، والطاقة الحيوية من حيث علاقتها بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك، والأمن الغذائي الشامل.[2]

منظمة التجارة العالمية(WTO) :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن البعد البيئي كان له حضور في اتفاقية "الجات " قبل أن تولد منظمة التجارة العالمية" World Trade Organisation"عام 1994، وتبدأ أعمالها في 1995، وذلك من خلال المادة 20 وهي المادة الخاصة بالاستثناءات العامة، والتي تعطي إطارا كافيا يتيح للدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الخاصة لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، وما زالت هذه المادة متواجدة في ظل الجات 1994.

إن يوم 15 أفريل 1995 شهد اتخاذ الخطوة الرئيسية في مجال ربط التجارة باعتبارات البيئة، ففي ذلك اليوم قرر وزراء التجارة المجتمعون في مراكش للتوقيع على الوثيقة الختامية، إنشاء لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية .[3]

الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) :

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية " International Atomic Energy Agency "من أهم المنظمات الدولية في مجال وضع المستويات والمعايير الدولية للحماية من الإشعاع، وتنص المادة الثالثة من نظامها الأساسي، على أن :أحد وظائف هذه المنظمة هو وضع الموافقة على مستويات الأمان لحماية الصحة، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والأموال.[4]

---

[1]–عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ،**دور المنظمات الدولية في حماية البيئة** ، القاهرة ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،1986 ، ص223.

[2] -هشام بشير، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**، المرجع السابق، ص 40.

[3]–حمد جامع ،**اتفاقيات التجارة العالمية ،دراسة اقتصادية تشريعية** ، القاهرة، دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،2002 ، ص548.

[4]–بشير هشام ، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**، المرجع السابق ،ص 42.

وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل الأمن والحث على الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، ودورها الرئيس هو الإسهام لتحقيق السلام والآمن الدوليين، وان أهداف الألفية هو تحقيق التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد البلدان على تحسين السلامة والأمن النوويين، والاستعداد والاستجابة للطوارئ، وهذا العمل محكوم بالاتفاقيات والمعايير والتوجهات الدولية، ويتمثل الهدف الرئيس في حماية الناس والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع .[1]

المطلب الثاني

المجهودات الإقليمية للحفاظ على البيئة

إن عالمية المشكلات البيئية التي تهدد الكوكب الذي نعيش عليه ،لا تعفي أي فرد أو مجتمع كان من مسؤولية المشاركة في حماية هذا الكوكب ، فالبيئة الإقليمية والمحلية تمثل جزء لا يتجزأ من البيئة العالمية ، وأي خلل في النظام البيئي العالمي ، يصيب بالضرر أي بيئة محلية أينما وجدت ،ولعل أو ضح مثال على ذلك :هو ارتفاع درجة حرارة الأجواء الأرضية نتيجة التزايد في كميات ثاني أكسيد الكربون وتأكل طبقة الأوزون الناجم عن الصناعات الكيماوية و الاستخدامات الواسعة لها في حياة الإنسان اليومية وبناء عليه فان كل مجتمع يتحمل مسؤوليته في هذا المجال ،[2] إضافة لان التلوث و المشاكل البيئة لا تعرف حدودا إقليمية و لا دولية .

وإذا كان العمل الدولي من خلال عشرات المؤتمرات التي عقدت خلال النظام الدولي الثنائي أو الأحادي القطب لم تستطع حماية البيئة ، لأسباب دولية تتمثل في عدم انصياع هذه الدول إلى مقررات هذه المؤتمرات الدولية إما بهدف السباق نحو التسلح و السيطرة على العالم أو بهدف حفظ مصالحها الذاتية وتفوقها التكنولوجي و الاقتصادي وغيرها .

وهذا ما دفع بعض الدول على العمل إقليميا من اجل الحد ما أمكن من تلوث البيئة والسعي لحمايتها،[3] وسنتطرق في مكايلي إلى مجموعة من المجهودات الإقليمية الساعية لحماية البيئة.

أولا:اتفاقية حماية البيئة لحماية البيئة في الدول الاسكندينافية

وقعت هذه الاتفاقية دول المجلس الشمالي في 19فيفري1974م باستكهولم، بين الدول الاسكندينافية الأربعة (السويد،النرويج،الدنمارك ،فنلندا)، ويعتبر من أهم الاتفاقيات التي أبرمت لحماية

---

[1]–عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، المرجع السابق ،ص 226.

[2]–احمد النكلاوي ،**أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنساني تكاملي)**،الرياض،أكاديمية نايف لعلوم الأمنية،الطبعة الأولى،1999،ص116.

[3] – عامر طراف، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية،المرجع السابق**، ص ص262–263.

الفترة الأخيرة ، كما تعتبر نموذجا يجب إن تحذوا الدول نمطه في مجال حماية البيئة ،فهذه الدول قطعة شوطا كبيرا في الاهتمام بجودة ونوعية البيئة.

وتنص الاتفاقية في مادتها الثالثة على انه: إذا تأثر أي شخص أو إذا كان من الممكن إن يتأثر بإضرار تحدثها الأنشطة التي تجري في دولة أخرى، يمكنه الادعاء أمام المحكمة أو الجهة الإدارية المختصة بهذه الدولة ،لبحث ما إذا كانت هذه الأنشطة يمكن قبولها أم لا، وفي حالة عدم قبولها تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع الضرر المحتمل ،وتنطبق هذه القاعدة على إجراءات التعويض عن الإضرار التي تلحق بالبيئة ،كما أن مقدار التعويض لا يمكن تقديره طبقا لقواعد اقل ملائمة من تلك التي تطبق مسائل التعويض بالنسبة للأنشطة التي تجري على إقليم هذه الدولة، وهكذا فان رعايا الدول يقفون على

قدم المساواة فيما يتعلق باللجوء إلى القضاء للحصول على التعويض المناسب، عن الإضرار التي أحدثتها الأنشطة المضرة بالبيئة، وتقتصر العضوية على الأطراف الأصلية المنعقدة ولا توجد أحكام خاصة بانضمام دول أخرى.[1]

ثانيا:اتفاقية برشلونة بشان حماية البحر الأبيض المتوسط

في السنوات الأخيرة كان التلوث مرتفع جدا في هذه المنطقة وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمية التلوث ب:650.000.000طن من مياه الصرف الصحي ، و129.000طن من الزيت المعدني،60.000طن من الزئبق ،3800طن من الرصاص و36000طن من الفوسفات ، تضخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط كل عام [2] ،نتيجة لهذا كان لابد من تعاون دول الإقليم لحماية البحر الأبيض المتوسط وفي 1975م اقر 16 بلدا متوسطيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) التي هي أول برنامج إقليمي للبحار من نوعه تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[3]

وفي 16افريل 1976م تم تصديق هذه الأطراف على اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة) والهدف منها هو تحقيق التعاون الدولي للعمل بطريقة متناسقة وشاملة لحماية ودعم البيئة البحرية والمنطقة الساحلية ،مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة [4]،وتشمل ستة بروتوكولات والإطار القانوني لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط حيث تعالج جوانب محددة من حماية البيئة المتوسطية :

---

[1]– عبد السلام منصور الشيوي ،**التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ،المرجع السابق،ص ص111–112.

[2]–الموسوعة الحرة ويكيبديا، **البحر الأبيض المتوسط**، .WWW.OR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI تم الاطلاع عليه: 2013.100.22/5/02.

[3]– مصطفي كمال طلبة ،نجيب صعب،**البيئة العربية و تحديات المستقبل**،بيروت، دار المنارة ،الطبعة الأولى،1997،ص252.

[4] –وزارة البيئة ،جهاز شؤون البيئة،**الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمواد الخطرة**، تم الاطلاع عليه2013.15.22/5/4. http.//EEAA.GOV.EG/CHMUC/ARABIC/MAIN/OTHERS.ASPS+5

1-بروتوكول الإغراق من السفن و الطائرات.
2-بروتوكول منع التلوث من السفن وحالات الطوارئ.
3-بروتوكول المصادر والأنشطة الأرضية.
4-بروتوكول المناطق المحمية الخاصة والتنوع البيولوجي.
5-بروتوكول المناطق البحرية (التلوث من عمليات التنقيب والاستغلال).
6-بروتوكول النفايات الخطيرة.[1]

وأقرت الأطراف المتعاقدة أيضا نسخة معدلة لاتفاقية برشلونة لعام 1976م و التي أعيدت تسميتها لتصبح اتفاقية حماية البيئة البحرية و المنطقة الساحلية للبحر المتوسط ، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ ،وفي سنة 1997م تبنت الدول الأطراف البرنامج الاستراتيجي للتعامل مع التلوث الناتج عن الأنشطة البحرية والذي يتناول قضايا التلوث بسبب الأنشطة البرية الرئيسية عن طريق تحديد تكلفة ومواعيد تنفيذ إجراءات الضبط الضرورية.[2]

إعلان برشلونة: وهو الإعلان الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي في نوفمبر 1995،فمجلس الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية و الجزائر، و النمسا و بلجيكا و قبرص و الدنمارك ومصر و اسبانيا و فنلندا و فرنسا و اليونان ،و ايرلندا و إسرائيل و ايطاليا و الأردن و لبنان و لوكسمبورغ و مالطة، و المغرب و هولندا و البرتغال و المملكة المتحدة و سوريا و السويد و تونس و تركيا و السلطة الفلسطينية.

مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط،ومدركون بان الرهانات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة ،على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا و منسقا.

و سيركزون في مجال التعاون البيئي على ما يلي:

-تقييم المشاكل البيئية في حوض المتوسط و تحديد المبادرات التي تفرضها الأحوال البيئية.

-الإدارة المتكاملة للمياه و الأراضي و المناطق الساحلية و إدارة النفايات ،و الوقاية ضد تلوث الهواء و تلوث البحر المتوسط و العمل على حفظ و إدارة التراث الطبيعي ،و المواقع الطبيعية و إعادة بناء الغابات المتوسطية و مكافحة خطر التصحر.

-نقل خبرة المجموعات الأوروبية فبما يخص تقنيات التقنين و الرقابة البيئية .[3]

-الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات.

---

[1] - مصطفي كمال طلبة ،نجيب صعب،**البيئة العربية و تحديات المستقبل**،المرجع السابق،ص253.

[2] - وزارة البيئة ،جهاز شؤون البيئة،**الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمواد الخطرة**،المرجع السابق.

[3] -إبراهيم سليمان عيسى ، **تلوث البيئة أهم قضايا العصر المشكلة و الحل** ،القاهرة،دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى،2002 ،ص188.

العمل علي إقامة خطة شمسية متوسطية لتعزيز استخدام الطاقات النظيفة.

ومنه فالبيئة تمثل موضوع حيوي بين الطرفين، فالمفوضية الأوروبية تعتبر إن الإستراتيجية الإقليمية هي المقاربة الأنسب من اجل معالجة المشكلات البيئية المطروحة.[1]

وفي نوفمبر 2005م في مؤتمر القمة العاشرة الاورو متوسطية ، جدد قادة الشراكة التزامهم نحو العملية و الأنشطة توجيهها بالتبني المشترك لبرنامج عمل لمدة خمس سنوات و التزمت نحو كافة بلدان المنطقة نحو زيادة الجهود لتخفيض التلوث بالبحر المتوسط بصورة ملموسة مع حلول 2020م فيما أصبح معروفا باسم "افق2020"Horizon2020 ".

وتتمثل أنشطة مبادرة "افق2020" تحت البنود الأربعة التالية:

-مشاريع الحد من التلوث .

- إجراءات بناء القدرات اللازمة لحماية البيئة المستدامة للبحر الأبيض المتوسط.

-استمرار الجهود لخلق ومشاركة وتوصيل المعرفة العلمية المساندة لأهداف مبادرات الافق2020 .

- المراقبة والتوجيه و المراجعة التي ستقوم بها وكالة البيئة الأوروبية بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبرنامج التلوث و الأبحاث البحرية بحوض البحر الأبيض المتوسط مع الاستفادة من الأعمال الجارية

على المستوى الأوروبي.[2]

ومنه يمكن فقط حماية البحر الأبيض المتوسط بطريقة سليمة ،في حالة إذا تحملت كافة البلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط مسؤولياتها، تجاه وحمايته واستعادة الأنظمة الايكولوجية الخاصة بها إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا:اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث

أدركت الكويت عام 1978م أهمية المقاربات الإقليمية لحماية البيئة البحرية من خلال دعوة البلدان الثمانية المحيطة بالخليج العربي لحضور مؤتمر عقد تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن برنامجه الخاص بالبحار الإقليمية، وقد اقر ذلك المؤتمر المستندات التالية:

ا- خطة عمل الكويت لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية.

ب- اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث.

---

[1] -خضر بشارة، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس**، لبنان ،مركز دراسات الوحدة الإستراتيجية، الطبعة الأولى،2010،ص198-260.

[2] -وثيقة مقدمة من المفوضية إلى مجلس و البرلمان الأوروبي،**إستراتيجية البيئة من اجل حوض البحر الأبيض المتوسط**، بروكسل،05-09-2006،ص ص 3-9.

ج- البروتوكولات المعنية بالتعاون الإقليمي ،في مكافحة التلوث من الزيت والمواد الخطرة الأخرى في حالات الطوارئ.[1]

في الواقع أن أول محاولة جادة في منطقة الخليج العربي لمحاربة التلوث كانت عام 1979م ،حين أنشئت في الكويت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ، والتي ضمت كلا من البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق وإيران. وقد قامت سكرتارية هذه المنظمة منذ عام 1982م بإنجاز عدة برامج لحماية البيئة البحرية من التلوث.[2]

أهداف منظمة الكويت الإقليمية: وقد كان تأسيس المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)، التي مقرها بالكويت كأحد نتائج اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ،ومنذ تأسيسها تؤدي دورا أساسيا للتوفيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لحماية البيئة البحرية، وفي مجال مكافحة التلوث من الزيت و المواد الخطرة الأخرى في حالات الطوارئ، تأسس مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (MEMAC) في البحرين ، وفي 1983م بدأ العمل لتقوية الحاكمية العالمية في المنطقة ،وطورت المنظمة بروتوكولات تعالج كل من التلوث البحري من عمليات التنقيب والاستغلال في الجدار القاري 1989،وبروتوكول التحكم في حركة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى ، و التخلص منها عبر الحدود 1998.

إضافة إلى حماية التنوع البيولوجي وإنشاء المناطق المحمية.[3]

-تعاون الدول الأعضاء مع المنظمات الإقليمية والدولية بهدف تطوير وإقرار مقاييس إقليمية لحماية البيئة.

-التوصية بتطبيق الاتفاقيات الإقليمية لحماية و صون البيئة البحرية بما في ذلك الحد من التلوث و تقليله و مكافحته من كل المصادر وفقا لأهداف الاتفاقية و لمساعدة بعضها البعض في مقابل التزاماتها.

-دراسة كل دولة عضو التأثيرات على البيئة البحرية عند التخطيط و تنفيذ المشاريع، و تشمل هذه عملية تقييم التأثيرات البيئة المحتملة و خاصة في المناطق الساحلية.

-تتعهد الدول الأعضاء بتطوير مقاييس بيئية و إرشادات فنية...الخ، و تقوم بذلك منفرة و مجتمعة بهدف استخدامها في تخطيط و تنفيذ المشاريع بطريقة تقلل من التأثيرات الضارة بالبيئة البحرية.

-تقوم الدول الأعضاء منفردة أو من خلال التعاون الثنائي أو الجماعي ، بتطوير و تعزيز خطط تسعى إلى معالجة الحالات الطارئة و تصميم أساليب لمكافحة التلوث بالزيت و الملوثات الأخرى في البيئة البحرية.

---

[1] - طلبة مصطفي كمال ،نجيب صعب، **البيئة العربية و تحديات المستقبل**،المرجع السابق، ص253.

[2] - احمد سيد البيلي، **المخاطر العالمية و أوضاع البيئة العربية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2009، ص148.

[3] -طلبة مصطفي كمال ، نجيب صعب، **البيئة العربية و تحديات المستقبل**، المرجع السابق، ص253.

و تقتضي عملية مقابلة التزامات الاتفاقيات الإقليمية لحماية البيئة البحرية، تعاون مختلف الجهات الوطنية ذات النشاطات الساحلية و تفهمها لمتطلبات المحافظة على البيئة البحرية على المستويين الوطني و الإقليمي.[1]

و تنص الاتفاقية في مادتها الثالث عشر بأن : تتعاون الأطراف في وضع القواعد و الإجراءات المناسبة لتحديد المسئولية المدنية و التعويض عن الضرر المتعلق بموضوع الاتفاقية ، ويكون باب الانضمام مفتوحا أمام الدول التي شاركت في مؤتمر الكويت المنعقد في القترة من 15-23افريل1978م. و دول الاعتماد هي (الإمارات العربية المتحدة ،إيران ،البحرين ، العراق ن عمان ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية).[2]

رابعا:الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن التلوث النفطي الناتج عن استكشاف الموارد المعدنية لقاع البحار

تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان التعويض الكافي لضحايا ضرر التلوث الناجم عن الأنشطة لاستكشاف الموارد المعدنية لقاع البحر، وذلك بواسطة اعتماد قواعد وإجراءات موحدة لتحديد المسائل المتعلقة بالمسؤولية وتوفير هذا التعويض، وقد تم اعتماد هذه الاتفاقية 1977/5/1م وتضم كل من ألمانيا، ايرلندا،السويد،المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، ايرلندا الشمالية ،النرويج ، هولندا ويمكن إن يقوم الأطراف بالاجتماع بدعوة دول أخرى للانضمام على إن تكون للدول سواحل على بحر الشمال أو بحر البلطيق أو المحيط الأطلنطي.

و تنص الاتفاقية على انه يجب إن ينشا الضرر خارج حدود المياه المنخفضة الساحلية ويجب إن يحدث الضرر في إقليم الدولة المتضررة وفي المناطق التي تكون لها سيادة فيها.

وحسب المادة 03: يتحمل مسؤولية الضرر المسؤول عن التجهيزات التي ينشا عنها الضرر وتمتد هذه المسؤولية لمدة 5سنوات بعد ترك هذه التجهيزات.[3]

خامسا:اتفاقية جدة بشان حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (بيرسفا) هي منظمة إقليمية مقرها جدة بالمملكة العربية السعودية، وهي مسئولة عن تطوير وتنفيذ برامج إقليمية لحماية وصون البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن ، وقد تأسست رسميا في سبتمبر1996م .

وتتعرض مياه البحر الأحمر و الخليج العربي إلى التلوث المستمر،خاصة من أنشطة استخراج الزيت ونقله كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

---

[1]-فارس محمد عمران، **السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر و قطر و دور الأمم المتحدة في حمايتها**، المرجع السابق، ص ص48-69.

[2]-عبد السلام منصور الشيوي ،**التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ،المرجع السابق،ص114.

[3]- عبد السلام منصور الشيوي ،**التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ،المرجع نفسه،ص110.

جدول1:بلاغات التلوث بالزيت في منطقتي البحر الأحمر و الخليج العربي2004.

المنطقة	عدد الحوادث	النسبة المئوية
البحر الأحمر	8	14.8
الخليج العربي	50	86.2
المجموع	58	100

وتتمثل المهمة الرئيسية ل(بيرسفا) في تنفيذ اتفاقية جدة التي تم التصديق عليها في 14فيفري1982، وتضم كل من جيبوتي،مصر ،الأردن،السعودية،الصومال،السودان،اليمن بالإضافة إلى فلسطين و الهدف منها هو ضمان الاستغلال البشري العقلاني و الموارد الساحلية بطريقة تحقق أعلى درجات الاستفادة منها للأجيال الحالية و المستقبلية.[2]

ووفقا للمادة 03من اتفاقية جدة صاغت بيرسفا ثلاثة بروتوكولات إضافية هي بروتوكول المعني بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث من الزيت والمواد الخطرة الأخرى في حالات الطوارئ.

-البروتوكول المعني بصون التنوع البيولوجي وإنشاء شبكة المناطق المحمية في البحر الأحمر وخليج عدن2005م.

-والبرتوكول المعني بحماية البيئة البحرية من التلوث من الأنشطة الأرضية في البحر وخليج عدن (2005م) ولا توجد أية معلومات حول مستويات تنفيذ هذه البروتوكولات .[3]

وقد انيطت الهيئة الإقليمية بمهمة تعزيز التعاون الإقليمي ودعمت مؤخرا ورش عمل إقليمية تتعلق بالتقييم البيئي ، والمناطق البحرية المحمية وإخطار الإبحار والموارد البحرية الحية وقد تم تأسيس مركز للمساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية الإقليمية (MEMAC) بمصر ،لتنشيط النشاطات في حال حدوث تسربات نفطية [4] ، وفي اجتماعها الحادي عشر في 20مارس2008م في مدينة المكلا بالجمهورية اليمنية، التأكيد على الالتزام بمسؤولياتهم إزاء المحافظة على البيئة البحرية وحمايتها.

-إعلان البحر الأحمر منطقة خاصة.[5]

-تحديد التزامن بتنفيذ اتفاقية جدة وخطة العمل الملحقة بها و البروتوكولات المنبثقة عنها باعتبارها نهجا فعالا يعكس إرادتنا ، ورؤيتنا الإقليمية المشتركة وتعاوننا من اجل توفير الحماية لبيئتنا الساحلية والبحرية والحفاظ عليها .

---

1 -احمد السيد البيلي، **مشكلات البيئة المستدامة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى،2009 ،ص144.

2 - وزارة البيئة ، جهاز شؤون البيئة،**الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمواد الخطرة**، المرجع السابق.

3 - طلبة مصطفي كمال ،نجيب صعب،**البيئة العربية و تحديات المستقبل**،المرجع السابق،ص254.

2-**الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر و خليج عدن**www.pers.ga.org/inner.ar.php.id=32 perasga.4/5/2013 :

5- طلبة مصطفي كمال ،نجيب صعب،**البيئة العربية و تحديات المستقبل**،المرجع السابق،ص253.

-الالتزام بمواصلة الجهود و التعاون الإقليمي والنهوض بالقدرات اللازمة لتفعيل إعلان البحر الأحمر منطقة خاصة.[1]

-سادسا:اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الدول المقاومة للجفاف في منطقة السهل السوداني

فهذه الاتفاقية تهدف إلى حماية الشعوب في منطقة السهل السوداني واقتصادهم من الجفاف وقد تم اعتمادها في 14-09-1983موهي تضم كل من (التشاد، السنغال، فولتا العليا ، مالي ، موريتانيا، النيجر) وتقتصر العضوية على الدول الستة الموقعة ، ويبقى باب العضوية للجنة مفتوحا أمام أية دولة افريقية يغلب على اقتصادها في مجالي الزراعة وتربية المواشي ، وبالنظر إلى الظروف الايكولوجية لمنطقة السهل السوداني وقد أعلن أنها مناطق كوارث ، وتتمثل مهمة اللجنة بتنسيق الأعمال لمكافحة الجفاف وعواقبه على المستوى الإقليمي وتلتمس الموارد لتنفيذ برنامج الطوارئ الذي وضعته الدول كجزء من حملتها لمكافحة الجفاف ، وتقوم اللجنة بتعبئة الموارد بغية تمويل العمليات في إطار التعاون دول الإقليمية وتساعد الدول الأعضاء و الهيئات القائمة في سعيها لتمويل البرنامج ، وذلك حسب المادة10: أنها تمول من مساهمات الدول الأعضاء و المساعدات من كافة الأنواع.[2]

سابعا: جامعة الدول العربية

إن الجامعة العربية الممثلة بالدول العربية ليس لديها إمكانيات مالية أو تقنية من اجل القيام بمعالجة قضايا التلوث البيئي لذى فهي عادة ما تتوجه إلى عقد المؤتمرات الإقليمية بين الدول العربية بحضور وزراء البيئة وممثلين عن المنظمات الدولية ونذكر منها ما يلي :

في أكتوبر 1992م: اعتمد مجلس الوزراء العرب محاور و برنامج العمل العربي للتنمية : وهي تتكون من 13 برنامجا :هي مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء ، مكافحة التلوث الصناعي التربية والنوعية والإعلام البيئي ، البيئة البحرية والمناطق الساحلية تنمية واستغلال مصادر المياه حماية التنوع البيولوجي ، البحث في ميدان التقنيات السلمية بيئيا ، المحافظة على المناطق الأثرية من التدهور وقد قرر مجلس الوزراء العرب إعطاء الأولوية في التنفيذ لثلاثة برامج وهي : مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء ، مكافحة التلوث الصناعي ، نشر التربية والإعلام البيئي.[3]

---

[1]- صلاح مبارك، **تجديد الالتزام بتنفيذ اتفاقية جدة**، صحيفة سبتمبر الأسبوعية، ا لعدد1379،10-5-2013، ص5.

[2]- عبد السلام منصور الشيوي ،**التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ،المرجع السابق،ص ص 115-116.

[3]-حسين عبد الحميد احمد رشوان ،**البيئة و المجتمع:دراسة في علم اجتماع البيئة**،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى،2006، ص132.

إعلان أبو ظبي :اجتمع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة و الوزراء المسؤولين عن الطاقة في أبو ظبي، ضمن فعاليات معرض و مؤتمر البيئة و الطاقة 2003، و عملوا علي التأكيد من اجل وضع كل ما تم مناقشته في كل من إعلان أبو ظبي في 2001 حول مستقبل العمل البيئي العربي ،والإعلان العربي بشان التنمية المستدامة 2002،موضع التنفيذ و جعلها قابلة للتنفيذ على ارض الواقع ، وتحت مظلة جامعة الدول العربية و بالتنسيق مع الحكومات و المنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى، أين قاموا أيضا بمناقشة كل ما أقرته المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية،وما ورد في جدول أعمال القرن 21، و إعلان ريو الصادر عنه،و مقررات مؤتمر قمة الأرض العالمي 2002، و غيرها من الاتفاقيات الأخرى، وناقشوا قضية الدعوات القائمة للحد من استخدامات النفط الذي يمثل أهم مصادر لاقتصادهم ألريعي.

كما أشاروا إلى التطور الملحوظ في فعالية المؤسسات البيئية في الوطن العربي، وازدياد الكوادر المدربة و العاملة في مجال البيئة و التشريعات البيئية الصادرة عنها ،و المواصفات البيئية التي وضعتها للحد من التلوث ، إضافة إلى الخطط و الاستراتيجيات البيئية للحفاظ على البيئة و استغلال مواردها بشكل مستدام.

-العودة إلى الاهتمام بمكافحة التصحر و حماية التنوع البيولوجي و البيئة البحرية من الملوثات و الترويج لأساليب الإنتاج الأنظف.

-تشجيع استخدام البنزين الخالي منن الرصاص والديزال الأقل احتواء على الكبريت للتقليل من المخاطر الصحية و البيئية.

-تشجيع استخدام الغاز الطبيعي والوقود الأنظف في قطاع النقل والمشاركة في المبادرات العالمية ذات الصلة.

-الاهتمام بالتوعية البيئية في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية و ترشيد استخدامها من خلال الإعلام و البرامج الدراسية.

-مطالبة الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنقل التقنيات الحديثة في مجال استخدام الطاقات النظيفة.

- تعزيز التعاون الإقليمي و تشجيع تبادل المعلومات و الخبرات.[1]

مؤتمر وزراء البيئة العرب في بيروت : عقد وزراء البيئة العرب مؤتمر في بيروت في الفترة الممتدة من 2الى 5جوان 2003م ،بحضور المدير التنفيذي للأمم المتحدة للبيئة " الدكتور كلاوس تويفر " أين ناقش المجتمعون المشاكل التي تتعرض لها البيئة وحمايتها من التلوث وقد أكدوا:

-ضرورة التواصل مع العالم من اجل استدامة البيئة والتنمية.

[1]-علي عدنان الفيل، **التشريع لحماية البيئة**، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2011، ص ص337-340.

-التنسيق بين برامج الأمم المتحدة و المنظمات والمجهودات العربية .

-العمل على رفع درجة الاستعداد للتعامل مع مخاطر الإشعاع النووي.

-متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية و البيئة واللجنة المشتركة للبيئة في الوطن العربي وفي الأخير ابدي المدير التنفيذي للبيئة في الأمم المتحدة ارتياحه لانعقاد المؤتمر في لبنان كونه يرسل إشارة هامة إلى شعوب المنطقة للاهتمام بالبيئة وتحمل المسؤولية حيالها.[1]

ولكن قرارات جامعة الدول العربية تبقى مجرد قرارات وحتى وان طبق شيء منها سيقتصر على إقامة الدراسات و الأبحاث أو طلب الأمين العام من الدول التقيد بها قدر المستطاع.

فيبقى دورها يعاني من القصور بسبب نقص التمويل إضافة إلى انه لم ينجح إلى حد ألان في بلورة برنامج يعكس دورا فعالا في إدارة شؤون البيئة وعدم نجاحها في بلورة مواقف عربية واضحة المعالم في المحافل الدولية .[2]

لذلك فان قرارات جامعة الدول العربية متشابهة من حيث تهميش فعاليتها سواء لأسباب سياسية أم مالية علما إنها تعاني مشاكل بيئية اقل من باقي دول العالم ولا ينقصها سوى الجدية يلتمس خطورة التلوث ومشاكل البيئة ، وخاصة إن بعض الدول العربية النفطية منها لديها الإمكانيات المالية لمساعدة جامعة الدول العربية في معالجة قضاياها البيئية.[3]

وبما إن قضية البيئة و التحديات التي تواجهها ،تهم الجميع وبدون استثناء و الدليل على ذلك هي ما تم عرضه من مجهودات إقليمية مختلفة ،ولا يمكن حصرها في ما تم عرضه بل توجد هناك مجهودات أخري، بالطبع كل حسب قدراته و إمكانياته، و ربما ما ينقص هذه المجهودات و خاصة العالم ثالثية هو التمويل و الخبرة في التخطيط و التسيير.

المطلب الثالث

المنظمات غير الحكومية و الدفاع عن البيئة

لقد أصبحت فكرة حماية البيئة حقا من حقوق الإنسان ، التي تم الاعتراف بها عالميا، و نظرا لما أصبحت تمثله المشكلات البيئية كأحد التحديات و القضايا التي تؤرق صانعي القرار ،خاصة بعدما تعاظم الخطر البيئي و أصبح يهدد الأمن و الاستقرار الإنساني ومن ثم الأمن العالمي، و بعد ما سجلته المجهودات الدولية من عجز في إيجاد حل ناجح في الحد من هذه التهديدات البيئية [4]، قامت جهود

---

[1] -حسين أمين، **مقدمات القانون الدولي للبيئة** ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد119،أكتوبر 1992،ص 142.

3- حسين عبد الحميد احمد رشوان ،**البيئة و المجتمع:دراسة في علم اجتماع البيئة**،المرجع السابق،ص132.

[3] - عامر طراف، **التلوث البيني والعلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص260.

[4] -يونس إبراهيم احمد يونس،**البيئة و التشريعات البيئية**،المرجع السابق ،ص79.

جديدة تمثلت في المنظمات الغير حكومية، التي احتل مفهومها ذيوعا و انتشارا كبيرا في الخطاب المعاصر ،وأصبح من المفاهيم الشائعة و المألوفة ومن ثم المقبولة.

وهذا الرواج الهائل لمفهوم المنظمات غير الحكومية،ازداد رسوخا و انتشارا في ظل المتغيرات العالمية، والتي تمثل العولمة إحدى آلياتها ،حيث طرحت فيها ثقافة تعرف "بالثقافة المدنية" ،كما ساهمت في تأسيس شبكات عالمية و إقليمية يطلق عليها المنظمات غير الحكومية،خاصة منها التي تهتم بالقضايا العالمية و العبرة للحدود.[1]

وقد عرفت الساحة الدولية نشاطا كبيرا للمنظمات غير الحكومية ،بحيث تزايدت مساهمتها بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات الدولية، وعلى رأسها حماية البيئة ،فكانت أول خلال مشاركة لحركات اجتماعية ،إضافة إلى العديد من الشباب في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في استوكهلم عام 1972، رغم أن هذه التمثيلات الاجتماعية لم تكن تجسد منظمات غير حكومية بصورتها الحالية،ولم تشارك في النقاش لأنها لم تكن مهيكلة بالشكل الفعلي.

ولقد أشار تقرير "مستقبلنا جميعا"الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة سنة 1988 ،حول التنمية المستدامة إلى" إن التغيير لا يمكن إن يتم إلا يمكن إن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية "،وقد شاركت 760منظمة غير حكومية في مؤتمر ري ودي جاني رو سنة 1992،و أقرت "أجندة ال21"، أهميتهم من خلال البند 27 منها على اعتبار المنظمات غير الحكومية شركاء في تطبيق هذه الأجندة ،واعتبرت ان استقلاليتها عن الهيئات الحكومية، هو مصدر مصداقيتها و قوتها وفعاليتها.[2]

تعريف المنظمات غير الحكومية:الحقيقة إن مفهوم المنظمات غير الحكومية (NGOS)لم يستقر على تعريف موحد ،فقد تعددت و تنوعت بحسب الجهة أو الهيئة التي عرفته.

فقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها:"مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ،ينظمها مواطنين على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أو دولي ،و يتمحور عملها حول قضية معينة، يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة،وهي تؤدي طائفة من الخدمات و الوظائف الإنسانية ،فتطلع الحكومات على انشغالات المواطنين ،وترصد السياسات، و تشجع على المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وهي توفر التحليلات و الخبرات،فضلا عن مساعدتها في رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية".

---

[1]–محمد ياسر، **دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي** ،مؤسسة الفرقان لتحفيظ القران،
03:15-2013-05-10 – 22/03/2009 Http://alforkan.org/article=topic &topic=81تم تصفح الموقع:

[2] – امجد قاسم، **نتائج مؤتمر كوبن هاجن :هل تنقذ كوكب الأرض من عواقب الاحتباس الحراري** ؟
68.jeeran.com/archive/12-2009/html.http://amjad تم تصفح الموقع: 10ماي2013./14:45.

وان كان هناك بعض المنظمات غير الحكومية الربحية، و لكن في الحقيقة ليست هذه غايتها، ولكن هدفها من وراء هذه الأرباح هو سد نفقاتها خاصة إذا كانت كبيرة الحجم، أو لأسباب أخرى تتمثل في تمويل حملاتها و مشاريعها المتعلقة بالمساعدات و نشاطات التضامن.[1]

ومنه يمكن القول بأنها:عبارة عن مؤسسات تطوعية، وتمثل جانب من حيوية المجتمع ودوره في محاولة المشاركة بديمقراطية في المسائل التي تخصه.ونظرا لما تمثله من أهمية جاز بحق إطلاق تسمية عصر المنظمات الغير حكومية و المجتمع المدني على المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي.[2]

دور المنظمات الغير حكومية في المعاهدات و المؤتمرات الدولية البيئية:

لقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور متزايد الأهمية في صنع المعاهدات البيئية ،على مدى العشرين عاما الفارطة ، و ما تزال مساهمتها في حاجة إلى الاعتراف بها و تأكيدها رسميا، خاصة من جانب الأمم المتحدة،و في ما يلي سنذكر بعض من الأدوار التي قامت بها:

-خلال المراحل الأولى لمفاوضات و المعاهدات أو المؤتمرات، تقوم المنظمات غير الحكومية بتوسيع مجال وجهات النظر، لتشخيص مدى خطورة التهديدات البيئية.

-تقوم حتى و بدون أن تدعى بتقديم مقترحات و العمل خلف الكواليس ،حيث أن مجرد وجودهم يضيف درجة من الشرعية للمعاهدات و الاتفاقيات.

-إضفاء نوع من التأثير على المناقشات و القرارات، في حال جلوسها إلى طاولة المفاوضات بالرغم من عدم امتلاكها حق التصويت.

-جمع وتقديم المعلومات في حالة تحديد المخاطر أو تشخيص المشاكل، وتحريك الرأي العام الإقليمي والعالمي.

-الضغط عن طريق التعبئة الشعبية على الرؤساء والدول، لإعطاء موضوع ما الأولوية في برنامج العمل السياسي.

-إضفاء نوع من الديمقراطية و الشفافية على المفاوضات، من خلال مناقشتها لاهتمامات المواطنين على ضوء المعلومات و الإحصاءات الصحيحة التي قد تتقاعس الدول و المنظمات أحيانا عن القيام بها.

فقد قامت و لازالت المنظمات غير الحكومية بدور فعال في تعريف و توعية المواطنين بالمشاكل البيئية، إضافة إلى العمل على وضع الحلول العلمية و المناسبة لحمايتها، و قد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الأمم المتحدة حوالي 7230 منظمة.[1]

---

[1] -**دور المنظمات غير حكومية في حماية حقوق الإنسان**، صادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، juridiques.ahlmontada.net/t411-topichttp://scinces تم الاطلاع عليه 12-05-2013/8.00 .

[2] -إبراهيم حسين معمر ، **دراسة حول المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:حالة تطبيقية على المنظمة العربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2010، ص ص15-20.

و فيما يختص منها المتعلق نشاطه بحماية البيئة فهي بمجملها تعمل على تعظيم العمل الاجتماعي، بحيث تمكن الفرد من التعبير عن اهتماماته إزاء المواقف البيئية المطروحة، و المشاريع المضرة بالبيئة

وهذا ما يجعل الفرد أكثر معرفة بالأوضاع البيئية المحيطة به.

فالمنظمات غير الحكومية تنبثق من الجمهور ،ولا تقيم معه علاقاتها و تواصلاتها على أساس فوقي،وذلك إن وظيفتها مكرسة للاتصال بهم، و استثمار طاقاتهم الهائلة،[2] خاصة المؤهلة منها من أخصائيين، و الطلبة المهتمين بالشؤون و القضايا البيئية.

وتبرز أيضا أهميتها أيضا في أنها و تزامنا مع انعقاد قمة الأرض ،نظمت المنظمات غير الحكومية الملتقى الشامل الخاص بها، و الذي يضم ممثلين عن ألاف المنظمات المتنوعة لحماية الطبيعة من كل الأنحاء وقد كان للمنظمات غير الحكومية، دور هاما في التصدي لسياسات الحكومات التي أهملت الجانب البيئي، من خلال تبنيها لسياسة النمو دون مراعاة للكلفة البيئية.

واعتبرت إن التغير المناخي من اكبر القضايا تعقيدا و حساسية، لكونه مشكلة عالمية تتجاوز الحدود و لا يمكن علاجها إلا بالتعاون و التزام دولي شامل ،فقد سارعت لدق ناقوس الخطر و ذلك استنادا للتقرير الذي أصدره 426 عالم حول التغير المناخي ،و جاء فيه إن درجة حرارة الأرض في ارتفاع مستمر و زادت ب:0.6درجة ، وما ينتج عنها من أثار خطيرة على البيئة .

كما عملت المنظمات غير الحكومية على محاولة جلب الانتباه العالمي ،من خلال معالجتها قضية الأمن المائي و التراجع الذي يسجله منسوب المياه العالمية ،و قد انتقدت في مؤتمر لها في بون 2001 دعوات

و محاولات خصخصة المياه.[3]

وقد قامت بإصدار اقتراحات متنوعة إلي المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية الذي عقد تحت مسمى قمة الأرض عام 1992، بعد إن فتحت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الباب أمام هذه المنظمات و اقتراحاتها.

---

[1]–غنية ابرير ،**دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية :دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2010،ص ص54–55.

2–نعيم محمد قداح،**المنظمات غير الحكومية أداة أساسية لحماية البيئة**،جريدة الثورة يومية سياسية،تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة النشر2012 ، العدد16732 ،ص13.

[3]–نوال تعالبي ، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة باتنة،2010،ص85.

تقديم تقارير ونشرها للعامة فيما يخص مشاريع استثمارية و اقتصادية، عادة ما يكون لها مردود سيئ على البيئة و الإنسان، و ذلك بهدف التوعية الشعبية بواقع الأمر و تحريك الرأي العام و الأعلام و إشراكهم في حماية البيئة.[1]

وبهذا فقد أصبحت المنظمات الغير البيئية تمتلك من الموارد و الخبرات في مجالات عديدة ،ما يجعل منها قوى أساسية بحد ذاتها على مسرح السياسات الدولية ،و لها نفوذ قد يتجاوز في بعض الأحيان نفوذ الدول الكبرى، حيث أنها قد تمنعها من إنتاج المواد المستنفذة للأوزون و تطالب الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا أو اليابان، و هي البلدان ذات الأثر الأكبر في تردي الوضع البيئي على التقيد و احترام المعاهدات البيئية[2]،ومن أمثلة المنظمات غير الحكومية النشطة نجد"

أولا:منظمة السلام الأخضر Green peace

ويعود تاريخ إنشاء منظمة السلام الأخضر(GPO) إلى عام 1971 ،عندما قامت الحكومة الأمريكية بإلقاء نفايات المواد المشعة في إحدى جزر ألاسكا، حيث تبين للمهتمين بالبيئة آنذاك، وطبقا لنتائج الدراسات العلمية التي أجريت على الساحل الغربي لأمريكا وكندا، وجود خلل وعدم استقرار للحيوانات البرية والبحرية هناك بسبب تأثير المواد المشعة، فقام فريق صغير من الناشطين في مجال البيئة ،من فرانكو فر في كندا بالإبحار على متن مركب الصيد القديم "فيليبس كورمك" للاحتجاج على إجراء تلك التجارب سلمياً.[3]

تعريف منظمة السلام الأخضر: وهي منظمة غير حكومية عالمية ،غير مرتبطة بآي جهة، تتخذ من أمستردام بهولندا مقر لها و تملك عدة فروع ،تعنى بشؤون البيئة عن طريق درء المخاطر،و تنظم حملاتها البيئية في المجالات التالية: "الدفاع عن البحار و المحيطات ،حماية الغابات ،معارضة التكنولوجيا النووية ،إيقاف التغير المناخي ،معارضة استعمال الملوثات ،تشجيع التجارة المستديمة ،بالإضافة إلى معارضة الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل و تعمل المنظمة على تغيير السياسات الصناعية للحكومات التي تهدد العالم الطبيعي.[4]

وسائل المنظمات غير الحكومية: تستعمل المنظمة السلام الأخضر عدة وسائل للقيام بنشاطاتها ،و منها الحمالات التي تقوم من خلالها بتغيير التوجهات و السلوكيات لحماية البيئة ،و لنشر السلام عن طريق التحفيز على الثورة في مجال الطاقة للتصدي للتهديد الأول الذي يواجه كوكب الأرض و هو التغير المناخي.

---

[1] – محمد ياسر ،**دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي** ،المرجع السابق.

[2] – جون بيليس ، ستيفن سميث،**عولمة السياسة العالمية** ،المرجع السابق ، ص661.

[3] –عزوز دقرتي، **منظمة السلام الأخضر**،جريدة الشرق الأوسط، مدونة البيئة و الحياة ، تم الاطلاع عله:12-5-2013-.8.00 thrad php=48774http://mugrn.net/vb/show

[4] –عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**،المرجع السابق، ص 250.

أما بالنسبة للدفاع عن المحيطات و ذلك عن طريق التصدي للصيد الجائر للأسماك ،كما تعمل على حماية ثروات عالمنا من الغابات و الحيوانات و النباتات بالإضافة ،إلى العمل على الحد من التسلح و إرساء السلام عن طريق محاولة حل أسباب الصراع ،و الدعوى إلى القضاء على الأسلحة النووية.و تستعمل منظمة السلام الأخضر الاحتجاجات بالإضافة إلى حضور المؤتمرات الدولية، و الالتقاء مع السياسيين،بالإضافة إلى العلاقات من اجل تثقيف الجمهور.

إضافة إلى الحملات السلمية و التي تهدف من خلالها، للكشف عن المشاكل البيئية العالمية أو لإيجاد حلول من اجل مستقبل اخضر.

فهدف منظمة السلام الأخضر هو ضمان القدرة على الحياة في الأرض،وقد تلجا أحيانا إلى المظاهرات الاعتصام و الاحتجاج المباشر .[1]

كما تعتمد على آلية التفاوض ،كأحد الوسائل الدبلوماسية الهادفة سبيلا لتحقيق أهدافها ،سواء بالتفاوض مع الدول أو المنظمات الأخرى، التي تهتم بنفس القضايا التي ترتبط بالبيئة و إضافة إلى استعمال قوارب السلام و اللجوء إلى الإعلام بشتى فروعه بالأخطار المهددة بالبيئة.

مبادئها الرئيسية:

-**مبدأ التطوعية:**فمنظمة السلام الأخضر لا تستهدف تحقيق أرباح ،وهذا ما يجعل من أهداف الأشخاص الذين ينتمون لها بصفة طوعية ،بهدف تحقيق أهداف بيئية تعكس قناعاتهم.[2]

-**مبدأ جلب الشهود:**تأسست منظمة السلام الأخضر على مبدأ "الوقوف شهوداً" أو "جلب الشهود".

وينص هذا المبدأ على أنك عندما تشهد ظلماً ما، فمن واجبك الأخلاقي أن تختار إما مواجهته أو لا،و من خلال هذا المبدأ فهم يقومون بالتوجه إلى أماكن التي تشهد دمار بيئي، و يعيشون الحدث ،ويسعون إلى نقله عبر الإعلام ،ونقل اعتراضاتهم عن ما يحدث.

-**مبدأ الاستقلالية:** فهم ينصون في مبدئهم ما يلي: نحن لا ننتمي لأي حزب سياسي. ولا نؤيد المرشحين لمناصب حكومية ولا نصادق على الأحزاب السياسية، منذ بدءنا نشاطنا، قررنا أنه للحفاظ على استقلاليتنا، يجب ألا نقبل أي تبرع يمكن أن يعرّض قدرتنا أو رغبتنا في القيام بحملات من أجل مستقبل كوكبنا، للشبهة أو الخطر، فنحن لا نقبل أموالاً من حكومات أو شركات، وكل يوم نرفض مثل هذه التبرعات في كافة مكاتبنا حول العالم، والهدف الجلي من خلال هذا المبدأ هو الحفاظ على استقلال قراراتهم و توجهاتهم.

---

[1] -مجد جرعتلي، **السلام الأخضر ،مدونة البيئة**، تم الاطلاع عليه في2013.12.26. http://theevironment.maktoob blog.com

[2] -حمليل صالح ،**دور المجتمع المدني في تعميق التعاون الدولي**، مجلة الحقيقة ،جامعة ادوار ،العدد السابع،المطبعة العربية،ديسمبر 2005،ص377.

-**مبدأ العالمية:** التلوث لا يعرف حدوداً، فنحن مواطنون في هذا العالم و لا ننحاز لأي دولة معينة، وإنما

نسعى لحلول عالمية للتهديدات البيئية، لأننا وكما واشرنا هذه التحديات البيئية لا تعترف بالحدود.[1]

مبدأ العمل السلمي و اللاعنف:فيقولون:نحن نباشر أعمالنا من غير عنف ،أي بطرق سلمية من اجل رفع مستوى و نوعية النقاش العام ،من اجل وضع حد للمشاكل البيئية سواء كان ذاك في شكل اعتصام أمام الحكومة المحلية ،و توسيع نطاق الاعتصام بشكل سلمي و مباشر ، من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة و إعطاء الحلول و البدائل. [2]

و نلاحظ من خلال هذا المبادئ الذي يمثل الأسلوب الديمقراطي، الذي يقوم على النقاش الهادف بدل العنف الذي عادة ما يترك فقط الخسائر دون جلب المنافع.

-**مبدأ لا عدو دائم و لاصديق دائم:**ففي سبيل الكشف عن الأخطار التي تهدد البيئة ،ومن اجل إيجاد الحلول يجب إن نعتمد مبدأ انه لا عدو دائم و لا صديق دائم ،حيث أننا على استعداد دائم للعمل مع أي طرف يساعدنا في تحقيق أهدافنا.

-**مبدأ تعزيز الحلول** :يقوم على ما يلي:نحن نسعى لإيجاد الحلول و الوصول إلى مناقشة و واعية حول الخيارات البيئية للمجتمع ،ونحن لا نعمل لإدارة المشاكل البيئية،ولكن نعمل للقضاء عليها ، لهذا السبب وضعنا خارطة طريق من اجل أنقاض البيئة و وضع مخطط للوصول إلى اقتصاد نظيف.[3]

ومن خلال ماتقدم من مبادئ تحاول منظمة السلام الأخضر ،النجاح بكل ما في وسعها لتحقيق أهدافها المتمثلة في حماية البيئة من التحديات التي تواجهها و التي تأثر على الإنسان و أمنه و استقراره.

إسهامات منظمة السلام الأخضر:

-إلغاء مقترح حرق الفحم لتوليد الطاقة في نيوزلندا.

- إقناع شركة ماكدونالد على وقف بيع الدجاج الذي يتغذى بالصويا المزروعة في المناطق التي أزيلت أشجارها حديثا في غابات الأمازون المطرية، ثم أصبحت أكثر فعالية في إقناع شركات الاغذيه والسوبر ماركت، مثل "مارك أند سبنسر"، "سينسبري"، "أسدا" و"ايتروسي"، بالتوقيع على سياسة عدم إزالة الغابات[4].

---

[1] - عزوز دقرتي، **منظمة السلام الأخضر**، المرجع السابق.

2-حسين باسط، **التربية البيئية :منظمة السلام الأخضر**، مجلة الابتسامة ، دون ذكر العدد،2009 :
http://ibtisama .com./vb/show thread -t 10368.12/05/2013.-8.

[3]-خولة شارف ، مروى مخنان، **دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قالمة،2012،ص152.

[4] - عزوز دقرتي، **منظمة السلام الأخضر**،المرجع السابق.

-نظمت مشروعا يسمى"مشروع المياه النظيفة"و كانت هذه الحملة تهدف إلى حماية المياه النظيفة .
-منع المجازر التي هددت بانقراض الفقمة الرمادية شمالا1978، وحظر صيد الحيتان 1982، ومنع التخلص من النفايات الصناعية و النووية عن طريق إلقاءها في البحار 1993.
-إضافة إلى إنشاء ملاذ امن للحيتان في منطقة القطب الجنوبي 1994،و منع استخدام شباك الصيد العائمة في الاتحاد الاوروبي1998.
و من الإسهامات التي قامت بها مؤخرا ،إصدار تقرير بعنوان "الدروس المستخلصة من فوكوشيما"،الذي يظهر إن هذه الكارثة النووية لم تكن كارثة طبيعية ،بل هي نتيجة لفشل القطاع النووي و الحكومة اليابانية وتطرقت إلى أثارها على البيئة و الإنسان.
-وقف استغلال المعادن في القطب الجنوبي لمدة50عامل.
-منع إلقاء النفايات في البحر كالنفايات المشعة و الصناعية و المنشات النفطية .
-حققت تسلم التزام جمعية صناعة الطاقة المتجددة الصينية (CREIA) ،بضمان امن طاقة المستقبل في الصين في إطار استخدام الطاقة المتجددة.[1]
-استطاعت معارض الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء التجارب النووية ،وقد تمكنت في 23 جويلية2008 من الدخول إلى موقع الرمال النفطية في شمال سينكر ودا اورورا ،وقاموا بوضع لافتات كتب عليها "أوسخ نفط في العالم".[2]
-ساهمت منظمة السلام الأخضر في تحويل مجموعة من القضايا البيئية، إلى قضايا سياسية ساخنة منها فضح تلوث حادثة انفجار المفاعل النووي في تشيرنوبل، وكارثة تسرب وإراقة الزيت في إيكسون فالديز وإدراك التغير المناخي والمطر الحمضي الملوث.[3]

ورغم انه و كأي منظمة واجهت منظمة السلام الأخضر معيقات متعددة ،إلا أنها تبقى دائما النموذج الناجح في مجالها ،فقد استطاعت إن تحتل مكانة و شهرة عالمية و عابرة للحدود ،كما هو حال قضيتها التي تدافع عنها ،وهي حماية البيئة من التهديدات التي تواجهها ،و هذا طبعا بفضل مجهوداتها و نجاحاتها المسجلة في ميدان حماية البيئة التي أصبح امن الإنسان و العالم مرهون بها.

ثانيا:منظمة أصدقاء الأرض Friends of the Earth :

[1]- خولة شارف ، مروى مخنان، **دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**، المرجع السابق ،ص ص159.163.

[2] -Cindy Sandra, **green peac**e ,on :http://lyc 58-romain-rolland.x-dijon.fr/pedago/06-05-2013.17:16. -

[3]- عبد الحليم مجاهد ،**دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضارية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ، جامعة قسنطينة، 2010،ص 102.

و هي عبارة عن شبكة عالمية لمنظمات بيئية (FAO)تنتشر في حوالي 76 دولة ، تأسست عام1969 وهي تعتبر اكبر شبكة بيئية ،تعمل على مواجهة المشاكل البيئية المطروحة والعاجلة.[1]

و تشارك منظمة السلام الأخضر في العديد من أهدافها مثل :التغيرات المناخية وسلامة الأغذية،بما في ذلك ممارسة الضغط ضد التعديل الوراثي، كما أنها تقوم بالحملات المناهضة لاستخدام المواد الكيميائية ذات المخاطر محتملة في المنتجات اليومية، والتلوث والتأثيرات البيئية لأنظمة النقل واستخدام موارد فيما يتعلق بالتخلص من النفايات.

-أوجه الإخلاف عن منظمة السلام الأخضر هي أن منظمة أصدقاء الأرض(FOE) مبنية على تحالف فيدرالي بين منظمات بيئية مستقلة اعتمادها الأكبر، على الجماعات المحلية الموجودة في كل بلد من الإعتماد على مكتب مركزي، وهي ترى أنها منظمة تعتمد على القاعدة الجماهيرية ونشاطها يتفاعل مع الأحداث اليومية ولا تخطط لأحداث مدروسة ومرتبة مسبقا.

ويصرح الناطق باسم المنظمة ":نحن لا نتنافس مع منظمة السلام الأخضر ولكننا نظن أن أحدنا يكمل الأخر".[2]

ثالثا:الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و الموارد الطبيعية:

وهي عبارة عن اتحاد يتكون من منظمات غير حكومية و حكومات وعلماء و خبراء في حماية البيئة ،يهدف تنمية الموارد البيئية الحية و حمايتها، انشأ هذا الاتحاد سنة 1948 ،مقره بسويسرا،يضم أكثر من 450 عضوا من أكثر من 100 بلد،إما عن نشاطاتها فيمكن إجمالها في ما يلي:

-رصد واقع الأنظمة البيئية في المناطق مختلفة من العالم.

-تخطيط الأنشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة من خلال "الإستراتيجية العالمية للصيانة "و "إستراتيجية العناية بالأرض".

-توفير المساعدة و الخبرة اللازمتين لتحقيق أنشطتها.

-تشجيع الحكومات و المنظمات الحكومية و غير حكومية لحماية البيئة و صيانتها.[3]

رابعا:منظمة العدالة البيئية :

وهي تمثل نمط جديد للعمل البيئي ،وهي من المنظمات الخضراء التي لم تنل حقا من الشهرة و الإعلام،برغم جهودها المميزة في خدمة القضايا البيئية ،وهي منظمة غير ربحية و ليس لديها أي توجهات سياسية ،مقرها ببريطانيا و تقوم فلسفتها علي أن درجة الخطورة التي وصلت إليها المشاكل البيئية أصبحت، تحتم تعاون كافة الأطر و عدم تجاهلها لها،و نذكر من أهدافها:

---

[1]- عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**،المرجع السابق،ص249.

[2]- عبد الحليم مجاهد، **دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضارية** ،المرجع السابق،ص105.

[3]-راتب السعود، **الإنسان و البيئة:دراسة في التربية البيئية**، المرجع السابق، ص ص259-260.

-حماية البيئة الطبيعية و الاجتماعية، من خلال التوفيق بين متطلبات الأمن البيئي و حقوق الإنسان و الاحتياجات الاجتماعية.

-دعم الناشطين البيئيين لإيصال نشاطاتهم والى الإعلام الإقليمي و الدولي.

-محاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئية ،وتدريب الأفراد على مواجهة أثارها.[1]

و في الأخير ومن خلال ما سبق عرضه من نماذج لمنظمات غير حكومية ناشطة في مجال حماية البيئية، يتضح مدى فعاليتها و أهميتها على الساحة الدولية ،وذلك بالرجوع إلى إسهاماتها و مجهوداتها المختلفة في مجال حماية البيئة ،وبالرغم من هذا لا يجب انتقاص أهمية المجهودات الدولية و المحلية الإقليمية ، لان قضية حماية البيئة تخص الجميع، توجب تعاون جميع الأطراف دون استثناء.

خلاصة الفصل

لقد عملت حقيقة أن التهديدات البيئة المطروحة تتصف بالعالمية، وأن تحقيق الأمن العالمي مربوط و مرهون بتحقيق الأمن البيئي الذي هو الأخر مربوط بتحقيق امن البيئة من المتدهورات التي تتعرض لها سواء التلوث بأنواعه ، الكوارث الطبيعية و التغيرات المناخية تناقص الموارد الطبيعية و غيرها من مظاهر التدهور البيئي ، والذي تحقيقه يضمن توفير بيئة صحية للأفراد و استمرارية و استدامة الانتفاع من الموارد المتوفرة للأجيال القادمة ، كل هذه المبادئ أي الانتفاع ، الاستخلاف و الاستدامة و الترشيد و غيرها نجدها قد وردت في منظومة الشريعة الإسلامية الشاملة لكافة نواحي الحياة ،و التي سبقت القوانين الوضعية و الدولية في ترسيخ قيم المحافظة و حماية البيئة ، التي انتبه و تفطن لها المجتمع الدولي بعدها شهدته البيئة من خراب ،و هذا ما دفع بها إلى العمل على ضبطه و تقليله و ذلك بإرساء القانون الدولي للبيئة الذي يحمل جملة من القوانين و المبادئ لضبط و تنظيم سلوكيات الدول المؤدية للتدهور البيئي ومعاقبة المخالف لها ، كمحاولة ترسيخ مبادئ لتحقيق الأمن البيئي العالمي.

و نظرا لاتساع مدى التأثيرات البيئية و استحالة السيطرة عليها بمجهودات و إمكانيات أحادية ،سارعت الدول لعقد سلسلة من اللقاءات و المعاهدات على المستوي الدولي و الإقليمي لمناقشة و دراسة هذه التحديات البيئية المطروحة.

و يمكن اعتبار مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة المنعقد باستوكهولم عام 1972 ،ابرز تجسيد للاهتمام الدولي بقضية البيئة ،إضافة إلى سلسلة اللقاءات الإقليمية و التي تناولت بالمناقشة قضايا بيئية إقليمية و عالمية ، و قد كان للمساعي و النشاطات و الضغوط الدائمة التي كانت تمارسها المنظمات البيئية الغير حكومية ، دور كبير في إرساء أسس و سياسات لتحقيق حماية للبيئة العالمية ،خاصة بعدما أفسح المجال واسعا أمامها للاشتراك في مناقشة القضايا البيئية في المحافل الدولية.

[1]-احمد سيد البيلي، **المخاطر العالمية و أوضاع البيئة العربية**،المرجع السابق ،ص187.

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه الحماية الدولية للبيئة

و الاستراتيجيات البديلة

لقد أدى اعتراف المجتمع الدولي بأهمية وتعقيد المشاكل البيئية، إلى التعامل مع الاتفاقيات البيئية الدولية بأسلوب اقل تشددا، فالاتفاقيات البيئية تتضمن اعتبارات علمية واقتصادية وسياسية ذات أهمية كبيرة، ونجد لهذه الاعتبارات تأثيرا واضحا عند إبرام الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، مما قد يؤدي

إلى الأخذ بحلول وسط قد لا تتلاءم مع المشكلة البيئية، أو قد يمتنع بعض الدول من التصديق على الاتفاقيات البيئية مما يقلل من فاعليتها على المستوى الدولي.

ولهذا سعت الدول إلى البحث عن استراتيجيات بديلة، يمكن للدول إتباعها لخفض التلوث، فحماية البيئة والتخفيف من حدة مشكلاتها، واجب إنساني لا بد من القيام به، فحمايتها تعتبر من أهم حقوق الإنسان الطبيعية، ولمعالجة هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: معوقات تحقيق الأمن البيئي.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات البديلة لحماية البيئة .

المبحث الأول

معوقات تحقيق الأمن البيئي

إن الأمن البيئي مهدد في العالم اجمع، وقد أصبح لزاما تحقيق الأهداف المرجوة في سبيل إنقاذ الأرض، ففي حال التقاعس في معالجة ضحايا البيئة بشكل جذري وسريع، فان آفاق المستقبل تنحو إلى فوضى دولية، أسبابها أخطار البيئة المتسارعة، إذ أن مخاطر التلوث لها انعكاسات خطيرة على البيئة والتنمية والأمن الغذائي العالمي، في ظل استمرار العسكرة لعشرات الدول النامية واستمرار بعض الحروب الداخلية والنزاعات واستمرار الإنفاق العسكري الذي لا يزال في اعلي معدلاته.

وبالرغم من الجهود الدولية منذ الحرب الباردة ونظام القطبين، مرورا بنظام القطب الواحد وحتى الآن، لم تؤد هذه الجهود إلى تحسن كاف في إطار حماية البيئة، ولم تتمكن من تقليل مخاطر التلوث، وذلك لوجود عدة معيقات على المستوي الدولي و حتى على مستوى محلي الداخلي للدولة، ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم المبحث كالتالي:

المطلب الأول: تباين المواقف الدولية من حماية البيئة.

المطلب الثاني: العقبات الاقتصادية

المطلب الثالث: نقص الوعي البيئي

المطلب الأول

تباين المواقف الدولية من حماية البيئة

إن أهم عقبة تواجه الحماية الدولية للبيئة، هي التضارب الحاصل في المواقف الدولية، والتباين الكبير في الالتزام بالتعهدات بين دول العالم، حيال الإجراءات الجماعية التي تتخذ في كل مؤتمر دولي من اجل حماية البيئة من التلوث لإيقاف التدهور المستمر.

إن العالم الذي يعي هذه المخاطر قلق على مصير كوكب الأرض، بسبب تدهور البيئة واستمرار المسببات المضرة بها، وبرغم التحضيرات لعقد المؤتمرات الدولية المتوالية، منذ أكثر من ثلاثين سنة، إلا

انه وفي كل مؤتمر يتوافق فيه الجميع وتتخذ القرارات، وينتهي بمعارضتها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أو التحفظ عليها .

إن مجمل التدابير المتخذة كانت تتم بالتراضي، وتطبيقها كان يخضع لفعل إرادة الدول بالطرق التي تراها مناسبة وفقا لمصالحها الخاصة.[1]

لقد كان للاهتمام الدولي بحماية البيئة، آثاره على المستوى المحلى في اغلب دول العالم، فصدرت تشريعات كثيرة لحماية البيئة فيها، واستفادت دول متعددة من أنظمة رصد التلوث، وأنظمة تحديد مستويات التلوث المسموح بها، وبيان المشروعات التي يمكن أن تؤثر على بيئات الدول الأخرى، وغير ذلك من الخدمات البيئية التي قامت بها المنظمات الدولية .

غير أن قواعد القانون الدولي، لا تزال تفتقد إلى الجزاء الرادع، والى السلطة الدولية المهيمنة، وتأخذ معظم أعمال المؤتمرات الدولية، شكل توصيات غير ملزمة للدول التي قد ترفض تنفيذها، ولا توجد قوة ملزمة حقيقية لهذه التوصيات، وان سميت قرارات.

فلا تزال الدول النووية تلوث البيئة، وتجري تجاربها في البر والبحر ضاربة عرض الحائط، بسلامة البيئة واتفاقيتها الدولية، وقامت بعضها بتصدير نفاياتها الذرية الخطيرة لدفنها في أراضي الدول الفقيرة مقابل مبالغ زهيدة، ولم تتوقف من نقل مخلفاتها الخطرة على البيئة إلى دول العالم الثالث، رغم تخلفها وعجزها عن مواجهة آثارها، وذلك لحماية أقاليمها أو تهربا من تحمل تكاليف التلوث الكبيرة .

كما رفضت دول أخرى وضع قواعد حازمة لحماية بيئتها، وإلزام مشروعاتها الصناعية بها، حتى لا ترتفع أسعار منتجاتها فتكون اقل قدرة على منافسة منتجات الدول الأخرى المماثلة.[2]

أصبح التغير المناخي المرتبط بالتحولات المرصودة في الغلاف الجوي رهانا بارزا، سواء في الجانب العلمي أو في المضامين الجيوبوليتيكية، وفي الغالب أدى تسريع وتيرة الأعمال البحثية ضمن هذا الموضوع إلى تحفيز الفاعلين السياسيين في إفراد اهتمام خاص بهذا الجانب، اهتمام أصبح شيئا فشيئا يتخطى المواضيع التي طالما اعتبرت ذات أولوية في السياسة العالمية، بل إن الاهتمام تخطى إلى المنظمات غير الحكومية، التي صار لها من الثقل ما يجعل الدول أكثر إدراكا بضرورة إيلاء الاعتبار أكثر في نشاطاتها للمسائل البيئية.[3]

ولاشك أن استراتيجيات التصنيع التي تبنتها بعض الدول المتقدمة، مثل فرنسا وألمانيا وانجلترا، آدت إلى زيادة خطورة الأمطار الحمضية، نتيجة انبعاث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكبريت من

---

[1] –عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،لبنان ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2008، ص ص219–220.

[2] –ماجد راغب الحلو ، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الطبعة الأولى،2004،ص 26.

[3] –سليم حميداني ، **إدارة مخاطر التغيرات المناخية: بين سوء الإدراك واستراتيجيات التكيف** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ، جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012، ص6.

الصناعات الموجودة بهذه الدول، ولقد أدى هذا إلى تلوث الهواء إلى درجة يصعب على سكان هذه المناطق تنفس هذا الهواء الملوث.

ولقد دفع هذا الوضع السيئ إلى القيام بدراسة، خلصت إلى أن المطر الحمضي، يمكن الحد منه من خلال خفض نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكبريت، ولقد وافقت تسع دول أوروبية وكندا على خفض نسبة الكبريت، بحوالي 30% في العقد القادم، ورفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وتشيكوسلوفاكيا أن تشترك في هذه الاتفاقية .[1]

رغم كل جهود الأمين العام للأمم المتحدة، وبعد شرح طويل للمخاطر التي يعاني منها كوكب الأرض والبشرية، ومطالبته على أن تكون القرارات ملزمة، مع تطبيقها في إطار جدول زمني محدد، لكنه كان يصطدم بالرفض الأمريكي، إذ أن أي اتفاق آو بروتوكول بيئي وخاصة لجهة الحد من انتشار التلوث وتغير المناخ والتنوع البيولوجي ومعالجة ثقب الأوزون، إن لم توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتلتزم به، فلا يكون له أي مفعول وبالتالي فهو غير مجد، وسيستمر تأثير تصاعد كثافة التلوث في توسيع ثقب طبقة الأوزون، وهذا بدوره ينعكس على المناخ العالمي سلبا، والمسبب الرئيسي للفيضانات والتصحر والجفاف، وستزداد الكوارث الطبيعية في المستقبل القريب . [2]

ومما لاشك فيه أن رفض بعض الدول الاشتراك في هذه الاتفاقية، سببه سعي كل دولة إلى تحقيق اكبر قدر من مصالحها الخاصة، حتى ولو كان على حساب دول أخرى، كما أنها تعمل على حساب جملة المنافع والتكاليف التي تعود عليها من خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت .

ومن ثم فانه عندما تتجاوز التكاليف المنافع الناجمة عن التحكم في انبعاث هذا الغاز، فإنها ستحقق خسائر دون الحصول على أي شكل من أشكال المنافع.

ولاشك أن هذه الرؤية تفتقر إلى أدنى اهتمام بالمصلحة العامة للمتضررين من هذا التلوث، أو اهتمام بالدول الأخرى التي من حقها أن تعيش حياة آمنة، وفي بيئة نظيفة غير ملوثة لا تسبب لهم أي أضرار أو مخاطر صحية . [3]

بالإضافة إلى أن تكاليف التلوث تلقي على مسؤولية الأطراف الخارجية، وليس على مسؤولية الطرف المتسبب في التلوث، وهذا ما أدى إلى تفاقم المشكلة، لان الطرف المتسبب في العملية لا يضطر إلى إضافتها لنفقات إنتاجه، فضلا عن ذلك، فان كلفة الأضرار التي تسببها الأمطار الحمضية للغابات لا تظهر عادة ميزانيات توليد الطاقة .[4]

---

[1] –السيد عبد العاطي السيد،**الإنسان والبيئة**، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2005،ص 356.

[2] –عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،المرجع السابق ، ص ص 220–221.

[3] –السيد عبد العاطي السيد،**الإنسان والبيئة** ،المرجع نفسه،ص ص357–358.

[4] –جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 270.

فقد رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى اتفاقية التنوع البيولوجي بعد مؤتمر الأرض، لأن الاتفاقية بدت أنها تزود البلدان بوسيلة لتأكيد سيادتها على الموارد الموجودة داخل أراضيها، والمطالبة بثمن تلك الموارد، وفي رئاسة كلينتون وقعت الولايات المتحدة الاتفاقية ، وانهمكت مع الأطراف الأخرى في مهمة التفاوض للتوصل إلى برتوكول غطى المجال المثير للنزاع، والمتعلق بحقوق الحكومات في حماية أراضيها من الضرر البيئي، الذي يلحقه التطور الصناعي، ورغم أن البرتوكول حمل أثارا تجارية سلبية على الولايات المتحدة فقد تم إبرامه.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يمثل بروتوكول "كيوتو" لسنة1997أكبر نقطة خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ يمثل هذا البروتوكول خطة الأمم المتحدة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، فهي أقرت بالمسؤوليات الخاصة التي تقع على البلدان المتقدمة عن التغير المناخي بفعل الإنسان، و أقرت بالحاجة إلى إجراء أبحاث و بالتزام البلدان كافة بالتبليغ عن انبعاثاتها الدفيئة، كما حدد البروتوكول للبلدان المتقدمة أهدافا ملزمة لتخفيض الانبعاثات ووضع آليات(مثل تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات) من أجل مساعدة العملية، لكن ما نلاحظه أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت الانسحاب من البروتوكول عام 2001 بقرار صادر عن الرئيس جورج بوش الابن المعارض لهذا البروتوكول من وجهة نظره القائلة"**أن بنوده الإجبارية ستضر باقتصاد بلاده**" ولا تزال هذه النظرة قائمة إلى حد الآن مما يبرر إلى حد كبير موقف الدول النامية من هذه الاتفاقيات ويشرعن مصداقيته.

بالنتيجة، فالدول النامية ترى في معظم هذه الاتفاقيات البيئية أنها بمثابة"صكوك فقدت قيمتها وفعاليتها"، فهي اتفاقيات رمزية أو ضعيفة، تهدف الدول القيادية بطبيعة الحال إلى صياغة الالتزامات بما يتلاءم مع مصالحها.[2]

كما تتقاعس كثير من الدول عن التصديق، على الاتفاقيات الدولية لأسباب سياسية أو مالية، فتظل حبرا على ورق ولا تدخل مجال التنفيذ لعدم تصديق العدد اللازم من الدول عليها، وتمتنع بعض الدول عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات التي سبق لها أن صادقت عليها .

و بعض الدول لا تتورع – تحقيقا لمصالحها المشروعة أو غير المشروعة – عن ارتكاب أعمال خطيرة وغريبة تلحق أضرارا بالغة بالبيئة.[3]

وحفاظا على حماية المصلحة الذاتية للولايات المتحدة الأمريكية لا توافق على توقيع الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة، ناهيك عن استمرارها في تطوير أسلحة الدمار الشامل والتجارب النووية، كل ذلك

---

[1] –سليم حميداني ، **إدارة مخاطر التغيرات المناخية: بين سوء الإدراك واستراتيجيات التكيف**، المرجع السابق،ص 6.

[2] –فاطمة حموتة، **الحوكمة البيئية العالمية كأداة لمواجهة الرؤى المتضاربة في العلاقات مابين الشمال والجنوب**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ، جامعة قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012،ص9.

[3] –ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، المرجع السابق، ص ص 26–27.

من اجل بقائها الدولة الأقوى في العالم، عسكريا واقتصاديا، وفي استمرار قيادة النظام العالمي والهيمنة عليه .

وبسبب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال التلوث البيئي، تشجعت دول العالم الثالث على عدم الالتزام بالقرارات الدولية حيال التلوث البيئي، واستمرت هذه الدول في تخريب النظام البيئي، والمساهمة في زيادة نسب التلوث وخاصة في الدول الفقيرة، والدول ذات الكثافة السكانية، إذ لا يمكن لأحد أن يطلب من هذه الدول أن توقف نشاطاتها التي تساهم، ولو بنسبة ضئيلة جدا في تلوث البيئة، وهي الأكثر تضررا منه، مثلا دول جنوب إفريقيا والصحراء الغربية، وسيريلانكا وبنغلادش والهند واندونيسيا وجنوب الصين والصومال وإثيوبيا والسودان وحوض الأمازون في البرازيل، وجنوب استراليا.... ، حتى وان أرادت ذلك فليس لديها الإمكانيات آو القدرة لوقف مساهمتها في تلوث البيئة.[1]

و باعتبار أن المشكلات البيئية اشد تعقيدا في حلها، من المشكلات القومية، جعل حل هذه المشكلات على درجة كبيرة من الصعوبة، بالإضافة إلى عدم وجود سلطة واحدة، قادرة على وضع السياسات المناسبة وتنفيذها. [2]

إن جداول الأعمال التنموية، التي اشتملت عليها غالبية الاتفاقيات الدولية، لم تكن يوما موضع المتابعة الجادة، فمثلا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان يفتقر إلى الوزن المؤسساتي الذي يمكنه من التنسيق الجدي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تحمي في العادة ساحات أنشطتها، وهكذا فشل في تامين دمج جداول الأعمال البيئية و التنموية في سياق النظام الذي وضعته الأمم المتحدة، وقد أدى ذلك إلى زيادة القلق الدولي، وخاصة في أوساط البلدان النامية.[3]

وعلى الرغم من مخاطر التلوث وآثاره، لا تزال البيئة تمر من السيئ إلى الأسوأ، والتوازن الطبيعي يشهد مزيدا من الخلل، والبشرية تعاني، والدول الكبرى مازالت منهمكة في السيطرة والهيمنة والتوسع الجيو استراتيجي، بينما العالم يمر في اخطر مرحلة لم يشهد مثلها التاريخ.

في حين يشهد العالم اليوم –في ظل النظام العالمي الأحادي القطب –فوضى عسكرية واقتصادية وسياسية، في الوقت الذي تتعرض البيئة العالمية للدمار و الخراب، وانقسام العلاقات الدولية المعاصرة بين مؤيد للحلول، ورافض لإنقاذ البيئة العالمية لما لها من تداعيات خطيرة على الأمن البشري والغذائي والمائي، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد يكون خراب البيئة له تأثيرات على الكرة الأرضية، أكثر من

[1] –عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،المرجع السابق، ص ص222.

[2] –السيد عبد العاطي السيد،**الإنسان والبيئة**، المرجع السابق ، ص 357.

[3] –جون بيليس، ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية** ، المرجع السابق،ص 262.

السلاح النووي الفتاك، إن لم يسارع المجتمع الدولي لحماية وإنقاذ البيئة العالمية من الهلاك قبل فوات الأوان .[1]

قد عرض غاريت هاردين، نموذجا بالغ التأثير يعرف بمأساة الممتلكات المشاعة، الذي يشرح سبب احتمال إقدام المجتمعات، على الاستغلال المفرط للموارد البيئية المشتركة، حتى وهي تدري انه يضر بمصالحها على المدى البعيد .

إذ أن استمرار الاستنزاف من دون هوادة يؤدي إلى مأساة الممتلكات المشاعة، التي تعني: إمكانية نفاذ الممتلكات المشتركة التي تبدأ بالأفعال العقلانية الفردية والتي تؤدي إلى ممارسات جماعية غير عقلانية، تؤدي بدورها إلى استغلال مفرط كارثي للموارد المشتركة.

بالإضافة إن الإجراءات التي يقوم بها جانب واحد بدافع الحرص على المصلحة العامة لا تكفي لمعالجة المشكلة .[2]

فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الدولة الأعظم والأوحد في العالم ، أخذت تتعامل مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بأنها هي لوحدها صاحبة القرار، ومن يخالف أمرها أو يقف عائقا في وجه مصالحها تفرض عليه عقوبات، و أصبحت هذه السلوكيات قاعدة أساسية في سياسة أمريكا الدولة المهيمنة .

بهذا الأسلوب، تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مسائل تهدد أمنها الاستراتيجي، الأمر الذي جعلها تهيمن على المنظمات الدولية وتفرض القرارات التي تخدم مصالحها متجاهلة القرارات التي تحد من استمرار قوتها، وتعيق تقدم اقتصادها، وأفضل مثال على ذلك قرارات المؤتمرات الدولية في مجال التلوث البيئي، والمعاهدات والبروتوكولات المعمول بها "تغيرات المناخ، التنوع البيولوجي، خفض الانبعاثات الملوثة الغازية.[3]

كما أن النظام الدولي الحالي، لم يقدم بعد الحلول القانونية الكافية، لمواجهة مشكلة تلوث البيئة، سواء في مجال الأعراف الدولية، التي يتنكر لها من يجدها تتعارض مع مصالحه، أم في مجالات الاتفاقات التي تتصف عملية تحويلها إلى قانون، بالبطء وعدم التأكيد. [4]

بالإضافة إلى انه من بين أحد الأسباب التي شكلت الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية والسائرة في طريق النمو، مسألة الغش في الاتفاقيات البيئية الدولية، سيما وأن الدول المتقدمة عموما على دراية بالمكاسب التي ستحققها من التعاون في المجال البيئي، بالمقارنة مع المكاسب التي

---

[1] –عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، المرجع السابق ،ص 234.

[2] –جون بيليس، ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية** ،المرجع السابق،ص 270.

[3] –عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، المرجع السابق ،ص236.

[4] –ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، المرجع السابق،ص 27.

ستحققها الدول النامية، أي أن الدول المتقدمة [أو المصنعة]ترى في مسألة التعاون البيئي مع دول الجنوب[أو المتخلفة] سيجعلها تحصل على حد أقصى من المكاسب النسبية ضمن البيئة العالمية في حين هي تصبو من ذلك إلى الحصول على المكاسب المطلقة بدءا من الاتفاقيات التي تعقد حول ذلك وصولا إلى التنفيذ على المستوى الواقعي.

فالنزعة الاستغلالية للدول المتقدمة، والمكاسب الإستراتيجية التي تتحصل عليها أكبر بكثير من المصادقة على أكبر اتفاقية حول التغير المناخي، لاسيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و ذلك من شأنه أن يحدث غشا بين الطرفين، بالرغم من الخطابات البيئية التي تدعو إلى المحافظة على البيئة.[1]

إن معيقات الحد من التلوث والحفاظ على بيئة نظيفة تتمثل فيما يلي:

-عدم مرونة التشريعات المعمول بها، بالشكل الذي يتلاءم مع التطور السريع في مختلف جوانب الحياة، التي أدت إلى إحداث تأثيرات كثيرة متنوعة على الأنشطة البيئية، مما يقتضي إيجاد معالجات قانونية ملائمة.

-عدم تناول النصوص القانونية لكثير من المستجدات الهامة المتصلة بالبيئة.

-ازدواجية النصوص المتعلقة بالبيئة، ما ينشا عن ذلك من عدم الوضوح في اعتماد النص الواجب التطبيق.

-ازدواجية عمل المؤسسات المختصة بشؤون البيئة، وما ينشأ عن ذلك من تداخل وتنازع في الاختصاصات سواء في مجال الإشراف الرقابة أو التنفيذ.

-عدم ملائمة العقوبات التي تضمنتها النصوص التشريعية حيث أنها لا تتمتع بقوة الردع الموازية لحجم المخالفات المتعلقة بالبيئة.

-غياب الاستقلالية في عمل المؤسسات المسؤولة عن شؤون البيئة، حيث نلاحظ أنها لا تعمل على البعد البيئي فقط بل ترتبط بنشاطات حكومية أخرى تأخذ الكثير من الجهد والوقت في علمها.

-افتقار الأجهزة المسؤولة عن شؤون البيئة إلى صلاحية الرقابة على عمل المؤسسات سواء العامة

أو الخاصة اللازمة لمتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة .[2]

تشكل المبادرات الوطنية التي تمارسها الدول، الخطوة الأولى نحو حماية البيئة، ثم يأتي بعد ذلك التقدم في وضع أهداف هذه المبادرات موضع التنفيذ، ضمن إطار دولي في اتفاقيات بيئية متعددة

[1] -فاطمة حموتة، **الحوكمة البيئية العالمية كأداة لمواجهة الرؤى المتضاربة في العلاقات مابين الشمال والجنوب**، المرجع السابق،ص13.

[2] -غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية :دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010،ص ص 62-64.

الأطراف، ويعد الامتثال للاتفاقيات البيئية من خلال تبني الدول للتشريعات الوطنية، والضوابط التنظيمية والقانونية الداخلية، من أهم خطوات تنفيذ هذه الاتفاقيات، وقد تم تبني عدة قوانين وطنية لتطبيق معظم الاتفاقيات البيئية في العديد من الدول المتقدمة، كالدول الأوروبية، حيث تبذل جهود كبيرة لإعادة صياغة القوانين البيئية بما ينسجم وأهداف هذه الاتفاقيات .

لكن لا يوجد ما يلزم الدول الأطراف في الاتفاقيات البيئية على توضيح خططتها أو برامجها البيئية، كما انه ليس هنالك ما يجبر هذه الدول على الخضوع للمراقبة الدولية في تنفيذها لالتزاماتها وفقا لهذه الاتفاقيات.

لهذا تقوم الدول بدراسة دقيقة للالتزامات التي ترتبها عليها هذه الاتفاقيات، لتحدد مدى ما تتطلبه التزاماتها من تغير في السلوك، وتأثير ذلك على اقتصادها الذي يتأثر عادة بالآليات التي سيتم اعتمادها لتنفيذ الاتفاقية، لتقوم بعد ذلك باختيار ما يحقق مصلحتها ويتفق مع سياستها من هذه الاتفاقيات، بالإضافة لتجنب التعرض للوم والانتقادات من قبل المجتمع الدولي .[1]

إن المعالجة القانونية للمشاكل البيئية، دائما ما تصطدم ببعض المبادئ القانونية المستقرة في القانون الدولي، كمبدأ عدم التدخل والاختصاص الداخلي للدول ومبدأ السيادة، مما يجعل العلاقة بين مسألة حماية البيئة وتلك المبادئ القانونية المستقرة تدور في اغلب الأحوال بين القواعد القانونية والمعطيات السياسية .

ومن هنا تبرز صعوبة حل المشكلات المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث من خلال التمسك بمبدأ عدم التدخل وفكرة السيادة والاختصاص الداخلي، وذلك لكون المسائل البيئية تتمتع بطبيعة خاصة لا تعترف بالحدود.

فإذا ما دعت دولة ما بحقها السيادي في التصرف ضمن نطاق إقليمها بالشكل الذي يناسبها، فان دولة أخرى يمكن لها لن تدعي بتأثر سيادتها نتيجة لتدخل عابر للحدود من خلال ممارسات بيئية معينة.[2]

وبهذا يواجه امتثال الدول للاتفاقيات البيئية بوجه عام، تحديات كبيرة، حيث أن العمل على تنفيذ الاتفاقيات البيئية، يتضمن في جزء كبير منه التزامها بتنفيذ برامج ونشاطات وطنية، تخضع لمراقبة وإشراف الهيئة الدولية التي تحددها الاتفاقية، لذا يعد فرض الامتثال على الدول ذات السيادة احد أهم التحديات التي تواجه الامتثال للاتفاقيات البيئية.

---

[1] –سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري**، لبنان، منشورات حلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 252–253.

[2] –سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2012،ص ص 285–286.

إذ يعد عدم امتثال دولة ما لالتزاماتها في اتفاقية بيئية، لا يعود فقط لسوء نيتها أو عدم توفر الرغبة لديها على تنفيذ التزاماتها بحسن نية، بل بعض الدول تفضل عدم الامتثال لان فائدتها من الامتثال لالتزاماتها لا تتناسب مع تكاليف امتثالها .

كما قد تعمد بعض الدول إلى التوقيع على اتفاقية بيئية استجابة للضغوط الدولية، أو الداخلية، لكنها لا تتمكن من تنفيذ التزاماتها، أما القيام بالنشاطات التي تتعارض مع الهدف الذي تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه، فيؤثر إلى حد كبير في نجاح تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية، خصوصا وان هذه الاتفاقيات تسعى بشكل عام إلى تحقيق مصلحة البشرية جمعاء، أو درء خطر يهدد الحياة البشرية أو تنظيم استخدام الموارد الطبيعية بشكل منصف، كقيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض ضرائب على انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون استجابة لالتزامات بروتوكول كيوتو، لكنها مع ذلك فشلت في تحقيق التخفيضات المطلوبة للانبعاثات .[1]

المطلب الثاني

المعوقـــات الاقتصـادية

يبدو أن عالم اليوم الذي يشهد تفكيك بعض الأزمات و التناقضات ،سرعان ما يشهد ولادة أزمات و تناقضات بديلة، ذلك أن حركة الإنسان و المجتمع و التاريخ لا تهدأ ،و التناقض الذي يحل سرعان ما يحل بدلا عنه تناقض جديد .

طبعا التناقضات ليست نسخا عن بعضها بعض ،و لكن تراجع احدها يترك المجال لتقدم تناقضات أخرى لتحتل مكانها على مسرح العلاقات الدولية ، فإذا كان البعض يري أن انقسام العالم إلى شرق و غرب ،هو ألان من الماضي خاصة بعد تراجع هذا الصراع الإيديولوجي ، و تحول العالم إلى دول الشمال و الجنوب و هذا التقسيم على أساس اقتصادي و تكنولوجي ،و في سياق هذا الانقسام الجديد للعالم يبرز السؤال عن موقع و مكانة مسالة حماية البيئة بين الكتلتين ،وهل هي شان شمالي(الدول المتقدمة) باعتبار ه السبب الرئيسي للتحديات البيئية المطروحة، أم انه شان جنوبي (الدول النامية)أيضا؟ [2]

خاصة و أن هذه المشاكل البيئية تأخذ صفة العالمية، ولا تعترف لا بالحدود الحضارية و لا القومية ، ولا الحدود السياسية أو الجغرافية [3]،ولكن هل يختلف تناول مسالة تحقيق الأمن البيئي بين

---

[1]–سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري**، المرجع نفسه، ص ص 253–257.

[2]–مروان يوسف صباغ ، **البيئة و حقوق الإنسان** ، بيروت ،كومبيونشر للدراسات و الإعلام و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى،1992، ص51.

[3]–حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **البيئة و المجتمع :دراسة في علم اجتماع البيئة** ،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى،2006،ص21.

الطرفين بسبب اختلاف المعطيات الاقتصادية و التكنولوجية لكل منهما؟ فدول الشمال ذات المستوى الاقتصادي و التكنولوجي المتقدم ،هي دول غنية تحتل الصناعة فيها مكانا بارزا في نشاطها الاقتصادي ،إضافة إلى سعيها الدائم لامتلاك أسباب التكنولوجيا الحديثة ،ولكن في المقابل ونتيجة للتصنيع المكثف و الاستعمال الواسع للآلة ،و الاستهلاك الكبير للطاقة سواء في مجال الصناعات السلمية أو الحربية ،كل هذه الأسباب و غيرها تركت على البيئة أثار مدمرة و تحديات تحد من الأمن الإنساني و البيئي و العالمي ،و هذا ما جعل مسالة البيئة قضية ضاغطة و ملحة .

أما بلدان الجنوب التي ظهرت كدول مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تعرضت له من استغلال و استنزاف و دمار، الشئ الذي جعل منها دول متخلفة اقتصاديا و اجتماعيا ، هدفها الأول تحقيق التنمية و على الرغم من أنها غنية بمواردها الطبيعية ،و لكنها تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة و إلى التمويل اللازم ، وهذا ما جعل مسالة حماية البيئية لا تأخذ الأولوية في سلم السياسات الوطنية لهذه الدول. [1]

ففي أوائل السبعينات تباينت وجهات نظر الدول النامية والبلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية والتقدم الاقتصادي السريعين أولوية عظمى بالنسبة لأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة ، والذي شكل أحد الاهتمامات الرئيسية للبلدان الصناعية التي حققت أقصى درجات التقدم الممكنة ،أين اتجه للبحث عن العيش في بيئة النظيفة ،أما دول الجنوب فلم تكن تشكل أي مشكلة بالنسبة لهم وأن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم .وكان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيس وأن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة .[2]

و جاء عقد الثمانينات ليشهد تغيراً ملموساً في نظرة الدول النامية لهذه المسألة حيث بدأت في التقارب مع وجهة نظر الدول المتقدمة. وقد جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل عناصر البيئة الطبيعية وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته وعلى الاستقرار الاجتماعي مع إدراكهم أن توفير البيئة السليمة مدخل و شرط أساسي لتحقيق التنمية،لان حمايتها أصبحت ضرورة اقتصادية حيث لا يمكن تحقيق التنمية على قاعدة تتدهور فيها الموارد الطبيعية، وساعد أيضاً في تغيير نظرة السبعينات عدد من الحوادث الصناعية الضخمة التي تسبب عنها آثار بيئية خطيرة في كل من الدول النامية والصناعية.[3]

---

[1] – مروان يوسف صباغ ، **البيئة و حقوق الإنسان** ،المرجع السابق، ص ص52–53.

[2] –محمد مهنا المهنا، **البيئة في الوطن العربي الواقع و المؤمل** ،الإسكندرية ، دار الكتاب الحديث،د ذ س ن، ص28.

[3] –عبد البر عبد الله اليقين،**تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية:التطور الصناعي و أثره على تلوث البيئة في العالم العربي**،بيروت،مركز الدراسات العربي الأوروبي،الطبعة الثانية،1998،ص350.

وهكذا أصبحت القضايا البيئية محور الاهتمام الدولي ، و أخذت وضعا مؤسسيا ، قائم على المبدأ القائل أن الدول تتحمل مسؤولية التعاون لخفض معدلات التلوث العابر للحدود وإجمالا مسؤولية حماية البيئة، مع إصرار دول الجنوب على أن مسؤوليتها التاريخية عن التلوث و استنزاف الموارد في العالم اقل من مسؤولية البلدان الصناعية ،و على أن الإجراءات المتخذة لحماية البيئة لا بد لها من آن ترتبط بجهود تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلدانها وهي حجج قبلت بها الدول المتقدمة من حيث المبدأ في البداية.[1]

و لكن قضية التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة خلقت أزمات و معيقات أمام نجاح المجهودات الساعية لحماية البيئة ،ففي الوقت الذي تصر فيه **الدول النامية على القضايا التالية:**

-نقل التكنولوجيا.

-حل مشكل الديون ومحاربة الفقر.

-استقرار أسعار المواد الأساسية.

-المطالبة بمساعدات إضافية لمواجهة التزامات حماية البيئة وتأسيس صندوق أخضر وتأكيد حق ومبدأ التنمية.

-رفض مبدأ المسؤولية المباشرة وغير المباشرة.

-الدفاع عن مبدأ المسؤولية المباشرة في استغلال ثرواتها وتجنب كل أشكال المشروطية.

-المطالبة بمبدأ المسؤولية والتعويض التي تتحملها الدول الصناعية بسبب سياساتها التجارية التي كانت ضارة بالبيئة.

فان دول الشمال في المقابل تطالب من جهتها ب :

-تجنب فرض أعباء مالية تكون الوحيدة في تحملها.

-المطالبة بعولمة الأنظمة البيئة التي تضعها هي آو الصادرة عن المعاهدات الدولية.

-رفض المساعدات الإضافية و إخضاعها للمراقبة.

-تأكيد مبدأ الحيطة والملوث الدافع.

-رفض الإدانة الأحادية ومسؤوليتها في تدهور أوضاع البيئة.

-ورفض تحول لقاء" ريو " إلى قمة للتنمية وإجراءات تكون أثارها سلبية على اقتصادها الوطني.[2]

وهذا التباين في المطالب يفرز لنا بعض المعيقات التي تحول دون تطبيق ما يصدر من تشريعات لحماية البيئة.

---

[1]–جون بيليس ،ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،المرجع السابق ، ص658.

[2]–شمسة بوشنافة ،**النزاع البيئي و علاقات شمال جنوب** ،دفاتر السياسة و القانون ،العدد 5 جوان 2011 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،ص96.

فقد تحولت مسألة الأمن البيئي إلى ما أطلق عليه البعض" بالاستعمار البيئي." والتي تعتمد على عملية المقايضة بربط قضايا البيئة بتسوية مشكل الديون، والتي بلغت سنة 1989 إلى 1200 مليار دولار 18ووصلت سنة 2001 إلى نحو 2527 مليار دولار حسب إحصائيات البنك الدولي،ووجدت الدول النامية فرصة في ربط تسوية مشكل المديونية بحماية التدهور البيئي، و بدأت الفكرة مع إعلان أمازوني الذي تم تبنيه في سنة 1984 بمانوس الذي ربط ضمنيا، بين أعباء البيئة واستغلال الموارد الطبيعية كما جاء في الفقرة السابعة.و أكد إعلان التعاون الاقتصادي الدولي الذي تم تبينه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ماي سنة 1990 ، على العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتدهور البيئة، وجاء في إعلان طوكيو جوان 1992 ،بأن الحلول الدائمة لمشاكل الديون الخاصة بالدول النامية تشكل أولوية للانتقال نحو تنمية مستدامة و لكن في نفس الوقت عمدت الدول المتقدمة بداية بربط المساعدات بشروط انتهازية و غير عادلة .

إن هذا التصور لمعالجة الأخطار البيئية الذي يقوم على المساعدات والمقايضة المشروطة يعني وبكل بساطة أن الدول الغنية تتهرب من مسؤوليتها عن التدهور البيئي و نهب الثروات في الدول النامية، وهي بذلك ترفض أن تساوم على رفاهيتها و رفاه أجيالها ،كما جاء في تصريح الرئيس بوش خلال قمة ريو :" أن نمط العيش الأمريكي لا يقبل التفاوض".[1]

أولا:أزمة التمويل.

إن سياسة التمويل البيئي تعني" :الإطار المنهجي لتحقيق التوازن الإستراتيجي المتوسط والطويل الأجل بين الأهداف البيئية و الخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبيرة وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات" ، وعادة ما يتم قياس مدى الالتزام بالتشريعات البيئة بمدى الالتزام بسد النفقات و المساعدات المتفق عليها لحماية البيئية.[2]

وتشكل قضية التمويل احد أهم العقبات التي تعترض برامج حماية البيئة العالمية ،سواء بالنسبة للدول المتخلفة و المتقدمة على حد السواء ،فإذا كان الشمال يملك الإمكانيات المادية و العلمية و التكنولوجية و المالية لتنفيذ برامجه بشان البيئة ،فان الجنوب يفتقر تقريبا إلى كل هذه المتطلبات التي تحتاج كلها إلى التمويل لامتلاكها إضافة ما يتخبط فيه من أزمة الديون .

وبالرجوع إلى البند الأول و الرئيسي لبرنامج الحفاظ على البيئة في الجنوب نجده ينص على مهمة إلغاء الفقر ،إضافة إلى الوعود التي تقدمها الدول الكبرى في اغلب المشاريع و الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة ، مع لفت الانتباه غالى تلك المؤسسات و المشروعات التي هي تحت رعاية الأمم

---

[1] – شمسة بوشنافة ، **النزاع البيئي و علاقات شمال جنوب** ،المرجع نفسه ،ص99.

[2] – محمد حمزة بن قرينة ، حدة فروحات ، **تقييم دور المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر** ، لمؤتمر العلمي الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية يومي 20-21 نوفمبر 2012، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012،ص20.

المتحدة و منظماتها المتخصصة لتقديم العون الفني و المالي لدول الجنوب .[1] فقد نصت اتفاقية تغير المناخ على التزام الدول المتقدمة بتوفير الموارد المالية لمساعدة الدول النامية على التكيف و تنفيذ التزاماتها وفقا للنص الأتي: "تقوم البلدان المتقدمة النمو و الأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني بتوفير موارد مالية جديدة و إضافية لتغطية التكاليف الكاملة المتفق عليها التي تتكبدها البلدان النامية الأطراف في الامتثال لالتزاماتها ...".

وهكذا و تنفيذا لمبادئ الاتفاقية ،فقد تم إلقاء عبء تمويل الاتفاقية على الدول المتقدمة،لصالح الدول النامية التي اقترحت إضافة إلى ذلك، إنشاء صندوق جديد تشرف هي على إدارته و توزيع الأموال ،ولكن الدول المتقدمة رأت أن ذلك سيخلق لها ازدواجية في برامج الإنفاق و المساعدات وانه سيضاعف عليها الأعباء المالية.[2]

وفي بروتوكول مونتريال الذي اعتمد عام 1987،وبموجبه أعلنت الدول الصناعية عن نيتها عن عدم استخدام غاز (الكلورفلو كربون) نهائياً (وهوالمسؤول المباشر عن استنزاف طبقة الأوزون)، بحلول عام 1990، وأن تقدم لبلدان الجنوب مساعدة مالية للوفاء بهذا الالتزام بعد فترة عشر سنوات.[3]

كما اتفق المشاركون في مؤتمر نظمته الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي في أكتوبر من السنة الماضية على خطة طموحة لمضاعفة التمويل من أجل تحقيق أهداف تم وضعها في وقت سابق للحد من انقراض الأنواع الطبيعية المهددة بالانقراض وكذلك للحد من فقدان مواطنها البيئية. وتوصل وزراء من 80 دولة بعد مفاوضات مكثفة في ليوم الأخير من المؤتمر إلى اتفاق يدعو الدول الصناعية لمضاعفة مدفوعاتها للدول النامية بحلول عام 2015 ، و أن المساعدات الخاصة بحماية البيئة في الدول النامية ستصل إلى 10مليارات دولار سنويا .

و تجادل ممثلو الدول المتقدمة بشأن قضية التمويل ، حيث أعربت البرازيل و الصين عن معارضتهما لزيادة المساعدات حسبما اقر المراقبون ، كما رفضت كندا واليابان وأستراليا الالتزام بتقديم المزيد من أموال المساعدات خاصة و أن العالم يمر بأزمة اقتصادية ،و أن ميزانياتها قارة و لا يمكن تغييرها .

حيث قال "غونتر ميتلاشر" مسئول التنوع البيولوجي في المكتب الألماني التابع للصندوق العالمي للحياة البرية إنه "بالنسبة للعديد من البلدان الأوروبية، يصعب تقديم اعتمادات إضافية حاليا في ضوء وضع ".

---

[1] – مروان يوسف صباغ ،**البيئة و حقوق الإنسان** ، المرجع السابق،ص66.

[2] –سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري** ، المرجع السابق ، ص ص 243–244.

[3] –باسم حسين زهير الغريري ،**اثر متغير البيئة على العلاقات الدولية** ، مجلة الساتل ، كلية الاقتصاد و التجارة ، جامعة المرقب ، ليبيا، ص178 .

وقال مسؤولون بيئيون إن الدول الأوروبية الـ27 تدفع حاليا حوالي 3 مليارات يورو (3.9 مليار دولار) أكثر من نصف التبرعات المقدمة لحماية البيئة في البلدان النامية. [1]

وقد تم مناقشة مسالة التمويل في اجتماع الدوحة الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، حيث كان من المفترض أن تقدم الدول المتقدمة مساعدات طارئة تصل إلى 30 مليار دولار في الفترة ما بين 2010 و2012 ، وان تنفذ وعودها بشأن توفير مساعدات أخرى تقدر ب 100 مليار دولار سنويا حتى عام 2020 . وقد شددت الدول النامية (خاصة تحالف الدول الجزرية الصغيرة) بضرورة الحصول على المساعدات التي التزمت بها الدول المقدمة ،وتوفير 60 مليار دولار من المساعدات بحلول عام 2015 .

وأشار باسكال كانفان وزير التنمية الفرنسي إلى أن الدول الرئيسية المانحة ترفض الالتزام بهذا المبلغ الكبير .مع العلم أن الولايات المتحدة ظلت تعارض حتى نهاية المؤتمر الحديث عن اى "مسار" يلزمها بصرف مساعدات في هذا الصدد مشترطة وجود آليات للقياس والتحقق من قيام البلدان النامية بتخفيض الانبعاثات، وهذا ما رفضته البلدان النامية.

ولعل المفاجأة الكبرى التي تميزت بها اجتماعات الدوحة هي طلب الدول النامية الجنوبية "تعويضات" من الدول الصناعية الكبرى في الشمال بسبب "الخسائر والأضرار" المتعلقة بالتغيرات المناخية ، وذلك بدل طلب المساعدات كالمعتاد بسبب تعنت الولايات المتحدة بعض الدول المتقدمة الاخري تجاه تقديم المساعدات التي تعهدت بتقديمها للدول النامية .[2]

لكن تجربة الدول النامية مع المساعدات توضح كيف أن هذه الأخيرة أسست أنماطا تنموية غير فعالة ،الأمر الذي ساهم في تهميش هذه الدول وشعوبها، وباستثناء المشروطية والانعكاسات السلبية لهذه المساعدات، فهي أيضا غير مضمونة وغير مستقرة لأنها تخضع لتقلبات الأوضاع الاقتصادية للدول المانحة .

فقد انخفضت مساعدات الدول المانحة في إطار لجنة المساعدة التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما بين سنة 1991 وسنة 1997، إلى ما يقارب25 %، وتراجعت هذه المساعدات من 195.5مليار دولار سنة 1996 إلى 189.5 % مليار دولار في سنة1997 ، ولم تستطع الدول الغنية في إطار لجنة المساعدة الوفاء بالتزاماتها وتحقيق النسبة التي حددتها الأمم المتحدة منذ سنة 1970 ، وهي0.7 %

---

[1] –**اتفاق أممي لزيادة تمويل حماية البيئة**،أخبار البيئة و التنمية ،مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي،العدد 49، أكتوبر 2012،ص12.

[2] –**تقرير عن مؤتمر الدوحة الثامن عشر حول تغير المناخ**،جريدة الشرق الأوسط ،تم الاطلاع عليه :25–5–2013.14.12
http://www.lb.boell.org/web/11.html

فتحت تأثير انخفاض دخل الدول المانحة، الذي وصل إلى % 0.22 سنة 1997 ،فبعد سلسلة من الانخفاضات بدأت 1993-1996لم تستطع سوى أربع دول إن توفي بالتزاماتها هي : الدنمارك،السويد،النرويج ،دول الهضاب المنخفضة أما باقي الدول الأخرى، فقد تراوحت مساهمتها ما بين 0.1%-0.45% حسب تقديرات سنة 2002.

كما أن معظم هذه المساعدات كانت توجه نحو أوربا الوسطى و الشرقية و ودول أمريكا اللاتينية،وهذا يعني أن نصيب القارة الإفريقية كان ضعيف جدا وهي القارة الأكثر فقر ا[1].

فقد التزم الاتحاد الأوروبي كأحد المانحين الكبار بالمساعدات المالية، بينما كان الأمريكي متأثرا بعدة اعتبارات سياسية و أمنية و اقتصادية فقد بلغت نسبة المساعدات للدول الأكثر حاجة لمواجهة المشاكل البيئية لسنة 2005، حوالي 2.500مليون دولار (اقل ما كانت عليه في سنة1990) ،وتبرز صورة غير مشرقة بالنظر إلى المساعدات الدولية المخصصة لبرامج و مشاريع البيئية ،فالوكالة الأمريكية للتنمية العالمية (USAD) قدمت 4805مليون دولار كتمويل لمشاريع البيئة لسنة2002 ،مع إيقاف بعض الأموال المخصصة للبند البيئي في الموازنة الخاصة بمصر أما الأردن تم تخفيض تمويلها الى50مليون دولار ،وألغيت تماما التمويلات الخاصة بلبنان لسنة2007 ،مع غياب لاستفاد دول عربية أخري بهذه المساعدات.

أما بالنسبة للأموال التي قدمها البنك الدولي (WB) من اجل التنمية ،في منطقة الشرق الوسط و شمال إفريقيا فقد خفضت بنحو 75%ما بين سنتي 2000-2001.

كما استفادة الدول النامية مجتمعة من مرفق البيئة العالمي دعما يتعلق بالتمويل و بناء القدرات في المنطقة لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ من 202مليون دولار لسنتي2001-2005، أي ما قدره اقل من 5% من المخصصات الجمالية مع عدم مراعاة التقسيم العادل .[2]

ومنه فان الأموال المخصصة على المستوى الدولي لحماية البيئة ،أرقامها مازالت متواضعة خاصة إذا ما قورنت بمعدلات الإنفاق العسكري ، التي أصبح يطلق عليها "أرقام فلكية " وذلك بسبب ارتفاعها المتضاعف في كل سنة، فالإنفاق العالمي في مجال التدمير و الموت يفوق بدرجة لا توصف الإنفاق في مجال حماية البيئة ،و لتأكيد ذلك نشير إلى دراسة غير رسمية أجراها البنك الدولي سنة 1980 تبين انه من اجل تحقيق مشروع مكافحة الفقر و تحقيق التنمية في الجنوب ، يتطلب تخصيص مبلغ يتراوح بين 45-60 مليار دولار سنويا و لمدة عشرين سنة اعتبارا من سنة 1980حتى سنة 2000

[1] – شمسه بوشنافة ،**النزاع البيئي و علاقات شمال جنوب** ،المرجع السابق ،ص99.

[2] –مصطفى كمال طلبة و نجيب صعب ،**البيئة العربية تحديات المستقبل** ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية ،الطبعة الأولى ،2008 ، ص ص234-235.

،بمعنى أخر أن المشروع يلف إجمالا 1000مليار دولار ،في حين أن العالم ينفق في السنة الواحدة ما يزيد عن هذا المبلغ بكثير في المجالات العسكرية المؤثرة على البيئة.[1]

ثانيا :أزمة نقل التكنولوجيا

تمثل التكنولوجيا موردا أساسيا لشعوب العالم، لذا يتعين أن لا يكون هذا المورد حكرا على الدول المتقدمة خاصة فيما يخص التحديات البيئية التي تطرح نفسها كمشكل عالمي ،و منه لابد من مساعدة الدول المتقدمة للدول المتخلفة إضافة إلي المساعدات المالية مطلوب منها نقل التكنولوجيا لها ، كما قد نصت على هذه الآلية العديد من الاتفاقيات و الإعلانات الدولية و منها:

إعلان قمة الأرض 1992 التي نصت في المبدأ التاسع على انه:" ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز و بناء القدرة الذاتية على التنمية المستديمة، بتحسين التفاهم العلمي، عن طريق تبادل المعارف العلمية و التكنولوجية، و بتعزيز تطوير التكنولوجيا و تكييفها و نشرها و نقلها ".[2]

كما جاء في اتفاقية بازل بشان نقل النفايات في المادة الربعة عشر منها ما يلي :"تتفق الأطراف على أنه ينبغي، وفقاً للحاجات المحددة للمناطق والمناطق دون الإقليمية وإنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بإدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وتقليل توليدها إلى أدنى حد. وتبت الأطراف المتعاقدة في مسألة إنشاء آليات تمويل ملائمة ذات طابع طوعي"[3].

كما نصت اتفاقية تغير المناخ على نقل التكنولوجيا في المادة الربعة منها ،ثم أعاد بروتوكول كيوتو التأكيد عليها في المادة العاشرة منها و في المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف ،إذ تم طرح آلية نقل التكنولوجيا ،باعتبارها إحدى الوسائل الهامة التي يمكن أن تقلل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري ،وتسعى في الوقت ذاته إلى تحقيق العدالة بين الإطراف ،لان الدول النامية و الدول الأكثر تضررا من ظاهرة التغير المناخي ،تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة التي تحد من أخطاره.[4]

و كذلك نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على نقل التكنولوجيا و تطويرها في المادة الثامنة عشر لسنة 1994:" يتعهد الأطراف بشروط يتفق عليها بصورة متبادلة ووفقا لتشريعاتها و سياستها الوطنية المختلفة بتعزيز و تمويل أو تيسير تمويل و نقل و حيازة و تكييف و تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا و الصالحة اقتصاديا و المقبولة اجتماعيا ذات الصلة بمكافحة التصحر أو

---

[1] – مروان يوسف صباغ ،**البيئة و حقوق الإنسان** ، المرجع السابق،ص ص67-68.

[2] – سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ،**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري** ، المرجع السابق، ص ص197-198.

[3] –وكالة حماية البيئة الدنماركية ،**تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل** ، تقريرالارشادات ، الجزء الأول، مارس2004،ص12.

[4] – سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ،**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري**، المرجع السابق،ص198.

تخفيف اثأر الجفاف بغية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة " [1]،خاصة و أن أفريقيا بصفة عامة تعاني كثيرا من مشكلة التصحر و التي بدورها تأثر على النشاط الزراعي و الأمن الغذائي.

إضافة إلى الإمكانيات البشرية المتمثلة في تكوين الكوادر و العاملين المؤهلين و المتخصيصين في شؤون البيئة و تكنولوجياتها ،للوقوف على صيرورة و إنجاح عملية الاستفادة من نقل هذه التكنولوجيات السلمية و الصديقة للبيئة .[2]

كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المادة التاسعة عشر على بناء القدرات و التعليم و التوعية العامة :"تسلم الأطراف بأهمية بناء القدرات أي بناء المؤسسات و التدريب و تطوير القدرات المحلية و الوطنية ذات الصلة في جهود مكافحة التصحر و تخفيف اثأر الجفاف ، وتشجع حسبما يكون مناسبا بناء القدرات :بواسطة توفير التدريب المناسب و التكنولوجيا المناسبة في استخدام مصادر الطاقة البديلة ، ولاسيما موارد الطاقة المتجددة ،بما يهدف بصورة خاصة إلى تقليل الاعتماد على الأخشاب كوقود".[3]

ولكن بالرجوع إلى الواقع نجد أن الدول المتقدمة هي في الحقيقة مالكة هذه التكنولوجيات ،التي خلفت ورائها كميات هائلة من أنواع التلوث ، التي أثرت عليها و على الدول النامية أيضا ، و لكنها في المقابل و بإنتاجها للوسائل المساعدة على ضبط التلوث أو تصريفه بطريقة غير مضرة ، إضافة غالى كلفته العالية بالنسبة للدول النامية ،فان الدول المتقدمة لا تزال تحتكرها لنفسها رغم ما ورد في الاتفاقيات التي تنص على ضرورة نقلها لغيرها للانتفاع بها ،حتي نجدها في بعض الأحيان مازالت تقوم بتشجيع انتقال الكثير من الصناعات الملوثة لكي تتخلص منها و تستفيد ،و البلدان النامية ترحب بها تحت شعار التنمية و التصنيع دون الالتفات إلى أثارها الضارة بالبيئة و المستنزفة للموارد الطبيعية ، في تحتفظ هي بالصناعات النظيفة و هذا يعزز من الهوة القائمة بينهما .

و عند الحديث عن مسالة نقل التكنولوجيا يطرح أمامنا أيضا معيق أخر يتمثل بما يطلق عليه "بملكية براءات الاختراع " للتكنولوجيا الحديثة ، و بمجرد عملية مسح نجد آن 94%من براءات الاختراع تعود للدول المتقدمة و 6% فقط مسجلة في البلدان النامية و هي على الأغلب لجهات غير مقيمة فيها ، وحتى عندما يسمح بانتقال بعض التكنولوجيات إليها ، فان ذلك يجري بكلفة عالية و بشروط تفرضها الدول صاحبت الامتلاك، من ابرز أمثلتها تنفيذ مشروعات المفتاح باليد (Turn-Key).

---

[1]– اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في الدول التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر بخاصة في افريقيا، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994**، من إعداد الأمانة العامة ،12 سبتمبر 1994 ،ص16.

[2]–ماجد راغب الحلو ، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة** ،المرجع السابق ،ص424.

[3] – **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994**، المرجع السابق، ص18.

و الواقع يشير إلى انه حتى في الحالات التي يتم فيها مثل هذه المشاريع و المصانع ، فإنها إما تتوقف أو تعمل بأقل من طاقتها و إنتاجيتها الفعلية [1]، نتيجة صعوبة التشغيل و الصيانة التي تحتكرها الدول المتقدمة أي أنها تبقى دائما في حاجة لها إضافة إلى تكاليف التشغيل و الصيانة المرتفعة و التي عادة ما لا تتمكن الدول النامية من امتلاكها .

وفي الأخير و بعد التطرق لهذه المعيقات ذات الطابع الاقتصادي من الأساس المبني على عدم التوافق في المستوى الاقتصادي و الذي نلاحظ انه في تزايد مستمر ، و التي تقف في وجه إمكانية تحقيق حماية و صون البيئة ، فلابد من العمل الجدي على تجاوز مثل هذه الاختلالات القائمة في ما بين الدول ، لتحقيق أمنها البيئي المرهون ببعضه البعض ، وذلك بالتزام الدول المتقدمة بالنصوص و المعاهدات الدولية المصادقة سواء من ناحية التمويل أو نقل التكنولوجيات ،فمشاركة الدول النامية في برامج حماية البيئة يستلزم حصوله على التدعيم ،إضافة إلى تفعيل سياسته التنموية الداخلية و إشراك كافة القطاعات في حماية البيئة و عدم ربطها فقط بوزارات البيئة ، مع ضرورة تسهيل عملية نقل التكنولوجيا و اعتبارها بمثابة ملكية مشتركة ذات نفع عام ، لتحقيق استقرار و امن كافة الأطراف.

المطلب الثالث

نقص الوعي البيئي

إن خلق وعي بيئي يعد تحد آخر لحماية البيئة، إذ أن المشاكل البيئية في العالم لا تقتصر على عمليات التصنيع فقط، بل إن هناك مشاكل أخرى تتعدي هذا، تتمثل أساسا في التوسع العمراني بلا تخطيط كاف يتجاوز الطاقة أو السعة البيئية .[2]

إن المقصود بالوعي البيئي هو: الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالعلاقات والقضايا والمشكلات البيئية مع اقتراح أنسب الأساليب لمواجهة هذه المشكلات.

أن إدراك الفرد للتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات وتأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها، وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية يعمل على بقاءها أو سلبية يعمل على الحد منها والسعي لحلها.

كما أن هدف التوعية البيئية هو تنبيه سكان العالم بالبيئة ومشكلاتها، بما في ذلك تنبيه معارفهم واتجاهاتهم ودوافعهم والتزاماتهم، بالعمل أفراداً وجماعات نحو إيجاد حل للمشكلات البيئية الراهنة ومنع حدوث مشكلات جديدة.

---

[1] – مروان يوسف صباغ ،**البيئة و حقوق الإنسان** ، المرجع السابق،ص ص63-64.

[2] –عبد البر عبد الله القين، **التطور الصناعي واثره على تلوث البيئة في العالم العربي**،المرجع السابق،ص 358.

أن النهوض بالوعي البيئي هو شرط أساسي لمواجهة المخاطر البيئية في أي بلد كان، ولن يتصرف السكان على نحو مسؤول تجاه البيئة، ولن يقوموا بتقديم الدعم الضروري لبرامج البيئة إلا إذا كان لديهم الوعي البيئي الكافي، ويجب أن يقوم الوعي البيئي على أساس معرفة علمية و موضوعية.[1]

إن ممارسات الإنسان الخاطئة، الناجمة عن انعدام أو نقص الوعي البيئي لديه، أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية طرديا، خاصة مع مواصلته استغلال الموارد البيئية عشوائيا لحد استنزافها، وقيامه بوعي أو دون وعي بتدمير الأنظمة البيئية حتى هددت حياته.

وبذلك برزت الحاجة لتوعية الإنسان وإفهامه كي يدرك مخاطر سلوكياته الخاطئة تجاه بيئته، وحتم ذلك ضرورة أن يربى الإنسان منذ نشأته تربية بيئية صحيحة، لخلق وعي بيئي اتجاه البيئة لكي يفهم حقيقة البيئة ويتعامل مع المكونات الحية وغير الحية بشكل صحيح.

إذ تكمن أهمية ودور التوعية البيئية في إيجاد الوعي عند الأفراد والجماعات، وإكسابهم المعرفة، وبالتالي تغير السلوك نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية حيث يقومون بتحديد المشكلة ومنع الأخطار البيئية، من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة وتحقيق تنمية مستديمة.[2]

ان مستوى الوعي البيئي العام متدني في أهم الأمور البيئية.،وإذا افترضنا أن الوعي البيئي لدى الناس الذين لم يحصلوا تعليماً في الجامعات هو أقل، فإن الوضع يصبح بائساً للغاية على مستوى مجمل سكان البلاد، فالإعلام وسيلة ضرورية لإحياء وعي الأمة المعاصر بذاتها وبتاريخها للوقوف عند مسؤولياتها في مواجهة تدهور أحوال البيئة العالمية.

كما أن الثقافة البيئية إشكالية حديثة لم تظهر إلا في نهاية القرن التاسع عشر، مع اشتداد الثورة الصناعية وقدرتها التلوثية الهائلة للبيئة، بات من الضروري رفع مستوى الوعي البيئي، وخلق نوع من الشعور بالواجب تجاه البيئة، وذلك من خلال ترسيخ الفلسفة البيئية في الأذهان.[3]

يمارس الإعلام بوسائله المتعددة، دورا حاسما في إيصال المعلومة وتثقيف الناس وتوسيع دائرة المعرفة والاهتمام، فالإعلام يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في دعم جهود حماية البيئة، و لكي تنجح وسائل الإعلام في إيصال رسالتها التوعوية في مجال حماية البيئة، ينبغي أن تقوم بدور تكاملي شامل يقارب مسألة البيئة من زواياها المتعددة القانونية، والعلمية، و الخلقية، و أن تتنوع طرق تناولها لموضوع

2- هدى محمد حسين بابطين، **مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس ،جامعة المملكة العربية السعودية،جامعة أم القرى ، 2002،ص ص 76-79.

1- محسن محمد أمين قادر ، **التربية والوعي البيئي ودور الضريبة في الحد من التلوث البيئي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانيمارك، 2009، ص ص، 47-48 .

2-ايوب أبو دية، **علم البيئة وفلسفتها**، ص ص224-226.الموقع :WWW.ALMOUSTAFA.BOOK.COM[3]

البيئة بشكل يخدم الهدف، وهو إيجاد إنسان يعتبر البيئة الخالية من التلوث أولوية له يسعى لتحقيقها، ومصلحة يدافع عنها ويخدمها .[1]

تهدف التوعية البيئية في مجال التلوث البيئي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها ما يلي:

– تزويد الفرد بالغرض الكافية لإكسابه المعرفة والمهارة، والالتزام لتحسين البيئة والمحافظة عليها لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

– تحسين نوعية المعيشة للإنسان من خلال تقليل أثر التلوث على صحته.

– تطوير أخلاقيات بيئية بحيث تصبح هي الرقيب على الإنسان عند تعامله مع البيئة.

– تفعيل دور الجميع في المشاركة باتخاذ القرار بمراعاة البيئة المتوفرة.

– مساعدة الفرد في اكتشاف المشاكل البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

– تعزيز السلوك الايجابي لدى الأفراد في التعامل مع عناصر البيئة.

– ترسيخ الوعي البيئي لدى الجماهير بهدف إحداث تغيرات ملموسة في السلوكيات تهدف إلى ترشيد الاستهلاك بصورة عامة وإلي الحرص على الملكية العامة وحماية البيئة بصورة خاصة.[2]

والحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية واجب وطني ومسؤولية مشتركة للجميع، وللمواطن الحق في العيش في بيئة نظيفة، مما يعنى أن تسود ثقافة بيئية مشتركة المجتمع العالمي.

وهذه الثقافة يجب أن تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد، بخصوص الظواهر البيئية، تؤثر في سلوك أعضاء المجتمع الدولي بشقيه شمال و جنوب، وهذه الثقافة لن تتحقق إلا بالوعي البيئي الذي ينشأ عليه الفواعل بدءا من الفرد، المجتمع، الدولة المنظمة...الخ، وتنشئتهم اجتماعيا، خاصة وأن السلوك الإنساني هو نتاج للتنشئة الاجتماعية "**تلك العملية التي من خلالها ينمو الفرد و يكون محاطا بثقافة وقيم مجتمعه، ويتعلم المعايير والأدوار الاجتماعية حتى يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا**".[3]

و نتيجة لتفاقم الأزمة البيئية، ولتعدد المخاطر التي تؤثر سلبياً عليها، وإخلال الإنسان بالتوازن البيئي، كانت الحاجة ضرورية وماسة إلى تربية من أجل البيئة، والتي ينطلق منها ضرورة توعية وتبصير جميع الأفراد من أجل الحد من هذا الخطر الذي بات يهدد العالم بأسره.

3– عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012، ص328.

–محسن محمد أمين قادر ، **التربية والوعي البيئي ودور الضريبة في الحد من التلوث البيئي**، المرجع السابق،ص 49. [2]

2- فاطمة حموتة، **الحوكمة البيئية العالمية كأداة لمواجهة الرؤى المتضاربة في العلاقات مابين الشمال والجنوب**، المرجع السابق ،ص12.

لقد أصبحت المخاطر البيئية هماً يورق الحكومات، ويشغل الشعوب بما يمثله من أخطار تمس بالبيئة وبحياة الجنس البشري على اتساع الكرة الأرضية، ولما كانت التوعية البيئية هي خط الدفاع الأول لمكافحتها والحد من أضرارها.

إن أصل الأزمة البيئية هي التمركز البشري على ذاته، بوصف البشر أصل كل قيمة ومقياسها، ولذلك يعطون المشروعية لأنفسهم لتلويث الطبيعة وقطع الغابات وحرقها، فقد تم استخلافهم في الأرض فظنوا أن بإمكانهم التصرف في الطبيعة بناءًا على رغباتهم الجامحة، كما إن بعض الحرائق التي تعاني منها الطبيعة الحية متعمدة، وتتكرر كل عام لغايات توسيع الزراعة وحرق مخلفات زراعة الأرز والقصب وغيرها، كما يحدث في مصر والمكسيك وبعض دول آسيا وأمريكا الجنوبية، وينتج عن ذلك –سحب كثيفة رمادية اللون– والبعض الآخر من التلوث ناجم عن التصرفات العبثية لغايات توسيع الأراضي لصالح الاستثمار، كما حدث في اليونان خلال صيف 2007 ، وما ينجم عن ذلك من إطلاق لغازات أكاسيد الكربون و أكاسيد النيتروجين والكبريت والميثان وغيرها، فالأزمة البيئية نابعة من السلوك الجاهل والجشع غير الشرعي للكثير من الاستثمارات.[1]

فإن الوعي بالبيئة وما يهددها من مخاطر، يجب أن يتلقاه الفرد من مرحلة الطفولة وتنمو معه لتصبح البيئة جزء لا يتجزأ من تفكيره، وتطبعاً في عاداته وسلوكياته ومنهجاً لحياته، كما أن مجال التعليم مجال خصباً للاهتمام بالتربية البيئية، والتقليل من مخاطر البيئة، وذلك بالتوعية ضمن مناهج التعليم، حيث أن المدرسة أو الكلية أو الجامعة تشمل على قاعدة عريضة من سكان أي دولة من دول العالم، وبتوعيتهم بالبيئة وما يعاني منه العالم من مخاطر بيئية، فإن ذلك سوف يساعد بلا شك في الحد من التأثيرات السلبية على البيئة وما نعاني منه من مخاطر بيئية.[2]

مما يعني أن للتنشئة الاجتماعية دور كبير في رفع مستوى الوعي البيئي لدى الفرد لتفادي المخاطر والتحديات، التي تنجر عن عدم المحافظة على البيئة، لاسيما إن تم ذلك على مستوى أي دولة، و يكون ذلك عن طريق:

–إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات و استخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار كالتلفاز

– إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة لحماية البيئة.[3]

وبما أنه في هذه الأيام يزداد الحديث عن التلوث البيئي، الذي أصبح اليوم يشمل كافة مجالات الحياة الإنسانية، ويشمل العديد من النظم البيئية الطبيعية المختلفة، سواء كانت محلية أو إقليمية أو

---

[1] – أيوب أبو دية، **علم البيئة وفلسفتها**، المرجع السابق، ص 227.

[2] –هدى محمد حسين بابطين، **مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية**، المرجع السابق، ص 89.

2–فاطمة حموتة، **الحوكمة البيئية العالمية كأداة لمواجهة الرؤى المتضاربة في العلاقات مابين الشمال والجنوب**، المرجع السابق،ص12.

دولية، والذي ازدادت حدته نتيجة التطور الصناعي والزراعي الذي حدث على المستوى العالمي إلى الحد الذي بدأ يهدد حياة الإنسان والتوازن البيئي .

و إذا كان العلم قد وفر لنا مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق، التي من شأنها حماية البيئة والتخفيف من حدة المشكلات التي تواجهها، فانه لابد من تنبيه الإنسان للمحافظة على البيئة، وتحذيره من آثارها إذا ما حاول الاعتداء عليها، فالنشاطات الآدمية اليومية التي أفسدت الهواء والماء والتربة والغذاء وأسرفت في استنزاف موارد البيئة، لم تحرز تقدما ملموسا في مجال الظروف المعيشية، غير أن هذا السلوك البشري غير الراشد قد أثار في الآونة الأخيرة انعكاسات وخيمة على النظام البيئي، وأدى إلى تفاقم المشكلات البيئية.[1]

و رغم أن السلوك الإنساني يعد أحد العوامل الهامة المؤثرة على البيئة، سواء بتلويثها أو الحفاظ عليها، فنظافة البيئة وسلامتها تعتمد أساسا على مدى دور الإنسان في التعامل مع البيئة التي تحيط به، وبعد أن زادت في الآونة الأخيرة أساليب تلوث البيئة وتأثر الإنسان والحيوان والنبات بهذا التلوث، بدأ الاهتمام بالبحث عن الوسائل المناسبة التي تتضمن توفير بيئة سليمة نظيفة.[2]

أدى تدخل الإنسان في الطبيعة إلى خراب ودمار، وسبب ظهور نظم بيئية جديدة حلت محل نظم بيئية قديمة، وكي تبقى البيئة قادرة على تلبية متطلبات حياتنا وحياة الأجيال من بعدنا، لابد من خلق وعي وتربية وثقافة بيئية سليمة، تؤسس لتعايش الإنسان والجماعات مع البيئة تعايشاً معقولاً وحريصاً.

فلقد أصبح الإنسان اليوم بأفعاله، مشكلة للبيئة، لدرجة لم يعد في مقدور أنظمتها أن تستجيب لكل مطالبه، فهي تمتلك طاقة احتمال محدودة، بإمكانها أن تعطيه في حدود اتزانها المرن. وتشكو البيئة اليوم من نشاطات بشرية متعددة الجوانب، تعدت حدود اتزان أنظمتها.

يتزايد الإجماع و يتنامى الإدراك بأن حياة الإنسان ورفاهيته، وثيق الارتباط بمصادر البيئة وصحتها، حاضراً ومستقبلاً، وأن حماية البيئة أصبحت من أهم التحديات التي تواجه عالم اليوم، وهي مواجهة يكون النجاح فيها خير ميراث للأجيال القادمة.

وإذا كان السلوك الإنساني هو العامل الأساسي الذي يحدد أسلوب وطريقة تعاملنا مع البيئة واستغلال مواردها، فلا شك أن للتعليم والإعلام دوراً هاماً في ترشيد هذا السلوك وحفزه للحد من الأخطار الناجمة عن الاستخدام غير الصحيح للموارد البيئية المتاحة.[3]

---

[1]–محسن محمد أمين قادر، **التربية والوعي البيئي ودور الضريبة في الحد من التلوث البيئي**، المرجع السابق، ص ص50–55.

4–وداد غزلاني، **الحق البيئي الشرعي و أحكام انتهاكه**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ، جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17–18 افريل 2012، ص3.

[3]–كاظم المقدادي، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007 ، ص6.

على الرغم من زيادة الاهتمام العالمي والإقليمي والوطني بالجانب البيئي، وسن العديد من القوانين الوطنية والدولية للحفاظ على البيئة، إلا أن هناك عنصرا هاما يبقى ضروريا لتفعيل عملية حماية البيئة والحفاظ عليها وضمان تواصل عملية التنمية، هذا العنصر هو الوعي البيئي للفرد نفسه، والذي إذا توافر فإنه يكون أكثر فعالية من سن القوانين والتشريعات، ويوفر كثيرا من الجهد والمال، وبصفة عامة فإن المشكلة ليست في الحاجة إلى تشريعات حماية البيئة بقدر ما هي بحاجة إلى زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات والشركات...الخ، فلا بد من توافر سلوك عام يتبناه أفراد المجتمع، وقيم تحكم هذا السلوك، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التربية البيئية لتعيد النظرة السليمة من الإنسان للبيئة على أساس أن الإنسان جزء أساسي منها لا ينفصل عنها.[1]

إن الاهتمام الحالي بالمحافظة على البيئة وتجنب مسببات التلوث، وإعادة صيانة وترميم البيئة، أصبح ذا أهمية كبيرة لمختلف فئات المجتمع، حيث أصبح التوجه نحو حماية البيئة ومحاولة منع التدهور البيئي الناجم عن التلوث، محط اهتمام الإنسان الذي بدأ يقلق على مستقبل حياته، لا بل بدأ يتجه نحو الاهتمام بالبيئة، ويبذل الجهود في محاولة تقليل آثاره، والحد من أخطاره وإزالة أسبابه، وذلك عن طريق نشر الوعي البيئي بين كافة شرائح المجتمع، حيث أصبحت مسؤولية اجتماعية وجزء من أخلاقيات الأعمال .

فقد أصبحت البيئة وما تحمله من كوارث، من اكبر الأخطار التي يواجهها المجتمع والتي أصبحت فيها الرقابة على هذا الميدان منعدماً تماماً، مما انعكس على كثرة الأوبئة والأمراض التي يعاني فيها أفراد المجتمع، إضافة إلى الأضرار الواضحة على الطبيعية وما تخلفه من دمار.[2]

إن حماية البيئة مسؤولية مشتركة تشارك فيها الجهات الرسمية والشعبية ومؤسسات القطاع الخاص، فلا بد من العمل على تعزيز التشارك بين الجهات الرسمية، والقطاع الخاص، من اجل حماية البيئة من كل أشكال التلوث، ثم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وقد عملت الدول من خلال أجهزتها المختلفة على تعزيز الوعي البيئي، وقامت بإدخال مفاهيم البيئة في المناهج لجميع المراحل الدراسية، وعملت على تأسيس الأندية في بعض الدول، كوسيلة مهمة من وسائل التوعية البيئية، وجعلت الجهات الرسمية المسؤولية عن حماية البيئة على سلم أولوياتها، من خلال القيام بنشاطات من شانها زيادة التوعية البيئية.

و يرافق كل هذه الجهود حملات توعية بيئية، حيث تم توظيف وسائل الإعلام المختلفة، ومفاهيم الثقافة البيئية لدى الأفراد، حتى يصبح الحفاظ على البيئة واجب يحمله كل فرد ويشارك في تنفيذه.

2-غنية ابرير، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية :دراسة حالة الجزائر**، المرجع السابق ،ص63.

[2]- خليل إبراهيم رجب، **دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها**،على الموقع:
Albi .com.27/3/2009. www.atalawath

كما أن زيادة الاهتمام بالتربية البيئية يكون عن طريق تفعيل دور المؤسسات غير الرسمية في المساهمة في عمليات التوعية البيئية، وبالتعاون مع أجهزة ومؤسسات ووزارات أخرى ذات العلاقة، ولا بد من إنشاء وزارات بيئية متخصصة في كل دول العالم، والتي تتعاون مع المؤسسات الرسمية في مجال حماية البيئة.[1]

إن حماية البيئة لم يعد ترفا فكريا، آو نمطا دعائيا، وإنما تعتبر أولوية قصوى يجب أن تحتل مكانها في صدارة اهتمامات الدولة، وكذا الأفراد الذين يعيشون فيها، وان رفع مستوى الوعي البيئي والمحافظة على البيئة بعناصرها المختلفة، ينبغي أن يكون ثقافة وسلوكا لدي الأفراد والمؤسسات، إذ ليس معقولا إن تفسد البيئة، دون الأخذ على محمل الجد الأخطار التي تهدد سلامتها، وتعرض للخطر حقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم الآمن.

ولعل حلقات الوعي البيئي تتكامل عناصرها بالتربية البيئية، وتفعيل التشريعات البيئية القائمة، وتطويرها لمواجهة المشكلات البيئية القائمة، ومواكبة المستحدث منها، فهذه الحلقات مجتمعة من شأنها أن تقود للمحافظة على عناصر البيئة والتقليل من استنزافها.[2]

فلما كان الإنسان هو ارقي الكائنات الحية فان الفهم الأصوب للمسألة البيئية، يكون من خلال فهم العلاقة بين الإنسان والطبيعة، إذ يمكن القول أن العلاقة السليمة بين الإنسان والطبيعة هي المفتاح الأكيد للبيئة السليمة.

فان المطلوب وبإلحاح هو وقف عدوانية الإنسان ضد البيئة، والعمل على بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الإنسان والبيئة، ومفهوم أكثر عقلانية، أكثر أخلاقية، وأكثر واقعية، مفهوم يقوم على تحقيق التوازن والانسجام والتناغم بين الإنسان والطبيعة ، وذلك لن يكون إلا من خلال خلق وعي لدى الفرد بمدى تأثيرات الخلل البيئي على الإنسان . [3]

المبحث الثاني

الاستراتيجيات الجديدة لتحقيق الأمن البيئي

نظرا لما اكتست به التحديات و التهديدات البيئية من صفة العالمية ،إضافة لاعتلائها سلم التهديدات التي أصبحت تهدد الأمن العالمي ،هذا ما دفع المهتمين و العلماء و الباحثين إلى البحث عن الاستراتيجيات التي يتعين إتباعها للمحافظة على البيئة ومكافحة التلوث وبالنتيجة النهائية الوصول إلى

---

[1]–يونس إبراهيم احمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 64–65.

3–عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، المرجع السابق، ص 326.

3–مروان يوسف صباغ،**البيئة وحقوق الإنسان**، المرجع السابق ،ص82.

تحقيق الأمن البيئي و الأمن الإنساني، وفي هذا الصدد نجد أنفسنا أمام ثلاثة خيارات مختلفة لكن هدفها واحد و هو تحقيق الأمن البيئي .

الإستراتيجية الأولى و هي الأكثر طرحا، خاصة من قبل المدافعين عن الخيار الضريبي، الذي سيمكن الملوثين للبيئة من إن يدركوا أن للضرر البيئي ثمن هم ليسوا بحاجة إلى دفعه، وهذا سيدفعهم إلى العمل من اجل تخفيض الإضرار البيئية إلى ادني حد ممكن.

إما الإستراتيجية الثانية هي تقوم فقط على تطوير بسيط لآليات السوق مع المحافظة على كفاءة الاقتصاد ، وذلك بالتوجه نحو استغلال الطاقات النظيفة و المتجددة ، وهذا ما يحول دون تفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن استخدام الطاقة ، ويحد من الآثار الناتجة عنها.

أما بالنسبة للإستراتيجية الثالثة وهي تقوم على أن أفضل طريقة لحماية البيئة هي التنظيم المباشر، وذلك بتضافر جهود الدول و المنظمات و المنظمات غير الحكومية، بتنظيم شؤون البيئة و ذلك عن طريق وضع قوانين و سياسات بيئية عالمية مشتركة و حكيمة.

وهذا ما سنتناوله في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول:الضرائب الخضراء: حل عالمي لمشاكل البيئة.

المطلب الثاني:التوجه نحو الطاقة النظيفة و المتجددة.

المطلب الثالث:الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الأول

الضرائب الخضراء: حل عالمي لمشاكل البيئة

السؤال الذي يطرح نفسه هنا و قبل كل شئ ،هو كيف يمكن للسياسة الضريبية أن تحمي البيئة بصورة أكثر فعالية؟.

وفي هذا الصدد نجد إجابتان ، الأولى :بان نقوم بمكافأة الناس حتى لا يضروا بالبيئة، و لكنه بصفة عامة غير قابل للتطبيق لصعوبة معرفة من لا يلوث ، أما الإجابة الثانية :هي إن نقوم بتغريم من يقوم بتلويث و الإضرار بالبيئة، و يبدوا أن الإستراتيجية الثانية أي حمل الملوث على إن يدفع ثمن تلويثه هي الإستراتيجية الأكثر فعالية.[1]

تشكل دراسة الاقتصاد والبيئة اهتماما بالغا في مجال الدراسات الحديثة ،على اختلاف مستوياتها المحلية أو الدولية و قد شد هذا الاهتمام مختلف الاختصاصيين في مجال الاقتصاد و التنمية و السياسيين

[1]–دافيد مالين رودمان، **الثروة الطبيعية للأمم تطويع السوق لاحتياجات البيئة**، ترجمة حسني تمام، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، الطبعة الأولى،1999 ، ص103.

و مهندسي البيئة، وأصبح هذا الاهتمام يبرز المخاطر التي تواجه المجتمع البشري في الوقت الحاضر والتحدي الكبير للأجيال القادمة.

و انطلاقا من أن البيئة هي نظام مفتوح يتأثر و يؤثر في أي مشروع اقتصادي مرتبط بحاجات الإنسان و تتفاقم هذه الخطورة مع حاجة الإنسان للاستمرار و التوسع في النشاط الاقتصادي والصناعي، التجاري...الخ، بهدف تحقيق التنمية .

و نتيجة لفشل آليات السوق في تخصيص الموارد بشكل صحيح و متوازن بين التكاليف التي يتحملها الفرد نظير النشاط الاقتصادي الممارس من قبله، و بين التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل نتيجة ممارسته لهذا النشاط و لكون هذه التكاليف تتزايد بشكل كبير ممثلة في تكاليف أخرى هي:

-تكاليف التلوث" الماء و الهواء و الأرض"

-تكاليف تدهور البيئة" التربة، التصحر"

-تكاليف تدهور الصحة" الضجيج، الاختناق، الحرائق، الاحتباس الحراري، الفيضانات... الخ."

هنا تبرز إشكالية الربط بين الأنشطة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة و بين تفاقم تكاليف تدهور البيئة ،وهذا يتطلب تدخل الدولة بشكل حتمي باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية لحماية البيئة، وذلك عن طريق ما يعرف :"بالضرائب الخضراء ".[1]

فمنذ أوائل سبعينات القرن الماضي 1970، تحظى فكرة الضرائب الخضراء أو الضرائب البيئية بقبول و تأييد عريض و متزايد كأداة لسياسة حماية البيئة، في المناقشات العلمية الرسمية سواء المحلية أو الدولية منها، و على وجه الخصوص داخل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، إذ تشكل عائدات الضرائب البيئية حوالي 6% من إجمالي حصيلة الضرائب للدول الأعضاء في تلك المنظمة ،كما ينتشر تطبيق هذه الضرائب في الدول الاسكندينافية ، ففي الدنمارك على سبيل المثال تشكل حصيلة هذه الضرائب حوالي 9%من إجمالي إيرادات الضرائب لديها، وتشكل كذلك حصيلة هذه النوعية من الضرائب حوالي 3%من اجمالى الإيرادات الضريبة للولايات المتحدة الأمريكية و الجماعة الأوروبية.[2]

تعريف الضرائب الخضراء:

هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة ،واستخداماتهم لتقنيات مضرة بالبيئة ، ويتم تحديد نسبة

[1]-العياشى عجلان،**تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر**- ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 07-08افريل2008، ص2.

[2]-عمرو موسى السيد الشناوي،**تقويم الضريبة كأداة لحماية البيئة :دراسة حالة مصر**، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق، مجلة البحوث القانونية الاقتصادية،العدد 49، افريل 2011،ص389.

هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة، هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي بيجو"Pigou " وتدعى (les taxes pigouviennes).[1]

وقد عرفتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنها:"أي دفعات مالية إجبارية غير مردودة تدفع إلى الحكومة مفروضة على قواعد الضريبة ،مع اعتبار أن هذه الدفعات ذات صلة معينة بالبيئة،وسوف يستثنى هذا التعريف كل الرسوم و الأجور المرتبطة بالبيئة و التي تعد دفعات مالية متبادلة مع الحكومة".

وعرفها البعض بأنها:مقابل أو رسوم عن الانبعاثات تحصلها الحكومة على كل وحدة تلوث منبعثة في الهواء أو الماء.[2]

أنواع الضرائب الخضراء:

الضريبة على المنتجات: تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبئية وإحداث أضرار اجتماعية.

الضريبة على النفايات أو الانبعاثات:

تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة. ووفقاً لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى اقل تلويثاً، وبالتالي فان جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة.[3]

ضريبة الطاقة أو الكربون:

هذه الضريبة تفرض على أية مرحلة من مراحل النشاط التي تتعلق بأنواع الوقود الاحفوري من إنتاج للمادة الأولية أو تحويل لها أو نقلها أو توزيعها.

وتندرج هذه الضريبة تحت فئة السياسات التي تفرضها الحكومات كحق سيادي على رعاياها سواء على مستوى الأفراد و المشروعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي، و قد استندت المفوضية الأوروبية إلى العديد من المبررات في اقتراحها بفرض هذه الضريبة و كان من **أهم هذه المبررات ما يلي:**

---

[1]–فارس مسدور،**أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، جامعة البليدة، مجلة الباحث، العدد السابع،2010،ص349.

[2]–نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2011 ، ص39.

[3]–محسن محمد أمين قادر، **التربية والوعي البيئي واثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي**، المرجع السابق ، 2009، ص66.

-إن السبب الرئيسي لاحتمال ارتفاع حرارة الأرض وما ينتج عنها من مشاكل هو زيادة حرق أنواع الوقود الاحفوري ،وبما إن مصدر التلوث معروف فالتحكم فيه ممكن عن طريق فرض ضريبة على استخدامه ، وهذا ما سيبرر الرغبة في الحد من استخدامه لان الضريبة ترفع مستويات السعار.

-إن الضريبة سوف تؤدي إلى خفض انبعاث الغازات،وأنها ستؤدي إلى سيادة مصادر الطاقة النظيفة.[1]

وكمثال على ذلك نجد دعوة بروتوكول كيويو الدول الأطراف فيه إلى القيام بفرض ضرائب على استهلاك الكربون وعدم تشجيع الصناعات غير السلمية بيئيا ،وقطع الدعم المالي عن مثل هذه المشاريع، إضافة إلى ما أقرته المبادرة الضريبية لحماية البيئة في المملكة المتحدة سنة 1999 من عدة إصلاحات ضريبية لحماية البيئة ،و تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ،بفرض ضريبة تغير المناخ على الاستغلال التجاري للطاقة و تقديم دعم إضافي لمشاريع رفع كفاءة و تعزيز مصادر الطاقة المتجددة.[2]

أهمية الضرائب الخضراء:

-أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وخاصة إذا كانت تركز على المكافئة، التراخيص و العناصر الأخرى لمجموعة السياسات البيئية.

- أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث الأوفر مقارنة بالقوانين.

- بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور محفز للابتكار،عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي، فسوف يطور دافعوا الضرائب طرقًا جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام من أجل تخفيض كمية الضرائب التي يدفعونها ، ويساعد هذا على تحقيق المزيد من" الكفاءة الاقتصادية "وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية حيث تعتمد منتجات الغد على ابتكارات اليوم.

- أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي[3].

- ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع و العالم، وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع و القوانين و الاتفاقيات.

- وقاية البيئة محليا و عالميا من النشاط الإنساني الضار.

- الحد من التلوث بسبب الضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.

- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.

---

[1]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، لمرجع السابق،ص ص 45-50.

[2]-سلافة طارق عبد الكريم الشعلان،**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري**،المرجع السابق ،ص67.

[3] -دوناتو رومانو،**الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة :دراسة حول التنمية الريفية المستدامة**،النشرة الربيعية للزراعة الدولية،العدد2003،41،ص133.

– إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.

– الحد من الأنشطة الخطيرة و الملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جدا.[1]

–ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعة المتوفرة و كذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

–إيجاد وسيلة فعالة لدمج تكاليف الخدمات و الأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع و الخدمات.

– استخدام جزء كبير من الإيرادات الضريبية المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة، في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.[2]

تجارب بعض الدول في تطبيق الضرائب الخضراء:

أولا:الضرائب الخضراء في ألمانيا

يمثل اقتراح الضريبة الذي قدمه سنة 1994 صندوق السلام الأخضر الألماني، الذي طالب بضريبة تؤدي إلى رفع سعر الطاقة بنسبة 7% سنويا و على مدى 15 عاما على الأقل، أين تقوم الحكومة بتجميع مجموع هذه الضرائب،ثم يعاد تدويرها عن طريق إعادة إرسالها كمكافأة بيئية للأسر التي تنفق اقل من متوسط الطاقة .

ورغم أن اقتراح السلام الأخضر لم يؤثر في قانون الضريبة الألماني بعد،إلا انه ساعد على وضع التحولات الضريبية على جدول أعمال الحكومة ،و انقسمت الآراء حياله في مجال الصناعات إلى مؤيد (الصناعات النظيفة)، و رافض(الصناعات التي تستخدم الطاقة) كل حسب مصالحه . و هذا كما هو موضح في الجدول التالي.[3]

الصناعـــــــة	النصيب في القيمة المضافة	النصيب في العملة	الأثر على الصناعة
	نسبة مئوية	نسبة مئوية	النسبة المئوية للتغير في الأسعار
صنـــــاعة خاسرة	45.7	42.1	–
الفحم	0.6	0.8	+50.7
الكيماويات	0.6	0.8	+12.5
الحديد و الصلب	0.8	0.7	+5.0
صناعة السيارات	4.1	4.1	0.0
صنـــــاعة رابحة	50.1	53.8	–

[1] –كمال زريق، **دور الدولة في حماية البيئة**، جامعة البليدة، مجلة الباحث، العدد الخامس،2007 ، ص79.

[2] – فارس مسدور ،**أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، المرجع السابق، ص248.

[3] – دافيد مالين رودمان،**الثروة الطبيعية للأمم تطويع السوق لاحتياجات البيئة**، المرجع السابق، ص ص187–188.

التشييد	3.9	4.8	0.5-
الأجهزة الكهربائية	4.5	4.8	1.4-
البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية	2.6	2.2	5.7-

جدول1: يمثل مختارات من الصناعات التي خسرت و التي ربحت في ظل تحول ضريبة السلام الأخضر الألماني

لقد استخدمت ألمانيا الضرائب الخضراء لمنع ارتفاع تكاليف العمالة ، حيث يجب على أصحاب الأعمال الألمان أن يدفعوا نصف التكاليف التي يدفعها المواطنون للرعاية الصحية و دفع أقساط المعاش، و استطاعت الضرائب الخضراء الألمانية أن تخفض من استهلاك الوقود منذ بدء استخدامها منذ عدة سنوات ، حيث انخفض الاستهلاك بنسبة 1.2 % عام 2000 ،و بنسبة 1.8 عام 2001 كما ارتفع الخصم على السيارات و التكنولوجيا الفعالة ، و أصبح كثير من الناس يسافرون بالقطار مما أدى إلى خفض استهلاك الوقود ، و استطاعت الضرائب الخضراء إضافة 4.6 سنتا لكل لتر بنزين أي حوالي 18 سنتا لكل جالون بنزين .

و قدم الوزير الألماني للمواصلات فولفانج تيفنسية ، اقتراحا بالقيام بإصلاح جذري فيما يخص الضرائب المفروضة على السيارات ، حيث يريد وزير المواصلات أن تتحدد قيمة الضرائب حسب نسبة العوادم التي تصدر عن السيارات و ليس حسب حجمها ، و ذلك للتقليل من الأدخنة الملوثة للبيئة ، و عمل وزير المواصلات في إدخال هذا النظام قبل نهاية عام 2007 ، و هذا الاقتراح قوبل بترحيب من قبل كل السياسيين باختلاف اتجاهاتهم ، و يأتي كرد فعل لاعتزام المفوضية الأوروبية خفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بما لا يقل عن ّ20% بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات 1990.[1]

إن تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة يقف على عدة مرتكزات أساسية ترتبط بالوعي الاجتماعي و العالمي ، بالمشاكل البيئية التي أصبحت تهدد الأمن و الوجود ،إضافة الى ضرورة إيجاد نظام جبائي فعال يعتمد الحكم الراشد، و يحقق المحافظة على البيئة ويضمن حقوق الأجيال القادمة.[2]

ثانيا:السويد و تجربة الضرائب الخضراء.

كانت السويد أول دولة تطبق تغيير خط الضريبة من ضرائب الدخل إلى ضرائب الطاقة و التلوث و على الرغم من فرض ضريبة الطاقة منذ 1974، فانه تم استخدام ضريبة جديدة على ثاني أكسيد الكربون عام 1991 ،مع فرض قيمة ضريبة مضافة على الطاقة ، بالإضافة إلى تطبيق ضرائب بيئية

[1]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، المرجع السابق، ص ص113–114.

[2]–فرح عطيات، **الضرائب الخضراء حل عالمي لتلوث البيئة يصعب تطبيقه محليا**، جريدة الغد، من الأرشيف،2009/11/07 ، تم الاطلاع عليه،19–05–2013، Farah.Attayyat@alghad.jo.20:12

على ثاني أكسيد الصوديوم و أكسيد النتروجين ، و من خلال ضريبة ثاني أكسيد الكربون اتجهت السويد لتقديم مثال جيد لتتبعه باقي الدول ، و في عام 1992 تحولت أعباء ضريبة الطاقة جزئيا من أغراض الصناعية إلى الأغراض المنزلية و انخفضت ضريبة ثاني أكسيد الكربون إلى نحو 25% عن المعدل الطبيعي ، و أوجدت ضرائب كثيرة تم تطبيقها على الأسمدة و المبيدات الحشرية و عبوات المشروبات ، و البطاريات .

و منذ جانفي عام 1992 فرضت السويد رسوم بيئية على انبعاث أكسيد النتروجين من كبرى مصانع الإحراق، و الرسم هو 2.18 دولار لكل رطل، و يعود دخل الرسوم إلى المصانع بالتناسب مع إنتاجهم للطاقة، و ما زالت سياسة إعادة التمويل تشجع تخفيض أكسيد النتروجين 1.20 دولار أما الضريبة فهي 2.18 دولار لكل طن .

و في عام 1995 تم تشكيل لجنة للإصلاح الضريبي في السويد سميت لجنة الضريبة الخضراء لتحليل الهدف من استخدام هذه الضريبة لتحسين الكفاءة البيئية ، و في نفس الوقت و كفائدة ثانية تتمثل في الوصول إلى توزيع أكثر فعالية للموارد و تخفيض نسبة البطالة ، و تم منح اللجنة مصطلحات مرجعية شاملة متضمنة التأثير على البيئة ، التوظيف ، المنافسة الصناعية و حصيلة الدخل ، و قدمت اللجنة بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات المستقبلية متضمنة تأثيرات نشيطة في المجال الدولي لدمج المشاكل البيئية الإقليمية و العالمية معا ،و زيادة الجهود المتعلقة بالأبحاث الخاصة بالمحافظة على البيئة ، و تضمنت هذه التوصيات أيضا زيادة الاهتمام بالسمات العادلة لضرائب البيئة.

وفي ما يلي بعض أنواع الضرائب الخضراء المفروضة في السويد. [1]

الضريبة	2002	2003	2004	2005
ضريبة الطاقة	37.572	36.454	35.193	65.903
ضريبة كهرباء	13.975	15.657	17.206	18.222
ضريبة القوة النووية	1.789	1.829	1.864	1.794
ضريبة ثاني أكسيد الكربون	19.930	23.813	26.428	25.535
ضريبة الكبريت	156	199	90	75
ضريبةعلى المبيدات الحشرية	44	67	61	--
ضريبةعلى وسائل المواصلات	7.440	7.675	8.062	736
ضريبة الرمال الطبيعية	117	193	202	200
ضريبة الموارد الطبيعية	117	193	202	200

جدول2 :يمثل بعض الضرائب الخضراء المفروضة في السويد 2002-2005 بالمليون SEK

[1]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، المرجع السابق، ص ص100-103.

ومن خلال هذا الجدول و ما سبق من تجارب الدول في مجال الضرائب الخضراء نستنتج أنها منتشرة في عدة قطاعات تكاد تشمل المجال الأرضي و الجوي و المائي، أي جميع عناصر البيئة و ذلك للعمل على حمايتها و ردع و معاقبة الملوث، و ماهذا إلا دليل على انتشارها و توسع تبنيها من طرف الدول نسبيا.

ولكن يجب إن تحاول الضرائب الخضراء تحسين فعالية السوق في ما يخص المنتوجات و الخدمات البيئية ،وذلك بفرض أسعار تساوي النفقات الحدية لاستهلاكها (نفقات التدمير البيئي الحدية)،فان استطاعت السلطة حساب هذه النفقات فانه بالتبعية تصبح الضرائب الخضراء فعالة، بشرط ألا يتدخل أي عنصر غير كفء لتشويه الأسواق.

وتظهر الدراسات أن الفاعلية الكلية للضرائب الخضراء ايجابية و مرتفعة في بعض الحالات فقد ساندت سياسات كفاءة الهواء في السويد و كفاءة المياه في هولندا ، ورسوم أكسيد النيتروجين في السويد

ورسوم النفايات السامة في ألمانيا، فمعظم الرسوم التي تقررت حققت أهدافها من خلال جمع الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة مسبقا، [1] إضافة إلى ما سجلته من انخفاضات في مستويات الانبعاثات و التلوث.

المطلب الثاني

التوجه نحو الطاقة النظيفة و المتجددة

عبر العصور و الأزمنة، كانت الطاقة ولا تزال عصب الحياة الإنسانية، فهي تدير كافة أنشطته في شتى مجالات حياته، ونظرا للاستخدام المتزايد لكافة مصادر الطاقة، خاصة المصادر الناضبة غير المتجددة، اتجهت أنظار العلماء إلى مصادر أخرى يمكن الحصول منها على أنواع أخرى من الطاقة رخيصة ونظيفة، وأيضا متجددة .

لقد اتجه العلماء إلى استخدام الطاقة الناتجة من حرارة الأرض ، والطاقة الناتجة من مياه البحار والمحيطات والأنهار ، والطاقة الناتجة من حركة المد والجزر، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة النووية، إضافة إلى الطاقة المتولدة من المخلفات الزراعية والحيوانية(طاقة الكتلة الحيوانية).[2]

وينظر عادة إلى البيئة في ضوء المخزون المتاح فيها من الموارد الطبيعية التي تنقسم إلى:

الموارد غير المتجددة : يعتبر مخزونها محدود بدرجة كبيرة، وبالتالي يمكن نفاذها وتدهورها مع استمرار الاستعمال مثل :المعادن، الغابات فهده الموارد لا يمكن أن تستمر بصفة دائمة .

أما الموارد المتجددة :تلك الموجودة بكميات كبيرة، ويمكن استخدامها لفترات طويلة من الوقت، ولا

[1]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، المرجع السابق، ص118.

[2] –عبد الرحمن السعدني ، ثناء مليجي عودة ،**التطورات الحديثة في علم البيئة :المشكلات البيئية والحلول العملية**،القاهرة ،دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى ،2008،ص 105.

يمكن للإنسان أن يغيرها أو يقلل من جودتها .[1]

كما أنها تتميز(مصادر الطاقة المتجددة) بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

كذلك نعني" بالطاقة المتجددة "الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة .

أي أن الطاقة المتجددة هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية ، تتجدد باستمرار وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة، ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار رو لا تتسبب في أي نوع من التلوث.

ومن أهم هذه المصادر هي: الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكون مصادر الطاقة وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد و الجزر والأمواج.[2]

فلقد عرف الإنسان موارد الطاقة منذ القدم، وطور استخدامها من خلال التقدم الذي أحرزه و الذي مكنه من استخدام الآلات وإحلالها محل الأدوات التي تقتصر على طاقة الإنسان أو الحيوان، وفي الماضي القريب اهتدى الإنسان إلى استخدام البترول والطاقة الكهربائية والطاقة النووية، واليوم يحاول أن يبحث عن مصادر بديلة مثل: الطاقة الشمسية، والوقود الصناعي الذي يكون على شكل غاز أو سائل يتم تصنيعه من الفحم أو الغاز، ليحل محل المنتجات البترولية في معظم الاستخدامات، إلا أن هذه المصادر قليلة الاستغلال في الوقت الحاضر، وينتظر أن تلعب دورا كبيرا في توفير الطاقة للعالم في المستقبل. [3]

ولأجل الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وما ينجم عنها من تغيرات مناخية تهدد حياة البشر في آي مكان، لابد من تضافر جهود الدول المختلفة، لاسيما الدول الصناعية الكبرى المسبب الرئيس لهذه الإنبعاثات الغازية بسب كثافة أنشطتها الصناعية، باتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة، نوجزها بالآتي:

– التحول إلى أنواع من الوقود الأنظف الخالي من الكربون أو المنخفض الكربون، مثل التحول من النفط إلى الغاز.

– التوسع باستخدام مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة، إذ أن البلدان العربية تمتلك إمكانات جيدة لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية ، وطاقات الرياح ، وطاقات المياه، والطاقة الحرارية

---

[1] –السيد عبد العاطي السيد،**الإنسان والبيئة**، المرجع السابق ،ص 38.

[2]- محمد راتول، محمد مداحي، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك**."الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي ،ص 140.

[3] -السيد عبد العاطي السيد، **الإنسان والبيئة** ،المرجع السابق، ،ص 352.

الجوفية، إلا أنها غير مستغلة جيدا حتى الآن، مما يستلزم استغلالها للحفاظ على ثرواتها الطبيعية لأطول مدة ممكنة بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانات الطاقة النووية السلمية الهائلة لتأمين حاضر أمتنا ومستقبلها بالعيش الكريم.

- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة.
- استخدام التقنيات الصديقة للبيئة.[1]

فقد اتجه العلماء إلى البحث الجدي عن بدائل الطاقة، لتحل محل النفط ، وذلك لقناعتهم بمحدودية المخزون من النفط في باطن الأرض، إذ تشير الدراسات إلى أن النفط سينضب عام 2075، والغاز الطبيعي عام 2150، واليورانيوم الذي تعتمد عليه المحطات النووية عام 2400، والفحم عام 2400، وهذا ما زاد من جدية العلماء في البحث عن مصادر طاقة بديلة للنفط ، لاكتشافهم بان النفط ومشتقاته يمكن أن تكون مواد خام لكثير من المواد الصناعية الهامة.

بالإضافة إلى أن أخطار التلوث الناجمة عن كل أنواع الطاقة البديلة الأخرى اقل منها في النفط، وكان من الطبيعي أن لا يلجا العلماء إلى مصادر الطاقة التي سبق للإنسان أن استعملها ثم تخلى عنها، عند اكتشاف النفط مثل طاقة الرياح والتيارات المائية فحسب، بل أن يبتكروا مصادر جديدة للطاقة : كالطاقة النووية والشمسية والمائية وغيرها .[2]

وفيما يلي نعرض أهم تقنيات استخدام هذه الأشكال من الطاقة الجديدة:

أولا :الطاقة الشمسية .

تعتبر الطاقة الشمسية مصدرا هاما ورئيسا للطاقة التي يمكن أن يستغلها الإنسان، فهي مصدر دائم ونظيف، ولا يضر بالبيئة .

وتستمد الشمس طاقتها، من تفاعلات الاندماج النووي الذي يحدث بين انوية ذرات الهيدروجين، والتي تتحول في النهاية إلى ذرات الهيليوم، وتتبعث الطاقة الشمسية على هيئة إشعاعات كهرومغناطيسية، عبارة عن أشعة مرئية 47 % ، أشعة تحت حمراء 47 % ، أشعة فوق بنفسجية 8%، وتتبعث الطاقة الشمسية بمعدل ثابت تقريبا يسمى الثابت الشمسي .

و يصل إلى الأرض جزء يسير من الطاقة الشمسية، وينعكس الباقي في الفضاء الخارجي مرة أخرى، ويتم امتصاص جزء من الطاقة الشمسية التي تصل إلى الأرض في الغلاف الجوي المحيط

[1]- حسن جريو داخل ، **التغيرات المناخية والتنمية المستدامة** ،17-03-2013.
(**Source URL:** http://main.omandaily.om/node/20823)

[2]-راتب سعود، **الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية** ،الأردن ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية،2007،ص 146.

بالقشرة الأرضية ، ومياه المحيطات، حيث يتحول هذا الجزء إلى حرارة لتوفير الدفء اللازم للحياة و استمراريتها .

كذلك يستهلك جزء آخر من هذه الطاقة في عمليات البخر، وحركة الهواء، وتكوين الأمطار، وإتمام دورة الماء على الأرض، كذلك تمتص النباتات الخضراء جزءا ضئيلا أثناء قيامها بعملية التمثيل الغذائي، وهو الجزء الذي يمثل الأساس الحيوي اللازم لحياة الكائنات الحية على الأرض.[1]

تعتبر الطاقة الشمسية أوفر مصادر الطاقة على سطح الأرض وأرخصها، فالطاقة الشمسية مورد لا ينضب، وتتلقى الأرض من الشمس في كل ثانية طاقة تعادل ما ينتج عن حرق 6 ملايين طن من الفحم، واستخدام الطاقة الشمسية ليس بالجديد، إذ يرجع إلى عام 212ق م ،حينما استخدم ارخميدس المرايا المجمعة لتركيز أشعة الشمس على أشرعة السفن الرومانية، في حرب قرطاجة الثانية .

ثم تعددت محاولات استخدام الطاقة الشمسية عبر التاريخ ولإغراض أخرى، أما في العصر الحديث فقد كانت دولة التشيلي السباقة إلى استخدام الطاقة الشمسية في تحلية الماء سنة 1892.

ومع مطلع القرن العشرين، استخدمت الطاقة الشمسية في الجزائر لإنتاج البخار اللازم لإدارة مضخات الري.وفي الخمسينات من القرن العشرين أيضا استخدمها الاتحاد السوفياتي سابقا لتحلية المياه، وقد بدأت معظم الدول كألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا في إجراء تجارب عديدة، لاستخدام الطاقة الشمسية في أغراض متعددة .[2]

ويمكن تحويل الطاقة الشمسية مباشرة إلى أشكال أخرى من الطاقة، من خلال ثلاث عمليات منفصلة هي:

العملية الكيميائية الشمسية :وهي عملية البناء الضوئي، والتي تعد أساس الوقود الاحفوري (الفحم – البترول – الغاز الطبيعي) .

العملية الكهربائية الشمسية :وهي عملية توليد الكهرباء بواسطة الخلايا الشمسية.

العملية الحرارية الشمسية : وهي عملية امتصاص الأشعة الشمسية، وتعتمد تقنيات الاستفادة من الطاقة الشمسية على تحويل هذه الطاقة التي تصل إلى الأرض ، على شكل أمواج كهرومغناطيسية إلى طاقة حرارية أو كهربائية متفاوتة الدرجات .

واهم هذه التقنيات هي:

تقنيات توليد الحرارة:وفيها يتم أنتاج الطاقة الحرارية من أشعة تتراوح درجة حرارتها بين 60°م – 120°م ومن أهم هذه التقنيات:

---

[1]–عبد الرحمن السعدني ،ثناء مليجي عودة ، **التطورات الحديثة في علم البيئة :المشكلات البيئية والحلول العملية**،المرجع السابق ،2008،ص106.

[2]–راتب سعود، **الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئة**، المرجع السابق ، ص147.

تقنية الألواح المسطحة : التي تعتمد على امتصاص الطاقة الحرارية للشمس في أنابيب من النحاس أو الالومينيوم، وعادة ما يتم وضع لوحتين أو لوح من الزجاج أعلى السطح الماص، وذلك للفصل بين السطح الساخن والهواء الجوي، كذلك يتم عزل أسفل وجوانب السطح الماص لمنع تسرب الحرارة .[1]

وتتجه أنظار العلماء اليوم لإنشاء حقول أو مزارع شمسية في صحاري العالم، ينصبون فيها مرايا لتقوم بعكس أشعة الشمس إلى برج مركزي في قمة بناء يحوي مجموعة من الملفات، التي ترتفع حرارتها إلى مئات الدرجات إذا سقطت عليها أشعة الشمس مركزة، وبالتالي فان الماء المتدفق خلالها يغلي ويتحول إلى بخار يستخدم في إدارة توربين لتوليد الكهرباء.[2]

تقنية الأنابيب المخلخلة: تعتمد على انتقال الحرارة الممتصة خلال هواء مخلخل، مما يساعد على رفع كفاءة الامتصاص الحراري، وارتفاع درجة الحرارة إلى ما بين 120°م-130°م.

تقنية البرك الشمسية: عبارة عن بحيرات طبيعية أو صناعية يمكن تخرين الطاقة الشمسية بها ، وتقوم فكرتها على أساس انه إذا وضع سائل ملحي في بركة بعمق مترين، ثم تغطيه بطبقة من الماء العذب، فان هذا الماء العذب سوف يبقى طافيا منفصلا عن الماء المالح، وعند تعريض البركة لأشعة الشمس، فان الماء المالح يسخن، وتبقى كثافته عالية، مما يسمح بارتفاع درجة حرارته وبقائه معزولا عن الجو الخارجي، فان درجة حرارة الطبقة السفلية من الماء يمكن أن تصل إلى درجة الغليان، وبتمرير هذا الماء الساخن على التوربين يمكن توليد الكهرباء.

تقنية توليد الكهرباء مباشرة :في هذه التقنية يتم تحويل الطاقة الشمسية مباشرة إلى طاقة كهربائية، دون المرور على أي صورة من صور الطاقة الأخرى، وذلك بواسطة الخلايا الكهروضوئية، والتي تسمى الخلايا الشمسية، وتمتص هذه الخلايا معظم إشعاعات الطيف الشمسي، وتحول نحو 15% أو اقل من هذه الإشعاعات إلى طاقة كهربائية، يمكن استعمالها في الحال أو تخزينها .[3]

ثانيا: الطاقة المائية.

تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية، أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة، وغير ذلك من العوامل.

---

[1]- عبد الرحمن السعدني ،ثناء مليجي عودة ،**التطورات الحديثة في علم البيئة :المشكلات البيئية والحلول العملية**،المرجع السابق، ص106.

[2]-راتب سعود ،**الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية** ،المرجع السابق ،ص147.

[3]-عبد الرحمن السعدني،ثناء مليجي عودة ،**التطورات الحديثة في علم البيئة :المشكلات البيئية والحلول العملية**، المرجع السابق ،ص ص 107-108.

تعتمد كمية الطاقة الكامنة في محطات التوليد المائية على حجم كمية الماء، وعلى مسافة سقوط الماء، فكلما ارتفعت قيمة أي من العاملين -المذكورين ارتفعت قيمة الطاقة الكامنة في المحطة، وتعمل محطات الطاقة المائية بكفاءة عالية تصل إلى80 –90 % بالمقارنة مع محطات توليد الطاقة الحرارية التي تستعمل الوقود الأحفوري والتي تعمل بكفاءة لا تزيد عن % 30 في العادة. [1]

إذ يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة، إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت، كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما اليوم ، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، كما نشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل، ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة .وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020 .[2]

ثالثا :الطاقة الهوائية.

الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح وارتبط استعمالها حاليا بتوليد الكهرباء بواسطة" طواحين هوائية "ومحطات توليد و حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية،فانه بالإمكان توليد 20مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية .[3]

يشير التقرير الصادر عن معهد**" ويرلدووتش"**وهو جماعة ضغط بيئية مقرها واشنطن، إلى أن القدرة العالمية على إنتاج طاقة من الرياح زادت من بضعة آلاف ميجاوات في عام 1990 إلى أكثر من 40ألف ميجاوات في عام، 2003 وهو ما يكفي لتغذية19 مليون بيت في بلدان متقدمة بالكهرباء. وتبلغ قيمة المبيعات من طاقة الرياح أكثر من 9 مليارات دولار في العام ويعمل في مجال توليد الطاقة من الرياح أكثر من مائة ألف فرد في العالم.[4]

رابعا:طاقة الكتلة الحيوية.

الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية ، سواء النباتية أو الحيوانية منها ، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية، مثل النفط والفحم الحجري وكافة

---

[1]–محمد راتول، محمد مداحي، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك**، المرجع السابق، ص141.

[2]–محمد طالبي ،محمد ساحلي، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة-عرض تجربة ألمانيا**،مجلة الباحث، العدد **6**، 2008، ص 205.

[3]–محمد راتول، محمد مداحي، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك**، المرجع نفسه، ص141.

[4]–محمد طالبي ،محمد ساحلي، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة-عرض تجربة ألمانيا**،المرجع نفسه، ص 204.

أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي. أو هو أي وقود مشتق من (كتلة عضوية لكائنات حية حديثة) نباتات أو حيوانات (أو نواتجها ، مثل سماد الأبقار)، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80 % كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.

خامسا:الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية).

توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة، ويري العلماء أنها تكفي لتوليد كميات ضخمة من الكهرباء في المستقبل، فمنذ آلاف السنين استمد منها الإنسان الحرارة، ثم في إنتاج الكهرباء علي مدار التسعين عاما الماضية ، ويذكر أن طاقة حرارة باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن إمدادها بالكامل بنسبة 100%من هذه الطاقة.

و في مصر تستخدم طاقة حرارة باطن الأرض في الاستشفاء، في حين تستخدم في بعض الدول الأوربية كمصدر لتدفئة المنازل في الشتاء القارص ،أما أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المصادر، فهي تتمثل في خطورة التعامل مع الحرارة المتسربة بعنف إلى سطح الأرض، وتآكل المعدات والآلات المستخدمة في الحفر، للوصول إلى مكان الحرارة، لاسيما إذا كانت الحرارة المتولدة في صورة ماء أو بخار رطب، وأيضا قلة نسبة الطاقة المستفاد منها، حيث أن نظام البئر الحراري الجوفي، يمكن أن يستخرج 10 %من الحرارة الموجودة في المستودع الجوفي إلى سطح الأرض، ثم تقوم المحطات الحرارية بالاستفادة من 10 % من هذه الكمية، مما يعني أن نسبة الاستخدام تصل إلى 1% فقط من الحرارة الجوفية في موقع معين.[1]

و قد أدى الارتباط الوثيق بين كل من البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة،الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة لأجل تحقيق التنمية المستدامة،وتشكل الطاقة المتجددة أحد وسائل حماية البيئة ، لذلك نجد دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه ، ومنها ألمانيا التي تعد من الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة ، وبالإضافة إلى ما تقدمه هذه الطاقة لألمانيا من عوائد كثيرة كتوفير فرص العمل وغيرها، يتم استخدامها لمعالجة مشكلاتها البيئية المعقدة.[2]

تعتبر ألمانيا من الدول الصناعية الهامة في العالم، مما أدى إلى نشأة وتعقد المشكلات ببيئتها، ولحل المشاكل البيئية، تحاول ألمانيا استخدام الطاقة المتجددة مستغلة في ذلك الازدهار الذي تشهده هذه الطاقة.

إذ يعيش الاقتصاد الألماني"معجزته الخضراء"، فالاتجار بأشعة الشمس والرياح والماء، يدر أرباحا خيالية ويحقق أرقام صادرات قياسية، كما تتحول الصناعة القائمة على البيئة إلى ضربة حظ القرن الواحد والعشرين، حيث" تحتل ألمانيا مركز الريادة في العالم في هذا المجال، ويتوقع أن يصل حجم مبيعات

[1]–مخلفي أمينة، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث ،العدد 9، 2011،ص 228.

[2]– محمد طالبي ،محمد ساحلي، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة-عرض تجربة ألمانيا**،المرجع السابق، ص 201.

"القطاع الأخضر "إلى بليون أورو في عام 2030 ، وتتعدد المجالات التي تعتبر فيها الشركات الألمانية هي الرائدة على المستوى العالمي: اكبر طاقة إنتاجية في العالم تعمل بطاقة الرياح، أحدث تقنيات محطات توليد الطاقة، المركز الأول عالميا في العديد من أجهزة الاستعمال العالية الفعالية...وغير ذلك الكثير.

شهدت ألمانيا خلال السنوات القليلة الماضية، تطورا سريعا في استخدام الطاقة المتجددة، وأصبحت الآن من الدول التي تتمتع بالريادة العالمية، فهي تمتلك ثاني أكبر قطاع لطاقة الرياح على مستوى العالم ، حيث تصل طاقته المثبتة لأكثر من 24,000 ميجاواط ، كما أنها تمتلك ثاني أكبر سوق للطاقة الشمسية من خلال 1,650 ميجاواط لأقصى قدرة مثبت في عام 2008 ، فضلا عن كونها تتمتع بالريادة عن غيرها من مجالات التكنولوجيا.

ففي نهاية عام2008 ، وفرت الطاقة المتجددة حوالي 15.1 % من الكهرباء في ألمانيا و 7.4 بالمئة من الحرارة، ومن المتوقع أن تسد مصادر الطاقة المتجددة، ما يصل إلى 50 % من متطلبات الطاقة الأولية بحلول عام 2050.[1]

تخوض ألمانيا سباقا مع الزمن لحماية الطبيعة، ويقول خبراء في برلين، أن الحكومة الألمانية التزمت بتخفيض معدل غازات ثاني أكسيد الفحم حتى موعد أقصاه عام 2005 بنسب25% ، الأمر الذي وافق عليه القطاع الاقتصادي، كما التزم القطاع الصناعي الألماني بخفض غازات ثاني أكسيد الفحم بنسبة20 % في حين التزمت الصناعات الكيميائية والورقية بنسبة تصل إلى 23 %تقريبا.[2]

ويقول خبير شؤون الطاقة الألماني" كارل تسافادتسكي: أن الحكومة الألمانية تسعى لحل هذه المشكلات باللجوء إلى الطاقة المتجددة، حيث أن إنتاج الطاقة الكهربائية، يتم نصفها تقريبا عن طريق محطات الطاقة المائية، أما النصف الآخر فيتم إنتاجه عن طريق إحراق الخشب والقمامة ، بالإضافة إلى الغاز المستخرج من مقالب القمامة والمخلفات، وعن طريق طاقة الرياح والمجمعات الشمسية والخلايا الضوئية والطاقة الحرارية.

وذكر أنه يتم إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لشبكة الكهرباء العالية، عن طريق السدود المائية الكبيرة، وتشير التقديرات إلى أنه بالإمكان وعلى المدى البعيد، إعداد نصف كميات الكهرباء المتوفرة في شبكات الطاقة الألمانية عن طريق الطاقات المتجددة، أي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة العضوية والحرارية وحرارة المحيط ، وتبذل المؤسسات الألمانية المعنية جهودا كبيرة لتحقيق خطوات متقدمة في هذا المجال، ونتيجة لذلك يتوقع الخبير" تسافادتسكي "أن يتم تخفيض غازات ثاني

---

[1]–محمد راتول، محمد مداحي، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك**، المرجع السابق، ص145.

[2]– محمد طالبي ،محمد ساحلي، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة-عرض تجربة ألمانيا**، المرجع نفسه، ص 201.

أكسيد الفحم، عن طريق تحسين استخدام الطاقة إلى جانب إنتاج الكهرباء عن طريق مصادر الطاقة المتجددة.

وأظهرت بيانات نشرها اتحاد منتجي الطاقة المتجددة في ألمانيا، أن استخدام الطاقة المتجددة في هذا البلد سيرتفع بصورة أكبر خلال هذا العام، بعد أن بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 2006 ، وأشارت البيانات التي نشرها الاتحاد بأن نصيب الطاقة المتجددة شكل خلال العام الماضي ما يناهز % 7.7من إجمالي استهلاك الطاقة في ألمانيا التي تعد أكبر اقتصاد أوروبي. و كانت حصة هذه الطاقة قد مثلت في العام 2005 نسبة 6.8 % من إجمالي استهلاك الطاقة، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الاعتماد على الطاقة التقليدية، ذات الأثر السيئ على البيئة ، في المقابل زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة النظيفة.[1]

إن مصادر الطاقة المتجددة هي مصادر تخفف الضغط على البيئة، وتعمل على تخفيض استهلاك الطاقات التقليدية في المدى القصير والمتوسط، كما أن الانتقال إلى الاعتماد عليها بشكل واسع سيؤدي إلى استدامة المصادر التقليدية ومنه إمكانية الاستفادة منها لمدة أطول من تلك المتوقعة، وهو ما سيسمح لأجيال قادمة تلبية جزء من احتياجاتها بالاعتماد على هذه المصادر.[2]

المطلب الثالث

الحوكمة البيئية العالمية

بعدما تطرقنا إلى مجهودات حماية البيئة ،ابتدءا بالمبادرات الدولية سواء على مستوى الدول أو المنظمات الدولية ،إضافة إلى ما سجلته المساعي الإقليمية لحماية البيئة ،وما قامت به المنظمات الغير حكومية من نشاطات و حملات و مجهودات لحماية البيئة ، لكنها بصفة عامة لم تنجح في مساعيها الموحدة و المتمثلة في تحقيق الأمن البيئي ،وذلك راجع لجملة من الصعوبات و التحديات السياسية و الاقتصادية إضافة إلى سبب أخر راجع أساسا إلى طبيعة المشكلة التي تأخذ صفحة العالمية فهي تمس بصفة مباشرة الأمن و الوجود الإنساني و الدولي .

ومنه فقد تبين إن الأمن البيئي العالمي لا يتحقق إلا في إطار جماعي و عالمي يشمل كافة أطراف النظام العالمي ،حيث و انه بدون تظافر المجهودات الدولية و الإقليمية والوطنية و المنظمات الدولية و غير الحكومية ،وهذا لا يتحقق إلا من خلال التوجه نحو الحوكمة البيئية العالمية ،وهذا تماشيا مع تداعيات التغيرات الدولية و تأثيرها على البيئة ، فقد أكدت بعض الدراسات أن غياب الأمن البيئي يعد

---

[1]–محمد راتول، محمد مداحي، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك**، المرجع السابق ، ص ص 145–146.

[2]–مريم بوعشير ، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2011، ص 2.

أهم التحديات التي تواجه كوكب الأرض بما فيه الإنسان وأمنه [1]،ونظرا لما تسجله الدراسات في كل مرة من زيادة في نسبة التدهور البيئي و أثارها على جميع المستويات ،[2] و هذا ما دفع بالعلماء و المهتمين بشئونها إلى دق ناقوس الخطر إضافة إلى إطلاق دعوات متتالية لتوحيد الجهود لحماية البيئة .

وقبل الدخول في الحوكمة البيئية العالمية سنحاول التعرف على مفهوم الحكومة ، والحوكمة العالمية.

مفهوم الحوكمة: يعتبر مفهوم" الحوكمة – Gouvernance " من المفاهيم التي أثارت جدلا وخلافًا واضحًا حول ترجمتها إلى اللغة العربية وتعريفها على نحو دقيق، وذلك رغم الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحة وتداوله،وقد طرح ذات المفهوم تحت مسميات عربية مختلفة منها :الحكم، والحكم الرشيد، والحاكمية، وإدارة شئون الدولة والمجتمع، و سمي أيضا " الحوكمة."

وقد يرجع ذلك إلى حداثة المفهوم نسبيًا، حيث طرح لأول مرة في نهاية الثمانينات، وذلك في تقارير البنك الدولى لعام 1989 حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في أفريقيا، إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم يدم طويلا، فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوربا الشرقية أواخر الثمانينات، بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينات لاسيما في الولايات المتحدة وأوربا الغربية.[3]

في حين انه ومع بداية سنة 1980 ظهر مفهوم الحوكمة في العلاقات الدولية خاصة في المنظمات المالية والاقتصادية والإدارية، لذلك يمكن تعريف الحوكمة كسلطة اقتصادية سياسية وإدارية تسير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما، تأخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات وصيرورة هياكلها، وكل الجهات التي من خلالها يعبر الأشخاص عن رغباهم حسب حقوقهم وواجباهم.[4]

و يعرف الدكتور عبد الرزاق مقري الحكم الراشد : بأنه هو الحكم الذي يقدر على ضمان حجات الناس في الآن، و حجات الأجيال في المآل ، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس و على استقرار البلد و انسجامه و سيادته .

---

[1]–خولة شارف ، مروى مخنان،**دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قالمة،2012،ص ،ص167.

[2]–عبد الله بولرباح، **من اجل سياسة بيئية بديلة**،الحوار المتمدن، العدد3346–4–2011،24،تم الاطلاع عليه:20–5–2013/19.22. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256382

[3]–فوزي سامح، **الحوكمة**، القاهرة،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،السنة الأولى،العدد العاشر، أكتوبر 2005،ص4.

[4]–نوال تعالبي، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010،ص16.

و يقصد أيضا بالحاكمية:أسلوب و طريقة الحكم و القيادة،لتسيير شؤون منظمة قد تكون دولة،مجموعة من الدول ،منظمة،مجموعات محلية مؤسسات عمومية أو خاصة ،فالحا كمية ترتكز على أشكال التنسيق و التشاور و المشاركة و الشفافية في القرار .[1]

خصائص الحوكمة: إن خصائص أو مميزات الحوكمة تختلف بإختلاف الدارسين لها، ومن أهم الدراسات التي أولت الموضوع أهمية بالدراسة والتحليل دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، التي قام بها عدد كبير من الخبراء والمحللين الدوليين، والذين خلصوا إلى تحديد مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الحوكمة على النحو التالي:

–المشاركة :فالمشاركة معيار ضروري لتحقيق حوكمة رشيدة، والتي من الممكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة عبر مؤسسات وسيطة أو تمثيلية ذات مصداقية.

–حكم القانون :فالحوكمة الرشيدة تتطلب إطار قانوني عادل والذي يطبق دون تمييز قوانينه ، هذا التطبيق يكون عادلا ومن طرف هيئات قانونية مستقلة.

–الإجماع :نظرا للاختلافات الموجودة بين الأفراد، وبين المنظمات، وبين المجتمعات والأفراد، تختلف الآراء بين مختلف الأطراف، لذلك تقتضي الحوكمة الرشيدة ضرورة التنسيق بين الاهتمامات والفوائد المختلفة في المجتمع ،بهدف التوصل إلى إجماع واسع حول المصلحة الأفضل لكل منظمة ولكل المجتمع وكيفية تحقيقها، كما تتطلب بالإضافة إلى ذلك نظرة واسعة وطويلة الأمد، والتي بالإمكان وصفها بالنظرة الإستراتيجية لما تحتاجه المنظمة.[2]

–الشفافية :تقتضي الشفافية اتخاذ القرارات وتطبيقها تبعا للأنظمة و بطريقة علنية دون التستر، مع توفير المعلومات لأولئك الذين سوف يتأثرون بتلك القرارات بطريقة مفهومة وبوسائل سهلة[3].

المساواة والاحتواء :جودة المنظمة تعتمد على ضمان احتواء كل الأفراد الذين يجب ألا يشعروا بأنهم خارج مركز الاهتمام، وهذا يتطلب أن تكون لدى كل المجموعات وخاصة الضعيفة الإمكانية لتحسين وتعزيز جودة حياتهم.

الفعالية :نتكلم هنا عن جلب المؤسسات نتائج تلبي احتياجات المجتمع والمحيط بصفة عامة مستعملة مع ذلك،و على أحسن وجه المصادر، الموجودة في حوزتها والإمكانات المالية المادية والبشرية، محترمة في ذلك حقوق الأفراد والمحيط

تعريف الحوكمة العالمية:

[1]–عبد الحفيظ ميلاط،**الحكم الراشد و مكافحة الفساد**،ملتقى وطني الحكم الراشد و مكافحة الفساد،الملتقى الوطني الأول حول الحكم الراشد و مكافحة الفساد، جامعة قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،8–9افريل 2007،ص113.

[2] – نوال تعالبي، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**، المرجع السابق، ص20.

[3]– أمين عواد المشاقبة،المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي و الحكم الراشد:إطار نظري**،المرجع السابق، ص60.

الحوكمة العالمية وهي: تشير في سياقها الكوني للدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي، وذلك ضمن عملية تفاعلية شاملة بين النشاطات الرسمية وغير رسمية، بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والأدوار التي تساهم في مواجهة العديد من المشكلات العابرة للحدود كالمشكلات البيئية.[1]

الحوكمة العالمية تشير إلى المجهودات المختلفة على مستوى عالمي، وذلك لإحداث توازنا لعمليات العولمة غير المراقبة.

و الحوكمة العالمية المثالية هي: عملية للقيادة التعاونية ،تجمع معا الحكومات و الوكالات العامة متعددة الأطراف و المجتمع المدني، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع .

وهي توفر توجيها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية ،ولكي تكون فعالة ينبغي إن تكون شاملة و ديناميكية و قادرة على تخطي الحدود و المصالح القومية و القطاعية.[2]

تعريف الحوكمة البيئية العالمية Global Environmantal Governannce:

يعتبر مصطلح الحوكمة البيئية العالمية من المصطلحات الحديثة التي شاع استخدامها مع بداية ظهور مصطلح الحوكمة في أواخر القرن العشرين، ويعتبر هذا المصطلح أيضا من المصطلحات التي لم يوجد لها نظرية موحدة بين الباحثين و المفكرين في هذا المجال .كما انه لم يتم وضع تعريف دقيق وواضح ومتفق عليه لهذا المصطلح، بل أكثر من ذلك، حيث أنه لازال الاختلاف قائما حول تسمية حكومة بيئية عالمية أم حوكمة بيئية عالمية.

هناك من المفكرين من اعتبر أن مصطلح الحوكمة البيئية العالمية بدأ في الظهور مع بداية الدراسات حول تحليل التعاون البيئي العالمي ،وصاحب ذلك اتفاقية استوكهولم 1972 ، وقد أدى ذلك إلى ظهور موجة من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات،فظهرت دراسات كل من "كالدوال **"Caldwell"**عام 1984 ، و"جونسن **"Johnson"**عام 1972 ،و" كنان**"kennan"** عام 1970.

وكانت أكثر النقاشات ارتباطا بظهور الحوكمة العالمية بداية النقاش حول الأنظمة البيئية العالمية في الثمانينات عام1983 مع كراسنر**"krasner** ، و" يونغ **Young"** 1980-1986-1989،وكذلك في التسعينات مع برنار"Bernaur" عام 1995،و "براون وايز"Bowen wiss"، و "ميتشل" "Mitchell"و"زورن" "Zurn" عام 1998.

---

[1]- فاطمة حموته ، **التغيرات المناخية و تأثيرها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة**، المرجع السابق،ص 5.

[2]-جيمس م ، بوتون كولن، ابرادفور جونيرو ،**الحوكمة العلمية :قوى فاعلة جديدة قواعد جديدة**، مجلة التمويل و التنمية،العدد العاشر ،ديسمبر 2007،ص11.

ودارت هذه الدراسات والبحوث حول المنظمات البيئية العالمية، وبعد ذلك ركزت هذه الدراسات أيضا على المنظمات البيئية غير الدولاتية، وكان ذلك مع دراسات و أبحاث ، "كونكا" "Conoca"و "برينكن " "Princen"عام 1995،و "روزيتيالا" "Raustila"عام 1997،و "وابنر" "Wapner"عام 1996،و كل هذه الدراسات زادت من اهتمام الباحثين بموضوع الحوكمة البيئية العالمية.

ويشير مصطلح الحوكمة البيئية العالمية إلى تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة[1].

وكما اجمع المشاركون في مجلس إدارة "اليونيب" و "المنتدى الوزاري البيئي العالمي" المنعقد بنيروبي، تحت عنوان "اقتصاد اخضر و حوكمة بيئية "للفترة ما بين 2011–2050،حيث أجمع المشاركون على ضرورة إعادة النظر في كيفية التصدي للتحديات البيئية المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي والتي لا يمكن حلها من قبل دولة بمفردها، بل تحتاج إلى عمل جماعي وملتزم، وتمت مقاربة موضوع الحوكمة من منظورين حاسمين كأنجع حل .

الأول، أن المؤسسات المعنية بالبيئة مجزأة فهي أضعف كثيراً من المؤسسات المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. والثاني، أن هذه التجزئة خلقت ضعفاً في تخطيط وتطبيق مبادرات التنمية المستدامة بسبب تضارب جداول الأعمال وعدم تكاملها. [2]

و ناقش الاجتماع الحوكمة البيئية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، باعتبارها أساسية لتحقيق الاستدامة، فمن أجل اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثقة، يجب رفع البيِّانات العلمية حول حالة البيئة بانتظام إلى المنتديات السياسية حيث تُرسم الأجندة البيئية العالمية.

ويعمل يونيب على دعم عمليات صنع القرارات الدولية، من خلال مراجعة حالة البيئة بشكل منتظم في عمليات تقييميه موثوقة، وتحديد القضايا الناشئة للتوصل إلى قرارات سليمة مبنية على العلم على المستويين الوطني والدولي.

وهو يدعم جهود تعزيز التنمية وتنفيذ القوانين والمبادئ والمقاييس البيئية الدولية، وخصوصاً برنامج "مونتفيديو" لتطوير القانون البيئي وإعادة النظر فيه دورياً، كما يدعم عمليات ومؤسسات الحوكمة البيئية الإقليمية وتحت الإقليمية والوطنية، والمنتديات الوزارية المتعلقة بالبيئة، ويساعد يونيب في تنفيذ

[1] – نوال تعالبي، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**،المرجع السابق،ص ص40–41.

[2] –جريدة بالي الاندونيسية، **حوكمة بيئية واقتصاد أخضر وإدارة النظم الايكولوجية**،العدد144،مارس2010،ص19.

برامج عملها، ويساعد الحكومات في تطوير وتقوية سياساتها وقوانيها ومؤسساتها البيئية، وتحسين قدرتها على إدارة وتقييم البيانات والمعارف البيئية، وإشراك المجتمع المدني في الحوكمة البيئية على جميع المستويات ، كما يعمل على دعم الحكومات لإدخال البيئة ضمن سياستها التنموية، من خلال برامج مثل "مبادرة الفقر والبيئة" المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[1]

فالحوكمة البيئية العالمية هي أحد المجالات الاقتصادية التي تبحث في كيفية تعزيز وتحفيز الإدارة وزيادة كفاءتها ،من خلال مجموعة من المبادئ الإرشادية والآليات التي تهدف لتخفيف من حدة الفقر وتحسين ،نوعية الحياة أي الالتقاء بين حوكمة الكيانات الاقتصادية والحوكمة البيئية و الاجتماعية لتحقيق أفضل النتائج على جميع المستويات.

والحوكمة البيئية العالمية تتجلى من خلال مجموع المنظمات، السياسات، الأدوات آليات تمويلية، والقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات حماية البيئة العالمية.[2]

و عليه فان الحوكمة البيئية العالمية تتطلب تضافر و تكامل ادوار القطاعات الاقتصادية و الوطنية و الأطراف الدولية كما هو ممثل في الشكل رقم1:

و أين يشير ذلك التقاطع إلى الحيز المشترك لعملية الحوكمة البيئية فيما بين الأطراف المعنية بحماية البيئة، والتي تشمل بدورها" الحوكمة البيئية" حوكمة بيئية عالمية ، وطنية (المجتمع المدني) و أخرى مؤسسية (القطاع الخاص) .

شكل 1:يوضح الأطراف المعنية بحماية البيئة.[3]

[1]– **حوكمة بيئية واقتصاد أخضر** ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3109، السبت 12 مارس011 2، ص9.

[2]– عائشة بن عطا الله،**التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة و الضرورة** ،الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، يومي6-7 نوفمبر 2012، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص5 .

[3] - عائشة بن عطا الله، **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة و الضرورة**، المرجع السابق،ص5.

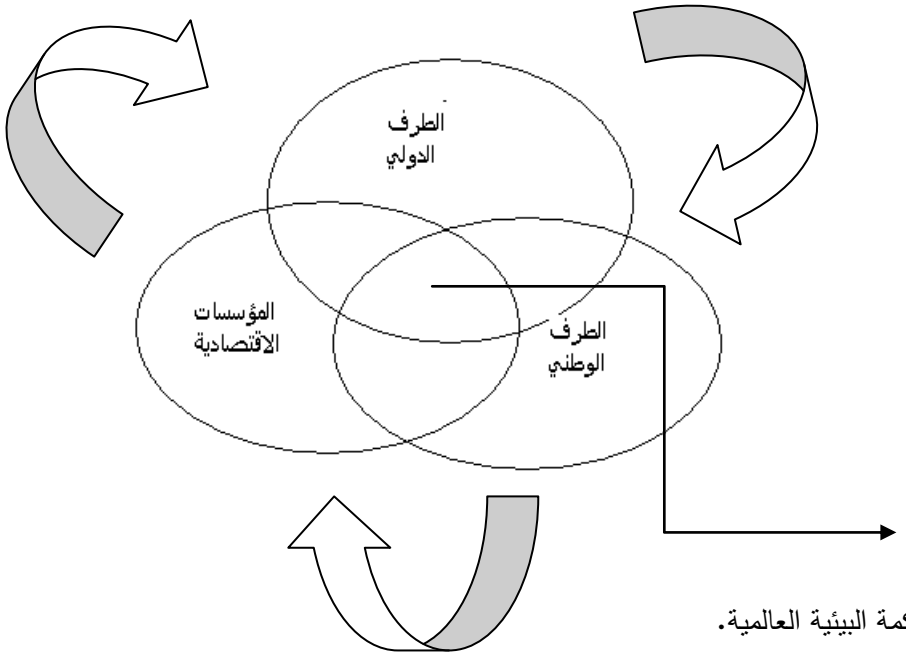

الحوكمة البيئية العالمية.

عناصرالحوكمة البيئية العالمية:

مع الاجتماع النهائي لمسار الحوكمة البيئية و الدولية المنعقد في قرطا جنة بكولومبيا في أوائل 2002،تم الاتفاق على خمس نقاط رئيسية بخصوص عناصر الحوكمة البيئية الدولية:

-تشمل الحوكمة البيئية الدولية كل الجهود و الترتيبات البيئية الإقليمية و الدولية ،ضمن نظام الأمم المتحدة و هي ليست محددة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقط.

-تتجاوز بعض القضايا وزارات البيئة و عليه فان الفروع الأخرى للحكومة يجب إن تشترك في تحسين التنسيق الوطني فيما يخص الاعتبارات البيئية الرئيسية، في إطار القرارات الاقتصادية و الاجتماعية على كل المستويات.

-التعقيد المتزايد و تأثير الاتجاهات في التدهور البيئي يتطلب دوام التقييم العلمي و المراقبة و إخطار الحكومات بتحذيرات مبكرة.

-أي نظام جديد للحكومة البيئية يجب أن يأخذ بالاعتبار احتياجات و قيود الدول النامية في إطار المسؤولية المشتركة .

-يتطلب تصميم و تطبيق السياسة البيئية ارتباطا واضحا بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى ارتباط كبير

بالمنظمات غير الحكومية ،المجتمع المدني و القطاع الخاص على كل المستويات،[1] فلكل طرف أهميته كما ورد في كتاب "حماية البيئة في عالم متغير" الصادر عن اليونسكو أن إشكالية البحث عن المياه النظيفة السبيل الوحيد للوصول إليه، هو حوكمة المياه أين يجب إن تتسم قوانين تنظيمه بالعلمية و البعد عن العشوائية ،إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني والجهات أو القطاع الخاص والمؤسسات المانحة مع عدم تناسي الطرف الدولي ، الذي تحتم علية الآثار الدولية المترتبة عن نقص المياه ضرورة التدخل فالحوكمة المائية هي الحل الوحيد لحل مشكلة نضوب المياه النظيفة.[2]

شروط نجاح الحوكمة البيئية العالمية:

أولا –على الصعيد الدولي:

–مؤشرات البيئية والحوكمة :أولها مؤشر البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات،الذي أصدرته الهند في جانفي 2008 ، و الذي ساهم في إعداده مؤسسة" ستاندرد آند بورز"الدولية، و شركة محلية تسمي "كريسيل"، كما أطلقت هيئة الرقابة المالية والبورصة ومركز المديرين في مصر2011 / 2012 "مؤشر مسئولية الشركات"، الذي تحتسبه مؤسسة"ستاندرد آند بورز "الدولية بالتعاون مع مركز المديرين والبورصة المصرية،الذي يقوم بترتيب الشركات المقيدة بالبورصة حسب التزامها بقواعد الحوكمة والحفاظ على البيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات ،ثم يتم اختيار أفضل30 شركة تدخل في احتساب القيمة النهائية للمؤشر، وتتغير قيمة المؤشر لحظيًا أثناء التداول.

–الالتزام الكلي بالاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بحماية البيئة و غيرها.

ثانيا– الصعيد الوطني/الإقليمي :ينعكس في مدى سماح الحكومات بمشاركة المؤسسات المدنية والمنتفعين وإعطائهم مجالا أوسع في إدارة وتخطيط البيئة و ما له إيجابيا على تنمية البيئة، خاصة مع توافر أنظمة وتشريعات تعمل على تحسين عملية حوكمة البيئة، كما أن تفعيل المشاركة أثناء مرحلة اتخاذ القرار وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات البيئية يعني سلامة القرار ويضمن حماية البيئة وسلامة الأفراد، ما يضفي الثقة في السياسات الموضوعة.

ثالثا -الصعيد الداخلي للمؤسسة الاقتصادية :فلا تقتصر حوكمة البيئة على تحديد المبادئ والالتزام بها، بل يجب العمل على تفعيل الصيغ الموضوعة لتنفيذ السياسات البيئية والتشريعية المؤسسية، مع توضيح

[1]– خولة شارف ، مروى مخنان، **دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**،المرجع السابق، ص ص45–46.

[2]–كريستين عبد الله اسكندر ،**حوكمة المياه:حماية الأمن المائي في عالم متغير**، هولندا،سلسلة إصدارات اليونسكو، سبتمبر 2010، ص3 .

أدوار و مسؤولية الأطراف المعنية(الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، فيما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية وإدارتها.[1]

وقد أعطى كل من "بيتر دوفارني و جنيفر كلاب-Peter Dauvergne& Jennifer Clapp" في كتابهما" Paths to a Green World"، أربعة رؤى من اجل الوصول إلى إرساء استدامة وحوكمة بيئية عالمية، تكتنفها صحة بيئية للإنسان الحالي و المستقبلي، وذلك بطرح التساؤل حول كيف يمكن للجماعات والأفراد أن يضمنوا مستقبلا بيئيا صحيا؟ وهل يجب على الحكومات والمنظمات البيئية أن تسيطر على قوى العولمة؟ .وتتمثل الرؤى الأربعة في:

-**نظرة "السوق الليبرالية"**market liberals : أنصار هذا الطرح ينادون بإصلاحات من اجل تسهيل وظائف الأسواق ، ولذلك فهم يريدون فعالية ايكولوجية، و مسؤولية طوعية مشتركة، بالإضافة إلى تعاون تكنولوجي اكبر.

-**نظرة المؤسساتيون institustionalist** :ينادون بوضع إصلاحات لتسهيل التعاون العالمي، وإنشاء مؤسسات قومية، أيضا ينادون بنظام بيئي أفضل وجديد، تسيره المنظمات العالمية مع قدرة الدولة على إدارة التغير البيئي.

-**نظرة أصحاب البيئية الحيوية Bioenvironmentalists**: ينادون بإصلاحات لحماية البيئة من الأعمال والنشاطات الإنسانية ،وهذا بتخفيض النمو والتسارع السكاني والاستهلاك، والرجوع إلى اقتصاد قائم على الاستدامة والاستمرارية، ويعمل على حفظ الإرث الطبيعي العالمي.

وهناك محددات واليات لتفعيل ذلك من خلال انتهاج مسار تعاوني، تقوده مؤسسات قوية جديدة، مع تقييد قدرة الناس في مجال الاستهلاك البيئي، والذي يتطلب بدوره سلطة عليا.

-**نظرة الجماعات الاجتماعية الخضراءSocial Greens** : والذين ينادون بإصلاحات من اجل الإنقاص من اللامساواة البيئية (اللاعدالة البيئية).[2]

و كما سبق و اشرنا فان ذلك يستلزم تعاون الأطراف المعنية بالحوكمة البيئية العالمية من اجل تكريس ما يلي:

-مؤسسات بيئية فعالة .

-سياسات بيئية موسعة، ومنبثقة عن المعاهدات الإقليمية والدولية.

-تعاون محلي، دولي، إقليمي، من اجل إرساء معالم بيئية عالمية و رشيدة تمكن من تحقيق الأمن البيئي .

---

[1] – عائشة بن عطا الله، **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة و الضرورة**، المرجع السابق،ص6.

[2] – منيرة بودرادين ، **مضامين الأمن البيئي لمواجهة مظاهر التهديدات الأمنية و تحقيق التنمية الإنسانية** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012،ص ص 17-18.

ومنه فان الطريق المنطقي لتحقيق الأمن البيئي العالمي هو الحوكمة البيئية العالمية ،وذلك بتضافر الجهود الدولية للحد من التلوث البيئي الذي أصبح ضمن التهديدات الجديدة التي تمس الأمن الدولي،وعلى هذا الأساس يتمثل الحل في التعاون بين المؤسسات الحكومية التنفيذية المتمثلة في الإدارات و الوزارات البيئية ،و المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص ،و منظمات المجتمع المدني ، و تكاثف جهودها و توجيهها نحو مشاريع و خطط و سياسات بيئية موحدة ، تحت مسمى الحوكمة البيئية العالمية .

خلاصة الفصل

بمجرد التوجه نحو دراسة موضوع حماية البيئة من التهديدات التي تواجهها بغية تحقيق الأمن البيئي، فان أول ما يتبادر إلى ذهننا مباشرة ،هو حتمية التوجه نحو عقد الاتفاقيات و المعاهدات و إصدار القوانين و التشريعات ،كأفضل حل لوضع حد لهذه التحديات التي تواجه تحقيق الأمن البيئي العالمي ، و لكن التقنين و الضبط و التشريع لا يكفي ، خاصة إذا ما علمنا أن هذه المعاهدات و التشريعات ،تصطدم بجملة من المعيقات و الصعوبات التي تحول دون تطبيق قراراتها و نتائجها ، وأمام مشكلة تتصف بالعالمية و في نفس الوقت نجد مواقف و مصالح دولية متباينة و مختلفة .

فالالتزام بمقررات الاتفاقيات و القوانين و المعاهدات و غيرها بشكل تام ، قد يحقق إلى حد ما الهدف المنشود المتمثل في الأمن البيئي أو يعمل على الحد من المشاكل البيئة المطروحة ،و لكن في نفس الوقت هذا الالتزام يتعارض مع المصالح الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية لهذه الدول ،خاصة وان الحلول المطروحة لحماية البيئة العالمية تتطلب إمكانيات مادية هائلة ، الشيء الذي تعجز بعض الأطراف عن تحقيقه نظرا لظروفها الاقتصادية المتدهورة في حين تري الدول الكبرى في ذلك عبئ يعيق نموها و تطورها و يحد من مشاريعها و نظرتها الإستراتيجية ، إضافة إلى أسباب أخرى اجتماعية تتمثل في نقص الوعي البيئي الذي ينتج عنه ضعف الشعور بالمسؤولية تجاه حماية البيئة التي لا تستثني أي طرف ، فهي قضية الجميع ابتداء بالفرد وصولا إلى النظام الدولي ، فكلما نقص الوعي البيئي زادت التجاوزات و الاختراقات البيئة و هذا ما يرفع من مستوى التدهور البيئي،فقد حان الوقت بان يدرك الفرد انه المتسبب الرئيسي في الخطر الذي يهدد أمنه و بقاءه .

ونظرا لتعدد أبعاد التهديدات البيئة و الأطراف الساعية لتحقيق الأمن البيئي، نجد أن الأبحاث و الدراسات هي الأخرى طرحت لنا جملة من الاستراتيجيات البديلة ، و نجد في مقدمتها فرض الضرائب الخضراء التي تهدف إلى تصعيب عملية التلويث ،وذلك بتغريم الملوث وذلك عن طريق إدراكه أن للتلوث ثمن هو ليس في حاجة لدفعه ، إضافة إلى النداءات و الدعوات المتكررة في اللقاءات الدولية للتوجه نحو الطاقات البديلة و النظيفة ،التي تضمن تحقيق التمنية المستدامة و الأمن البيئي في نفس الوقت، وتحت شعار الحوكمة التي أصبحت تحمل حل لكل مشكل ، نجد التوجه نحوالحوكمة البيئية العالمية التي

تقوم بالأساس على ربط تحقيق الأمن البيئي العالمي، بالعمل على توحيد الرؤى و الاستراتيجيات العالمية و التعاون على تحقيقها، و منه نخلص إلى أن تحقيق الأمن البيئي مرهون بقيام تعاون دولي حقيقي يعمل على تفعيل هذه الاستراتيجيات و تعميمها كنظام عالمي متجاوز لكافة العقبات المطروحة أمامه .

خاتمة

خـاتمة

فرضت نهاية الحرب الباردة توسيع مفهوم الأمن نحو أبعاد أخرى غير البعد العسكري، وتعميقه باتجاه وحدات أخرى غير الوحدة الدولاتية، فقد شغل موضوع الأمن و كيفية تحقيقه أو المحافظة عليه حيز كبير على الساحة الدولية و الأكاديمية، وذلك راجع لما يشكله من أهمية في حياة الشعوب بصفة عامة، فجميع التطلعات و المتطلبات الإنسانية مرهونة بتحقيقه.و قد تبلورت الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن حول ثلاث محاور أساسية:موضوع الأمن,أدوات تحقيق الأمن ، طبيعة ومصادر التهديدات،حيث كشفت نهاية الحرب الباردة عن تهديدات قائمة على مفهوم أزموي كونها ذات طبيعة غير عسكرية وتأثير شامل.

في هذا السياق لم تعد قضايا البيئة والمناخ ظاهرة طبيعية محل إهتمام العلوم الطبيعية فقط، بل أصبحت احد ابرز مواضيع الأجندات الأمنية، بحكم أن القضايا البيئية تحمل إمكانية إثارة التوترات الجيوبوليتكية وخلق حالة لا إستقرار سياسي،إقتصادي، وإنساني.

وقد إنشغل المجتمع الدولي بالأوضاع البيئية التي تزداد سوءا نتيجة تزايد نشاط الإنسان و أنانيته المفرطة، مما ساهم في إلحاق أضرار بالغة الخطورة بهذا الكوكب و من عليه، لاسيما و أن المسائل البيئية، أضحت خطرا هادما لتوازن واستقرار الأمن الدولي ، و لعل التدهور الذي تعاني منه معظم الأوساط البيئية و بتفاوت واضح دليل على ضرورة البحث عن آليات لمواجهة هذا الخطر .

لذا أضحى الإهتمام بالبيئة و صون مواردها من الحقوق التضامنية الجوهرية من أجل حماية الوجود الإنساني بأكمله بسبب التلوث الناتج عن التقدم العلمي و التقني و إساءة إستخدامه من قبل الإنسان.أين بدأ اهتمام الدول بمعالجة مشاكل البيئة بإصدار تشريعات داخلية تتضمن حق الإنسان في بيئة آمنة تكفلها له دولته كمحاولة للسيطرة على البيئة و الحد من الأضرار البيئية و إعادة التوازن البيئي للوسط المعيشي، و نظرا لتداخل حدود الدول و تعذر السيطرة على البيئة عن طريق التشريعات الداخلية و حدها، برزت فكرة التعاون بين الدول لوضع قواعد مشتركة للحد من الأخطار البيئية و صيانتها.

فقد أخذ البعد الدولي لحماية البيئة مداه، من خلال انعقاد مجموعة من المؤتمرات الدولية، إضافة إلى تفاعل المنظمات الدولية، ناهيك عن مجهودات المنظمات غير الحكومية التي تباينت أهدافها وإختلفت جهودها في حماية البيئة باختلاف الوسائل الموضوعة لذلك.

إلا أن الواقع العملي يؤكد أن الاهتمام بالتعاون الدولي في مجال حماية البيئة من التلوث لن يكون مجديا ما لم يكن هناك اقتناع تام بأهمية هذا التعاون لسائر الدول حتي يتسنى للمجتمع الدولي، الوصول إلى بيئة نظيفة خالية من التلوث.

و نظرا للطابع العالمي لتلك المشاكل (الآثار أصبحت تطال العالم كلّه و بالتالي لا يمكن التعامل معها، إلاّ من خلال التعاون على المستوى الدولي)، ازداد الاهتمام الدولي لتطوير أسلوب أكثر تنسيقا اتجاه التلوث و غيره من المشاكل البيئية.

كما أنّ الكثير من المشاكل البيئية في جوهرها مشاكل تتخطى الحدود القومية ذلك أنّها بطبيعتها تعبر الحدود الفاصلة بين الدول، كما أنّ العمليات المؤدّية إلى الاستغلال و التدهور البيئي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمليات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، والتي تعدّ بحدّ ذاتها جزء من الاقتصاد العالمي.

فالتحديات البيئية يمكن أن تفرز مشاكل أو صعوبات أو مخاطر تواجه الدولة، وتحد ًأو تعوق من تقدمها، وتشكل حاجز أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها.فالمشاكل البيئية وتداعياتها تشكل خللا في الأمن الإنساني بجميع أبعاده.

ومن هنا نخلص إلى جملة من الاستنتاجات نتبعها بجملة من التوصيات على النحو التالي:

أولا: الاستنتاجات:

1- وجود تكريس تشريعي واضح لحق الإنسان في بيئة آمنة من التهديدات سواء داخليا بموجب قوانين حماية البيئة أو خارجيا بمقتضى ما تضمنته الاتفاقيات الدولية و المؤتمرات العالمية التي تشدد على أهمية هذا الحق و تدعو إلى تحسين ممارسته.
2- وضوح أثر المشاكل البيئية و اتساع حجمها مع مواصلة الممارسات الإنسانية غير المشروعة.
3- إن بناء وعي بيئي عالمي جديد، يدفع إلى تغير سلوك الأفراد نحو التأثير في المواقف الدولية بشأن المسائل البيئية.
4- لقد كان للفواعل غير الدولاتية دورا كبيرا في إدارة الشؤون البيئية العالمية، ذلك كون أن هذه الجهات الفاعلة، وخاصة مؤسسات المجتمع المدني العالمي ، كانت تسهم في عملية التعريف بقضايا البيئية، والتداعيات السلبية لها على استقرار المجتمعات.
5- تغليب كفة تحقيق المصالح الدولية على كفة حماية البيئة العالمية ،الشئ الذي يحد من أهمية و فعالية و جدية المجهودات المبذولة لتحقيق الأمن البيئي.

ثانيا: توصيات:

1- تفعيل القواعد القانونية التي كرستها الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية بصورة تمكن من فرض مسؤولية قانونية على كل انتهاك لقواعدها بما يضمن سيادة الدولة من جهة و حماية البيئة من جهة أخرى.

2- إن تقديم المساعدات إلى الدول التي تعاني من تأثير التغيرات المناخية لا يعد كافيا سواء من ناحية الكم أو من ناحية طبيعة الالتزام الواقع على الدول المتسببة فيها، فلابد من خلق نوع من التوازن بين ما تكسبه هذه الأخيرة من أموال و ما تسببه من أضرار في ظل مبادئ العدالة.

3- بدلا من النظر إلى كيفية علاج آثار البيئية و البحث عن طرق للتأقلم معها، نركز على كيفية الوقاية من حدوثها، بنشر الوعي البيئي لدى الإنسان حيثما وجد و حثه على تفهم بيئته وما تضمنه هذه الأخيرة له من رفاهية و حياة سليمة.

4- ضرورة تكاتف الجهود لرسم خطة مستقبلية بيئية عالمية متجاوزة لجميع المعيقات ولا تستثني أي طرف، لتحقيق متطلبات الأمن البيئي العالمي .

5- العمل على إقامة وتعميم نظام اقتصادي عالمي،قائم على استغلال الطاقات النظيفة، والعمل على إعادة النظام الايكولوجي إلى طبيعته، بتكثيف عمليات التشجير وإنشاء المحميات الطبيعية، و الالتزام الدولي بالمسألة البيئية.

6- العمل على إرساء أسس الحوكمة البيئية العالمية التي تلبي متطلبات الأمن البيئي من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

7- تفعيل الإطار التشريعي من قبل الحكومات، والمنظمات البيئية العالمية الرائدة، لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات بين حكومات الدول، وبين الفواعل غير الدولاتية.

الملاحق

ملحق رقم :01

التغير البيئي ونقص الموارد وتأثيراتها على الأمن

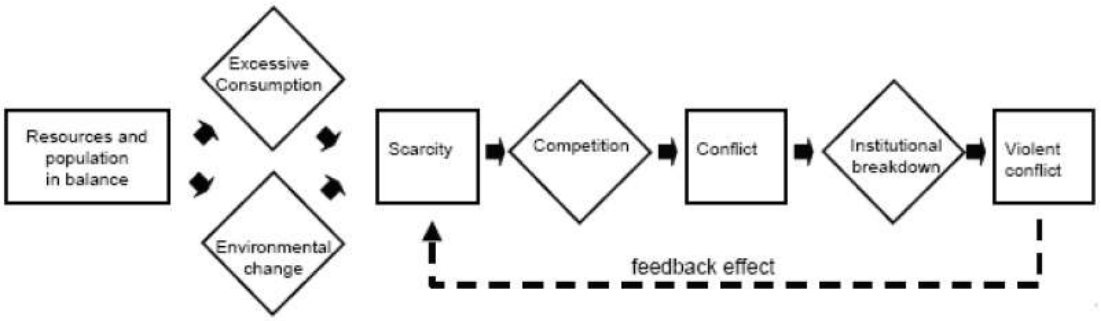

المصدر:سليم قسوم،**<u>المسألة البيئية،وإشكالية توسيع وتعميق الأجندة الأمنية</u>**، ملتقى الوطني حول:التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي والتنمية المستدامة،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 17- 18 أفريل 2012،ص10.

ملحق رقم:02

جدول زمني بالزلازل التي وقعت خلال مئة عام 1906-2013.التي فاقت آل: 5 درجات على مقياس ريختر في العالم، يبين الفارق و عدد ارتفاع الزلازل في السنوات الأخيرة.

-في عام 1906 وقع زلزال بقوة 9 درجات في تشيلي واقع أكثر من مئة ألف قتيل و دمر المدينة بالكامل.

-في عام 1985 ضرب زلزال بقوة 8 درجات ،مكسيكو قتل أكثر من عشرة آلاف شخص.

-بتاريخ 1988/12/7:ضرب زلزال جمهورية أرمينيا السوفيتية بقوة 7 درجات حصد أكثر من 25 ألف قتيل.

-بتاريخ 1990/6/1:ضرب زلزال شمالي إيران بقوة 7.7 درجات دمر و ولايتي وزندغان و غيلان،وحصد اكسر من أربعين ألف قتيل.

-بتاريخ 1993/9/3 ضرب زلزال مدينة هاراشترا غرب الهند بقوة 5.6 درجات اصفر عن مقتل 7601 شخص.

-بتاريخ 1995/1/17:ضرب زلزال وسط اليابان مدينتي كوبي و اوساكا بقوة 3.7 درجات قتل أكثر من 6400 شخص.

-بتاريخ 1997/3/4:ضرب زلزال شمالي أفغانستان بقوة 5.6 درجات قتل أكثر من 2300 شخص.

-بتاريخ 1997/5/10:ضرب زلزال شرق إيران بقوة 7.5درجات قتل أكثر من ستة آلاف شخص.

-بتاريخ 1998/5/30:ضرب زلزال شمالي أفغانستان بقوة 5.6 درجات قتل أكثر من خمسة ألاف شخص.

-بتاريخ 1999/8/1:ضرب زلزال شمالي تركيا بقوة 4.7 درجات قتل أكثر من 25 ألف شخص.

-بتاريخ 2001/1/26 ضرب زلزال غرب الهند بقوة 9.7 درجات قتل 120 ألف شخص و جرح أكثر من 160الف شخص و دمر مدينة غوجارات بالكامل.

-بتاريخ 2002/3/25:ضرب زلزال بقوة 7 درجات شمالي أفغانستان قتل 4800 شخص.

-بتاريخ 2003/4/21: ضرب زلزال شمالي الجزائر بقوة 8.6 درجات قتل 2300 شخص و جرح عشرة ألاف مواطن.

-بتاريخ 2003/12/26:ضرب زلزال مدينة بح الإيرانية بقوة 7.6 درجات قتل أكثر من 32 ألف شخص و جرح حوالي عشرين ألف و دمر المدينة بالكامل.

-بتاريخ 2004/12/16:ضرب زلزال جنوب آسيا بقوة أكثر من 9 درجات حصد أكثر من 225 ألف قتيل و نصف مليون جريح و شرد أكثر من 3 ملاين و دمار مذهل.

-بتاريخ 2005/10/9 :ضرب زلزال الباكستان و الهند و حدود أفغانستان بقوة 9 درجات وقتل أكثر من 65 ألف شخص و أصاب أكثر من 300 ألف جريح و دمار مذهل.

-بتاريخ 2005/5/16 :وقع زلزال في طوكيو بقوة 6.5درجات اودى بحياة مئة شخص بين قتيل و جريح.

--بتاريخ 2005/10/18 :ضرب زلزال تركيا بقوة 5.6 درجات قتل 3. شخص.

-بتاريخ 2005/11/26 : وقع زلزال شرق الصين بقوة 6 درجات دمر 9 ألاف مسكن ،و قتل حوالي مئة شخص و جرح المئات.

-بتاريخ 2005/11/27: وقع زلزال جنوب إيران بقوة 6 درجات ، أوقع مئات القتلى و الجرحى ،و دمر قرى عدة بالكامل.

-بتاريخ 2005/12/5 : ضرب زلزال و سط إفريقيا بقوة 5.7 درجات واقع مئات الجرحى و القتلى.

-بتاريخ 2006/3/25 :وقع زلزالين في أفغانستان، و الثاني في الجزائر بقوة 6 درجات أوقع عشرات القتلى و الجرحى .

-بتاريخ 2006/3/30: ضرب زلزال غربي إيران بقوة 5.6 درجات أوقع مئات القتلى و الجرحى و دمار هائل .

-بتاريخ 2006/3/31 : ضرب زلزال جزر اندونيسيا بقوة 6 درجات أوقع أضرار مادية.

-بتاريخ 2006/5/28 : ضرب زلزال في غربي العاصمة الاندونيسية بقوة 3.6 درجات قتل أكثر من عشرة ألاف شخص و شرد و جرح حوالي خمسمائة ألف نسمة.

-بتاريخ 2007/3/26:ضرب زلزال بقوة 9.6 درجات ساحل اليابان الغربي و أوقع 193 إصابة بين قتيل و جريح ،بالإضافة إلى الخراب الذي خلفه.

-بتاريخ 2007/4/2 :ضرب زلزال جزر سليمان في المحيط الهادي بقوة 8 درجات أدى إلى تسونا مي جرف 24 قرية و خراب هائل و فقدان عشرات القتلى و سبب هلع و خوف لسكان جزر فيجي في روسيا و ساحل استراليا و اندونيسيا.

-بتاريخ 2007/5/23: وقع زلزال في المحيط الهادي مقابل شواطئ جنوب تشيلي بقوة 2.6 درجات أدى إلى ارتفاع الموج ،و فقدان 11 سفن و تصدع بعض المباني في مدينة تشيلي.

بتاريخ 2008/5/12: وقع زلزال جنوب غرب الصين بقوة 8.7 درجات أدى إلى قتل 83الف شخص ،وفقدان 30 ألف شخص و تدمير أكثر من خمسة ملايين مبنى و تدمير 68 سد للمياه ،وكذلك عشرات البحيرات و فقدان مناطق زراعية شاسعة.

-بتاريخ 2009/4/6 : وقعت هزة أرضية في مدينة أكويلا الايطالية ،بلغت قوتها 5.8 درجة حسب سلم ريختر ،تسببت بمقتل 300 شخص و جرح 1.5 ألف آخرين و تشريد حوالي 50 ألف شخص.

-بتاريخ 30 سبتمبر 2009 :حدثت هزة أرضية في جزيرة سومطرة الاندونيسية بلغت قوتها 7.6 درجات تسببت في أضرار كبيرة ،وأودت بحياة ما لا يقل عن 1100 شخص و تدمير حوالي 75 من مباني بادانغ.

-بتاريخ 2010/2/22 ،وقع زلزال في مدينة كرايستشيرتش بنيوزيلندا باغت قوته 6.3 درجات ،تسبب في تدمير مركز المدينة بالكامل و أودى بحياة 147 شخص ،وقدرت الأضرار المادية ب 15 مليار دولار.

-بتاريخ 2010/2/27:حدث زلزال عنيف بتشيلي بلغت قوته 8.8 درجات تسببت في أضرار كبيرة في المباني و المنشات الصناعية و أودى بحياة مئات الأشخاص.

-بتاريخ 2011/3/11 :ضرب زلزال شمال شرق اليابان بلغت قوته 8.9 درجات ،وتبعه زلزال أخر بقوة 7.1 درجات حيث تسببا في توليد أمواج تسونا مي بلغ ارتفاعها 11 متر ،ضربت المدن الساحلية و الحقت بها أضرار بلغت و أودت بحياة 5 ألاف شخص.

-بتاريخ 2012/1/2 :ضرب زلزال منطقة تيرنات بشمال جزر ماكو باندونيسيا ،بقوة 5.1 درجات و لو ترد تقارير عن الخسائر.

-بتاريخ 2012/11/7:ضرب زلزال ساحل جواتيمالا المطل على المحيط الهادي ، بلغت قوته 6.5 درجات أسفر عن مقتل 50شخص و إصابة و تشريد ألاف المواطنين.

-بتاريخ 2012/12/7:ضرب زلزال بقوة 7.3 درجات ،الساحل الشرقي لليابان و صاحبها موجات تسونا مي اجتاحت منطقة شمال شرق اليابان ،تسببت في أضرار لكن لم تصدر تقارير رسمية بشأنها.

-بتاريخ افريل 2013 :ضرب زلزال إيران بقوة 8 درجات ، وصل تأثيره إلى المناطق الحدودية تسبب في قتل 40 شخص.

المصدر1:عامر طراف،**التلوث البيئي و العلاقات الدولية**،لبنان،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع،الطبعة الأولى،2008،ص346-349.

المصدر2: الموقع الرسمي لقناة العربية ،**تقارير عن اقوى الزلازل**،www.alarabiya.net/ar/saudi.to day/2013

الملحق رقم :03

مبادئ مؤتمر ريو دي جانيرو

اعتمدت قمة ريو دي جنيرو سبعة وعشرون مبدأ، كخطة عمل للحد من أخطار البيئة، القابلة للاستمرار، وفي حماية كوكب الأرض وهي:

المبدأ الأول :تبنته كافة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، أكد على أن "للمخلوقات البشرية الحق في حياة سليمة ومثمرة بالانسجام مع الطبيعة".

المبدأ الثاني: اعتراف ب:"حق الدول في استثمار مواردها الخاصة " إذ يترتب عليها السهر على (ألا تسئ هذه النشاطات إلى بيئة الدول الأخرى أو المناطق الواقعة ما وراء حدود تشريعاتها الوطنية).

المبدأ الثالث: أكد على أن الحق في التنمية يجب"أن يأخذ بالاعتبار البيئة وحاجات الأجيال الحالية والمقبلة ".

المبدأ الرابع: نص على حماية البيئة كما يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التعامل معها بصورة منفصلة .

المبدأ الخامس: أكد على ضرورة تعاون الدول والشعوب من اجل القضاء على الفقر كشرط لا بد منه للتنمية القابلة للاستمرار.

المبدأ السادس: أشار إلى الأوضاع والحاجات الخاصة للدول النامية، وأكد على ضرورة ايلائها أولوية خاصة ،واعتبر أيضا أن الأنشطة التي يتم تنفيذها على صعيد البيئة يجب أن تأخذ بالاعتبار مصالح وحاجات جميع الدول.

المبدأ السابع: أكد على ضرورة أن تسود روح الشراكة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على أنظمة بيئة الأرض وتجديدها ،لذلك يتوجب على الدول الصناعية الاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتقها على صعيد الأبحاث الدولية من اجل تنمية ثابتة وفق قدراتها المالية مع الأخذ بالاعتبار الانعكاسات البيئية لتكنولوجياتها.

المبدأ الثامن: فقد اعتبر أن تامين تنمية قابلة للاستمرار ونوعية حياة أفضل للجميع، يفرض على الدول الحد من أنماط إنتاج واستهلاك سلع خطة على الحياة وإزالتها وتطوير سياسات سكانية مناسبة.

المبدأ التاسع: شدد على ضرورة تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي، ليس فقط لتحسين فهم الظواهر ، وإنما أيضا لتسهيل إيجاد التقنيات ونشرها ونقلها.

المبدأ العاشر: أكد على أن التربية وتوعية المواطنين يشكلان السبل الأفضل لمعالجة قضايا البيئة، وعلى السكان المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة.

المبدأ الحادي عشر: أشار إلى انه يتوجب على كل دولة إصدار تشريعات فعالة من اجل البيئة، غير أن الإعلان يقر بان القواعد الدولية لا يمكن أن تفرض كلفة اقتصادية واجتماعية غير مبررة لا سيما على الدول النامية .

المبدأ الثاني عشر: رأى أن نظاما اقتصاديا دوليا منفتحا ومناسبا ،وحده القادر على أن يولد النمو الاقتصادي في كل مكان، وان يؤمن مواجهة أفضل للتدهور البيئي، ورأى أيضا أن تدابير مكافحة مشاكل البيئة التي تتجاوز حدود الدولة أو المشاكل الدولية ،يجب أن تستند قدر الإمكان إلى اجتماع دولي.

المبدأ الثالث عشر: انه يجب التوصل إلى إرساء قانون دولي لتحديد المسؤوليات والتعويضات عن الأضرار التي تلحق بالبيئة.

المبدأ الرابع عشر: يرفض حق أي كان في أن يصدر إلى دولة أخرى أية نشاطات أو مواد تسبب تدهورا خطرا في البيئة أو تلحق ضررا بصحة الإنسان.

المبدأ الخامس عشر: يؤكد على عدم وجود تأكيد علمي مطلق عن أسباب التلوث، الذي يجب أن لا يستخدم كذريعة لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة لمنع تدهور أوضاع البيئة.

المبدأ السادس عشر: يعترف بان على مسبب التلوث أن يتحمل الأعباء المالية المترتبة على المستوى الدولي.

المبدأ السابع عشر: يشير إلى ضرورة إجراء دراسات منتظمة للانعكاسات، قبل القيام بأي أنشطة جديدة يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة كبيرة.

المبدأ الثامن عشر و التاسع عشر: رغم عدم الإشارة إلى كارثة تشرنوبيل، فإنها كانت الموحية بالمبدأين هذين اللذين يقتضيان بان تخطر الدول سريعا، وبكل حسن نية الدول الأخرى بأي كارثة طبيعية أو وضع طارئ يمكن أن يؤثر على بيئتها، ويؤكد على ضرورة قيام تضامن دولي في هذه المرحلة .

المبادئ العشرون و الحادي و العشرون والثاني والعشرون: تقر بان النساء والرجال والشعوب والجماعات الأصلية والمجموعات المحلية الأخرى تقوم بدور هام في حماية البيئة ويتعين بالتالي إشراكها في عملية التنمية القابلة للاستمرار.

المبدأ الثالث والعشرون: ضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تتعرض لحالة قمع أو هيمنة أو احتلال.

المبدأ الرابع والعشرون: تعترف بان الحرب بحد ذاتها، تشكل عملية تدمير للتنمية القابلة للاستمرار، ويشدد على ضرورة التزام الدول بالقانون الدولي المتعلق بحماية البيئة في زمن النزاع المسلح وعلى المشاركة في تطويرها.

المبدأ الخامس والعشرون: يشير إلى أن السلام والتنمية، وحماية البيئة ،تتداخل وتشكل وحدة تتجزأ.

المبدأ السادس والعشرون: على الدول أن تحل جميع منازعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

المبدأ السابع والعشرون: ينص على أن تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح تضامنية، على تطبيق المبادئ التي رسخها الإعلان الحالي، وعلى تطوير القانون الدولي بحيث يمكن تحقيق تنمية قابلة للاستمرار.

المصدر: عامر طراف،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2008، ص ص 158-161.

الملحق رقم:04

ملحق رقم :5

المصدر :من الانترنت :الكوارث و الاثار..WWW.Khawarth.com

الملحق رقم :6

جدول يمثل الضرائب الخضراء التي تم تقييمها ،وظائفها ،فعاليتها.

الضريبة	الوظيفة البيئية	تأثيرات بيئية	تأثيرات محفزة
ضرائب بيئية مـــــــــــــالية			
ضرائب الكبريت(S)	تقليل احتراق الوقود وتبني إجراءات لتقليله	تقليل بنسبة 60.000 طن منه استجابة للتخفيض الكلي لانبعاثات الكبريت بنسبة 6%،وانخفاض محتوى البترول من الكبريت40%في المتوسط،1/4 دافعي الضرائب قللوا انبعاثا ته بنيبة 70%في المتوسط.	تأثير محفز قوي
ضريبة ثاني أكسيد الكربون(S)	تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	احتمال تغيير الوقود وزيادة التنافس حول الحرارة المركبة و مصانع القوى.	غير معروف
ضريبة ثاني أكسيد الكربون(N)	تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	انخفضت انبعاثـــــــاته من 3-4%في 1991-1994.	ارتفاع سعر البترول الساخن بنسبة 15%،وارتفاع سعر البترول 10%و الاثار الأخرى غير معروفة.
ضريبة على الرحلات الداخلية(S)	تقليل الانبعاثات بواسطة وسائل النقل الجوي العاملة على المستوى القومي	غير معروف و لكنه تأثير ضعيف غالبا.	غير معروف
رسوم النفايات(DK)	تقليل نشوء النفايات و زيادة عمليات إعادة التدوير و إعادة الاستخدام.	إعادة استخدام جزء من النفايات المدمرة،ازداد من 12%-82% وساهم في زيادة عملية إعادة الاستخدام و معدل إعادة التدوير من 20%-30%بين عامي 1985-1994.	ضاعف معدل الضريبة من متوسط تكلفة إلقاء النفايات في أماكنها و زادت تكلفة حرقها بنسبة 70%في المتوسط،و التأثيرات الأخرى غير معروفة .

جدول يمثل بعض أنواع الرسوم المحفزة المفروضة.

تمييز ضريبي على البترول الخالي من الرصاص(S)	زيادة تواجد البترول الخالي من الرصاص	انخفاض انبعاثات الرصاص حوالي 80%-بين عامي 1988-1993.	تجاوز التمييز الضريبي أعلى من تكاليف الانتهاج الإضافية للبترول الخالي من الرصاص.
تمييز ضريبي لزيت الديزال	زيادة ظهور وقود ديزال ذو	75%نسبة انخفاض ثاني أكسيد الكربون في السيارات	التمييز الضريبي أعلى من

(S)	نسبة تلويث اقل	التي تستخدم زيت الديزال ،اثأر متوقعة و لكن غير محسوبة بدقة.	تكاليف الإنتاج الإضافية من الطبقة 1و 2.
رسوم النفايات السامة(D)	تقليل نسبة النفايات السامة	تقليل إنتاج النفايات السامة من 20%الى40%بين عام1991-1993.	رفع معدل الضريبة من متوسط تكلفة الفاء النفايات في أماكنها و حرقها بنسبة 5-15%على الأقل ،تضاعف المعدل في 1993و ارتفعت هذه التكلفة 10-13%تأثيرات أخرى غير معروفة
رسم أكسيد النتروجين (S)	الإسراع في تخفيض انبعاثات أكسيد النتروجين من مصانع الاحتراق	تخفيض بنسبة 9.000 طن في عام 1992 ،(35%عرضة للانبعاثات).	معدل الرسوم تتجاوز متوسط تكاليف التخفيض.
رسم الاسمدة(S)	تقليل الحاجة إلى الأسمدة	انخفاض بنسبة25%	. غير معروف
رسم تلوث المياه(F)	الحث على تبني إجراءات معالجة مياه الصرف و بناء مصانع لمعالجتها	متواضع	معدل الرسوم اقل بكثير من متوسط تكاليف تقليل التلوث
رسم تلوث المياه(D)	تأييد فكرة تقليل تلوث المياه في عمليات تطبيق الرخص	ساهم الإعلان المبكر في الإسراع في استيعاب معالجة مياه الصرف.	لم تطبق العلاقة الحقيقية بين معدل الرسم و تكاليف تقليل التلوث.

جدول يمثل نماذج عن بعض رسوم تغطية التكاليف:رسوم المستهلك.

رسم تلوث المياه(NL)	تمويل مصانع معالجة مياه الصرف	انخفاض نسبة تلوث المياه إلى 5%من استهلاك العائلات،و4%من الصناعة.	متوسط الرسم اقل من متوسط تكاليف تقليل التلوث
رسوم النفايات المنزلية(NL)	تعزيز التوزيع العادل لإدارة النفايات على المستخدمين	توفير قمامة اقل بنسنة 10-20%في القرى (الدفع مقابل كل كيس قمامة)	غير معروف
رسوم البطاريات	تغطية تكاليف المعلومات و تكاليف جمعها و تنظيمها	معدل تجميع بطاريات بالرصاص 95%تخفيض نصيب بطاريات HG.وبطارياتNICD	الرسوم تجعل إعادة تدوير بطاريات PBأمر عملي.
رسم ضوضاء الطائرات(NL)	تمويل عزل و إعادة تطوير برامج للطائرات	عزل المنشات التي تقع في مناطق حول المطارات	ضعيف جدا

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك،**<u>الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث</u>**،الإسكندرية،دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،2011،ص119-122.

الملحق رقم:7

توقعات البيئة العالمية5(جيو 5).(مقتطف)

الحاجة إلى سياسات متكاملة من أجل مواجهة الضغوط البيئية في غرب آسيا

قد تكون السياسات الحالية غير كافية لمواجهة النذرة المتفاقمة في المياه وتدهور الأراضي وارتفاع مستويات البحر في غرب آسيا شبه الجزيرة العربية(**اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر و المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة)والمشرق(العراق والأردن ولبنان والمناطق الفلسطينية المحتلة وسوريا)**، وذلك حسب تقرير توقعات البيئة العالمية5(جيو 5)الصادر من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب.) ، وهناك ضرورة لطريقة أكثر تكاملاً حيث بموجبها تتم مواجهة الضغوط البيئية بصفة جماعية بدلاً من إتباع سياسات خاصّة بكل قطاع على حدة وذلك إذا كانت تجب مواجهة ارتفاع مستويات التلوث وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وانخفاض الطاقة المتجددة وتحقيق تحولّ إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون وفعّال في استخدام الموارد.

فالبرغم من وجود ثروة من موارد الطاقة المتجددة، فان قطاع الطاقة لا يزال يتميز بالاعتماد الكبير على أنواع الوقود الأحفوري وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات إنبعاث الكربون والآثار البيئية السلبية .وقد تؤدي عملية دعم تطوير الطاقة المتجددة إلى الوفاء بحجم الطلب المرتفع على الطاقة في آسيا والى تنويع اقتصاد تلك المنطقة .ويمكن كذلك بذل جهود أكبر من أجل إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية من بين الحكومات المحلية والحكومات المركزية والأطرا رف الأخرى عند تصميم وتنفيذ السياسات البيئية.

الحوكمة البيئية والطريق إلى الأمام

خلال عمليات التشاور التحضيرية لتقرير5 جيو5، تم اختيار الحوكمة البيئية عمى أساس أنها موضوع" مشترك "لمنطقة غرب آسيا والذي يجسّد مسائل الأولوية لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تم تحديدها .وكان هذا هو الحال بالنسبة لجميع المناطق .وتم أيضاً اختيار التغير المناخي والمياه العذبة كمسائل ذات أولوية بالنسبة لجميع المناطق .وقد استنتج تقرير جيو 5 أن منطقة غرب آسيا قد حققت تقدماً كبيرا في الحوكمة البيئية ولكن يجب التركيز بدرجة أكبر على مواجهة المحركات الأساسية للمتغير البيئي بدلاً من آثار ذلك.

إن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحوكمة البيئية لا يزال ضعيف ً .ولا توجد سياسة واضحة لتكامل هذه المجموعات ضمن عملية حوكمة بيئية على مستوياتها الوطنية أو الإقليمية .وكما هو الحال في العديد من بلدان العالم، فان عدم وجود بيانات بيئية دقيقة وجديرة بالاعتماد عليها يمثل عائقاً نحو التخطيط الفعّال .وبالإضافة إلى التوصيات المذكورة ضمن المسائل ذات الأولوية أثناء هذا التقرير، فان التقرير يذكر عدداً من التوصيات الهامة من أجل تحسين الحوكمة البيئية في غرب آسيا .وهذه التوصيات هي:

– تحسين جمع واقتسام البيانات والمعلومات البيئية لتعزيز عملية اتخاذ القرارات والسياسات.

– اشراك أكبر للأطراف المعنية في المنطقة في عملية تصميم وتنفيذ السياسات.

– تنويع أدوات السياسة لكي تشمل ما يلي :آليات المتابعة و المراقبة، عمليات التقييم الاقتصادي والبيئي، التوعية البيئية و استراتيجيات الوصول إلى المجتمع والتواصل معه.

– استخدام طريقة الإدارة المتكاملة للموارد من أجل التوصل إلى اتفاقيات بشأن الاستخدام المشترك للموارد عابرة الحدود وتقليل حالات الصراع حول الموارد المشتركة، وخصوصاً المياه العذبة.

المصدر:.GLOBAL ENVIRONMENT OUT LOOK-GOE5 –UNEP/WWW.UNEP.ORG.GEO

من إصدارات برنامج الامم المتحدة للبيئة (يونيب).

قائمة المراجع

قائمـــة المراجع:

-القرآن الكريم

-الكتب:

1- أيوب أبو دية ،**الطاقة النووية ما بعد فيكوشيما**،عمان ،المكتبة الوطنية،الطبعة الأولى ،2011.

2-إبراهيم سعادة ، **الجزائر و الأمن الإقليمي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق،الجزائر ،د ذ س ن.

3-حارث حازم أيوب،**التلوث البيئي معوق للتنمية ومهدد للسكان** ،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك المجلد2، العدد3، 2010.

4-الاحيدب إبراهيم بن سليمان ،**امن و حماية البيئة**،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى ،1998.

5- البياني فراس عباس ،**الأمن البشري بين الحقيقة و الزيف** ،عمان ،دار غيداء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2010.
6- البيلي احمد السيد ،**مشكلات البيئة المستدامة**،القاهرة،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،2009.
7- البيلي احمد سيد ، **المخاطر العالمية و اوضاع البيئة العربية**،القاهرة،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى ،2007.
8- الجمل احمد محمود ، **حماية البيئة البحرية من التلوث**، الإسكندرية، منشاة المعارف، الطبعة الأولى، 1998.
9-الهروط محمد عطوة ، الغاعوري وائل إبراهيم ،**البيئة حمايتها و صيانتها** ،الأردن ،دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
10-الكايد بيان محمد ، **النظام البيئي:تلوث الهواء،الغلاف الجوي،والاحتباس الحراري**،عمان،دار الراية للنشر،الطبعة الأولى ، 2010.
11- المهنا محمد مهنا ، **البيئة في الوطن العربي الواقع و المؤمل** ،الإسكندرية ، دار الكتاب الحديث، د ذ س ن.
12-المشاقبة أمين عواد ، علوي المعتصم بالله داود ،**الإصلاح السياسي و الحكم الراشد:إطار نظري**،الأردن ندار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2012.
13-امونيه اينياسور،**حروب القرن الواحد والعشرين:مخاوف و مخاطر جديدة**، ترجمة أنطوان أبو زيد،بيروت دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2007.
14- المهنا محمد مهنا ، **البيئة في الوطن العربي الواقع و المؤمل** ،الإسكندرية ، دار الكتاب الحديث، د ذ س ن.
15- النكلاوي احمد ،**أساليب حماية البيئة العربية من التلوث:مدخل إنساني تكاملي**،الرياض،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى ،1999.
16- الحلبي سليمان عبد الله ، **مفهوم الامن :مستوياته وصيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر** ،الكويت ،د ذ س ن
17-الحلو ماجد راغب ، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،الطبعة الأولى،2008.
18- اليقين عبد البر عبد الله ،**تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية:التطور الصناعي و أثره على تلوث البيئة في العالم العربي**،بيروت،مركز الدراسات العربي الأوروبي،الطبعة الثانية،1998.
19-المقدادي كاظم ،**المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**،الدنمارك ،الأكاديمية العربية المفتوحة، الطبعة الأولى ،2007.

20- السايح احمد عبد الرحيم ، عبده عوض احمد ،**قضايا البيئة من منظور إسلامي**،القاهرة،مركز الكتاب للنشر،الطبعة الأولى،2004.

21- الساكت منيب ، **اسلحة الدمار الشامل : الكيماوية – البيولوجية – النووية** ،عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،دذس ن.

22-السيد سامح عبد القوي ، **التدخل الدولي بين المنظور الانساني و البيئي** ،مصر ،دار الجامعة الجديدة ،الطبعة الأولى ، 2012.

23- السيد عبد العاطي السيد ،**الإنسان والبيئة** ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2005.

24- السيوعي عبد السلام منصور ،**التعويض عن الإضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام**،القاهرة،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،2008 .

25-السعدني عبد الرحمن ، مليحي عوده ثناء ،**مشكلات البيئة:طبيعتها أسبابها أثارها و كيفية مواجهتها**،القاهرة،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،2007.

26- السعود راتب ، **الإنسان والبيئة:دراسة في التربية البيئية**،الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2007.

27-السرطاوي فؤاد عبد اللطيف ،**البيئة والبعد الإسلامي**،عمان، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة،الطبعة الأولى، 2007.

28-العوادات محمد ،**النظام البيئي و التلوث**،السعودية،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية والإدارة العامة للتوعية والنشر،الطبعة الأولى،2000.

29- العزاوي نجم ، النقار عبد الله ، **إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات** ،عمان ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الثانية ، 2010.

30- العشاوي صباح ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**،الجزائر،الدار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010.

31- الفقي محمد عبد القادر، **البيئة:مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث**،القاهرة،دار ابن سينا،الطبعة الأولى،1985.

32- الرفاعي سلطان ،**التلوث البيئي :حلول ،أخطار ،أسباب** ،الأردن،دار أسامة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2009.

33-الصعيدي الحكيم عبد اللطيف ، **الحفاظ على البيئة من المنظور الإسلامي**، القاهرة، مركز صالح عبد الله كامل، الطبعة الأولى، 1998.

34- الصعيدي عبد الحكم عبد اللطيف ، **البيئة في الفكر الإنساني و الواقع الإيماني**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية،1996.

35- القصاص محمد ، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأفضل** ،القاهرة ،جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة،الطبعة الأولى، 2005

36-الشعلان سلافة طارق عبد الكريم ،**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو :في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992**، لبنان ،منشورات حلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2010.

37-الشيوي عبد السلام منصور ،**التعويض عن الإضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام**،القاهرة، دار النهضة العربية،الطبعة الأولى ،2008.

38-الشيخلي عبد القادر ،**حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الادارة و التربية و الاعلام** ، الرياض ، منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى ،2009.

39- التهانوي محمد ،**معجم المصطلحات الإسلامية**،بيروت شركة الخياط، الجزء الثالث، دذ س ن.

40- بن عيسى محسن بن العجمي ،**الامن والتنمية** ،الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، 2011.

41- بن سلمان السلمان عبد المالك ،**الامن البيئي الالكتروني** ،عمان ،جامعة الملك سعود ،دذسن.

42- بن رجب عبد الوهاب، بن صادق هاشم ،**جرائم البيئة و سبل المواجهة** ، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات و البحوث،الطبعة الأولى،2006.

43- بيليس جون ، سميث ستيفن ،**عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ،الطبعة الأولى،2004.

44- بشارة خضر ،**أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس**،لبنان ،مركز دراسات الوحدة الإستراتيجية،الطبعة الأولى،2010.

45- بشير هشام، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني** ،القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، 2011.

46- جامع احمد ،**اتفاقيات التجارة العالمية ،دراسة اقتصادية تشريعية** ، القاهرة، دار النهضة العربية،الطبعة الأولى ،2002.

47-جدوع عبد الله حسوني ،**التصحر:تدهور النظام البيئي**،الأردن،دار دجلة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2010.

48- هاتو خلف لعيبي ، **محاسبة التلوث البيئي** ،الدانمرك ،الأكاديمية العربية في الدانيمارك ،الطبعة الأولى ،2009.

49-هندي عبد الحميد زيدان ،**الملوثات الكيميائية و البيئة** ، مصر، الدار العربية للنشر و التوزيع،د ذ س ن.

50- هياجنة عبد الناصر زياد ، **القانون البيئي:النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**،الأردن،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2012.

51- زيدان زكي زكي حسين ،**الإضرار البيئية و أثرها على الإنسان و كيف عالجها الإسلام**، القاهرة،دار الكتاب القانوني،الطبعة الأولى،2009.

52- طلبة مصطفى كمال ، صعب نجيب ، **البيئة العربية و تغير المناخ: اثر تغير المناخ علي البلدان العربية**، لبنان، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الطبعة الأولى، 2009.

53- طلبة مصطفى كمال ،**إنقاذ كوكبنا:التحديات و الآمال**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ، 1992 .

54- طراف عامر ، **إرهاب التلوث و النظام العالمي**،لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2002.

55- طراف عامر ، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ،بيروت ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2008.

56- طريح شرف عبد العزيز ، **التلوث البيئي حاضره و مستقبله**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2003

57-يونس إبراهيم احمد يونس، **البيئة و التشريعات البيئية**، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2008.

58-لبيب رائف محمد ، **الحماية الإجرائية للبيئة**، القاهرة ،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،2009.

59- مالين رودمان دافيد ،الثروة **الطبيعية للامم تطويع السوق لاحتياجات البيئة**،ترجمة حسني تمام،القاهرة،الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية،الطبعة الأولى،1999.

60- فتيحة محمد الحسن،**مشكلات البيئة**،الأردن،مكتبةالمجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2010.

61- محمد إسماعيل عمر، **مقدمة في علوم البيئة**، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

62- محمد محمود سليمان ، **الجغرافيا و البيئة** ،سوريا،منشورات الهيئة العامة السورية،د ذ س ن.

63- محمد صبري محسوب،**الأخطار و الكوارث الطبيعية: الحدث و المواجهة**،القاهرة،دار الفكر العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 1998.

64- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، **القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث**،القاهرة،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،2007.

65- مقري عبد الرزاق ،**مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية :دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية** ،الجزائر ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،2008.

66- مشعان عادل ربيع، **مشاكل بيئية معاصرة**، عمان، دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

67- مخيمر عبد الهادي عبد العزيز ،**دور المنظمات الدولية في حماية البيئة** ، القاهرة ،دار النهضة العربية ،الطبعة الاولى،1986.

68- سيورامونيه اينيا ،**حروب القرن الواحد والعشرين ،مخاطر ومخاوف جديدة** ،بيروت ،دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2007،

69- سلامة احمد عبد الكريم، **قانون حماية البيئة**، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1997.

70- سليمان عيسى إبراهيم ، **تلوث البيئة أهم قضايا العصر المشكلة و الحل** ،القاهرة،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،2002.

71- عامر محمد أمين ، سليمان مصطفى محمود ، **تلوث البيئة مشكلة العصر**، مصر،دار الكتاب الحديث للطبع و النشر،الطبعة الثانية،2003 .

72- عبد البديع محمد ،**الاقتصاد البيئي و التنمية**،القاهرة،دار الأمين للطبع و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2006.

73-عبد المقصود محمد مبروك نزيه، **الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، مصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2011.

74- عبد الحديثي صلاح عبد الرحمن ،**النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،2010.

75-عبد الحميد محمد إبراهيم ، **الملوثات الكيميائية و البيئة**،مصر،دار العربية للنشروالوزيع،دذس ن.

76- عبد الحميد سامي ، العمري أيمن محمد ،**البيئة و التلوث**،المنصورة،المكتبة العصرية ،الطبعة الأولى،2010.

77- عبد المولى محمود ،**التلوث البيئي**،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى ،2003.

78 – عبد الفتاح عمر وفاء احمد ،**البيئة والتلوث** ،مجلة اسيوط للدراسات البيئية ،جامعة اسيوط ، اكتوبر 1994

79- عبيد هاني ،**الإنسان و البيئة منظومات الطاقة و البيئ**ة،القاهرة ،دار الشروق للنشر ،الطبعة الأولى،2003.

80- عوينات نجيب بن عمر ،**القانون الدولي النووي والطاقة الذرية**،عمان ،مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،2011

81- علوي مصطفى ،**الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي**،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،العدد4،السنة الاولى ،افريل 2005.

82- عمران فارس محمد، **السياسة التشريعية لحماية البيئة في قطر و مصر ودور الأمم المتحدة في حمايتها**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2005.

83- عطا سعد محمد حواس ، **جزاء المسؤولية عن إضرار البيئة** ،الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر،الطبعة الأولى،2004.

84- عمر محمد إسماعيل، **مقدمة في العلوم البيئية**، مصر ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2002.

85- عيسى إبراهيم سليمان، **تلوث البيئة أهم قضايا العصر المشكلة و الحل** ،القاهرة،دار الكتاب الحديث للطبع و للنشر،الطبعة الأولى،2002.

86- فاضلي أبو نصر الله عبد العزيز ، **البيئة من المنظور الشرعي و سبل حمايتها في الإسلام**،بيروت، دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى،2009.

87- فضيح عبد العباس ألعزيزي ، كاعول الصالحي سعدية ،**عداء الإنسان للبيئة**،عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2008.

88- صابر محمد ، **الإنسان وتلويث البيئة**، السعودية،مدينة الملك عبد العزيز النشر و العلوم التقنية،الطبعة الأولى ،2000.

89- صابرني محمد سعيد ، الحمد رشيد ، **البيئة و مشكلاتها** ،دار عالم المعرفة ، الطبعة الأولى،1990.

90- صباغ مروان يوسف ،**البيئة و حقوق الإنسان** ،بيروت ،كومبيونشر للدراسات و الإعلام و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،1992.

91- صافي يوسف محمد ، **مبدأ الاحتياط لوقوع الإضرار البيئية**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،2008.

92-قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ،الإسكندرية،دار الجامعة،الطبعة الأولى،2007.

93- رشوان حسين عبد الحميد احمد ،**البيئة و المجتمع :دراسة في علم اجتماع البيئة** ،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،الطبعة الأولى،2006.

94- رشوان حسين عبد الحميد احمد ، **مشكلات البيئة** ، مصر ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2006.

95- شحاته حسن احمد ،**التلوث البيئي فيروس العصر:المشكلة البيئية أسبابها و طرق مواجهتها**،القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب،الطبعة الأولى،2003.

96- شيبي لخميسي ،**الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008** ، مصر ، المكتبة المصرية ،الطبعة الاولى،2010.

97- شعبان أسامة حسين ،**الأخطار و الكوارث البيئية**،القاهرة،دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2009.

98- خلفي رزاق حسن ،**النرويج بين النمو الاقتصادي وتحديات التلوث البيئي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،2008.

99- غييسي نعمة الله ،**الانسان والبيئة** ،لبنان ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى،2002.

التقارير و الاتفاقيات :

1- **تقرير عن مؤتمر الدوحة الثامن عشر حول تغير المناخ**،جريدة الشرق الأوسط ،تم الاطلاع عليه :http://www.lb.boell.org/web/11.html 2013.14.12-5-25

2- **دور المنظمات الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان**،صادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان،

3- دوناتو رومانو،**الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة،دراسة حول التنمية الريفية المستدامة**،النشرة الربيعية للزراعة الدولية،العدد41،2003.

4- واتكينز كيفن ،**تقرير التنمية البشرية:محاربة تغير المناخ** ،التضامن الإنساني في عالم منقسم يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP،2008/2007.

5- كريستين عبد الله اسكندر ،**حوكمة المياه:حماية الأمن المائي في عالم متغير**، هولندا،سلسلة إصدارات اليونسكو، سبتمبر 2010.

6- سيترن تود ، **وجهات نظر حول تغير المناخ**،وزارة الخارجية الأمريكية،مكتب برامج الإعلام الخارجي،المجلد 14،العدد10 ،دون ذكر السنة.

7- وزارة البيئة ،جهاز شؤون البيئة،**الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمواد الخطرة**،
http.//EEAA.GOV.EG/CHMUC/ARABIC/MAIN/OTHERS.ASPS+5
تم الاطلاع عليه2013.15.22/5/4

8- وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في الدول التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر بخاصة في افريقيا، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994**، من إعداد الأمانة العامة،12 سبتمبر 1994.

9-وكالة حماية البيئة الدنماركية ،**تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل** ، تقرير الإرشادات ، الجزء الأول ،مارس2004.

المذكرات :

1- ابرير غنية ،**دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية :دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010.

2- المقدادي كاظم ، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007.

3- النويري عبد العزيز ،**الحماية الجزائية للبيئة في القانون الجزائري** ،رسالة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة ،2002.

4- الحلقي رزاق حسن ،**النرويج بين النمو و الرفاهية الاقتصادية و تحديات التلوث البيئي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد،النرويج،2008 .

5- بابطين هدى محمد حسين ، **مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس ،جامعة المملكة العربية السعودية،جامعة ام القرى ، 2002.

6- بالو صلاح الدين ، عيسى محمد ابراهيمو ،**الامن الاقتصادي في مرحلة العولمة :مقاربة استراتيجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قالمة ،2012

7- بوعشير مريم ، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2011.

8- جون ليتشه ، **خمسون مفكرا معاصرا:من البنيوية الى ما بعد الحداثة** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،
الطبعة الاولى، 2008.

9- درغوم أسماء ، **البعد البيئي في الأمن الإنساني(مقاربة معرفية)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة متنوري، قسنطينة، 2009.

10- حموم فريدة ،**الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2004.

11- لبيب رائف محمد ،**الحماية الإجرائية للبيئة**،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق، جامعة المنوفية،مصر ،2008.

12- مجاهد عبد الحليم،**دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضارية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا،جامعة قسنطينة،2010.

13-معمر إبراهيم حسين ،**دراسة حول المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:حالة تطبيقية على المنظمة العربية**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،2010.

14- معمري خالد ،**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2008.

16- سميرة سليمان ،**دور البيروقراطيات الدولية في امننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغير شرعية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012.

17- سرحان سامية ،**اثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم الاقتصاد و التسيير،جامعة سطيف ،2011.

18- عزت نعمان اشرف ، **القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدانمارك،2011.

19- قادر محسن محمد أمين ، **التربية والوعي البيئي ودور الضريبة في الحد من التلوث البيئي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانيمارك، 2009.

20-قسوم سليم ,**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية ،دراسة في تطورمفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر، 2010.

21- شارف خولة ، مخنان مروى ، **دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي(منظمة السلام الأخضر)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قالمة،2012.

22- تعالبي نوال ،**دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010.

23- ظريف شاكر ،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية :التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق ،جامعة باتنة،2010.

الملتقيات:

1- العباسي عادل ، **علاقات شمال جنوب في ظل تنامي التهديدات البيئية: رؤية مستقبلية**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،17-18 افريل 2012.

2- العياشى عجلان ،**تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر**-،المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، يومي 07-08افريل2008.

3-بودرادين منيرة،**مضامين الأمن البيئي لمواجهة مظاهر التهديدات الأمنية و تحقيق التنمية الإنسانية** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012.

4-بن العبيدي مفيدة ،**ظاهرة التغيرات المناخية و أثارها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة ،جامعة قالمة 17-18افريل2012.

5- بن عطا الله عائشة ،**التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة و الضرورة**،الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط ،يومي6-7 نوفمبر 2012.

6- بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة ،**تقييم دور المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر**،المؤتمر العلمي الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية يومي 20-21 نوفمبر 2012،كلية الاقتصاد ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2012.

7- زيغوني رابح ،**الامن البيئي في ميزان التحليل الواقعي :هل تحتاج الواقعية لاعادة تعريف الامن ؟**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتاثيراتها على الامن الدولي والتنمية المستدامة جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 17-18 افريل ، 2012.

8- حموته فاطمة،**التغيرات المناخية و تأثيرها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،17-18 افريل 2012.

9- حميداني سليم ، **إدارة مخاطر التغيرات المناخية: بين سوء الإدراك واستراتيجيات التكيف** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ، جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012

10-كافي عبد الوهاب ،**المنظور الليبرالي البيئي كمدخل لدراسة التغيرات المناخية**،ملتقى حول التغيرات المناخية وتاثيرها على الامن الدولي والتنمية المستدامة، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 17-18 افريل 2012.

11- مزيان رياض ،**الانتقال من الاهتمام السياسي الى الاهتمام البيئي** ، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012.

12- مقلاتني مني ،**التغيرات المناخية:بحث في الأسباب و المخاوف** ،ملتقى وطني حول التغيرات المناخية و تأثيرها على الأمن الدولي و التنمية المستدامة ،جامعة قالمة 17-18افريل 2012.

10

13- ميلاط عبد الحفيظ ،**الحكم الراشد و مكافحة الفساد**،ملتقى وطني الحكم الراشد و مكافحة الفساد،الملتقى الوطني الأول حول الحكم الراشد و مكافحة الفساد،جامعة قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،8-9افريل 2007.

14- قسوم سليم ،**دراسات الأمن البيئي:المسالة البيئية و إشكالية توسيع و تعميق الأجندة الامنية**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012

15- خلف الله عمر ،**التهديدات المناخية في إفريقيا: الآثار وآلية المواجهة**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012.

16- غزلاني وداد ، **الحق البيئي الشرعي و أحكام انتهاكه**، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي ،جامعة قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،17-18 افريل 2012 .

المجلات و الجرائد:

1- **اتفاق أممي لزيادة تمويل حماية البيئة**،أخبار البيئة و التنمية ،مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي،العدد 49،أكتوبر 2012 .

2- الشناوي عمرو موسى السيد ، **تقويم الضريبة كأداة لحماية البيئة :دراسة حالة مصر**،جامعة المنصورة ،كلية الحقوق، مجلة البحوث القانونية الاقتصادية،العدد 49، افريل 2011.

3- الغريري باسم حسين زهير ،**اثر متغير البيئة على العلاقات الدولية** ،مجلة الساتل ،كلية الاقتصاد و التجارة، جامعة المرقب ،ليبيا، د ذ العدد ،2002.

4- بوشنافة شمسة ، **النزاع البيئي و علاقات شمال جنوب** ،دفاتر السياسة و القانون ،العدد 5 ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، جوان 2011.

5- جريدة بالي الاندونيسية، **حوكمة بيئية واقتصاد أخضر وإدارة النظم الايكولوجية**،العدد144،مارس.2010

6- زريق كمال ،**دور الدولة في حماية البيئة**،جامعة البليدة،مجلة الباحث،العدد الخامس،2007.

7- كولن بوتون ،جيمس م ،. ابرادفور جونيرو، **الحوكمة العلمية :قوى فاعلة جديدة قواعد جديدة**، مجلة التمويل و التنمية،العدد العاشر،ديسمبر 2007.

8- محمد طالبي ،محمد ساحلي، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة-عرض تجربة ألمانيا**،مجلة الباحث، العدد **6**، 2008.

9- مسدور فارس ،**أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**،جامعة البليدة،مجلة الباحث، العدد السابع،2010 .

10- مخلفي أمينة، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.

11-حارث حازم أيوب، **التلوث البيئي معوق للتنمية ومهدد للسكان** ،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك،المجلد2،العدد،2010.

12- **حوكمة بيئية واقتصاد أخضر** ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 3109،السبت12مارس2011.

13- حمليل صالح،**دور المجتمع المدني في تعميق التعاون الدولي**، مجلة الحقيقة ،جامعة ادوار،العدد السابع،المطبعة العربية، ديسمبر 2005.

14- حسين أمين، **مقدمات القانون الدولي للبيئة**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد119، أكتوبر 1992.

15-عبد الفتاح عمر وفاء احمد، **البيئة والتلوث** ،مجلة أسيوط للدراسات البيئية ،جامعة أسيوط ،أكتوبر 1994.

16-عيسى حميد العنزي ،ندى يوسف الدعيج ،**البيئة ومخاطر التلوث** ، مجلة الحقوق ،العدد 175، 2000.

17- فوزي سامح،**الحوكمة**،القاهرة،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،السنة الأولى،العدد العاشر،أكتوبر 2005،ص4.

18- قداح نعيم محمد ،**المنظمات غير الحكومية اداة اساسية لحماية البيئة**،جريدة الثورة يومية سياسية،تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة ،العدد6732، 2012.

19-صلاح مبارك،**تجديد الالتزام بتنفيذ اتفاقية جدة**،صحيفة سبتمبر الأسبوعية،العدد10،1379-5-2013 .

مواقع الانترنيت:

اليوث لورين ،**الأمن و علاقته بالصراع الدولي** ، تم الاطلاع عليه:11-3-2013/15.44.-1
http://madania .makhtooblog.com/689/2010/05/10 /00 :23

2-جربو داخل حسن،**التغيرات المناخية و التنمية المستدامة**،جريدة عمان تم الاطلاع عليه:
http// :omandaily.com./print/2082.12.15—2013/04/29.

حمدي هاشم ،**الأمن البيئى و الدمار الشامل** ،تم الاطلاع عليه : 10-03-2013/12.00.-3
http://www.deedo.net/environment/environmental problems/environmental security.htm

4- حسين زكريا ،**الامن القومي:**
http://www.sas445.com

5-نخلة ايسر حسن ،**الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية**،جامعة الشارقة على:
http%//www.newss.edu.s. /28/05/2012/9.12

6-سليمان المشعل ، **ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي** ، بحوث في البيئة و الاقتصاد و الصحة البيئية:
http://www.eleqt.com/2011-08-30/article-57696.html

فايق حسن جاسم الشجري ،**البيئة و الأمن الدولي**،تم الاطلاع عليه :8-3-2013.15.20.-7
http://dakhalilhussein.blogs pot .com /2009/01/blog-post-16 html(17/04/2012/14 :25)

8-قانون حماية البيئة،

www.e.lawyearassistance.com/legislations.pdf/lebanon/environment protection .Ar.pdf.15-05-2013/10.55

9-**الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر و خليج عدن:**

perasga.4/5/2013www.pers.ga.org/inner.ar.php.id=32

10- ياسر محمد ، **دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي** ،مؤسسة الفرقان لتحفيظ القران، تم تصفح الموقع:
Http://alforkan.org/article=topic &topic=81 -22/03/2009 -10-05-2013-03:15

- قاسم امجد ، **نتائج مؤتمر كوبن هاجن :هل تنقذ كوكب الأرض من عواقب الاحتباس الحراري** تم تصفح الموقع :
.14:45/.2013ماي10 68.jeeran.com/archive/12-2009/html.http://amjad

- دقرتي عزوز ،**منظمة السلام الأخضر**،جريدة الشرق الأوسط، مدونة البيئة و الحياة،تم الاطلاع عنه : 12-5-2013.-8.00 http://mugrn.net/vb/show thrad php.

- جرعتلي مجد ، **السلام الأخضر،مدونة البيئة**، تم الاطلاع عليه في 2013.12.26.
http://theevironment.maktoob blog.com

-حسين باسط، **التربية البيئية :منظمة السلام الأخضر**، مجلة الابتسامة ، دون ذكر العدد،2009 :
10368.12/05/2013.-8. http://ibtisama .com./vb/show thread

- بولرباح عبد الله **من اجل سياسة بيئية بديلة**،الحوار المتمدن، العدد24،3346-4-2011،تم الاطلاع عليه:20-5-2013/19.22.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256382

المراجع الأجنبية:

1- Esaumier Richard, A.Meganck Richard, **dictionary and introduction to globale** **Environmental Covernance**, Eert scan, UK and USA, 2007.

2- Richard H Ulman ,"**redefining security ",international security** .vol 8,no 1,19932-

3- Marianne stone ,Security according to Buzan :**Acomprehensive security analysis** **,security discussion paperseries** (columbia university :scool of international and .puplicaffairs.spring, paris2009

4- Mark Duffield and Nicolas Waddell,"**Securing Human in a dangerous world**" International .6politics,no;43,200

5- Paehlk,democracy,**bumeaucracy and environmentalisme** ,environmental ethics R .1998

6- Galli william,**the Collins English dictionary**, great britan,1986.

7- Frances Harris**, Global Environmental Issues**, John Wiley& Sons Ltd, England

free man,A.M ,et others,**The economics of environmental Policy** , john wiley et sons 8- Inc. , new York , 1973.

9**-** Buzan Barry, Ole Waever and Jaap De wilde**, Security: A new framework forAnalysisLynneReinner Publisher**, Baulder, 1998

10-Barry Buzan , ''**New patterns of global Security in the twenty first century**.cit.

le Prestre Philipe**, protection de l ènvironnment et relation international, les** 11- **défis de l ècopolitique mondiale** ,Armand colin, 2005.

12- Lester Brown,**redefining national security** ,world watch,199712.

13- NiloyRanjanBiswas,**the environment as security threats environment security beyond securitization** , international affair review ;vol xx no 1,winter

14- Barbara Delcont ,**Théories de la sécurité, note provisoire**, redigée,2006.

15- Buzan Barry ,**Is International securitypossible ;presented at :New** -Buzan **thinking about strategy and Internetional security (**conference) ;etited bay ken both (london :harpercottins Academic ,1991

مواقع الانجليزية:

1-Cindy Sandra**, green peac**e ,on :http://lyc 58-romain-rolland.x-dijon.fr/pedago/06-05-2013.17:16.

2-Maria Julia Trombetta,**The securitization of the enviroment and the transformationofsecurity**,p3,avaible at :http://iopscience.iop.org.(16/02/2013),14 :45

الفهرس

فهرس الجداول و الأشكال

الرقم	الـــــــــعنوان	الصفحة
01	**شكل يمثل دليل إرشادي للأمن البيئي حسب بارنت BARNETT**	27
02	**جدول يمثل بلاغات التلوث بالزيت في منطقتي البحر الأحمر و الخليج العربي لسنة 2004**	127
03	**مختارات من الصناعات التي خسرت و التي ربحت في ظل تحول ضريبة السلام الأخضر الألماني**	168
04	**جدول يمثل بعض الضرائب الخضراء المفروضة في السويد بين سنتي 2002-2005 بالمليون SEK**	170
05	**شكل يوضح الأطراف المعنية بحماية البيئة**	184

الفهـــــرس

الـــــــعنوان	الصفحة
مقدمـة	1-8
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن البيئي	4-49
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للأمن البيئي	9
المطلب الأول:مفهوم الأمن	10
المطلب الثاني:مفهوم البيئة	17
المطلب الثالث:مفهوم الأمن البيئي	21
المبحث الثاني:الإطار النظري للأمن البيئي	27
المطلب الأول: المنظار العقلاني و الأمن البيئي	28
المطلب الثاني:تحليلات مدرسة كوبن هاغن للأمن البيئي	36
المطلب الثالث:المنظار التأملي و الأمن البيئي	40
الفصل الثاني:مشكلات البيئة و تأثيرها على الأمن العالمي	45-88
المبحث الأول: الإرهاب البيئي و مظاهره	45
المطلب الأول:التلوث كتهديد للأمن البيئي	46
المطلب الثاني:المشاكل البيئية العالمية	54

المطلب الثالث: الكوارث الطبيعية و أخطارها	62
المبحث الثاني: الأمن البيئي في مواجهة التهديدات الراهنة	71
المطلب الأول: دور التكنولوجيا و العولمة في التلوث البيئي	72
المطلب الثاني: انعكاسات التسلح على البيئة	77
المطلب الثالث: الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية	83
الفصل الثالث: النظام الدولي و معالجة أخطار البيئة	89-139
المبحث الأول:المسؤولية الدولية عن حماية البيئة	89
المطلب الأول: تأثير الأمن البيئي على الأمن الدولي	90
المطلب الثاني: القانون الدولي للبيئة	97
المطلب الثالث: حماية البيئة في الإسلام	105
المبحث الثاني:انعكاسات المشكلة البيئية على النظام الدولي	113
المطلب الأول: المجهودات الدولية لحماية البيئة	114
المطلب الثاني: المجهودات الإقليمية للحفاظ على البيئة	122
المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية و الدفاع عن البيئة	131
الفصل الرابع : التحديات التي تواجه الحماية الدولية للبيئة و الاستراتيجيات البديلة	140-187
المبحث الأول: معوقات تحقيق الأمن البيئي	140
المطلب الأول: تباين المواقف الدولية من حماية البيئة	141
المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية	148
المطلب الثالث: نقص الوعي البيئي	157
المبحث الثاني:الاستراتيجيات الجديدة لتحقيق الأمن البيئي	163
المطلب الأول: الضرائب الخضراء: حل عالمي لمشاكل البيئة	164
المطلب الثاني: التوجه نحو الطاقة النظيفة و المتجددة	171
المطلب الثالث: الحوكمة البيئية العالمية	178
خـــاتمة	188
المـــلاحق	191
قائمة المراجع	199
فهرس الجداول و الاشكال	214
الـــــفهرس	215